

عبد الفتاح أحمد عطا

هَذَا جَلَالُ

وَهَذَا أَحْرَامُ



دار التراث العربي

عبد الفتاح داحم عطا

هَذَا حَلَالٌ... وَهَذَا حَرَامٌ

« ويحل لهم الطيبات ويحرم
عليهم الخبائث ويضع عنهم
أصْرَهُمِ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ
عَلَيْهِمْ » (صدق الله العظيم)

الطبعة الثانية

(مزيدة ومنقحة)

دار التراث العربي

الطبعة الثانية

ذو الحجة سنة ١٤٠٠ هـ - أكتوبر سنة ١٩٨٠ م

جميع الحقوق محفوظة للناسر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الثانية

صدر هذا الكتاب في المعرض الدولي للكتاب لعام ١٩٨٠ في طبعته الاولى ، وما ان دخلت بوابه الى المعرض تلقفته الأيدي في سرعة واعجاب ، حتى ان عجلة العمل في التغليف لم تكن قادرة على تغطية الزواج الساحق الذي حققه بفضل الله ومنته .

ولم يعض شهر واحد على صدوره حتى نفذ من السوق ... وبقي مكانه شاغرا في المكتبات وفي آمال القراء على السواء .. كل ذلك رغم ان الدار التي قامت بنشر - الطبعة الاولى - كانت قد حذفت منه فقرات كثيرة لها أهميتها دون رجوع إلينا - ومن امثلة ذلك حكم لبس « البنطلون » للنساء . وحكم ما تلبسه النساء السلطات على رؤوسهن مما يشبه عمالة الرجل .. وحكم تحريم المصاهرة باللواط . الى غير ذلك من المواضيع التي لم ندرك لحذفها سببا مقنعا .

وبعد ذلك اغمضت تلك الدار عينها عن الكتاب فلم تفكر في اعادة طبعه من جهة ، وكنا نحن في غاية من الضيق بسبب تشويه الكتاب بحذف فقرات منه دون سبب واضح ، والمكتبة الاسلامية ما زالت في حاجة الى المزيد من هذا اللون في ثقافة الاسلام .. اللون الذي يعطيك حكم الشريعة مقترنا بأسرار الحل والحرمة وآثارهما في اعادة بناء المجتمع الاسلامي الذي أنهكته سموم النفاق ، ومزقته عواصف الشهوات ، وتحكت في منهاجه الحكيم أهواء النفوس ، حتى انعكست القاييس ، واصبح الضلال هدى ، والهدى ضلالا .

كنت آمل ان يفيح في الناس ما أردت به الله ورسوله من بحث بعض الموضوعات بحثا جريدا ، بروية جديدة في هذا الكتاب ، مثل موضوع الربا ، وموضوع تحريم المحرمات العشرة من المطاعم ، وتدرج الفرائض في بناء انسان على منهاج كمال الاسلام وغير ذلك من المواضيع التي لا يجد لها المسلم حكما مكتوبا مثل تجارة الأوراق النقدية ، وتشريح الجثث الإدمية - وحكم الثورة على الحكام المسلمين - الى غير ذلك من المواضيع .

كنت آمل ، ولكن خاب أملى ، ومضت ثمانية شهور كاملة والكتاب ليس له مكان في المكتبات .. ولكن الأخ الفاضل الأستاذ أحمد حمدي شعبان صاحب « دار التراث العربى » تحمس للكتاب ، ولإعادة طبعه كاملا غير منقوص ولا محذوف منه شيء .. وجند قوة مطبعته كاملة لهذا الكتاب ، وأراد الله تعالى أن يعود الكتاب فى صورة جديدة جمعت بين نصه فى الطبعة الأولى ، وبين ما حذف منه على تجارب الطبع بعد جمعه ، وبين ما زدناه من بيان جديد لبعض الموضوعات .

ونحن لا ندعى الكمال ، فما هى الا خطوة على الطريق ، نرجو أن يكملها أهل الفضل من العلماء والمفكرين .. وجزى الله « دار التراث العربى » عن الاسلام خير الجزاء .. ونسال الله أن يجعل عملنا لوجهه ، وابتغاء مرضاته ، وأن يهبى لنا من الطريق ما نسلكه لخدمة الله ورسوله ، وأن يشرفنا جميعا بهذه الخدمة ، أنه سميع قريب مجيب .

القاهرة فى ١٥ ذو القعدة ١٤٠٠ هـ

٢٤ سبتمبر ١٩٨٠ م

عبد القادر أحمد عطا

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الاولى

اللهم لك الحمد حمدا يوافي نعمك ، ويكافئ مزيديك ، نحمدك بجميع
محامدك ما علمنا منها وما لم نعلم ، ونشكرك على جميع نعمك ما علمنا
منها وما لم نعلم ، وعلى كل حال .

اللهم صل صلاة دائمة على عين الأعيان ، سيد ولد آدم ، خاتم المرسلين ،
النبي الأمي ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ، ومن اعتدى بهداء ، فاحذ
ها آتاء ، وانتهى عما غنه نهاء ... وبعد ...

فإن موضوع الحلال والحرام هو قوام الاسلام ، ودليل الايمان ،
وميزان الصواب في حب المؤمن لربه ولرسوله ، فلا ايمان بلا عمل ، ولا عمل
الا على مقتضى الأمر والنهي ، ولا التزام بأمر ولا نهى ناه الا عن حب ،
والحب بدون اتباع كذب في الدنوى ، والايمان بلا عمل قد يكون نفاقا ،
والاسلام دون ولائ للشرعية الشاملة لمسلوك المسلم فيما يأتيه وينتهي عنه
من أعمال القلوب والجوارح فوضى واضطراب .

وهذه هنا كانت خطورة موضوع الحلال والحرام في الاسلام الذي هو
شريعة خاتمة لبناء حضارة أمة هي خير أمة أخرجت للناس ، وكانت جميع
الرسالات السابقة تدريبا للبشرية على تقبل الشريعة الخاتمة ، وتجهيدا لاكتمال
الموعى في تلك الأمة المختارة ، فنصب الله أمامها الأعلام والدلائل في الأهم
الماضية ، فما من أمة عطلت عن تشريع الله الا أخذت بالدمار والهلاك ،
وما من فرد أغفل الأمر والنهي الا اختل أمره ، واضطرب حاله ، ولهذا سبق
الأنباء من المولى الجبار على لسان نوح الى جميع الأمم بأن التطهر من الحرام
شرط لتيسير الأحوال السادية والمعنوية ، وتتمام الخلافة على الأرض ، وقوة
السطان على المعاندين ، فقال تعالى :

« فقلت استغفروا ربكم انه كان غفارا • يرسل السماء عليكم مدرارا •
ويمهدكم بأموال وبنيين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا » •
(نوح : ١٠ - ١٢)

ولقد كتب الأستاذ يوسف القرضاوى منذ زمان كتابا في هذا الموضوع . فكان بداية على الطريق جهدا مشكورا ، ولكنه اغفل كل ما يتصل بأعمال المقلوب من الحلال والحرام ، واكتفى بالحديث عن الحلال والحرام في أعمال الجوارح ، فكان هذا الإغفال خلافا في ذلك الكتاب للأسباب التالية :

١ - أن الصحابة رضوان الله عليهم على جلالة قدرهم ، ورسوخ علمهم ، وعمق إيمانهم ، وقربهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا أحرص الناس على رعاية أعمال المقلوب حرصهم على رعاية أعمال الجوارح ، وقد رأينا حفظة الأسدى يشكو الى أبى بكر رضى الله عنهما أنه في حضرة النبي صلى الله عليه وسلم يعيش حالة من اليقين يرى فيها ببصيرة قلبه الغيب مشهودا واضحا ، إذ كان يسمع من الرسول الحديث عن الجنة والنار فيتمثلها كأنه يراها رأى عين ، فإذا انصرف الى أهله ، ومارس شئون حياته نسي ، واستغرق عليه هذا الباب من المشاهدة القلبية ، فخشى أن يكون هذا الحال بابا من أبواب النفاق ، وسمع الصديق من حفظة ، فخاف هو الآخر ، لأنه يجد مثل ما يجد ، وأسرع الى الرسول صلى الله عليه وسلم يعرضان حالهما عليه ، فما لبث أن طمأنهما الى أن هذا الحال ليس من النفاق فى شيء . ونحن لم نسبق أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم بالعلم ، ولا بأحكام الأعمال ، حتى نقفل هذا الباب الخطير الذى لم يقفله أبو بكر ، أرسخ الأمة إيمانا .

٢ - أن الانسان لا يتحرك فى أعماله سواء كانت فعلا أو تركا حركة آلية بلا دافع قلبى يدفعه الى العمل ، والا كان هوانا لا روح فيه ولا فى عمله ، وهذا الدافع القلبى هو الإرادة والنية ، وتحديد القصد من العمل ، على أن تتطابق الجوارح مع القلب فى العمل ، والإرادة والنية يدخلهما الكثير من ألوان الخداع النفسى ، حتى يتحول عمل الطاعة الى اثم ، ويتحول ترك الحرام الى حرام ، أو يحبط العمل الذى تم على نية صادقة بعد زمان طويل ، كان يجهن المتصدق على الفقير بعد سنين ، وبعد أن تمت الصدقة على عقد صحيح من النية ، أو يتم العمل خاليا من النية ، وكل ذلك شر عظيم يجهله الكثير من الناس حتى العلماء منهم فى عصرنا الحاضر ، فلا يسع داعيا الى الله اغفاله بأى حال .

٣ - أن أعمال المقلوب دقيقة الماخذ ، تتقارب فيها حدود الحلال والحرام تقاربا لا يمكن تمييز المباح منها والمحظور الا بعد تأمل دقيق على هدى من علم شامل ، وفقه عميق . وذلك كالنفاق المحرم والإدارة المبسطة ، وكالخوف والرجاء يخطط بينهما علماء العصر ، فيضعون أحدهما مكان الآخر ، والرجاء والغرة بالله يجهل الناس حدودهما فيهلكون من حيث لا يشعرون ، وأظهار ما يستحب ستره من الأعمال تخلط فيه نية الدعوة الى هذا العمل بالقوة

قونية الإعجاب بالعمل ، والرغبة في ثناء الناس ، والفرق بين العجب والكبر . وبين المهابة والحشمة التي هي من خصائص الدعاة ، نكل تلك مزلق تزل فيها أقدام العلماء عن الطريق فضلا عن العامة والدهماء .

٤ - أن الأعمال تحتاج الى صحة على وجه الشرع ، وشروط الصحة ثابتة في كتب الفقه ، وتحتاج الى احكامها من القلب لقبولها عند الله ، فلا قبول للأعمال عند الله الا بصورها صحيحة على مقتضى شروط الصحة من القلب ، ولا طاقة لنا بخفة موازيننا عند الله بفساد أعمالنا ، واجهاد أجسادنا .

والى جانب هذا النقص في كتاب الأستاذ القرضاوى ، فقد تساهل في كثير من القضايا التي تعرض لها ، وأبدى رايه الشخصى في كثير منها دون تحقيق . ولا تمحيص ، كما أهمل التنبهات واكتفى بحديث مجمل عنها .

وقد خلا الكتاب من تحقيق موضوع شهادات الاستنثار ، والتجارة في الأوراق المالية ، وتشريح الجثث ، ولم ينداركها المؤلف في طبعته الأخيرة ، رغم ذبوعها بين الناس ، ولم يعن كذلك باستيعاب البدائل الإسلامية للمعاملات الربوية المسافرة والمقنعة في مواجهة تلك الأدواء التي استشرت حتى ثوت بطامع الناس ومشاربهم ولباسهم بالحرام ، وحرمتهم نعمة الرضوان الالهى ، ووضعتهم أمام الله ورسوله في حرب لا قبل لهم بها ، في وقت يحتاج فيه المسلمون الى عون الله وقد تداعت عليهم الأمم في حرب ضروس على مختلف الميادين ، وهم في قلة من المال والصلاح والعلم الحق ، ولا سند لهم الا نصر الله الموعود أن نصر الله بالعمل كما يريد الله لا كما تهوى النفوس والمجتمعات .

ونحن لا ننتقص الرجل حقه ، ولا نغض من جهده المشكور ، ولكننا لوجه الحق ، وحق الاسلام ، وأمانة الدعوة الى الله وإلى سبيل الله ، راينا أن نتدارك النقص ، ونقيم بناء جديدا على منهج جديد ، ونسلط مزيدا من الضوء على قضايا الحلال والحرام ، حتى تتضح الرؤية ، وينكشف النفاق ، ويرسخ اليقين بتفوق التشريع الالهى على تلك الفتاعات التي يلوح بها الأتزام في صور مذاهب اقتصادية أو سياسية لا هم لها الا جمع الأتباع حول أوهام الشهوات ، وغفن الدعارة المقنعة باسم التقدمية في مواجهة الرجعية ، ومن وراء ذلك مخطط لنقيم يريد أن ينقض على أمة الاسلام ، وذلك حتى ينكشف لشبابنا وشيوخنا ما تخفيه تلك الأغلفة الفكرية الهشة من مسوخ مشوهة في الخلقة والخلق ، يعافها أهل الطهر والنقاء ، وبالفها أراذل الناس من الأفاقيين الناعقين خلف كل طاغوت ، والمتشبثين بأذيال الأتزام ، المؤلمين للانسافلين من دعاة الفرعونية البائدة .

ولقد رأينا بحول الله أن يكون تقسيمنا لكتابنا هذا على أساس ثلاثة مباحث وخاتمة •

وبذلك يتم منهج البحث متكاملًا ، لا نقص فيه من الوجهة الشكلية ، نقيم البناء في المباحث الثلاثة على أساس بيان العدل وهو الحلال ، والظلم وهو الحرام • وفي أولها نتحدث عن عدل الإنسان فيها بينه وبين ربه وما ينتج ذلك من الإباح والمحظور • وفي الثاني نتحدث عن عدل الإنسان مع نفسه وما ينتج ذلك من حفظ النفس والعقل والروح والجسد ، حلالها وحرامها •

وفي الثالث نتحدث عن عدل الإنسان مع غيره ، المفرد مع المفرد ، والفرد مع الجماعة ، والجماعة مع الجماعة ، والأمة مع الأمة ، وما ينتج ذلك من الحلال والحرام ••

ونسأل المعلم الفتح أن يوفقنا منا القلوب مكان العيون ، وأن يوفقنا لاتباع اليقين مكان الظنون ، حتى يتكامل من الوجهة الموضوعية ، وأن يجعله دعوة خالصة من قلوبنا إلى الله وإلى سبيله ، وأن يجزى عنا رسولنا المصطفى صلوات الله وسلامه عليه ما هو أهله ، وهو الأسميع القريب المجيب. الفعل كما يريد •

القاهرة في : ٢٠ من ذي الحجة ١٣٩٥ هـ

٢٣ من ديسمبر ١٩٧٥ م

عبد القادر أحمد عطا

البحث الأول

لهذا أصلٌ ولهذا إعرام فيما بين الإنسان وربّه

- في العلم
- في العقيدة
- في العبادات

فَنَ الْعِلْمِ

فَضْلُ الْعِلْمِ :

قال الله تعالى : « بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ »
(العنكبوت : ٤٩) فالعلماء وحدهم هم الذين يدركون الدلالات البينات
من القرآن على ما فيه سعادة دنياهم وآخرتهم .

وقال تعالى : « شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ »
(آل عمران : ١٨) فالعلم بالله علما صحيحا كاملا ، وبتوحيده توحيدا
جريئا من الشبهات ، علم خاص بالله ، وبالملائكة ، وبالعلماء من بنى آدم .
ولا شرف يداني هذا الشرف .

ولهذا الشرف العظيم رفع الله قدر المؤمنين والعلماء في درجات
الآخرة والدنيا فقال : « يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ
دَرَجَاتٍ » (المجادلة : ١١) .

ولقد كانت خلافة آدم على الأرض ، وفضله على الملائكة بسبب
العلم الذي من الله تعالى به عليه ، وحباه به دون الملائكة . ولهذا أمر
الرسول صلى الله عليه وسلم أن يدعوهم فيقول : « رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا »
(طه : ١١٤)

وأخرج الشيخان عن معاوية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : « مَنْ يَرِدْ اللَّهَ بِهِ خَيْرًا يَفْقَهُهُ فِي الدِّينِ » . وليس أعظم منصباً
من أن ينادى الله به الخير ، ومن أراد به الخير فقد سعد في الدين
والدنيا والآخرة .

وأخرج أبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، عن أبي الدرداء
قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الْعُلَمَاءُ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ » . ولما
كان معاشر الأنبياء لا يورثون في الأموال ، فلم يبق إلا ميراث العلم
والهدى والدعوة إلى الله ، ولما كان الميراث في الشريعة لرابطة النسب ،
كان النسب الذي يربط بين العلماء والأنبياء هو العلم .

والعلم هو العمل الباقي بعد أن تنتقطع الأعمال بالموت ، ولصاحبه من الآواب ما يدوم حتى تقوم الساعة ، فقد أخرج مسلم عن أبى هريرة قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث : علم ينتفع به ، أو صدقة جارية ، أو ولد صالح يدعو له » .

ويرجع فضل العلم الى شرف محله ، وهو العقل والقلب ، والى شرف الموضوع ، وموضوع العلم نفع الانسان في ذاته ، وفي مجتمعه : في الدين والدنيا والآخرة . واذا نظرنا الى تكوين الانسان وجدناه جسدا وروحا ، ووجدنا أن الله أقام الجسد بمقومات هي المادية ، من الغذاء واللباس والسكن والمنكح وما أشبه ذلك ، وأقام الروح والعقل وهي الجانب المعنوى من الانسان بالعلم والمعرفة ، حتى يستطيع جهاد النفس والانتصار على الهوى ، وكان من الضروري اللزوم أن يتوازن الجانبان ، حتى لا يطغى جانب على آخر ، فيختل توازن الانسان ، ويفقد قدرته على العمل الذى أراده الله ، فاذا أقام الجسد دون العقل والروح ، اندفع بشهواته يخرب ذاته ، ويخرب حياة الآخرين ، واذا أقام العقل والروح ، دون الجسد عجز أو استأسر للخرافة والجنون . فتحقق أن العلم لا يقل أهمية للروح والعقل عن أهمية الغذاء للجسد ، حتى يصدق الانسان مع ربه تملأ .

وجميع العلوم النافعة مندوب اليها ، كالزراعة ، والتجارة ، والحداة ، وصناعة السلاح ، والتنقيب عن المعادن والثروات في باطن الأرض وغيرها ، وهناك علوم محرمة نشير اليها فيما يلى :

تفسير القرآن بالهوى والكذب على الرسول :

انقرآن هو الأصل الأول في الدين ، والنص المتواتر الذى لم يلحقه تبديل ولا تحريف ، والمراد الحقيقي منه لا يعلمه الا الله ، ولسنة هي الأصل الثانى ، وقد تكفل الأئمة ببيان ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولهذا كان تفسير القرآن بالهوى حراما ، فقد أخرج الترمذى عن ابن عباس قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اتقوا الحديث عنى الا ما علمتم ، فمن كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار » ، ومن قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار » .

وأحسن الأقوال في معنى الحديث : أن من قال في القرآن قولا يعلم أن الحق غيره فليتبوأ مقعده من النار ، ومن قال في معانى القرآن

قولاً يوافق هواه ، وما يميل اليه من التساهل في أمور الحلال والحرام ، فليتبوأ مقعده من النار . فلا يجوز الهجوم على معانى القرآن دون نظر الى أقوال العلماء الأثبات ، أو نظر فيما اقتضته قوانين العلم ، كالنحو والأصول وغيرهما .

فمن كان له هوى ويميل الى أمر من الأمور ، أو سلوك معين ، فليتأول القرآن على ما يوافق هواه ، ويصحح بدعته ، كما يفعل كثير من علماء عصرنا ، أو يتسارع الى تفسير القرآن بظاهر العربية ، من غير نظر في أساليبه ، وما فيها من الحذف والاضمار وغيرهما ، فقد دخل في زمرة من فسر القرآن بهواه ، وحق عليه الوعيد .

والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعظم الكبائر ، لأنه يضل المسلمين ، ويفسد عقائدهم ، ويشيع الكذب بينهم ، وقد أجمع الأئمة على تحريم الكذب على الرسول فيما كان في الأحكام ، أو الترغيب والترهيب والمواظ ، فكله من أكبر الكبائر ، وقد خالف الكرامية ، فقالوا : يجوز وضع الحديث في الترغيب والترغيب ، وتابعهم على ذلك كثير من جلة الزهاد والمتصوفة والوعاظ . وزعموا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من كذب على متعمدا ليضل الناس » الحديث . وقالوا : هذا كذب له لا عليه .

وقد رد العلماء على حديثهم بأن زيادة « ليضل به الناس » باطلة . باجماع الحفاظ ، وقال الطحاوي : لو صحت لكانت للتأكيد ، كتوله تعالى : « فمن أظلم ممن افترى على الله كذباً ليضل الناس » (الأنعام : ١٤٤) . وقالوا كذلك : ان اللام في « ليضل » ليست للتعليق ، وانما هي للصيرورة . فيصير معناه : أن عاقبة كذبهم الاضلال . كتوله تعالى : « فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً » . (القصص : ٨)

واذا كان هذا كله حراماً ، فالسكوت على فاعله حرام ، والجلوس في مجلسه ، والسماع منه حرام هو الآخر .

الجدال في القرآن :

ومما ابتلى به المسلمون وما زالوا في البلاء به : الجدال والمراءة . ومنشأ ذلك كله هوى النفس ، ورغبتها في التصدر والشهرة ، وحب الثناء

من الخلق • وأشنع الجدل الجدال في القرآن • قال الله تعالى : « ما ضربوه لك إلا جدلاً بل هم قوم خصمون » (الزخرف : ٥٨) • وقد جاء في النكير على ذلك أحاديث صحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم • منها ما أخرجه الشيخان عن جندب : « أقرأوا القرآن ما انتظفت عليه قلوبكم ، فإذا اختلفتم عليه فقوموا » • وأخرج الشيخان عن عائشة : « أبغض الرجال الى الله إلا الد الخصم » • وأخرج ابن ماجه عن أبى أمامة : « ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل » ثم تلا : « ما ضربوه لك إلا جدلاً بل هم قوم خصمون » • وأخرج أبو داود عن أبى هريرة : « المراء في القرآن كفر » •

قال ابن الأثير في النهاية : المراء : الجدال • والتمازى : المجادلة على مذهب الشك • وقال الطيبي : هو أن يروم تكذيب القرآن بالقرآن ، ليدفع بعضه ببعض ، وقيل : هو جدال أهل الأهواء ومذاهب علم الكلام ، والباعث عليه الانتصار للهوى ، وليس منه الخلاف في أحكامه من الحلال والحرام ، فقد جرى ذلك بين الصحابة ومن بعدهم من السلف • وقيل : الخلاف حول القراءات ، فيدعى كل قارئ أن قراءته صحيحة ، ويجدد قراءة صاحبه ، وكلاهما منزل •

فكل ذلك حرام ، ومنه التأويل في مسائل الحلال والحرام من غير استناد الى الأصول ، ولكن انتصارا للهوى ، كما يفعل كثير من العلماء في عصرنا حول الربا والخمر وغيرهما •



اتباع المتشابه في القرآن :

أخرج الشيخان ، والنسائي ، وأبو داود ، عن عائشة : قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هو الذى أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات ، فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ، وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا ، وما يفكر ألا أولوا الأبواب » (آل عمران : ٧) ثم قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فإذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم » •

وقد اختلف العلماء في معنى المحكم والمتشابه ، فقال جابر بن عبد الله : المحكم ما عرف تأويله ، وفهم معناه وتفسيره ، والمتشابه : ما لم يكن لأحد الى علمه سبيل مما استأثر الله بعلمه دون خلقه . وبذلك قال الثوري ، والشعمي ، وغيرهما . قال القرطبي : وهذا أحسن ما قيل في المتشابه . ونحوه ما قاله محمد بن جعفر بن الزبير : المحكمات : هي التي فيها حجة الرب وعصمة العباد . ودفع الخصوم والباطل ، ليس لها تحريف ، ولا تحريف عما وضعن عليه . والمتشابهات لمن تحريف وتحريف وتأويل ، ابتلى الله بهن العباد ، وبه قال مجاهد ، واستحسنه ابن عطية ، وابن كثير ، ولكنه نسبته الى محمد بن اسحاق ابن يسار .

والذين يتبعون المتشابه من القرآن انما يجمعونه من القرآن لاضلال العوام ، كما فعلته الزنادقة والقرامطة والباطنية من الطاعنين في القرآن ، أو طلبا لاعتقاد ظواهر المتشابه ، كما فعلته المجسمة الذين جمعوا ما في الكتاب والسنة مما ظاهره التشبيه حتى اعتقدوا أن الله جسم مجسم ، وصورة مصورة ذات وجه ويد وعين ورجل .

ومذهب الصحابة والسلف : ترك التعرض لتأويلها ، مع القطع باستحالة ظواهرها . وخير ما وقعت عليه في هذا الشأن ما قاله القاضي أبو زيد الدبوسي ، في مخطوطته الجليلية « الأمد الأقصى » : ان اثبات المعنى الحميد لله تعالى في المتشابه واجب ، وعلم حقيقته مفوض اليه سبحانه ، فالوجه واليد والعين بالنسبة لله تعالى معان حميدة ، نثبتها له ، وندع علم حقيقتها له ، دون أن نبدي فيها رأيا ، بل نؤمن بها على هذا الوجه دون زيادة .

ولهذا قال ابن عمر ، وابن عباس ، وعائشة ، وعروة بن الزبير : وعمر بن عبد العزيز ، والطبري في تفسيره : انه مذهب مالك . قالوا : ان الكلام قد تم عند قوله تعالى : « وما يعلم تأويله الا الله » وبه قال الكسائي والأخفش والفراء ، وأبو عبيد . وعليه فالراسخون في العلم يقولون : « آما به كل من عند ربنا » فهو استئناف كلام . وبه قال ابن مسعود وأبي بن كعب كذلك . ولو كان الكلام متصلا لم يكن لقوله تعالى : « كل من عند ربنا » فائدة كما قال الخطابي في « معالم السنين » .

هذا هو رأى جمهور العلماء المسلمين في هذه المسألة ، وسجله كبارهم ، كابن القيم في « اعلام الموقعين » ، وامام الحرمين في « الرسالة النظامية » ، وغيرهما . فكل من أراد اظهار علمه وتفوقه من علماء العصر بالخوض في مثل تلك المسائل ، أو اجاب عنها سائلا بغير ما كان عليه الصحابة والسلف فقد زاع قلبه ، وتعرض للكفر ، بل واستحق الأدب كما فعل عمر مع صبيغ ، اذ استمر يضربه كل يوم حتى تاب عن الخوض في تلك المسائل .



صحبة اهل الأهواء والفسق :

ومصيبة للمسلمين من الاضطراب الفكرى ، وحفظا لايامهم من الزلزال بتأثير اهل الأهواء والبدع ، شرع الرسول صلى الله عليه وسلم هجرهم وعزلهم عن المجتمع ، حتى تتحقق توبتهم من انحرافهم عن سنن الايمان القويم ، وهذا السلوك في الاسلام من انهى عن المنكر بالقلب ، ويدخل في زمرة اهل الأهواء كل مفكرى العصر من عبيد الثقافة الغربية عن الاسلام ، ممن يفاضلون بين النظام الاسلامى والأنظمة الأخرى ، أو يدعون لمذهب سياسى الحادى ، أو يختلقون على الاسلام الأباطيل ويذيعونها بين الشباب ، أو يتهمون على شخص الرسول وأصحابه بالباطل ، أو يرتكبون منكرا ظاهرا ولا يجدى فيهم نصح الناصحين ، وهم بكل أسف كثرة فى الأمة ، نسأل الله لنا ولهم الهداية .

وأصل التحريم فى صحبة اهل الأهواء ما أخرجه مسلم عن ابن عمر . وقد قيل له : انه قد ظهر قبلنا ناس يقرأون القرآن ، ويتقفرون العلم . — أى يبحثون عن غامضه — وذكر من شأنهم ، أنهم يقولون : لا قدر ، وأن الأمر آنف . قال : « فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أنى برىء منهم ، وأنتهم منى برء » . والذى يحلف به عبد الله بن عمر ، لو أن لأحدهم مثل أجد ذهبا فأنفقته ، ما قبل الله منه . حتى يؤمن بالقدر « الحديث . قال النووى : وقول ابن عمر ظاهر فى تكفير القدرية . ونقل عن القاضي عياض : أن الكفار انما هم القدرية الأوائل وهم الفلاسفة .

وأخرج أبو داود عن أبي ذر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« أفضل الأعمال الحب في الله ، والبغض في الله » قال ابن رسلان في
شرح سنن أبي داود : فيه دليل على أنه يجب أن يكون للرجل أعداء
يبغضهم في الله ، وأحباء يحبهم في الله .

وفي نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن صحبة الثلاثة الذين
تخلفوا عن غزوة تبوك من الصحابة حتى نزلت توبتهم في القرآن دليل
على تحريم صحبة كل من عارض إجماع المسلمين برأى يضر بالدين ،
أو يفوت مصلحة للأمة ، أو للدعوة الإسلامية . قال كعب بن مالك
— أحد الثلاثة — : تسورت جدار حائط أبي قتادة وهو ابن عمي ،
فسلمت عليه ، فوالله ما رد علي السلام .

وصحبة أهل الأهواء مجلبة لللعنة الله على الأمة ، وقد ضرب الله
المثل للأمة المحمدية ببني إسرائيل فقال تعالى : « لعن الذين كفروا من
بني إسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم ، ذلك بما عصوا وكانوا
يعتدون . كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه » (المائدة : ٧٨ ، ٧٩) .
وقد كانوا ينهى بعضهم بعضاً ، ثم يجلس بعضهم مع بعض على مودة
ومؤاكلة ومشاركة ، وبهذا استحقوا اللعنة ، لأن حقيقة النهي عن
المنكر بالقلب هي : اعتزال أهله وكراهيتهم ، لا موادتهم وصحبتهم .

* * *

طلب العلم والعمل لغير الله :

الأصل في هذا المحذور من القرآن أن كل أعمال البر من الطاعات
والمترركات إذا أريد بها الدنيا فهذا حرام . قال الله تعالى : « من كان
يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه ، ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها
وما له في الآخرة من نصيب » (الشورى : ٢٠) . وقال : « من كان يريد
العاجلة عجلنا له فيها ما نشاء لمن نريد ثم جعلنا له جهنم يصلاها مذموماً
مذموراً » (الأسراء : ١٨) . واستحقاق النار ، والحرمان من
نصيب الآخرة دليل على التحريم ما لم يتب الإنسان ويعتدل بسلوكه ،
فيعمل عمل الدنيا ابتغاء وجه الله ، ويعمل عمل الآخرة لله وحده دون شيء
آخر سواء .

(٢ - هذا حلال وهذا حرام)

ولما كان العلم أساس السلوك الاسلامي ، وعدة الدعوة الى الله والى سبيله ، كان التكثير على من يريدونه للدنيا شديدا . فقد أخرج أبو داوود وابن ماجه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من طلب علما مما يبتغي به وجه الله لا يتعلمه الا ليصيب به عرضا من الدنيا ، لم يجد عرف الجنة يوم القيامة » يعنى : ربح الجنة .

وأخرج أبو سعيد بن الأعرابي فى معانى الزهد ، وأحمد فى الزهد والمسند عن أبي بن كعب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « بشر هذه الأمة بالسنة والنصر والتمكين ، فمن عمل منهم عمل الآخرة يريد به الدنيا فماله فى الآخرة من نصيب » .

ويرتكب هذا المحرم كثير من العامة دون وعى ، كالتجار يجعلون صدقاتهم دعاية لتجاريتهم ، فيجمعون الناس ويحبسونهم أمام المارة زحنا حتى يشيع الخبر ، ثم يعطونهم . والطلاب الذين يصلون لله فى أيام امتحاناتهم لينجحوا ، وكمن يعلن عن بناء مسجد ويجمع المال ليتجر فيه قبل بناء المسجد .

ويرتكبه كثير من غير العامة ، كمن يظهر شعار الصالحين لتساق اليه الهدايا والطرف ، ومنهم كثير من شيوخ الطرق الصوفية فى عصرنا ، وكمن يتصدر للوعظ ليقال : انه عالم ، ومن يؤم الناس فى الصلاة فيجود القراءة ليقال : حافظ للقرآن ، وكل من يقدم نية الدنيا فى أعمال الدين فهو من هذا النوع ، الا اذا قدم النية لله ، ثم آتته اندفيا دون أن يقصد اليها ابتداء ، فهذا ليس منهم .

ومن أراد أن يعرف نيته وصدقها فلينظر ، هل اذا حرم من المال على عمله غضب ، أم استوى عنده الحرمان والعطاء ؟ فان غضب فهو يريد الدنيا بعمل الآخرة ، ولينظر العلماء ، هل اذا حصلت هداية المطلق على غير أيديهم يخضبون ؟ فان غضبوا فهم يريدون للدنيا بعمل الآخرة .

التساهل في الافتاء :

ولما كان العلماء مسئولين أمام الله عن تعليم الجاهل وافتائهم في شئون دينهم اذا قصدوهم بالاستفتاء ، وكانت الحكومات تلجأ الى المفتين في بعض المسائل التي تتصل بمصالح معينة ، فقد ألزم الله تعالى هؤلاء العلماء أن يلتزموا بالحق وحده ، دون أن يتمسكوا بأهوائهم ، ولا بأهواء الحكام ، اذ يأنفون أن يقولوا : لا ندرى حينما يجهلون ، فيفتون بغير علم ولا هدى ، وتدفعهم نفوسهم الشريرة الى اكتساب رضا الحكام باستئزال غضب الله ، فيؤولون النصوص بما يناسب رغباتهم ، وفي هذا افساد لأديان الناس ، وخيانة للأمانة ، واستهزاء بشريعة الله ، وعبث بالقيم العليا للإسلام .

ولقد حمل الرسول صلى الله عليه وسلم العالم المتساهل في الفتوى والمضل لغيره بتساهله اثم طالب الفتوى . فقال فيما رواه عنه أبو هريرة وأخرجه أبو داود : « من أفتى بغير علم كان اثمه على من أفتاه » . وزاد سليمان المهرى في حديثه : « ومن أشار على أخيه بأمر يعلم أن الرشd في غيره فقد خانته » .

والغش والخيانة محققان في هذه الحالة ، ومن غش المسلمين فليس منهم ، والخيانة علم من أعلام النفاق .

وقد يبادر أشباه العلماء دون أن يسألوا فينشرون في الصحف آراءهم الشاذة المخالفة للإجماع رغبة في أن يشتهروا على السنة العامة ، فيخرج أحدهم على الناس برأى يبيح الربا ، أو يبيح نوعا معيناً من الخمر ، وهم شر الخلق عامة ، وشأنهم شأن المجرم الذي يريد أن يشتهر اسمه وأن اقتترف أقبح الجرائم ، وسلكت السلطات في عداد الخطرين على الأمن العام .



كتم العلم :

وعلى هذا فمن لم يعلم قليلا : لا أدري . ومن علم فقد وجب عليه اجابة السائل على وجه الحق . فان كتم العلم عن طالبه فقد باء بلعنة الله . وقد توعده الله من كتم ما أنزل الله من العلم فقال : « أن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس

في الكتاب أولئك يلعنهم الله» (البقرة : ١٥٩) • وقال : « ولا تكتموا الشهادة ، ومن يكتمها فإنه آثم قلبه » (البقرة : ٢٨٣) • وبذل العلم لطالبه شهادة لله تعالى لا يجوز كتمها •

وأخرج الترمذى ، وأبو داود ، عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من سئل عن علم فكتمه ألجمه الله بلجام من نار يوم القيامة » • وسند أبى داود حسن •

والتحريم يتعلق بكم العلم الضروري الذى يتعين على المسائل فرض علمه كما قال الخطابى فى « معالم السنن » ، وبمن جاء مستفتيا فى حلال أو حرام ، فمن كتم الحق عن طالبه فى هذه الحالة فقد استحق الوعيد الثابت فى الحديث ، وكذلك من جاء يريد الاسلام طالبا أن يتعلم أركان الدين • أما نوافل العلم ، وما لا حاجة للإنسان به فلا يستحق كاتمها هذا الوعيد •



السحر :

السحر ثابت فى القرآن الكريم ، وقد أمرنا بالاستعاذة من شر النفاثات فى العقد • وقال تعالى : « واتبعوا ما تنزلوا الشياطين على ملك سليمان ، وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت ، وما يعلمان من أحد حتى يقولوا إنما نحن فتننة فلا تكفر ، فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه ، وما هم بضارين به من أحد الا باذن الله ، ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم ، ولقد علموا لمن اشتراه ما له فى الآخرة من خلاق ، ولبئس ما شروا به أنفسهم ، لو كانوا يعلمون » (البقرة : ١٠٢) •

فى الآية تصريح بأن السحر كفر • فالشياطين الذين يلقون السحر الى أوليائهم كفروا • وهاروت وماروت كانا يقولان : « إنما نحن فتننة فلا تكفر » • وهذا تأكيد للبيان • ولهذا روى قتيل الساحر عن عمر ، وعثمان ، وابن عمر ، وحفصة ، وأبى موسى ، وقيس بن سعد ، وعن سبعة من التابعين ، وبه قال أحمد ، وأبو ثور ، وإسحاق ، والثاقفى • وأبو حنيفة •

وقال الامام الغزالي : ان السحر يقرن بالفاظ من الكفر والفحش المخالف للشرع ، ويتوصل به الى الاستعانة بالشياطين ، ويحصل من مجموع ذلك بحكم اجراء الله تعالى العادة أحوال غريبة في الشخص المسحور ، ومعرفة هذه الأسباب من حيث انها معرفة ليست بمذمومة ، ولكنها ليست تصلح الا للاضرار بالخلق ، والوسيلة الى الشر شر ، فكان هذا هو السبب في كونه علما مذموما .

وأخرج مسلم عن أبى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اجتنبوا السبع الموبقات : الشرك بالله ، والسحر ... » الحديث . والموبقات يعنى : المهلكات ، لأن فيها هلاك الانسان في دينه ودنياه وأخراه .

أما في دينه فان طالب السحر يفتر بدعوى الساحر ، فيعتقد السحر فاعلا في الكون من دون الله ، ثم يتفلسف من عرى الايمان بالله شيئا فشيئا حتى يلجأ الى السحرة والمشعوذين في شؤون حياته كلها ، ويدع دعاء الله واعتقاد سلطانه على الكون .

وأما في دنياه فكم رأينا من أناس ضاعت ثرواتهم في طلب السحر وتعلمه في عصرنا ، وانكبوا على الخرافات ، وأسهروا ليلاتهم في تجارب استخدام الجن ، وأغفلوا بالكلية — الى جانب الخسران المادى — فرائض الله عليهم ، وما جنوا عن كل ذلك شيئا .

وأما أخراهم فيكفى في خسرانها قول الله تعالى : « ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق » (البقرة : ١٠٢) . فقد بارزوا الله بالمعصيان في الدنيا ، ولجأوا الى أعدائه من مروجى خلائق الكفر والخرافة ، وكفى بذلك خسارا .

ويلحق بالساحر جهال المتصوفة والمجاذيب الذين يوهمون العامة وبهلاء المثقفين أنهم يستطيعون استنزال النفع والضرر ، ويملكون بوسائل غيبية أن يقضوا الحاجات لأحبائهم ، ويمنعوا الخير عن مبعضهم ، بل يوهمونهم أنهم اذا غضبوا فقد غضب الله ، واذا رضوا فقد رضى الله ، وأن الناس ليس لهم حق الاعتراض على أعمالهم وان خرجت عن حد الشرع ، ويوهمون الناس بدورهم الفعال في المملكة الباطنية . وليس هذا من خلائق الاسلام في شيء ، ان لم يكن دعوة سافرة لاجياء القرمطة والاسماعيلية وغيرهما من الأهواء المضلة الموبقة .

وكل ما كان صدا عن طريق الكتاب والسنة وسلوكهما ، ومناهج الصحابة والسلف ، وابتداعا لمسالك مضادة لمسالكهم ، فهو علم محرم ، واتباعه محرم ، ويجب معاملة أهله على شريعة العزل ، وعدم المجالسة وعدم السلام ، حتى لا يستشري خطرهم الى أوساط جديدة .

وانما أثبتنا السحر هنا ولم نثبتته في القسم الثاني وهو المحرمات فيما يتعلق بالعقيدة ، لأن السحر علم تطبع فيه الكتب ، ويتخذة جهلة النافرين وسيلة للكسب ، ولهم جمهور من القراء غفير .



فحش الشعراء ونفاق الأدباء :

قال الله تعالى : « والشعراء يتبعهم الغاؤون . ألم تر أنهم في كل واد يهيمون . وأنهم يقولون مالا يفعلون . الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وذكروا الله كثيرا وانتصروا من بعد ما ظلموا » .
(الشعراء : ٢٢٤ - ٢٢٧)

ذم الله تعالى الشعراء ، واستثنى منهم الذين آمنوا وعملوا الصالحات وذكروا الله كثيرا وانتصروا من بعد ما ظلموا . فدل ذلك على أن من الشعر ما هو محظور ، ومنه ما هو مباح . وعلى الوجهين جاءت السنة النبوية . فقد سمع الرسول صلى الله عليه وسلم شعر كعب بن زهير وعفا عنه ، وخطب عليه بردته ، وقال فيما أخرج مسلم عن أبي هريرة : أصدق بيت قالته الشعراء :

* ألا كل شيء ما خلا الله باطل *

واستشهد الشريد بن سويد الثقفي من شعر أمية بن أبي الصلت وقال فيما أخرج مسلم : « فلقد كاد يسلم في شعره » . وقال أبو سعيد الخدري فيما أخرج عنه مسلم وغيره : بينا نحن نسير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعرج — قرية على نحو ثمانية وسبعين ميلا من المدينة — إذ عرض شاعر يفتشد ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خذوا الشيطان — أو أمسكوا الشيطان — ، لأن يمتليء جوف أحدكم قبحا خيرا له من أن يمتليء شعرا » .

قال الشافعى : الشعر لا يكره لذاته ، وإنما يكره لمضمناته .
 أى أن حسنه حسن ، وقبيحه قبيح . وقال القرطبى : الشعر المذموم
 الذى لا يحل سماعه ، وصاحبه ملوم ، هو المتكلم بالباطل ، حتى
 يفضلوا أجبن الناس على عنثرة ، ويهتكوا البرىء ويفسقوا التقى ،
 وأن يفرطوا فى القول بما لم يفعله المرء رغبة فى تسلية النفس ،
 وتحسين القول . وعلى هذا يخرج قول الرسول صلى الله عليه وسلم
 عن الشاعر الذى سمعه : « خذوا الشيطان » . فلعله كان من
 المتكسبين ، المفرطين فى المدح إذا أعطوا ، وفى الذم إذا لم يعطوا .
 ويخرج تشجييعه لحسان بن ثابت وابن رواحة ، لأنهما كانا يدفعان عن
 الاسلام شر الكفار وهجاءهم للمسلمين . وقال النووى : المذموم
 من الشعر هو الفاحش وغير الفاحش إذا استكثر منه الانسان حتى
 غلب عليه ، أما يسيره فمباح .

ويلحق بالشعر المخطور تلك الأتسمار العامية التى يتغنى بها
 المغنون فى وسائل الاعلام مما فيه من تكسر وتخفت ، ودعوة الى الفسق
 والفجور ، واستدعاء للشهوات الدنيئة ، وإيقاظ لما خمد منها ،
 وتمجيد للتخاذل والاستكانة للدموع الأثمة ، أو تعظيم للأقزام المستبدين
 المتسلطين . كما تعلق به الكتابات الصحفية المناققة التى تنحو ذلك
 المنحى المنحرف ، أو تنزع نحو مجرد التسلية والآلهاء ، أو تتبالغ فى
 الحديث عن دور الخيالة ومن يعملون فيها ، أما الكتابات الجادة الهادفة
 فمباحة كالشعر الهادف تماما .

وداهية الدواهي تلك الكتب الجنسية المكشوفة ، فكتابتها حرام ،
 وقراءتها حرام ، وكسبها حرام ، لأن هدفها هو الكسب على حساب
 الفضيلة . وهدم الأخلاق ، وتعظيم شباب الأمة . ومثلها تماما وسائل
 التعبير الأخرى ، وكذلك الصور العارية التى تباع سرا لاثارة الشهوات .
 فإن لها حكم الكلمة المكتوبة تماما .



التشويق فى الكلام :

أخرج الترمذى وأبو داود عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أن الله يبغض البليغ من الرجال
 الذى يتخلل بلسانه تخلل الباترة بلسانها » البليغ : المبالغ فى فصاحة

الكلام • الذي يتخلل بلسانه : أى يدير لسانه حول أسنانه مبالغة في إظهار فصاحته • تخلل الباقرة : أى البقرة بلسانها حينما تأكل •

وبغض الله لهذا النوع من الناس دليل على حرمة • وهذا صنيع كثير من العلماء والوعاظ والخطباء ، والذين يلقون على الناس الأحاديث الدينية في وسائل الاعلام لا يبتغون بها النصيحة والتوجيه الخالص لله وإنما يجعل أحدهم همه كله في التواء لسانه ، وتشكيل صوته وصنعه ليمثل المتعاضم والكبرياء •

ولو علم هؤلاء أن صناعتهم هذه تحول دون وصول كلماتهم الى قلوب الناس ، وأن كثيرا من الناس يشيعونهم بالسخرية والضحك لحاولوا العودة الى الطبيعة والوقار ، فان لم يكن لهم وقار في طبعهم ، فليدربوا أنفسهم على الوقار واخلص القلب لله في الكلام كما دربوا أنفسهم على هذه الانحرافات المخجلة ، ونسأل الله السلامة •



كبر حقنا عند الله أن تقولوا مالا تفتلون :

تلك سنة استنتها كثير من علماء العصر وعواظهم ، فقد أصبح العلم عندهم صناعة ومكسبة للعيش ، فلبسوا لكل حالة لبوسها ، وتكلموا في الحلال والحرام ليصلوا الى غرضهم ، ولكنهم لم يعملوا بما علموا وبما تكلموا ، وليس ذلك من العلم في شيء ، فالعلم في الاسلام هو العمل ، ولذلك شدد الله النكير على من لا يعمل بما علم فقال تعالى : « أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم وأنتم تتلون الكتاب ، أفلا تعقلون » (البقرة : ٤٤) • وأفصح عن التحريم في قوله تعالى : « لم تقولون مالا تفتلون • كبر حقنا عند الله أن تقولوا مالا تفتلون » (الصف : ٣ ، ٢)

والمقت أشد الغضب ، ولا يحل أشد الغضب من الله الا على منكر كبير • وإنما كان المقت هكذا من الله لأن أمثال هؤلاء العلماء والوعاظ هم في الحقيقة قدوة للناس ، والعامة ينظرون الى أعمالهم قبل أن يستمعوا الى كلامهم ، وعدم عملهم بما يقولون يوهم العامة أن هناك رخصة في هذا الترك ، وفي هذا الباب ضلال أى ضلال •

لم يكن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وتابعوهم من أهل القول في شيء ، وإنما كانوا من أهل العمل قبل كل شيء • قال ابن عمر : كان أحدهم يمكث في حفظ السورة المشهور ، وذلك أنا كنا نتعلم العلم والعمل جميعا • فانتقان العمل بالعلم كان قصارى جهودهم ، ولم يؤثر عن أحدهم قول بلا عمل ، وحتى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تكن خطبه بالطوال كخطب علماء العصر ، وقد عاك الصديق ذلك بقوله : ان كثير الكلام ينسى بعضه بعضا • وقال ابن مسعود : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتخولنا بالموعظة خشية الملالة • فلو نهج علماؤنا هذا السبيل ، وعملوا بما علموا ، وجعلوا من أنفسهم قدوة بالعمل ، لأفادوا المسلمين ، وانتقوا مقت الله وغضبه الشديد •



ف العقيدة

عقيدة المسلم ثابتة في الكتاب والسنة • وخلاصتها : اسلام ، وايمان ، واحسان • فالاسلام : شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ، واقام الصلاة ، وايتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت من استطاع اليه سبيلا • والايمان : خاص بالأمور المغيبة على شرط التصديق القلبي ، واطمئنان النفس ، وعدم الشك ، وعلى وجه العموم والشمول • وهو : الايمان بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسوله ، واليوم الآخر ، والقدر خيره وشره • والاحسان : مراقبة الله في العمل كأنه مشاهد له ، أو كأن العبد مشاهد لربه وهو يعمل •

هذا هو المراد من كل مسلم ، أن يؤمن به ويعمل بمقتضاه • وأما البحث حول زيادة الايمان ونقصه ، وسائر فروع علم الكلام فأمور لا تفيد في الدين ولا في الدنيا ، ولن يسأل الله انسانا يوم البعث عن زيادة الايمان ولا نقصه ، وليس هذا الجدل من وسائل الايمان وقوته في شيء ، وأفضل من هذا كله أن نلم بالأمور التي تضر بايمان المؤمن حتى يسلم من الشرك والنفاق وسائر الآفات التي تنزل الايمان •



الحلف بالبراءة من الاسلام :

اعتاد الناس في العصر الحاضر أن يحلفوا بالبراءة من الاسلام ، أو بملة غير ملة الاسلام ، فيقول أحدهم : أكون بريئا من ديني ، أو بريئا من دين الاسلام أن فعلت كذا ، أو ان كنت فعلت كذا • أو أحلف باليهودية أو بالنصرانية • وهذا اليمين كبيرة من الكبائر بصرف النظر عن وجود كفارة لهذا اليمين أو لا •

ويرجع التحريم الى حديث أبي داود عن ثابت بن الضحاك قال : انه بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت الشجرة ، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من حلف بملة غير ملة الاسلام كاذبا فهو

كما قال « الحديث • وأخرجه البخارى فى الجنائز والأدب والنذور ،
ومسلم والترمذى والنسائى فى الإيمان ، وابن ماجه فى الكفارات •
والظاهر أنه يكفر بذلك • قال ابن حجر : ويحتمل أن يكون المراد
التهديد والمبالغة فى الوعيد لا الحكم ، يعنى : فقد استوجب عقوبة
من كفر • ونقل صاحب عون المعبود عن ابن المنذر : أن الحكم ليس
على إطلاقه فى نسبته الى الكفر ، بل أن المراد أنه كاذب مثل كذب
المعظم لتلك الجمة المحلوف بها • وعلى أى حال فلم نخرج تلك التأويلات
هذا الحالف بذلك عن الوقوع فى الحرمة •

وأخرج أبو داود عن بريدة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : « من حلف فقال : انى برىء من الاسلام ، فان كان كاذباً فهو
كما قال ، وان كان صادقاً فلن يرجع الى الاسلام سالماً » •

قال ابن حجر : قال المنذر : اختلف فيمن قال : أكفر بالله ونحو
ذلك ان فعلت ، ثم فعل • فقال ابن عباس ، وأبو هريرة ، وعطاء ،
وقتادة ، وجمهور فقهاء الأمصار : لا كفارة عليه ، ولا يكون كافراً
الا ان أضمر ذلك بقلبه • ومعنى عدم وجوب الكفارة : وجود الأثم ،
وعدم دخوله تحت الإيمان التى تجبر بالكفارة • وقال الأوزاعى
والثورى وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق : هو يمين ، وعليه الكفارة ،
قال المنذر : والأول أصح ، لقوله : « من حلف باللات والعزى فليقل :
لا اله الا الله » ولم يذكر كفارة • فأراد التغليظ حتى لا يجترأ
أحد عليه •

وقال صاحب « عون المعبود » : فيه دليل على أن من حلف بالبراءة
من الاسلام يائثم ، ولا تلزمه الكفارة ، وذلك لأنه جمل عقوبتها فى دينه ،
ولم يجعل فى ماله شيئاً •

وان صدق فى يمينه فلن يرجع الى الاسلام سالماً ، لأنه استخف
بالاسلام فيكون آثماً بالحلف • والخلاف كما قلنا : لا يخرج الانسان
من الوقوع فى الحرمة ، وان أخرجه من الكفر ، فضلاً عن أن الحالف
بمثل ذلك لا يبرأ من جريمة عدم احترامه لدينه •

نفى القدر :

مذهب أهل الحق : اثبات القدر • ومعناه : أن الله تعالى قدر الأشياء في الأزل ، وعلم أنها ستقع على حسب ما قدرها • فكل ما في الكون من النواتج والحوادث والكائنات ما كان وما سيكون مقدر من الله تعالى من قبل • وقد أنكر القدرية هذا وقالوا : أن الله لم يقدرها ، ولم يتقدم علمه بها ، وأنها مستأنفة العلم ، أى : إنما يعلمها بعد وقوعها ، ثم تطورت هذه البدعة ، فقال أصحابها : أن القدر ثابت لله ، ولكنهم يقولون : الخير من الله ، والشر من غيره •

وقال امام الحرمين الجويني في كتابه « الارشاد » : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « القدرية مجوس هذه الأمة » • شبههم بهم لتقسيمهم الخير والشر في حكم الارادة ، كما قسمت المجوس ، فصرفت الخير الى « يزدان » ، والشر الى « أهرمن » • وهذا الحديث أخرجه أبو داود والحاكم وقال : صحيح على شرط الشيخين •

وهذه النحلة وإن كانت منقرضة في عصرنا ، وغير معروفة باسمها هذا ، إلا أن هناك أفكارا تدور في عقول العامة تشبهها تماما ، وذلك أنهم ينسبون مالا يوافق أهواءهم الى الأرواح الشريرة ، ويقدمون لها القرابين ، ويشجعهم على ذلك المشعوذون •

ومن المتعالمين في عصرنا من يخوضون في مثل هذه النحلة ، ويعودون بالناس الى القدرية القديمة البائدة ، ويقولون للناس : الاحتجاج بالقدر دلالة على العجز والفشل ، ويوهمونهم أنهم مستقلون بأعمالهم • وهو قول قريب من قول القدرية •

وقال الخطابي : وقد يحسب كثير من الناس أن معنى القضاء والقدر اجبار الله العباد وقهرهم على ما قدره وقضاه ، وإنما معناه : الاخبار عن تقدم علم الله سبحانه مما يكون من اكتساب العبد ، وتقدير أعماله وخلقها ، فهو علم شامل لما كان وما سيكون ، وفرق بين العلم بوقوع الشيء ، وتقديره ، وبين الاجبار عليه •

ومهما كان الأمر في الخلاف حول القول بكفر القدرية كفرا حقيقيا ، أو كفران نعم ، فإن حديث ابن عمر الذي أخرجه مسلم عن يحيى ابن يعمر أن ابن عمر قال فيهم : « ... أخبرهم أنى منهم براء ، وأنهم

براء منى ، والذي يحلف به عبد الله بن عمر ، لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر * . مهما كان الخلاف حول كفرهم فإنهم لا يخرجون عن الوقوع في المحرم * ونقل النووي عن القاضي عياض : أن قوله صلى الله عليه وسلم : « ما قبل الله منه » * . ظاهر في التكفير ، فإن احباط الأعمال انما يكون بالكفر * الا أنه يجوز أن يقال في المسلم : لا يقبل عمله لمصيته ، وإن كان صحيحاً ، كالصلاة في الدار المغصوبة * .

وعلى أى حال فالإيمان بما جاء به الكتاب والسنة هو المذهب الحق ، وهو أن القضاء والقدر كله من الله * .



الرقى وتعليق التماائم ، والتولة :

الرقى : كلام يتلى على المريض طلباً لشفائه * والتماائم : جمع تميمة ، وهى : التعويذة التى لا يكون فيها أسماء الله وآياته المتولة . ولا الدعوات الماثورة ، تعلق على الصبى * وقال ابن الأثير : التماائم : خرزات كان العرب يعلقونها على أولادهم يتقون بها العين * والتولة — بتشديد التاء وكسرها ، وفتح الواو — قال الخطابى : ضرب من السحر * وقال الأصمعى : هو ما يحجب المرأة إلى زوجها ، ويكتب في الورق ، أو يقرأ على الخيط * .

وأخرج ابن ماجه ، وأبو داود ، وأحمد ، عن عبد الله بن مسعود قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ان الرقى والتماائم والتولة شرك » قالت زينب — امرأته — : ولم تقول هذا ؟ والله لقد كانت عيني تتخذ — بالبناء للمجهول * أى ترمى بالوجع — فكنت أختلف إلى فلان اليهودى يرقينى ، فإذا رقانى سكنت * فقال عبد الله : انما ذاك عمل الشيطان ، كان ينخسها بيده ، فإذا رقاها كف عنها * انما كان يكفيك أن تقولى كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « أذهب البأس رب الناس ، اشف أنت الشافى ، لا شفاء الا شفاؤك ، شفاء لا يغادر سقماً » * .

وانما كانت هذه الأعمال شركاً ، اما لأن الكلام الذى تتضمنه تلك الرقى والتماائم والتولة كان مشتملاً على معنى الشرك ، أو لأن اعتقاد

فعلها بنفسها يفضى الى الشرك • وكلا المعنيين لا زالت آثاره مشهودة لنا في عصرنا الحاضر • فنحن نقرأ في الكتب التى تتضمن تلك التماائم والتوتلة من أبواب المحبة والتهنيج وغيرها أسماء جبهة لا يعرف لها معنى ، ويدعى المشعوذون أنها أسماء الملوك المولكين بالعمل ، فلكل ملك من ملوك الجن عندهم يوم يتصرف فيه ، ولذلك نجد فى نهاية العزيمه تلك العبارة أو ما فى معناها : توكلوا يا خدام هذه الأسماء بفعل كذا • العجل العجل • الساعة الساعة • كما لا نزال نجد الخرزات تعلق على الأطفال فى الريف والأحياء الشعبية ، وقد تطورت الى تماثيل للنعال وأكف الأيدي مما يسمى « خمسة وخميسة » ، وهى بعينها التعاويذ القديمة التى يعتقد الناس الى الآن أنها تحمى من العين بنفسها ، كما يعتقدون أن العزائم التى يرددوها المشعوذون ، وما يكتبونه من الأوقاف والمربعات والأرقام فاعلة فى مسائل الحب ، وما زال هناك أناس يقصدهم العامة لهذا الغرض •

وإذا لم يكن هناك أمل فى أن يقرأ العامة هذا الكتاب ، فعلى العلماء والشباب أن يتحملوا بعض المشقة فى ارشاد هؤلاء العامة ، وتبصيرهم بالخطر الذى ينتظرهم عند الله من جراء سلوكهم هذا ، والنهى عن هذا المنكر من أوجب الواجبات فى هذه الحالة ، والنهى عن الكبيرة فرض عن على من علم بوقوعها •



الكهانة واثيان الكهان :

نقل الامام النووى عن القاضى عياض : أن الكهانة فى العرب ثلاثة أنواع : أحدها أن يكون للانسان ولى من الجن يخبره بما يسترقه من السماء من السم ، وهذا النوع بطل من حين بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم • والثانى : من يخبر بما يطرأ أو يكون فى أقطار الأرض ، وما خفى عنه مما قرب أو بعد • والثالث : المنجمون • وهذا النوع يخلق الله فيه قوة ما ، ولكن الكذب فيه أغلب • وهم يدعون كما قال الخطابى علم الكوائن والحوادث التى لم تقع ، كمجئ الأمطار ، وتغيير الأسعار • ومن هذا الفن العرافة ، وصاحبها عراف ، وهو الذى يستدل على الأمور بأسباب ومقدمات يدعى معرفتها بها ، وقد يعتضد بعض هذا الفن ببعض فى ذلك ، بالزجر والطرق والخط ، وهذه الأنواع كلها تسمى كهانة ، وقد اكذبهم للشرع كلهم ، ونهى عن تصديقهم •

وقد كان بين العرب كهان ، وقد تداول العرب عنهم أساطير عجيبة فقالوا عن « شق أنمار » : انه كان نصف انسان مشقوق طولا ، وقالوا عن « سطيح » : انه كان لحملا بلا عظم ، ويدير كما يدرج الثوب ، وكان العرب يقصدون الكهان لاستشارتهم في سائر شئونهم . وما زال في عصرنا الحاضر من يترددون على أقوام . منهم من يدعى أن له تابعا من الجن يأتيه في يوم معين من الأسبوع فيكشف للناس عن ضمائرهم ، وعن حلول مشاكلهم ، ومنهم من يدعى أنه يعرف نفس الشيء بما يسمى بعلم الرمل ، أو حساب النجم . وهؤلاء هم بقايا كهانة الجاهلية تماما ، فما من باطل شائع الا وله جذور في التاريخ ، يعلم ذلك كل من له نظر دقيق ، ومقارنة وأعية لتقاليد الحاضر بتقاليد الماضي السحيق .

وخطورة هذه الخرافات على العقيدة : أن الناس حينما يطول بهم الزمن على ممارستها يصلون الى درجة اعتقاد جازم بأن هؤلاء يعلمون ما يعلمه الله ، بل وينسبون الله ، وينسبون الى هؤلاء علم الغيوب ، ويستهيئون بمشقة الأسفار في سبيل الوصول اليهم .

أما أن الله تعالى قد أوجد في بعض الأمور قوة في بعض الحالات ، ثم أوجب عليهم الكذب في أكثرها ، كما هو مشاهد في المراسد التي تنتبأ بالأحوال الجوية ، ثم تأتي على خلاف ما تنبأت به ، أو تصدق ، فإن في ذلك حكمة تربوية جلييلة من الله تعالى ، هي دفع هؤلاء الى دراسة النجوم والأفلاك ، والأجواء العليا للوصول الى ما فيها من نفع الناس في دنياهم ، أو للوصول الى عجائبها التي تدعو الى الايمان بالحكمة والتدبير وبطلان دعوى المصدفة ، ولا يدفع علماء الفلك الى ذلك سوى أن يصادفوا بعض المصدق فيما يدرسون ، ولكنهم تحولوا عن هذا الهدف الأسمى الى ذلك المهدف الأدنى ، حتى اصطنعه الجهلاء للإيهام بعلم الغيب ولا شيء غيره ، تماما كما تحولت الدراسات الكيمياوية التي مارسها العلماء قديما للكشف عن أسرار الكون العظمى الى نحلة شعبية سموها « الكيمياء » لتحويل المعادن الى ذهب بطرق بدائية لا تجدى شيئا ، فالفكرة في أصلها صحيحة ، وهي أنه يمكن تحويل المعادن بعضها الى بعض ، ولكن ذلك يتطلب دراسات مضمّنة ، ومعامل هائلة ، وعقلا متفردا وإعيا . وهي أمور بعيدة عن العامة المحترفين في عصرنا الحاضر .

وقد أخرج مسلم عن معاوية بن الحكم السلمي قال : قلت يا رسول الله ، أمور كنا نصنعها في الجاهلية ، كنا نأتي الكهان . قال : « فلا تأتوا .

الكهان » • وفي رواية لمسلم عن عائشة قالت : قلت : يا رسول الله ، ان الكهان كانوا يحدثوننا بالشئ فنجدده • فقال : « تلك الكلمة الحق يخطفها الجنى فيقذفها في أذن وليه ، ويزيد فيها مائة كذبة » •

أما وقد انتهى عهد استماع الجن بنص القرآن فقد أصبح هذا الادعاء بتسمع الجن باطلا ، قال الله تعالى على لسان الجن : « وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع ، فمن يستمع الآن يجد له شهابا رصدا » (الجن : ٩)

وفي النكير على المنجمين أخرج أبو داوود وأحمد وابن ماجه عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من اقتبس علما من النجوم اقتبس شعبة من السحر ، زاد ما زاد » ومعنى : « زاد ما زاد » أى : زاد في السحر ما دام يزيد في اقتباس علم النجوم ، ويستثنى من علم النجوم كما قلنا : ما يهتدى به في ظلمات البر والبحر ، وما تعرف به القبلة ، وما يصل بالانسان الى الايمان ، وكشف دلائل القدرة الالهية •

وفي النكير على علوم الرمل « الخط » وزجر الطير أخرج النسائي وأبو داوود عن قبيصة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « العيافة والطيرة والطرق من الجبت » والطرق : زجر الطير • والعيافة : الخط • يعنى الرمل وغيره • وقيل : العيافة : زجر الطير • والطرق : الضرب بالحصى الذى يفعله النساء « ضرب الودع » وقيل : هو الخط في الرمل • وهو هكذا في النهاية لابن الأثير • والجبت : قال الزمخشري في « الفائق » : هو السحر والكهانة • وقال الجوهري في « الصحاح » : الصنم والكاهن والساحر ونحو ذلك كله جبت • وزجر الطير : التناؤل ببعضها •

وقد نعى الله تعالى في القرآن على هؤلاء فقال انهم : « يؤفكون بالجبت والطافوت » (النساء : ٥١) • وذلك بعد أن أوتوا نصيبا من الكتب السماوية •

ومن الخط ما أشار اليه ابن الأثير نقلا عن ابن عباس ، ولا زال يمارسه الناس الى عصرنا : يخط أحدهم خطوطا أو نقاطا كثيرة دون عدد ، ثم يسقطها خطين خطين أو نقطتين نقطتين ، فان بقى خطان « زوج » فهو علامة نجاح المطلوب ، وان بقى خط واحد « فرد » فهو علامة الخيبة • وكل ذلك تكذيب للقرآن والسنة في أن علم الغيب لله وحده •

الطيرة :

الطيرة : التثاؤم بالطير أو الحيوان أو غيره • وما زال هذا الداء مستشرياً بين أوساط المسلمين ، جهالهم ومتعلميهم على السواء ، فترى الناس يتشاءمون بالغراب وصوته ، وبعضهم يواجه بالغراب أو بصوته وهو يقصد أمراً من أمور دنياه ، فاما أن يعود ولا يمضى لما أراد ، واما أن يعقد قلبه على الشؤم ويمضى ، فان تعذرت حاجته اعتقد أنه من أثر الغراب وشؤمه منه • ومن الناس من يتشاءم ببعض الألوان ، أو بالألوانى الفارغة يحملها أحد المارة ، أو بالكلمة تطرق سمعه وهو يمارس أمراً من أمور حياته ، أو باسم من الأسماء ، وما أشبه ذلك • وقد جاء التكثير على هذا الصنيع فيما أخرجه الترمذى وابن ماجه وأبو داود عن عبد الله بن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الطيرة شرك ، الطيرة شرك ، الطيرة شرك » •

قال القاضى عياض : انما سماها شركاً لأنهم كانوا يرون ما يتشاءمون به مؤثراً في حصول المكروه • وملاحظة الأسباب (دون مسببها سبحانه) في الجملة شرك خفى ، فكيف اذا انضم اليها جهالة وسوء اعتقاد ؟

فكل من اعتقد أن سبباً فاعلاً بذاته ، أو رتب نجاحاً أو اخفاقاً على ظاهرة من ظواهر الخلق من دون الله في كل حال فقد أشرك ، وفسدت عقيدته ، فضلاً عن أن الطيرة عائق للإنسان عن مواصلة العمل لما فيه مصلحة الاسلام ومصلحة مجموع المؤمنين • وتديماً حاول المشعوذون أن يثبتوا المعتصم عن الجهاد بحجة نحس الطالع ، ولكنه مضى وانتصر ، وقد سجل الأدب العربى هذا الحادث فقال أبو تمام :

السيف أصدق أنباء من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب



سبب الدهر :

كان من عادة العرب أن يسبوا الدهر عند النوازل والحوادث والمصائب النازلة بها ، من موت أو تلف مال ، فلما جاء الاسلام نبههم الى ما فى هذا القول من خطر على عقيدة المؤمن بربه . وانما تسرب هذا القول المنكر الى الفكر العربى من الدهرية القدامى الذين نسبوا كل شئ الى الدهر فقالوا : « ما هي الا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا الا الدهر » (الجاثية : ٢٤) ثم تسربت هذه الكلمات المشبوهة بدورها الى الناس فى عصرنا الحاضر ، فما نزال نسمع من الجهلة والمتعلمين سببا للزمان كلما نزل بهم مكروه ، أو ضاقت بهم سبل الحياة .

وترجع خطورة هذا القول على عقيدة المؤمن من حيث انه سبب موجه الى فاعل النوازل والمكروهات التى تصيب الانسان ، باعتبار الفاعل هو الزمن والدهر كما يزعم من يسبه ويلعنه ، ولما كان فاعل كل شئ فى الوجود هو الله الفعال لما يريد ، والذى لا يشركه فى حكمه أحد ، فقد تحققت الشبهة فى أن هذا السبب الموجه للزمان خطأ ، انما هو موجه الى الله على الحقيقة . وان كان هذا الذى يسبب الزمان شديد الايمان بالله ، عارفا بأنه الفعال القاهر فوق العباد ، فقد تشبه بالدهرية الذين ينسبون فعل كل شئ الى الدهر ، والتشبه بالملاحدين والكفار .

محظور فى المظاهر العامة للمسلم ، فكيف بالعقيدة التى هى قوام الاسلام ، وعماد الايمان ، لا سيما فى عصرنا الذى جندت فيه الشيعوية اليهودية كل قواها للدعوة الى نحلة دهرية الحادية متطورة .

وقد أخرج مسلم وأبو داود عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه : « يؤذنى ابن آدم ، يسب الدهر ، وأنا الدهر ، بيدى الأمر ، أقلب الليل والنهار » . وهذا لفظ أبى داود .



الانتحار :

الانتحار في الحقيقة تمرد صارخ على حكم الله ، ومعارضة واضحة لأمره ، وثورة على قضائه ، تبلغ أشدها في نفس ضعيفة الإرادة ، وتسيطر على قلب واهى العقيدة ، مستعبد للهوى ، فما يلبث أن ينهي حياته بنفسه ، فيكون بذلك قد اقترف جريمتين : الثورة على قضاء الله استجابة للهوى ، وهو بذلك يتخذ الله هواه من دون الله ، والجريمة الثانية : العدوان على حق الله في الأحياء والاماتة ، ووضع نفسه وهواه في موضع الله الحاكم بالحياة والموت .

ولا حجة لمن يقول : انه مات في الأجل الذي حددته الله ، لأنه أدخل نفسه شريكا لله ومناهضا له في تنفيذ الموت عند الأجل ، ولأن مثله ممن أصيب بما أصيب به من كوارث قد اعتصم بالرضا ، ولجأ الى الله ، فكشف عنه ضره ، وهباه بفيض النعم . والدليل على أن المنتحر انسان ضال ممزق الايمان من قبل أن ينتحر : أننا لا نجد تلك الحوادث الا بين مدمني المخدرات والمسكرات والمقامرين وتجار الشهوات من الزناة والقوادين والخارجين على القانون . وكذلك المترفون الذين استنفدوا كل طاقات المتاع الدنيوى ، فأصيبوا بالوحشة والمال ، فحاولوا تجديد حياتهم فانسدَّت أمامهم أبواب الجديد من المشاعر والأحاسيس الراضية .

وهذا هو السر في تشديد الرسول صلى الله عليه وسلم عليهم في الوعيد ، والزمامهم بعقوبة أنفسهم يوم القيامة بنفس الشيء الذي أنهبوا به حياتهم في الدنيا .

أخرج مسلم عن ثابت بن الضحاك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ... ومن قتل نفسه بشيء عذب به يوم القيامة ... » وأخرج عن أبي هريرة قال : شهدنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حنيفا ، فقال لرجل ممن يدعى بالاسلام : هذا من أهل النار . فلما حضرنا القتال قاتل الرجل قتالا شديدا ، فأصابته جراحة ، فقبل : يا رسول الله ، الرجل الذي قلت له أنفا انه من أهل النار قاتل قتالا شديدا ، فأصابته جراحة ، وقد مات . فقال : الى النار . فكاد بعض المسلمين أن يرتاب . فبينما هم على ذلك ، اذ قيل : انه لم يمِت ، ولكن به جراحا شديدة ، فلما كان من الليل لم يصبر على الجراح ، فقتل نفسه ، فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ، فقال : « الله أكبر ، أشهد أنى عبد الله ورسوله ،

ثم أمر بلالا فنادى في الناس : انه لا يدخل الجنة الا نفس مسلمة ، وأن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر » • وفي رواية لأبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قتل نفسه بحديدة فحديده في يده ، يتوجأ — يطعن — بها في بطنه في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً ، ومن شرب سماً فقتل نفسه فهو يتحساه — يشربه — في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً ، ومن تردى من جبل فقتل نفسه فهو يتردى في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً » •

ومن هذا الباب قتل الأبناء مخافة الفقر ، وسنتحدث عنه في البحث الثالث ان شاء الله ، لاتصاله الوثيق بمجتمع المؤمنين •



الشرك :

المقصد الأول للإسلام هو حرب الكفر والشرك على مختلف صوره خفيها وظاهرها ، وتخليص العبادة لله تعالى وحده ، وتحديد ارادة الأعمال له وحده ، وعقد النيات بالأعمال كلها ابتغاء وجهه دون أى عرض أو منفعة أخرى سوى الخضوع للأمر ، واعتقاد أنه الفاعل الضار النافع وحده ، ولا يملك هذا الحق انسان ولا ظاهرة طبيعية بأى حال من الأحوال •

ولقد هدفت التشريعات الاسلامية كلها الى تدعيم هذه العقيدة ، والى صيانتها من آفات الشرك الظاهرة والخفية • فالشعار الأول للإسلام : « لا اله الا الله محمد رسول الله » • فأثبت الألوهية وحقوقها كلها له سبحانه ، ووضع رسوله موضعه من البشرية والاصطفاء لتبليغ الرسالة وبيان مقاصدها ، ولهذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم داعياً على تعليم الناس أنه عبد الله مثلهم ، ورسوله المبلغ عنه وحيه ، فلا اختصاص له بما اختص الله تعالى به نفسه • والصلاة تدريب للمؤمنين على احكام عقد القلب على هذا الاعتقاد ، بتكرار هذا التدريب خمس مرات كل يوم ، ومنها صلاة تكون وقد خمدت الحركة في الدنيا ، وهجعت الكائنات ، وعم الصفاء والمنقاء ، مما يجعل فاعليتها أقوى في انفتاح القلب حتى يمتلئ من هذا الايمان ، ثم يفيض على سائر الجوارح ، ولا سيما أن المسلم يستقبل بهذه الصلاة — صلاة الفجر — يومه وشؤون حياته ، مما يجعله — ان أداها على وجهها — في حالة يقظة من مراقبة نفسه أن تتحرف عن هذا اليقين ، ومراقبة ربه فيما يأتى ويترك

من الأعمال ، وكانت الصلوات كلها انسلخا كاملا من شغل الحياة وتوجها بالروح والقلب والعقل والنفس واللسان مجتمعة الى الله تعالى في مناجاة بأذكار وقرآن ، وهو ترديد لشعارات الاسلام التوحيدية البريئة من الشرك ، وكان توجه الانسان في أدائها الى جهة معينة فرض عليه أن يدقق في تحريرا ، وعدم الانحراف عنها — تدريبا على أن يكون الجسد هو الآخر بما فيه من الجوارح وما يملك من قدرة على الحركة والعمل في خدمة هذا التوحيد ، وفي صراع ضد الشرك .

فإذا استفاد المسلم من صلاته وهذا أمر محقق إذا أقامها على وجهها الصحيح الذي شرحناه ، فإن قبضة قلبه وقبضة يده سوف تتحلان عن الحرص على الدنيا ، وسوف يهون اتفاق المال في وجوهه المشروعة ، وحبسه عن الوجوه غير المشروعة ، ما دام هناك اطمئنان في القلب الى الجزاءات التي وعد بها المنفقون في سبيل الله ، ولهذا كان ذكر الزكاة عقب ذكر الصلاة في القرآن وفي السنة ، وفي عقود الايمان التي كانت تبرم بين القابليين الجدد لدعوة الاسلام ، وكان التخلي عن الغطرسه والزهدي في الدنيا من دلائل اخلاص المسلم لدينه ، وكان من هذا اللون نماذج مشرفة للتاريخ الانساني كله من أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم . ولم تكن الزكاة المفروضة ولا الصدقات المندوبة سوى وسيلة لصيانة ايمان الضعفاء من الشرك تحت تأثير الحاجة الملحة ، وفقدان النصير ، وظلم أهل الغطرسه والجبروت ، كما أنها حافظ قوي الى العمل وتجديد الثروات قبل أن تأكلها الصدقة .

وبين دوامة العمل الدنيوي ، وسحر المال وزينته ونزوع النفس نحو الشهوات كان من المحتمل أن ينسى الانسان ، فأضيف الى تشريعات التدريب على الايمان تشريع آخر يدعم التشريعات السابقة في هذا السبيل ، وذلك هو صوم شهر من العام ، اختارته العناية الالهية بدقة بالغة ، حيث جعله الشهر الذي أنزل فيه القرآن ، يكون فيه حرمان النفس نهارا من كل أنواع الملذات المطعومة والمشروبة ومن الجماع وأسبابه واللفو في الحديث ، كما يكون فيه تقلل من الطعام والشراب وقت الافطار ، والى جانب ذلك نذبت الشريعة الى احياء لياليه بالصلاة والقرآن ، وأيامه بالصدقات وأعمال البر والأخوة الاسلامية الحانية ، يبتغى المسلم في كل ذلك وجه الله وحده ، فلا يربط بين قضاء مصالحه الشخصية وبين الصدقة المدفوعة الى الفقير ، ولا يمن عليه بها ،

ولا يمتنن كرامته باعلانها ، حتى تحتفظ الأخوة الاسلامية بدرجة قوية من التعاون على البر والتقوى ، ولا سيما وحدة الصف والمعاطفة في صفوف القتال ضد المناوئين للدعوة ، الأمر الذى حققته الصلاة في وحدة الصف ، وزوال الفوارق الاجتماعية أمام الله .

ومن كثر ماله من المسلمين بعد ذلك ، وفاض عن حاجته وحاجة من يعمل فرض عليه أن يحج الى بيت الله الحرام ، وفرض عليه في هذا الحج أمورا قاسية تتناسب مع النماء المادى الذى أحرزه ، حتى لا يطغى اذا استغنى وحتى لا ينسى حينما يتجرد من كل زينة ، ويعانى مشقة الأسفار ، وينعم بالتعاون مع اخوان الطريق ، ويسهم في المؤتمر العام الذى يكون التعاون المادى والأدبى بين مجتمعات المسلمين المختلفة من أهدافه ومهامه . ثم كانت الأذكار المشروعة في الحج تذكيرا بمقدار الايمان الأول ، والأركان المفروضة فيه تذكيرا بأصل الطاعة دون تساؤل عن حكمة ، وذلك كالطواف حول الكعبة ، ورمى الجمار وغيرها ، الأمر الذى غفل عن سره الجهلاء فقالوا : انه بقايا من الوثنية .

من هذا العرض يتبين لنا كيف بدأ الاسلام بالايان بالغيب ، وكيف كان الاسلام حكيما في تشريعاته لتقرير الايمان والتوحيد والقضاء على الشرك عقيدة وعملا وسلوكا في كل الميادين والصور .

وتبعا لهذه الدقة البالغة في احكام التشريعات لتؤدى هذا الهدف . اذا أقيمت اقامة يتواطأ فيها القلب واللسان والجوارح على التوحيد ، ونفى الشرك حتى تكون الوحدة في الاقامة مساوقة للوحدة في العقيدة ، تبعا لذلك كان الشرك من أكبر الكبائر في الاسلام ، وأعظمها خطرا على بناء الأمة كلها ، اذ أن الايمان الخالص من شوائب الشرك ، والمدعوم بالوعى والفقه العميق على هذه الصورة هو الحافز الرئيسى المقبول من كل المؤمنين الى بيع المال والنفس في سبيل الله كدليل عطى على نضح عقيدة التوحيد البرىء من الشرك حتى يكون المقابل المبذول من الله تعالى . سلطان المسلمين على أرض يجاهدون فيها الكفر ، ويسقط على ثراها الشهداء ، وترتفع على رباهها أعلام الاسلام ويتردد في جنباتها نداؤه . ويسود بين أهلها العدل الذى هدف اليه دين الله ، ويندحر الظلم الذى استفسك به أرادل الخلق من الطغاة وهواة التجبر والتأله على الناس ، والمتعطشون للدم والشهوة والفوضى والجريمة ، والمتحللون من كل

قيم الشرف والكرامة ، ثم بعد ذلك كله رضوان الله الأوفى في جنة الصديقين والشهداء •

وهناك من يفسدون عقيدة التوحيد باسم الدين ، فيتصدون لارشاد الناس في أمور دينهم ، ثم يحذرونهم بأوهام الخلوة والجوع غير المشروع من غير حيام ، وذكر الله على أنغام الموسيقى ودوى الطبول ، وأخيراً في عالم موهوم من الأشباح التي تتصرف في أقدار الناس ومصايرهم •

لهذا كله جاء النكير في القرآن على الشرك • فقال تعالى : « **إن الشرك** **ظلم عظيم** » (لقمان : ١٣) • « **إن الله لا يفر أن يشرك به** **ويغفر** **ما دون ذلك لمن يشاء** » (النساء : ٤٨) • والشرك يفسد الفكر ، ويستحيل معه التمييز بين الحق والباطل « **أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم** » (الرعد : ١٦) • والشركاء الذين يتخذهم لا يمكن أن يدعوا الناس إلى الحق « **قل هل من شركائكم من يهدي إلى الحق** » (يونس : ٣٥) • والمشركون لا عهد لهم « **كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله** » (التوبة : ٧) • ولا يستجيبون الحق « **كبر على المشركين ما تدعوهم إليه** » (الشورى : ١٣) • والشرك يحبط كل أعمال الخير : « **لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين** » (الزمر : ٦٥) •

وأخرج الجماعة عن ابن مسعود ، وأبى بكرة ، وأنس ، وأبى هريرة ، وغيرهم أحاديث تجمع أكبر الكبائر ، وفي أولها : الشرك بالله •



الرياء شرك خفى :

الرياء : طلب المنزلة في القلوب بالمبادات ، واردة العباد بطاعة الله • وهو حرام مذموم بنص الكتاب والسنة • أما الكتاب فقوله تعالى : « **فويل للمصلين • الذين هم عن صلاتهم ساهون • الذين هم يراعون** » (الماعون : ٤ - ٦) وذم المنافقين بقوله : « **واذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى يراعون الناس** » (النساء : ١٤٢) • ومن السنة ما أخرج الشيخان عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « **من رأى راءى الله به ، ومن سمع سمع الله به** » • وأخرج الحاكم عن معاذ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « **إن اليسير من الرياء شرك** » • إلى أحاديث وآيات كثيرة •

ولقد جرى الصحابة والسلف على التحذير من الرياء ، والتدقيق في توقيه ، وبيان علاماته • وأجمع ما قيل في علاماته قول على رضى الله عنه : « للمرائى علامات : يكسل اذا كان وحده وينشط اذا كان في الناس ، ويزيد في العمل اذا أثنى عليه وينقص اذا ذم » • وقال الحسن البصرى : المرائى يريد أن يغلب قدر الله ، وهو رجل سوء — يريد أن يقول الناس : هو رجل صالح •

وللرياء درجات تختلف في القبح ، وكلها مذمومة ، وقد أجاد المحاسبى في « الرعاية لحقوق الله » والغزالى في « الاحياء » لولمكى في « قوت القلوب » وصف تفاصيل الرياء ودوافعه ودرجاته • وخلاصة ما قالوه :

١ — الرياء بأصل الايمان ، وهو اظهار الشهادتين ، وانطواء الباطن على التكذيب والشك • وصاحبه مخلد في النار • وفيهم قال الله تعالى : « ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو الد الخصام • واذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها » (البقرة : ٢٠٤، ٢٠٥)

٢ — الرياء بأصول العبادات ، مع التصديق بأصل الدين • كمن يصلى أمام الناس ، ويكسل منفردا ، فتصبح منزلة الناس عنده فوق منزلة ربه • وهذا أيضا قبيح ، ولكنه دون الأول في القبح •

٣ — الرياء بالنوافل والسنن ، فيقوم بها طلبا لمحمدة الناس ، وخوفا من مذمتهم ، والله تعالى يعلم من قلبه أنه لو انفرد ما زاد على الفريضة شيئا •

٤ — الرياء بأوصاف العبادات ، كتطويل السجود والركوع ، وتجويد الصلاة في الظاهر أمام الناس ، وكالامام يجود قراءته ، ويتحزن فيها ليقال انه تقى حافظ للقرآن ، رقيق القلب •

٥ — الرياء بقصد الوصول الى معصية ، كمن يظهر العبادة والتقوى والصلاح ، ليأمنه الناس على أموالهم وأعراضهم ، فيخونهم فيها •

٦ — أن يريد المرائى بعمله الناس وحمدهم ، ولا يريد ثواب الله وهذا عكس القضية ، فأراد الناس بما هو لله ، وهو أشدهم مقتا عند الله •

٧ — أن يقصد بعمله ثواب الله وحمد الناس بدرجة متساوية ، بحيث يبعثه الأمران على العمل ، ولا يبعثه أحدهما منفردا عليه • وهو موكول الى الله ، لأنه أفسد بقدر ما أصلح ، فاما أن يسلم ، واما أن يؤاخذ بنية الرياء •

٨ — أن يكون اطلاع الناس على عمله باعثا له على النشاط فيه ، ولو لم يكن هناك ثناء من الخلق عليه لما ترك العمل ، وليس الباعث الوحيد له على العمل هو الرياء • وقد قال الامام الغزالي في هذا النوع : والذي نخلته — والعلم عند الله — أنه لا يجبط أصل الثواب ، ولكن ينقص منه ، أو يعاقب على مقدار قصد الرياء ، ويثاب على مقدار قصد الثواب •



علاج الرياء :

يرى المحاسبى أن علاج الرياء يكون بالعلم والتأمل ومقارنة الأحوال ، وادمان الفكر حتى يرسخ الحق في القلب ، وخلاصة المعرفة التي تبريء من الرياء :

١ — أن يعلم العبد المرائى ما في الرياء من فساد قلبه ، وحرمانه من التوفيق ، ومن المنزلة عند الله ، وأن من طلب حمدهم من المخلوقين لن ينفعوه بشيء عند الله ، وأنه مستهزئ بالله ، متحجب الى الناس بما يكرهه الله ، متقرب اليهم بالبعد عن خالقه ، وأن العمل الواحد الذي أفسده وأحبطه بريائه ربما كان مرجحا لكفة حسناته يوم القيامة لو أنه صلح وبرىء من الآفة ، وأنه بافساد عمله على هذا الوجه قد حوله الى كفة سيئاته ، وربما أرجحها على كفة حسناته في يوم يحتاج فيه الى القليل من الحسنات •

٢ — أن يعلم أنه لا ينال في الدنيا الا ما كتبه الله من رزقه ، فليس رياء الخلق بزائد له في رزق ، وليس اسقاطهم من حسابه بمنقص له فيه ، ولو لم يكن مرائيا لناله ما نال ولكن من حلال خالص ، ولكن الشيطان يوهم الناس أنهم ينالون الزيادة في الرزق عن طريق الرياء ، وكذلك مدح الناس ودمهم لا يزيده شيئا ولا ينقصه ، ما لم يكن قد كتبه الله وقدره •

٣ — أن يدرب نفسه على اخفاء العبادات ، واغلاق الأبواب

دونها ، الا ما شرع اظهاره كاتجماعات ، وأن يصبر على منازعة نفسه له ، حتى تذلل وتنقاد ، ويقتنع القلب بعلم الله وحده دون علم الناس ، .
وحينئذ يجد من نور الايمان واليقين ما يجعله مؤثرا لهذه الطريقة
كارها لعلم الناس بعبادته ، والله الموفق .



النوح وضرب الخدود وشق الجيوب :

النوح : الصراخ ورفع الصوت بالبكاء . وضرب الخدود : لطمها .
وشق الجيوب : تمزيق الثياب ، ويكون ذلك عند المصيبة كالموت وهلاك المال وغيرهما . وكله تمرد على قضاء الله تعالى ، ومعارضة لأحكامه .
وتقليد لأعمال الجاهلية ، ولهذا جاء النكير على ذلك في السنة . وما زالت النياحة عادة وصناعة في بعض الأوساط الاسلامية وغير الاسلامية المتخلفة عقليا وثقافيا ، فهناك « النادبة » التي تستأجر في المآتم ، والتي تصطنع لباس الحزن ، وتردد أقوالا محفوظة مثيرة للمشجن ، وفي نهاية كل مقطع يرتفع صراخ النساء ، وفي نهاية كل قول من أقوالها يقعن جميعا ويتحلقن حول النادبة التي تقرر طبولها المزعجة ، وهن يقفرن حولها ويضربن وجوههن ويرددن كلمات معبرة عن فداحة المصيبة فيما يشبه هتاف المظاهرات . وكفى بهذا المظهر خروجاً عن حد الانسانية التي حرص الاسلام على الاحتفاظ بها كريمة مؤمنة .

أخرج الترمذى ، وابن ماجه ، والطبرى في تفسيره ، وأبو داود ،
بألفاظ متقاربة عن أسيد بن أبى أسيد في تفسير قوله تعالى :
« **ولا يعصينك في معروف** » (الممتحنة : ١٢) : هو النياحة . وفي رواية
أبى داود : « كان فيما أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم علينا في
المعروف الذى أخذ علينا ألا نعصيه فيه : ألا نخمش وجهها ، ولا ندعو
ويلا ، ولا نشق جيها ، ولا ننشر شعرا » .

وأخرج النسائى ، وأبو داود ، عن يزيد بن أوس قال : دخلت
على أبى موسى وهو ثقيل ، فذهبت امرأته لتبكي أو تهم به ، فقال لها
أبو موسى : أما سمعت ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قالت :
بلى . قال : فسكت . قال : فلما مات أبو موسى لقيت المرأة فقلت لها :
ما كان قول أبى موسى لك ؟ قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« ليس منا من حلق ومن سلق ، ومن خزق » • حلق : أزال شعره • سلق : رفع صوته بالبكاء • خزق : مزق ثيابه •

واتفق الشيخان على رواية حديث : « ان الميت يعذب ببكاء أهله عليه » مع اختلاف في الألفاظ عن عمر ، وابنه عبد الله ، وابنته حفصة أم المؤمنين ، وصهيب ، والمغيرة بن شعبة •

والبكاء المحرم ليس هو دمع العين ، بل هو المصحوب بصوت ونياحة وندبة ، ولا خلاف في تحريم هذه الأعمال على فاعلها • وإنما اختلفوا في تعذيب الميت ببكاء أهله عليه ، أو ببعض بكاء أهله عليه ، كما في روايات مسلم وغيره • فقال الجمهور : انما يعذب بذلك اذا أوصى به ، فان لم يوص به لم يعذب ، وأثم فاعله وحده • واحتجوا بأن عائشة ردت حديث ابن عمر وقالت : انما كان ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم مر على قبر فقال : « ان صاحب هذا القبر ليعذب وأهله يكون عليه » • ورد ابن القيم تخصيص الحديث بالوصية ، لأن اللفظ عام ، وأن الصحابة فهموا العموم في الحديث •



اشاعة اليأس من رحمة الله في قلوب الناس :

جرت عادة الكثيرين من الوعاظ والخطباء ألا يوازنوا بين عنصرى الخوف والرجاء في مواظبتهم ، فهم يقتصرون على إبراز جانب القهر وشدة العقاب والغضب الالهي على المذنبين ، ويمضون في تعداد ألوان العذاب التي تنتظرهم ، ويخلطون في ذلك بين الصحيح وغير الصحيح من الأخبار ، ويغفلون جانب الرحمة الالهية ، وأن الله يقبل التوبة عن عبده العاصي ما لم تبلغ روحه الحلقوم ، وأنه رحيم ودود كريم يعفو عن الذنب كما يأخذ به •

واغلاق هذا الباب المشرق من رحمات الله يبعث القنوط واليأس في قلوب العصاة ، وربما دفعهم الى المضى في الذنب ما دامت النهاية معلومة ، وليس لمصيبتهم مخرج ، فالواعظ الذي يسلك هذا الطريق كما أنه قد يحصل على بعض النتائج من سلوكه هذا بعودة البعض الى الصراط المستقيم عن طريق الخوف ، قد يحصل على نتائج عكسية أيضا حينما يستحكم اليأس في قلوب العصاة •

والسلوك الحق لمن يريدون أن يعرفوا الناس بربهم ، أن يعرفوهم به تعريفا كاملا ، لا منقوصا . فهو غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ، وهو الذى يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات ، لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ، ورحمته وسعت كل شيء ، وسيكتبها للذين يتقون ، وهو يبدل سيئات التائبين حسنات ، ويفتح أبواب رحمته فى الثلث الأخير من الليل قائلا : « هل من تائب سأغفر له ؟ »

والذين يقنطون الناس من رحمة الله يعارضون القرآن ، ويكذبونه ، وكفى به اثما ، فإله تعالى يقول : « يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ، إن الله يغفر الذنوب جميعا » (الزمر : ٥٣) . ونحن نقول للعاصي : محال أن يغفر الله لك .

وفى ذلك أخرج مسلم عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حدث أن رجلا قال : والله لا يغفر الله لفلان ، وأن الله تعالى قال : « من ذا الذى يتألى على ألا أغفر لفلان ، فإنى قد غفرت لفلان ، وأحببت عملك » . يتألى : يحلف . ولا شك فى تحريم تقنيط الناس من رحمة الله ، ولكن الخلاف فى احباط عمل من فعل ذلك . فقالت المعتزلة : تبطل الأعمال بالكلية . وقال أهل السنة : يسقط ثوابها فقط .



وضع الرجاء فى موضع الخوف :

ومن المحرمات التى تتصل بالاعتقاد : عدم التفرقة بين موقع الخوف وموقع الرجاء ، وتلك بلية عمت فى عصرنا ، ونرجو أن يكون العلم بحقيقتها زاجرا عنها ان شاء الله .

يقيم بعض الناس على المعصية ، ولا يندمونها عليها ، بل يتلذذون بها ، ولا يأخذون فى أسباب التوبة ، وقد يكون بعضهم مهملًا للفرائض ، ثم يقول : أرجو رحمة الله ومغفرته . وليس هذا رجاء ، وإنما هو الغرة بالله ، وهى استهزاء بالقواعد التى سنّها الله للخوف والرجاء . ومن هنا أنكّر الله على هؤلاء فقال : « تخلف من بعدهم خلف ورثوا الكتاب يأخذون عرض هذا الأدنى ويقولون سيغفر لنا » (الأعراف : ١٦٩)

وعيرهم بقوله : « **وَلَكُمْ ظَنُكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرَأَيْتُمْ** » (فصلت : ٢٣) وبين وجه الصواب في حقيقة الرجاء فقال : « **أَنْ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّنْ تَبْسُورَ** » (فاطر : ٢٩) • وقال : « **أَنْ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَةَ اللَّهِ** » (البقرة : ٢١٨) •

فقد نفى الله حق الرجاء عن المقيمين على المعاصي ، وأثبتته للمؤمنين الصالحاء • فالمقيم على المعصية عليه أن يخاف ويدعو الله أن يوفقه الى التوبة ، والمقيم على الطاعات عليه أن يرجو ثوابها وكمالها ، ويخشى نقصانها • هذا هو وضع المعاملات مع الله مقرونة بأسبابها تأتي قررهما سبحانه في كتابه ، وعكسها تبديل لكلام الله ، واغترار به ، وهو محرم لا شك في تحريمه للآيات السابقة • ووضع الأمور مواضعها يأتي بخير ، فالخوف قد يأتي بالرجاء ، أما الفرقة بالله فلا تأتي إلا بشر ، حيث يدوم العبد على المعصية وهو يأمل ما ليس له فيه حق •

وقد شبه الامام الغزالي المخطيء في الرجاء بمن يزرع في أرض سبخة صلبة لا يصل اليها الماء ، ثم يرجو الثمار • وانما عليه في الحقيقة أن يصلح الأرض ، ويرفع اليها الماء ، ثم يرجو • أما من يزرع أرضاً خصبة ، ويتمتع بالزرع بالماء والتلقيح ، فله أن يرجو •



كفران النعم :

كفران النعم مبارزة لله بالعصيان • والحقيقة أن الشكر عبادة تتجه نحو العقيدة مباشرة ، ويمكن أجمال مراتبه ، حتى تتبين حقيقة كفران النعم ، ومدى جسامتها في التحريم :

١ — لا شرك في أفعال الله تعالى ، ويمكن علم هذه الحقيقة مما يجري في حياتنا اليومية ، فإذا وصلك خطاب مع عامل بريد ، وفيه مال مستحق لك على آخر ، فمن الخطأ أن تعتقد أن لعامل البريد يداً أو دخلاً في الحصول لك على مالك • بل هو مسخر لا يصلح الرسائل ولا شيء غير ذلك • ومع الفارق ، والله المثل الأعلى • هكذا الله تعالى مع خلقه ، ضمن لهم أبصال النعم اليوم بموامل وأسباب سخرها لا يصلحها ، فاعتقاد الأسباب فاعلة أو لها دخل في الانعام طعن في العقيدة ، وكفر للنعمة ، واغفال لأصلها ، واستهساك بسببها •

٢ - الفرح بالنعمة دون ملاحظة أنها مظهر عناية الله بالعبد ، واختصاصه له ، فإذا فرح الإنسان بما وصل اليه من النعمة دون ملاحظة عناية الله بالعبد أو أن هذه النعمة وسيلة تستخدم فعلا فيما يقرب الإنسان من الله ، فليس هذا شكرا بل هو كفران للنعمة .

٣ - الشكر يكون بالقلب واللسان والجوارح . أما القلب فيضم حب الخير والنعمة لكل الناس ، وأما اللسان فبالنطق بكلمات الحمد والشكر الماثورة . وأما الجوارح فاستعمال النعمة في كل ما يحبه الله وما يرضيه ، والبعد عن استعمالها فيما يكرهه من المعاصي . والكفران هو استعمالها فيما يغضب الله .

٤ - ليس المراد بالنعمة الأموال والأولاد وسائر النعم الخارجة عن حدود الإنسان ، بل الصحة والسمع والبصر والعقل وكل الحواس . والجوارح نعمة عليك واجب الشكر وعدم الكفران .



الكبر :

للكبر صلة بالمحرمات التي تكون بين الإنسان وغيره ، ولكن صلته بما بين الإنسان وربه أقوى ، وإذا ارتفع الجانب المتصل بما بين العبد وربه سهل ارتفاع الجانب الآخر ان شاء الله .

أخرج الشيفان عن ابن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يدخل الجنة أحد في قلبه مثقال ذرة من كبر ، ولا يدخل النار أحد في قلبه مثقال ذرة من إيمان » . وفي رواية أخرى : فقال رجل : ان الرجل يحب أن يكون ثوبه حسنا ، ونعله حسنة ، قال : « ان الله جميل يحب الجمال ، الكبر : بطل الحق ، وغمط الناس » .

فالكبر المحرم : بطل الحق . أي دفعه تكبرا وتجبرا عن سماعه ، أو للاستهانة بقائله . وغمط الناس - وقد روى : غمص ، بالصاد - احتقارهم ، والاستعلاء عليهم . ومن استعلى على الناس أنكر الحق ان جاءه عنهم . وبصرف النظر عن خلاف العلماء حول تخليد المتكبر في النار ، أو عدم دخوله الجنة الا بعد العقاب ، فان الحرمة باقية لا يرشعها الخلاف حول هذه الفرعيات . أما الكبر الذي هو دفع الحق تجبرا ، فقد يوصل الى الكفر ، وهنا يكون الخلود في النار محققا .

وأهمية تحريم الكبر واضحة في القرآن ، من حيث ان هذا النوع من الناس كانوا عماد حركة المقاومة للشرائع السماوية في التاريخ الدينى كله .

فأول المستكبرين عن الحق كان إبليس ، حينما إصطنع جدلا عنصريا لينكر على الله استخلافه لآدم ، وقد سمي الله استكباره كفرا فقال : « **إلا إبليس أبى واستكبر وكان من الكافرين** » (البقرة : ٣٤) .
 وفى حكم عام على جميع اليهود قال تعالى : « **أفكلما جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم استكبرتم ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون** » (البقرة : ٨٧) .
 • واليهود هم المثل الأول للكبر العنصرى الذى لا يقوم على دليل مقنع . واحتقر المستكبرون من قوم صالح كل من آمن به من الضعفاء : « **قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم أن تعلمون أن صالحا مرسل من ربه** » (الأعراف : ٧٥) .
 فلما أكد المؤمنون إيمانهم عاد المستكبرون فقالوا : « **أنا بالذى آمنتم به كافرين** » (الأعراف : ٧٦) وهدد المستكبرون شعيبا بالطرد من البلاد : « **قال الملأ الذين استكبروا من قومه لنخرجنك يا شعيب** » (الأعراف : ٨٨) .
 • وعن فرعون وقومه قال تعالى : « **فاستكبروا وكانوا قوما عاقلين** » (المؤمنون : ٤٦) . وأعلن الله تعالى سخطه على الكبر والمتكبرين : « **ان الذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها لا تفتح لهم أبواب السماء ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل فى سم الخياط** » (الأعراف : ٤٠) .
 • وبعد أن بهر القرآن الوليد بن المغيرة وأقر بأنه ليس من كلام البشر دفعه الكبر الى الاستعلاء على الحق الذى لاح له من بعيد : « **ثم أدبر واستكبر** » فقال أن هذا **إلا سحر يؤثر** » (الحجر : ٢٣ ، ٢٤)



فَنَ الْعِبَادَاتِ

العبادات اسم لكل ما شرعه الله من أعمال مفروضة أو مندوبة
تهدف الى احكام معنى العبودية فى القلب لله وحده • فالعبودية :
الخنوع لحكم الله على مقتضى الفطرة المحكمة التى أشرنا الى طرف منها فى
حديثنا عن الشرك • والعبادة صفة فعل الانسان على مقتضى الأمر
والنهي ، ولذلك كانت على درجات اقامة العبادات : أن يسرع المسلم
الى تنفيذها دون انتظار لمعرفة سر الأمر والنهي ، حتى يتفلق معنى
العبادة مع جوهر العبودية •

وبمعنى آخر نقول : ان العبودية عمل قلبى محض ، وهى : السكون
تحت مجرى الأقدار ايماناً بالحكمة فى كل ما يجرى ، وسروراً به •
والعبادة هى : اقامة الدليل على صدق العبد فى عبوديته بالانقياد للأمر
والنهي • ويقول القاضى أبو زيد الدبوسى فى هذا الصدد : « اعلم أن
الله تعالى امتحنك فى كونك عبداً بمعرفته ، والرضا بقسمته ، والانقياد
بكلمته ، والعمل بطاعته • فهى وجوه أربعة من الامتحان ، اثنان منها
عبودية ، وعبادة منها اثنان • فالعبودية صفة نفسك ، والعبادة صفة
فعلك • اذ واجب على كل ذى عقل وتمييز أنعم عليه بالتكوين : أن يعرف
منعمه ، وأنه هو المولى ، ثم يرضى بما قسم له ، اذ الموجود بقدره انعام
من المولى الأعلى ، فلا أقل من الرضا ان عجز عن شكره عليه ، ثم الانقياد
لكلمته وحكمته ، اذ لم يجد عن وثاق عبوديته وغلبة سلطانه مخرجاً ،
ثم العمل بطاعته اذ لم يستجز عليه سفها » •



فصل العبودية عن العبادة :

ومن هذا البيان ندرك أن العبودية والعبادة أمران متلازمان ،
لا يقوم أحدهما دون الآخر فى بنية بشرية مؤمنة فى شريعة الاسلام •
فالعبدية كما يفهم من كلام الدبوسى هى الدليل على صدق العبودية ،
والعبودية دون العبادة دعوى بلا دليل ، والعبادية بلا عبودية عمل هش
لا يقوم على عقيدة فى وجدان القلب •

ومعنى هذا : أن العبد الذى يقوم بشعائر العبادات دون أن يكون هناك اقتناع وجدانى من قلبه بحق الله عليه فى العبودية المطلقة ، والرضا بكل مما يجرى إيقانا بالحكمة والنعمة فيه حتى ولو كان مما يضاد هواه ، ويثقل على نفسه ، هذا العبد لا يلبث أن يتشبث بالعقل فيما لا مجال للعقل فيه ، مثل أمور القدر والقضاء ، والجبر والاختيار ، ثم يتطرق بعقله الى الاعتراض على ما يراه ثقيلًا على النفس مضادا للهوى ، ثم مصدرته أصول الشرع وقواعد التوحيد ، ومن هنا يبرز وجه الالتحاد كريبها ، يؤازره لسان وعارضة مواتية فى الجدل .

والعبد الذى يعيش فى وجدان العبودية القلبي على يقين واقتناع دون أن يقيم شعائر العبادة لا يلبث أن يستجيب لهواه وشهواته محتجا بالأقدار وجريانها ، ويسابق علم الله ، ثم لا يلبث أن يضع نفسه تحت تأثير الاستغراق فى العبودية دون يقظة بالعبادة الى جوار الصديقين والشهداء بحجة انتمائه الى الحقيقة دون الشريعة .. وهذا ضلال هو الآخر .. والحق أن العبودية حفظ القلب ، والعبادة حفظ الجوارح ، ولا يد من الجمع بينهما فى كيان واحد هو كيان الانسان المسلم .

وإذا تحقق لنا أن العبادات دليل الصدق فى العبودية ، وأن العبادات مقدمات للثمرات المرتبة عليها شرعا ، وأن الفصل بين الشطرين أكبر الجرائم وأفظع الحرام ، كان لابد من احكام العبادات ، واقامتها على الوجه الحق الذى حدده الله فى كتابه ، وفصله الرسول فى سنته ، حتى تؤتى ثمارها ، وتسلم من الضياع والاحباط . ومن هنا تتحقق لنا القدوة الحسنة برسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولشبابنا المتطلع والمتعظم الى المعرفة بحكمة دينه ، وسلطانه المطلق على سائر الشرائع والقوانين .



فَسَادُ النِّيَّةِ وَصَلَاحُهَا :

أجمع علماء السلوك على أن الأعمال انما تتم بأمر هي : العلم بالعمل ، والارادة له ، وعقد النية عليه . فلا بد من العلم بالعمل المقصود ، ولابد من انبعاث القلب الى العمل ، وهذا الانبعاث هو الارادة ، فالارادة تنشوف النفس والقلب للعمل المراد . ثم تأتى بعد ذلك النية مقارنة للعمل ، فينعقد القلب ويتوجه الى ما أراد ، ويلاحظ ما انمقد عليه ويراقبه لئلا يتحول ويتغير أثناء العمل وبعد العمل .

وقد أمر الله رسوله بتقريب أصحاب النيات الصالحة فقال :
« ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالفسادة والعشى يريدون وجهه »
 (الأنعام : ٥٢)

وجعل النية الصالحة من أسباب التوفيق فقال : **« إن يريدوا إصلاحا يوفق الله بينهما »** (النساء : ٣٥) • واتفق الشيوخان على حديث عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : **« إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى »** الحديث • وأثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثواب العمل لمن نواه ثم لم يعمل له سبب خارج عن إرادته فقال فيما أخرج الشيوخان عن عمر : **« من هم بحسنة ولم يعملها كتبت له حسنة »** • وأخبر الثوري : أن النية كانت بابا من أبواب العلم فقال : كانوا يتعلمون النية كما يتعلمون العمل • وحث المحاسبي المسلم أن يخلو إلى نفسه قبله أن يخرج من بيته ، فينوي أن يعين كل ضعيف يقابله ، وأن يغض عن المحارم جسده ، وأن ينصح المسلمين لله ، إلى طائفة من النيات ذكرها في نهاية كتاب **« الرعاية »** • ثم قال : فإن فعلت فلك أجر النية والعمل ، وإن لم تعمل فلك أجر النية • فأنت مأجور على أي حال •

والمراد من الإنسان أن تكون إرادته ونيته بأعمال البر وجه الله والدار الآخرة ، ويقول الامام الغزالي : أن ميل النفس إلى خير الآخرة هو الذي يفرغها للذكر والفكر ، ولا يتأكد ذلك إلا بالمواظبة على أعمال الطاعة وترك المعاصي •

والمعاصي لا تخرج عن كونها حراما إذا قارنتها نية صالحة ، كمن يسرق ليبنى مسجدا ، ومن يغش ليتصدق • بل إن قصد الخير بما أصله حرام فقد ارتكب أثمين : أثم الحرام ، وأثم المخادعة • أما العمل المباح فإذا اقترن بنية صالحة فإنه يتحول إلى قربة كالطعام للقوة على الطاعة ، والجماع لتحصين الفرج وتكثير أمة الاسلام • أما إذا قارنته نية فاسدة فإنه يتحول إلى معصية ، كالطعام للقوة على التجبر ، ولبس الجميل من الثياب للكبر على الفقراء ، وغير ذلك •

والنية يتبعها اخلاص العمل لله وحده دون شرك فيه ، وقد بينا أن الشرك في العمل حرام فيما مضى • ويتبعها كذلك الصدق • وهو الجزم والعزم الإكيد على العمل إذا تحققت القدرة عليه ، فقد ينوى إنسان أن آتاه الله مالا ليفعلن كذا من القربات ، فإذا آتاه الله نكص وتردد ، فهذا هو

عدم الصدق ، وهو استهزاء بعهد الله ، لأنه كذب على الله في العزم .
وأخرج الترمذى عن أنس أن عمه أنس بن النضر لم يشهد ندرا ، فقال :
لئن أرانى الله مشهدا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليرين الله
ما أصنع . فشهد أحدا . فاستقبله سعد بن معاذ فقال له : الى أين
يا أبا عمرو ؟ فقال : واهل لريح الجنة ، انى لأجد ريحها دون أحد ، وقاتل
حتى قتل ، فوجد فى جسده بضع وثمانون جراحة ، وما عرفته أخته
الا بثيابه ، فنزل فيه : « رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه » .
(الأحزاب : ٣٣)

والصدق فى النيات والأعمال من وسائل احراز النصر على الأعداء ،
والكذب على الله فيهما من وسائل الخزى والخذلان والعار .



المعجب بالأعمال :

المعجب هو : الفرح بالنعمة ، ونسيان أنها من الله ، واعتقاد أنها
من نفسه ، فكانه مبتدئ الى الله احسانا بعمله . فان اعتقد أن له حقا :
عند الله ، وأن له عنده مكانة يستحق بها هذه النعم كان ذلك ادلالا ، وهو
غاية المعجب ، ومنتهى الشر والعياذ بالله . ويقول القاضى الدبوسى :
« ان المعجب يأتى على الدين والدنيا ، والرياء يأتى على الظاهر وحده » .

ولقد نعى الله على المسلمين اعجابهم يوم حنين فقال : « ويوم حنين
اذ أعجبكم كثيركم فلم تفر عنكم شيئا » (التوبة : ٢٥) . ورد عجب
الكفار بحصونهم فى قوله : « وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله
فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا » (الحشر : ٢) وأمر الرسول صلى الله
عليه وسلم أبا ثعلبة باعترال أهل المعجب فقال فيما أخرجه عنه الترمذى
وأبو داود وابن ماجه : « اذا رأيت شحا مطاعا ، وهوى متبعا ، واعجاب
كل ذى رأى برأيه ، فعليك نفسك » .

فالمعجب حجاب كثيف بين الانسان وربه ، وستار بين الانسان
وعقله ، وانفتاح شامل بين الانسان وهواه . فالمعجب بنفسه ويعمله
وعلمه ينسى ذنوبه ، ويضرب صفحا عن اصلاح نفسه ، واذا قيل له
اتق الله أخذته العزة بالاثم ، وهو يأنف من رأى غيره وان كان حقا ، لأنه
لا يعتقد أنه لا صواب الا رأيه ، ويثور على صاحب الحق فى رأى لأنه

أعنه بحضرته ، فهدده اعجابه بالانهيار ، فهو سعيد بضالته ، مصر على عدم التحول عنه ، ناظر الى ناصحيه بعين الاحتقار ، معتقد أنهم من الجهل بمكان •

والعجب آفة تشمل جميع نشاط الانسان وهيئته • فيكون بالهيئة والجمال ، وباللباس ، وبالقوة كما قال قوم عاد : « من أشد منا قوة » (فصلت : ١٥) ، وبالعقل والمذكاء ، وبالنسب والعنصر والجنس ، وبالمنصب الرفيع دون الدين ، وبكثرة المال والولد والعشيرة ، وكله حرام ودمار ، وقد فصل المحاسبى فى كتاب « الرعية » مداخل العجب وفروعه وأصوله وعلاجه ، وتحليل نفسية صاحبه ، فليرجع اليه من أراد •

وكما يكون العجب باب الكبر ، فان فى الوجه المقابل : التواضع ، وهو أحب الأعمال القلبية الى الله ، من حيث هو نافذة رحمة للإيمان والعبودية ، والوفاء الاجتماعى وتبعاته الشرعية التى تتناقض القبائح التى يجلبها العجب والكبر •

والتواضع يمكن الوصول اليه عن طريق المعرفة : معرفة الإنسان بنفسه ، وبمعجزه عن السيطرة على أبسط الأشياء التى تقيم حياته ، وأنه لو تعلقت الارادة الالهية بقطع الحياة عنه لانقطعت على الفور فاذا تحققت معرفة الانسان بمعجزه على هذه الصورة ، وبالقوة والقدرة الشاملة لخالفه ، تواضع وطامن من غلوائه واستعلائه ، ورد كل شئ الى الله ، ولم ير لنفسه حقاً ولا فضلاً ، وأنه اذا أراد الله أن يمنحه مزيداً من المال أو الجاه أو العلم فانه مجرد ابتلاء لكشف حقيقة إيمانه ، أو للكشف عن مدى شكره واستعمال النعم المنوحة لله وبالله وفى الله •



في الصلاة وتوابعها

اتخاذ القبور مساجد :

قال الله تعالى : « وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا » (الجن : ١٨) ليس المراد هنا : النهي عن دعاء غير الله مطلقا ، لأن القرآن نص على ذلك في آيات لها صفة العموم ، وسفترض لها أن شاء الله . وانما المراد : النهي عن دعاء غير الله في المساجد ، ولهذا نص على ذلك في صدر الآية بقوله : « وأن المساجد لله » .

ولما كان اليهود كما ورد في الحديث قد اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، فلا شك في أنهم قد دعوا الأنبياء مع الله ، أو على الأقل كان في هذا العمل مظنة ذلك ، ودافع اليه بتعظيم الأنبياء في مكان خصص لتعظيم الله وحده . ومن هنا جاء النكير وتحذير النبي صلى الله عليه وسلم من هذا العمل الخطير على العقيدة .

أخرج مسلم وابن أبي شيبة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في مرضه الذي توفي فيه : « لعن الله اليهود والنصارى ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » . قالت : « فلو لا ذلك أبرز قبره ، غير أنه خشي أن يتخذ مسجدا » . وفي رواية أبي هريرة : « لعن الله اليهود ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » . وفي رواية جندب بن عبد الله قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يموت بخمس وهو يقول : « ... ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم مساجد ، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد ، إني أنهاكم عن هذا » .

قال النووي : إنما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اتخاذ قبره أو قبر غيره مسجدا خوفا من المبالغة في تعظيمها والافتتان بها ، فربما أدى ذلك إلى الكفر ، كما جرى لكثير من الأمم الخالية .

ولا حاجة بنا إلى التأويل في هذا النهي ، وهل كان عن الصلاة على القبر ، أو عن أن يكون القبر مستقلا بحوائط في المسجد يجعل منه مسجدا داخل المسجد ، فالنهي عام لا تخصيص فيه . ولما كان مسجد

الرسول صلى الله عليه وسلم قائما في حياته وحوله حجراته الشريفة التي يسكنها أمهات المؤمنين ، وأحتاج الصحابة والتابعون بعده الى توسيع المسجد لضرورة اتساع الدولة - لم يكن هناك مفر من ادخال بيوت أمهات المؤمنين في المسجد ، ومنها حجرة عائشة التي دفن فيها الرسول صلى الله عليه وسلم . وكان هذا للضرورة ، فلم يجد الصحابة بدا من حجب القبر عن المسجد تماما حتى لا يظن أحد أن الصلاة في حجرة القبر مباحة . قال الامام النووي : فبنوا على القبر حيطانا مرتفعة مستديرة لئلا يظهر القبر في المسجد ، فيصلى اليه العوام ، ويؤدى الى المحذور ، ثم بنوا جدارين من ركني القبر الشماليين ، وحرفوهما حتى التقيا ، حتى لا يتمكن أحد من استقبال القبر .

فكان قبر الرسول صلى الله عليه وسلم قد حجز عن المسجد تماما ، وذلك للضرورة انتي ذكرناها ، ولا سيما أن هناك حديثا رواه أحمد يجعل دفن الرسول في المكان الذي قبض فيه أمرا لازما ، ومع ذلك فقد جعل القبر بحيث لا يمكن دخوله ، ولا يمكن أن يتوجه اليه أحد في الصلاة وهو يتوجه الى القبلة .

ونعتقد أنه لا ضرورة مطلقا في العصر الحاضر لدفن الموتى في المساجد ، فالمداخن متسعة ، هذا فضلا عن أن دفن الموتى في المساجد يتطلب ترخيصا بذلك من الحكومات مما يجعله أمرا متعمدا لا ضرورة فيه . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن القبور القائمة في المساجد الآن عبارة عن حجرة لها محراب ، ولها فرائش المسجد ، ولها باب يدخل منه الزائرون الذين يصلون في داخل الحجرة ، وهو نفس المحذور الذي نهى عنه الرسول ، ومن جهة ثالثة ، فالزائرون يعظمون صاحب القبر ، ويقفون أمامه كموقفهم في الصلاة ، وهذا العمل من دعاء غير الله في المساجد ، أو من تعظيم غير الله في مساجد الله ، ومن جهة رابعة ، فإن العامة والجهلاء يدعون أصحاب القبور في المساجد علانية ، وبصورة تطعن في ظاهرها ايمانهم ، ولا داعي للدفاع عن الجهلاء بأنهم في حقيقة الأمر موحدون ، فلا ضرورة لهذا التأويل ، من حيث لا ضرورة لأصل بناء القبر في المسجد . واتباع المحكم أولى من الدخول في المتشابه الذي لا يتبعه الا من في قلبه زيغ ، ونحن في عصر أقبل فيه الاتحاد بجحافله ، فلا داعي لتزويد الاتحاد بأسلحة جديدة يزوده بها المسلمون ، وهم في

حاجة الى كل سلاح ليدفعوا به طغيان الفسق والالحاد الذى عم وطم ،
وتدافعت جيوشه العسكرية والفكرية والاقتصادية لغزو الاسلام •



من أكل كرية الرائحة فلا يدخلن المسجد :

الصلاة مناجاة لله تعالى ، وهى تتطلب قدرا عظيما من الصفاء النفسى
والروحى والعقلى ، حتى يمكن الوصول من خلالها الى التسامى المنشود ،
واستجماع الهمة كلها ، وتفريغ القلب من كل خاطر يشوش المراقبة
الكاملة لله ، والتي لا تكمل الصلاة بدونها • وقد حرصت تشريعات الاسلام
على أن تهيبء للمسلم المصلى هذا الصفاء ، فحذرت من اتخاذ القبور
مساجد لثلاث تشوش ذكرى أصحابها مراقبة المصلى لله وحده • ثم حذرت
من تشويش الصفاء اللازم للمراقبة بالروائح الكريهة التى تنتقزز منها
النفس ، ويستغلق الوجدان ، فيشتغل المصلى بمداغة أذاها النفسى عن
الانصراف بهيمته الى الله • ولهذا سن الرسول صلى الله عليه وسلم
التطيب ونظافة المظهر ، اتباعا لنص القرآن : « خَفُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ
مَسْجِدٍ » (الأعراف : ٣١) فالتطيب والنظافة من عوامل نشاط الروح ،
وبواعثها على الاستجماع والصفاء ، وقد ورد النهى عن أكل الثوم
والبصل والكراث ونحوهما من كل ما له رائحة كريهة فى الأحاديث التالية :

أخرج الشيخان وأبو داود والنسائى عن جابر بن عبد الله قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أكل ثوماً أو بصلاً فليعتزلنا ،
— أو ليعتزل مسجداً — وليقعد فى بيته • وفى هذا المعنى أخرج مسلم
عن ابن عمر ، وأنس ، وأبى هريرة ، وأبى سعيد الخدرى ، وعمر
ابن الخطاب ، وأخرج كذلك أبو داود عن المغيرة بن شعبة ، ومعاوية
ابن قرة عن أبيه ، وحذيفة بن اليمان ، وجماعة آخرين • وفى رواية
لابن عمر أخرجها أبو داود وأحمد : « من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن
المساجد » • وقال النووي : هى فى بعض روايات مسلم •

ومن نصوص الأحاديث يؤخذ : نهى كل من أكل الثوم والبصل
والكراث عن دخول المساجد حتى يذهب ريحه • وقال جمهور العلماء :
ان النهى شامل لجميع المساجد ، وتمسكوا برواية ابن عمر السابقة •
وقال القاضى عياض : النهى خاص بمسجد الرسول صلى الله عليه وسلم

لقوله : « مسجدنا » واستنادا الى رواية « فلا يقربنا » ورواية « فليعتزل مجلسنا » . استدلل العلماء على الحاق المجامع بالمساجد ، كمصلى العيد ، والجنائز ، ومكان الوليمة ، ومجالس العلم . ولا ينحق بها الأسواق ونحوها . وألحقوا بالثوب والبصل ما في معناهما كالكرات والفجل . ونقل النووي عن ابن المرباط منع من به بخر في فمه . وقال : ان الأحاديث تدل على منع أكل الثوم ونحوه من دخول المسجد وان كان خاليا من الناس ، لأنه محل الملائكة ، وهم يتأذون من ذلك ، ولعموم الأحاديث ، ومن أدلة المنع ما في رواية عمر التي أخرجها مسلم وأحمد : « ... ولقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان وجد ريحهما من الرجل في المسجد أمر به فأخرج الى البقيع » . قال النووي : فيه دلالة على وجوب اخراج أكلهما من المسجد ، وإزالة المنكر باليد لمن قدر عليه .

وليس معنى تلك الأحاديث أن الثوم والبصل ونحوهما حرام ، ولكن المنع خاص بدخول أكلهما المسجد ، ففي رواية أبي سعيد : أن الرسول صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك مرة ، فقال الناس : حرمت . فقال : « انه ليس بتحريم ما أحل الله ، ولكني أكره ريحها » . وفي رواية : « فمن أكلهما فليمتهما طبخا » . وذلك لتزول رائحتهما .



البصاق في المساجد :

وقد حافظ الإسلام على حرمة المسجد ونظافته ، وحفظه مما يفعله الناس في أماكن أخرى دون تخرج ، كالْبصاق ، والنخامة ، والمخاط ، ونحوها . يفعل الناس ذلك في المساجد غير المفروشة بالبسط ، وانما فرشت أرضها بالحصياء في بعض البلاد الإسلامية ، كما يفعلون في مساجد المدن الكبرى والمفروشة بالبسط ، فيبصقون تحت الفرائش . وقد نص الحديث على أن البصاق في المسجد خطيئة .

أخرج الشيخان وأبو داود والترمذي عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ان البزاق في المسجد خطيئة ، وكفارتها دفنها » . وفي رواية لأحمد بلفظ : « نسيئة » بدل « خطيئة » . وروى نحوه عن أبي ذر . والتفك والنخامة والمخاط كالْبزاق ، بل أولى منه بالحرمة .

قال النووي : والبزاق في المسجد خطيئة مطلقا ، سواء احتاج الى البزاق أو لم يحتج ، بل يبيزق في ثوبه ، فان بزق في المسجد فقد ارتكب الخطيئة ، وعليه أن يكفر هذه الخطيئة + بدفن البزاق ، هذا هو الصواب ، أن البزاق خطيئة ، كما صرح به رسول الله صلى الله عليه وسلم .



نشد الضالة في المسجد :

انما أقيمت المساجد للصلاة ولذكر الله ، وقد اعتاد الناس أن يسألوا عما ضل عنهم من مال أو حيوان ، كما اعتادوا أن يتحللوا فيها للحديث في شئونهم الدنيوية الخاصة ، كما اعتادوا البيع والشراء فيها ، ولما كانت صيانة المسجد عن غير ذكر الله من مقاصد الاسلام الأولى ، وبالتالي صيانتها مما يشوش على المصلين والذاكرين ، فقد ورد النهي عن نشد الضالة في المسجد .

فأخرج مسلم وأبو داود وابن ماجه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من سمع رجلا ينشد ضالة في المسجد فليقل : لا ردّها الله عليك ، فان المساجد لم تبّن لهذا » + وروى نحوه عن بريدة ، وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي قال لمن نشد الضالة : « لا وجدت ، انما بنيت المساجد لما بنيت له » .

فالدعاء على ناشد الضالة في المسجد بعدم وجودها عقوبة له في ماله ، معاملة له بنقيض قصده ، وذلك يؤكد النهي عن هذا الفعل + قال النووي : ويلحق به ما في معناه من البيع والشراء والصناعة والاجارة ونحوها .

أما رفع الصوت في المسجد فقال مالك وجماعة من العلماء : يكره رفع الصوت في المسجد بالعلم وغيره . وأجاز أبو حنيفة ، ومحمد ابن مسلمة من أصحاب مالك رفع الصوت فيه بالعلم وغيره مما يحتاج اليه الناس اذا لم يكن لهم منه بد + وقوله : « انما بنيت المساجد لما بنيت له » معناه : ذكر الله ، والصلاة ، والعلم ، والذاكرة في الخير .

أما تعليم الصبيان في المساجد فقد منعه بعض العلماء ، وأجازه بعض الشافعية وقالوا : انما يمتنع في المسجد الصنائع التي يختص ينفعها آحاد الناس ، فلا يجوز اتخاذ المسجد متجرا + وأما الصنائع

التي يشمل نفعها المسلمين في دينهم كاصلاح آلات الجهاد فهي جائزة ،
ومنها تعليم الصبيان اذا لم يكن ذريعة لامتهان المسجد •



ترك الجمعة :

يتهاون البعض بالجمعة من حيث ان لها بديلا هو الظهر ، وقد شدد
الرسول صلى الله عليه وسلم النكير على من تركها من غير عذر • فأخرج
مسلم عن ابن عمر وأبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات ، أو ليختمن الله على قلوبهم » •
ودعهم : تركهم • يختمن : يطبعن ويغطين •

وأخرج الترمذى وأبو داود والنسائى وابن ماجه عن أبى الجعد
الضمري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من ترك ثلاث
جمع تهاونا بها طبع الله على قلبه » •

وأما حديث سمرة بن جندب الذى أخرجه النسائى وأبو داود :
« من ترك الجمعة من غير عذر فليصدق بدينار ، فان لم يجد فبنصف
دينار » فقال فيه ابن حجر المكي : هذا لا يرفع الاثم بالكلية حتى لا ينافى
حديث : « من ترك الجمعة من غير عذر لم يكن لها كفارة دون يوم
القيامة » • وانما يرجى بهذا التصديق تخفيف الاثم • ونقل فى عون
المعبود عن السندي : أنه لا بد من التوبة مع التصديق ، فانها ماحية للذنوب •



الكلام وقت خطبة الجمعة :

ومن دلائل عناية الشريعة باحترام الشعائر والمساجد : النهى عن
الكلام والامام يخطب ، حتى وان كان الكلام نهيا لتكلم آخر باللسان •

أخرج الشيخان والنسائى وأبو داود وابن ماجه عن أبى هريرة
عن النبى صلى الله عليه وسلم : « اذا قلت : أنصت • والامام يخطب
فقد لغوت » • اللغو : الكلام الساقط المردود • وقيل : هو غير الصواب •
وقيل : هو الكلام بما لا ينبغى •

والحديث صريح فى النهى عن سائر أنواع الكلام ، لأن المتكلم
اذا قال لصاحبه : أنصت • وهو أمر بمعروف ، فقد سماه الرسول لغوا ،

فغيره من الكلام أولى بالنهي وانما نهى الغير عن الكلام أثناء الخطبة
يكون بالإشارة •

والانصات الواجب هو وقت الخطبة • وقال أبو حنيفة : يلزم
الانصات بخروج الامام •



التخلف عن الجماعات :

الجماعات من مقاصد الاسلام السامية ، ولهذا تضافرت الأحاديث
على أن صلاة الجماعة تزيد على صلاة الفرد بسبعة وعشرين ضعفا •
وانما كان هذا الترغيب في الجماعة للوصول الى الغاية التي هدف اليها
الاسلام من توثيق عرى الأخوة بين المؤمنين ، اذ يجتمعون في الصلوات ،
ويتفقد بعضهم أحوال بعض ، ويتعاونون فيما بينهم على ما فيه خير
أفرادهم وجماعتهم ، ويتشاورون في مسائل العلم التي تجد فيما بينهم ،
وفي مناهج الدعوة الى الاسلام ، وكل ما فيه خير للاسلام والمسلمين •

أخرج الشيخان وأبو داود وابن ماجه عن أبي هريرة قال : قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لقد هممت أن آمر بالصلاة فتقام ،
ثم آمر رجلا فيصلي بالناس ، ثم أنطلق معي برجال معهم حزم من
حطب الى قوم لا يشهدون الصلاة ، فأحرق عليهم بيوتهم بالنار » •
وأخرج أبو داود وابن ماجه ومسلم والنسائي عن ابن أم مكتوم أنه
سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم : فقال : يا رسول الله ، اني رجل
خريف البصر ، شاسع الدار ، ولي قائد لا يلائمني ، فهل لي رخصة
أن أصلي في بيتي ؟ قال : « هل تسمع النداء ؟ قال : نعم • قال :
لا أجد لك رخصة » •

وفي بيان مقاصد الاسلام من الجماعات أخرج أبو داود والامام
أحمد والحاكم وصححه عن أبي الدرداء قال : سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول : « ما من ثلاثة في قرية ولا بلد ولا تقام فيهم الصلاة
الا قد استحوذ عليهم الشيطان ، فعليك بالجماعة فانما يأكل الذئب من
الغنم القاصية » • وفي الباب عن ابن مسعود فيما أخرج مسلم والنسائي
وابن ماجه : « • • • ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها الا منافق بين المنفاق ،
ولقد رأيتنا وان الرجل ليهادي — أى يعتد — بين رجلين حتى يقام

في المصنف ، وما منكم من أحد إلا وله مسجد في بيته ، ولو صليتم في بيوتكم ، وتركتم مساجدكم ، تركتم سنة نبيكم ، ولو تركتم سنة نبيكم لكفرتم » .

والخلاف في تحريم ترك الجماعة متشعب . وخلاصته أنه حرام على رأى عطاء بن أبى رباح ، والأوزاعى ، وأحمد بن حنبل ، وأبى ثور ، وابن خزيمة ، وداود الظاهري . وكان عطاء يقول : ليس لأحد من خلق الله في القرية والحضر رخصة إذا سمع النداء أن يدع الصلاة جماعة . وقال الأوزاعى : لا طاعة للوالد في ترك الجمعة والجماعات ، يسمع النداء أو لم يسمع . وكان أبو ثور يوجب حضور الجماعة . واحتج هو وغيره بأن الله تعالى أمر رسوله أن يصلى جماعة في صلاة الخوف ، ولم يعذر في تركها ، فعلم أنها في حالة الأمن أوجب ، واحتجوا بالأحاديث السابقة كذلك . وقالوا : لو كان حضور الجماعة سنة لكان أولى من يسعه التخلف عنها أهل الضرر والضعف . وقول ابن مسعود : « وأنهن من سنن الهدى » ليس معناه أن الجماعات سنة ، بل أن سنن الهدى أعم من الواجب وغيره ، أو لأنها ثبتت بالسنة . وقوله : « ولو تركتم سنة نبيكم لكفرتم » قال الخطابي : يؤدى الى الكفر ، وهو يثبت الوجوب في الظاهر .

وقال أكثر الشافعية والجمهور : أن الجماعة ليست فرض عين ، بل هي فرض كفاية ، وتركها ترك للأولى والأفضل . وأجلبوا عن الأحاديث بأن المتخلفين على عهد الرسول كانوا منافقين ، وقد صرح بذلك ابن مسعود ، وقالوا : أن الرسول هم بالتحريق ولم يحرق ، ولو كانت فرضاً لما تركه .

وعلى أى حال فالخلاف لا يخرج القضية عن العقوبة الشديدة وهي التحريق وعن أن الجماعة مظهر قوة الاسلام ، وفي التفكك ضعف ، وأنها من التعاون على التقوى .



خروج المرأة متبرجة الى المسجد :

من أشد ما يسرع بفساد العبادات اثاره الشهوات حين أدائها ، لا سيما في المساجد ، ولما كانت الصلاة وشهود المساجد من دلائل الايمان لم يشترع منع النساء من المساجد اذا أردن الصلاة فيها ، ولكن بشرط : أن يخرجن غير متطيبات ولا متبرجات بزينة تحرك الشهوات .

فقد أخرج أبو داود عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تغنوا أماء الله ، مساجد الله ، ولكن ليخرجن تفلت » .
 أى : بلا طيب ، وروى نحوه عن ابن عمر . ومعنى هذا أن منع النساء من الخروج الى المسجد حرام على الأزواج ، اذا لم يكن مقتطيات ولا متبرجات . ولكن النووي قال : ان نهى الرجال عن منعهن من المساجد للتعزیه . وان كن مقتطيات فلا يحرم منعهن كما جاء فى حديث مسلم عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود قالت : قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا شهدت احداكن المسجد فلا تمس طيبا » .

وأخرج الشيخان وأبو داود عن عائشة قالت : « لو أدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء لمنعهن المسجد ، كما منعه نساء بنى اسرائيل » . وأرشد الرسول الى أن عدم خروج المرأة الى المسجد أفضل ، فقال فيما أخرجه أبو داود عن ابن مسعود : « صلاة المرأة فى بيتها أفضل من صلاتها فى حجرتها ، وصلاتها فى مخدعها أفضل من صلاتها فى بيتها » . البيت : ما كان داخل صحن الدار . والحجرة : صحن الدار . والمخدع : بيت صغير داخل البيت الكبير .

وهذان الحديثان يرشدان الى أن تستر المرأة أفضل من ظهورها ، حتى فى دارها ، ما كان أخفى منه فهو أفضل مما ظهر .

والجمع بين الاتجاهين فى السنة واضح ، فالسنة حريصة على انتقاء الفتنة ، وحريصة على عدم حرمان المرأة من حقها فى ثواب المساجد ، ولهذا كانت اباحة خروج النساء اليها مشروطة بعدم الطيب والتبرج ، بل وبغير الرائحة . فان خالفت المرأة ارشاد الرسول حرم خروجها الى المسجد والجماعات ، لما فيه من الفتنة والضرر ، وافساد قلوب الآخرين .



قراءة القرآن ومسه للجنب :

أخرج أبو داود والترمذى وابن ماجه وأحمد عن على رضى الله عنه قال : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج من الخلاء فيقرأ القرآن ، ويأكل معنا اللحم ، ولم يكن يحبه عن القرآن شيء ليس الجنابة » . يعنى : الا الجنابة . وفى الباب أحاديث كثيرة فى نهى الجنب عن قراءة القرآن ومسه .

قال الخطابي في « معالم السنن » : « الجنب لا يقرأ القرآن ، وكذا الحائض ، لأن حدثها أغلظ » . وقال مالك في الجنب : لا يقرأ الآية ونحوها .



مس المصحف لغير المتوضىء :

اختلف العلماء في مس المصحف بغير وضوء ، وأجمعوا على جواز قراءة القرآن لغير المتوضىء . فالجمهور على منعه ، لحديث أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده : أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى أهل اليمن كتابا ، وكان فيه : « لا يمس القرآن الا طاهر » . وأخرجه مالك عن عبد الله بن محمد بن عمرو بن حزم مرسلا . وكتاب عمرو بن حزم تلقاه الناس بالقبول . قال ابن عبد البر : انه أثبت به المقواتر . وهو مذهب على ، وابن مسعود ، وسعد بن أبي وقاص ، وسعيد ابن زيد ، وعطاء ، والزهرى ، ومالك ، والشافعى . واختلفت الرواية عن أبى حنيفة . وأجاز حمله ومسه بملقة أو حائل .

وللخروج من الخلاف في أمر غير المتوضىء يحسن أن يمسك المصحف بحائل ، ويقرأ فيه ، فالقراءة غير محرمة عليه .



الصلاة في المقبرة والحمام :

هدف الاسلام الى طهارة الثوب والبدن والمكان في الصلاة ، لأن الشعور بالطهارة في ذاته باعث على صفاء النفس والروح ، واستعدادهما لاقامة الصلاة على وجهها ، ولهذا جاء النهى عن الصلاة في الأماكن التي تغلب فيها النجاسات .

أخرج الترمذى وأبو داود وابن ماجه مسندا ومرسلا عن أبى سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الأرض كلها مسجد الا الحمام والمقبرة » . قال بدر الدين العيني في « عمدة القارى » : المقبرة بفتح الباء تعنى : مكان الفعل ، أو مكان القبر ، وبضمنها : البقعة التى من شأنها أن يقبر فيها .

وقال الخطابي : قال الشافعي : اذا كانت المقبرة مختلطة التراب يلحوم الموتى وصديدهم لم تجز الصلاة فيها لنجاستها ، فان صلى في مكان طاهر منها أجزأته صلاته ، وكذلك الحمام اذا صلى في موضع طاهر منه فلا اعادة عليه • وقال مالك : لا بأس بالصلاة فيهما • وقال أبو ثور : لا يصلى في حمام ولا مقبرة • وكان أحمد واسحاق يكرهان الصلاة فيهما • واحتج من لم يجز الصلاة في المقبرة بقوله صلى الله عليه وسلم : « صلوا في بيوتكم ، ولا تتخذوها مقابر » فدل على أنها ليست محلا معدا للصلاة • وقالوا في علة المنع في المقبرة : ما تحت المصلى من النجاسات • وقيل : لحرمة الموتى • وفي الحمام : غلبة النجاسات •



صلاة الحائض والجائع :

الحائض : من يحبس بوله • والمراد : ما هو أعم ، فيشمل حبس البول والغائط • ولما كان الجوع وحبس البول أو الغائط مؤلما للإنسان ، مشتتا لفكره ، مشوشا لصفائه ، فقد ورد النهى عن الصلاة في هذين الحالين على خلاف في الحرمة أو الكراهة بين العلماء •

فقد أخرج الترمذى والنسائى وأبو داود وابن ماجه عن عائشة قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يصلى بحضرة الطعام ، ولا وهو يدافعه الأخبثان » • ومعا : البول والغائط •

وأخرج أبو داود عن ثوبان عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « ولا يصلى وهو حن حتى يتخفف » •

نقل القاضى عياض عن أهل الظاهر : أن من صلى على حاله هذه فصلاته باطلة • وقال بعض أئمة الشافعية : لا يصلى بحاله هذه ، بل يأكل ويتطهر وان خرج الوقت • وقال النووي : وإذا صلى على حاله وفي الوقت سعة فقد ارتكب المكروه ، وصلاته صحيحة عندنا وعند الجمهور •

ونقول : ان صحة الصلاة هنا معناها : سقوط الفريضة التى صلاحها المصلى على هذه الحالة عنه • ولكن لا شك في نقص خشوعها والتفرغ فيها للمناجاة بقدر الشعور بالجوع ومدافعة الأخبثين ، وليس مراد

انشارع فتح باب الرخص على مصراعيه ، وانما الرخصة مقصورة على من يخاف خروج الوقت فقط • أما من لا يخاف خروجه فصلاته على هذه الحالة فيها استهانة بمقام الصلاة • فان صحت فقد ارتكب اثم الكسل. عن تفريغ نفسه للصلاة •



كشف المرأة عن المحظور من جسدها :

كثر المفتون للمرأة في عصرنا في شأن الصلاة بلا سند وثيق من كتاب ولا سنة ، وخالفوا في افتائها اجماع الأمة فزادوها تهاونا بالدين ، وأسهموا بذلك في القضاء على مقومات الأسرة المسلمة من الدين وشعائره التي كنا ننتظر أن تتعاون المرأة على غرسها في الأبناء • والمفتون بالرخص للمرأة اما طلاب مال بدينهم ، ينشرون فتاواهم في الصحافة النسائية ، أو يذيعونها في أركان النساء في وسائل الاعلام ، أو يتقربون بها الى زعيمات الحركة النسائية لحاجات مادية في نفوسهم •

ونقول لأخواتنا وبناتنا من سيدات الجيل : ان تاج الدين يكلل هامة المرأة بجمال لو علمت موقعه من قلوب أهل الفضل والرجولة والاستقامة. لسعت اليه بكل ما تملك من قوة ، ونبذت بقدمها علماء السوء الذين يدفعونها بالرخص غير الشرعية الى مهواة لا يهاواها الا أشباه الرجال ، ومن لا يؤتمن عليهم من المتحليين •

وحرصا على من بقين من فتياتنا المؤمنات الطاهرات ، وارثات الآباء والأمهات الطاهرات ، نهيب بهن أن يثبتن في مواقعهن التي اختارهن الله لها ، واصطفاهن لحمايتها ، حيث يتربى على أيديهن بنات صالحات ، ورجال يعرفون قدر الاسلام •

أخرج أبو داود ومالك في الموطأ ، الأول مسندا والثاني موقفا عن أم سلمة أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم : أتصلي المرأة في درع وخمار ليس عليها ازار ؟ قال : « اذا كان سابغا يغطي ظهور قدميها » • وأخرج أبو داود وابن خزيمة في صحيحه بسند رجاله محتج بهم في الصحيحين الا صفية بنت الحارث ، وقد ذكرها ابن حبان في الثقات عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا صلاة لحائض الا بخمار » • والخمار : مسترة الرأس • والحائض : التي بلغت سن الحيض •

قال الشافعى والأوزاعى : تغطي المرأة اذا صلت جميع بدننها
إلا وجهها وكفيها • وروى ذلك عن ابن عباس ، وعطاء ، وقال أبو بكر
ابن عبد الرحمن بن الحارث : كل شيء من المرأة عورة في الصلاة ، حتى
ظفرها • وقال أحمد بن حنبل : المرأة تصلى ولا يرى منها شيء ،
ولا ظفرها • وقال مالك : اذا صلت المرأة وانكشف شعرها أو ظهور
قدميها تعيد الصلاة ما دامت في الوقت •

والمأتمل لنص الحديث يدرك أن صلاة المرأة لا تجوز الا اذا سترت
جميع بدننها • ألا تراه صلى الله عليه وسلم قال ردا على أم سلمة : « اذا
كان سابغا يغطي ظهور قدميها » فاذا غطى ظهور قدميها فقد غطى جميع
بدننها •

أما الصلاة بخمار للمرأة فمعناه : ستر الشعر كله ، وقد أجمعوا
على أن شعر المرأة عورة يجب ستره •

وقد يقول المفتون الذين يفتنون النساء بصحة الصلاة مع عرى
الشعر ، أو مع التهاون في لباس الجسد : انهم يعملون بذلك على تدريبيهن
على الصلاة ، ومتى ألفن الصلاة سهل اقتناعهن مرة أخرى برعاية اللباس
الشرعى في الصلاة ولا سيما أن المرأة العاملة يصعب عليها أن تراعى
اللباس الشرعى في مكان العمل !!

ونقول لهم : أن التقرب الى الله بما يفرضه حرام ، والافتاء به
حرام ، ولا يحقق احترام أوامر الله كما يدعى أولئك المتفككة ، وانما
يديرهن أولئك الأذعياء على الترخص في أمور الدين ، والاستهانة بالدقة في
شئون الحلال والحرام ، ويدفعهن الى التسهلات ، ثم الى مواقف الحرام
فيما بعد • والمرأة التي تتربى دينيا على الترخص والتساهل ، تربى أبغاءها
على التهاون والاستهتار •

قال سليمان التيمي : لو أخذت برخصة كل عالم اجتمع فيك الشر
كله • وقال ابراهيم بن أدهم : من حمل شاذ العلماء حمل شرا كبيرا •
والمرأة اما راعبة في الصلاة ، أو تاركة لها • وترك الصلاة اما كفر ،
واما كبيرة • أما الرغبة في الصلاة فلا بد أن تقتزن باحترام شعائرها
وشروطها ، والا كانت نفاقا وخداعا لله ، ولا يجوز أن يكون العلماء
أعوانا للشيطان على شيوع النفاق والمخادعة لله •



(٥ - هذا حلال وهذا حرام)

اسبال الازار :

كثيرا ما نرى الناس يزدون فوق ملابسهم المعتادة عباءة خفيفة جدا لا تدفع برذا في شتاء ، وتزيد الانسان حرا في الصيف ، وليست هي من تمام اللباس المألوف لذلك الانسان ، بل هي شيء زائد عما ألفه ، شاذ عما اعتاده مثله ، لا يلبسها الا في الصلاة ، ثم يخلعها بعدها ، وهي بعد ذلك كله سابعة ، لا يستريح لابسها الا اذا هست الأرض •
 فلماذا يلبسها في الصلاة وحدها من دون سائر الأوقات اذن ؟

لا تفسير لهذا السلوك الا : الخيلاء والتكبر والزهو ، أو ارادة الشهرة بين الناس ، وهي الكبر بعينه •

أخرج أبو داود عن ابن مسعود قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من أسبل ازاره في صلاته خيلاء فليس من الله جل ذكره في حل ولا حرم » • أي : في أن يجعله في حل من الذنوب ، ولا في أن يمنعه ويحفظه من سوء الأعمال •

وأخرج أبو داود والنسائي عن أبي هريرة قال : بينا رجل يصلي مسبلا ازاره ، اذ قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذهب فتوضأ » • فذهب فتوضأ ، ثم جاء ، فقال : « اذهب فتوضأ » • فذهب فتوضأ ثم جاء ، فقال رجل : يا رسول الله ، مالك أمرته أن يتوضأ ؟ فقال : « انه كان يصلي مسبلا ازاره ، وان الله عز وجل لا يقبل صلاة رجل مسبل ازاره » •

قال علماء الحديث ومنهم المنذرى : في سند هذا الحديث أبو جعفر ، وهو رجل من أهل المدينة لا يعرف • ولكن ابن حجر قال في « تقريب التهذيب » : أبو جعفر هو المؤذن الأنصاري مقبول • وقال النووي بعد رواية هذا الحديث في « رياض الصالحين » : أخرجه أبو داود بإسناد صحيح على شرط مسلم •

وعلى هذا فالطعن في الحديث من جهة سنده باطل • ومن العجيب أن يقول المالكية : ان اسبال الازار جائز في الصلاة دون غيرها ، ولعلمهم قالوا ذلك اتباعا لمن ضعف الحديث من جهد السند •

واسبال الازار : أن يسترسل الثوب تحت الكعبين • ولا تفسير للصورة التي أوضحناها للمصلى على هذا الوجه الا الخيلاء والشهرة •

أما من كان يلبس الجلابيب وشبهها فلا يجوز أن يرسلها تحت الكعبين ،
والادخل في دائرة الاسبال المنهى عنه •

وقد أمر الرسول الرجل المسبل ازاره ، في الصلاة بالوضوء ،
لأنه ارتكب معصية كما يقول ابن القيم ، والوضوء يطفىء حريق المعصية •

وقد أخرج مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن
أبي ذر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر
اليهم يوم القيامة • قلت : من هم يا رسول الله ؟ قال : خابوا وخسروا •
فأعادها ثلاثا ، قلت : من هم يا رسول الله ؟ قال : المسبل ، والمنان ،
والمنفق سلمته بالحلف الكاذب » •

قال الامام ابن العربي المالكي : لا يجوز أن يجاوز الرجل بثوبه
كعبيه ثم يقول : لا أجره خيلاء ، لأن النهى قد تناول له لفظا ، ولا يجوز
لمن تناول له لفظا أن يخالفه ، اذ صار حكمه أنه يقول : لا أمتثله ، لأن
هذه العلة ليست موجودة عندى ، فانها دعوى غير مسلمة ، بل اطلالة
ذيله دال على تكبره •



عدم الاستبراء من البول :

المتأمل في أعمال الصلاة ، ما تقدم منها عليها ، وما اقترن بها ،
وما كان عقبها ، يدرك أن الاسلام قد هدف الى تطهير ظاهر البدن ،
والى تطهير مكان الصلاة ، ليكون ذلك داعيا الى تطهير القلب والنفس
من كل علاقة بالدنيا ومشكلات الحياة ، وتوجيه القلب نحو الله وحده ،
ولو أن المصلى استحضر هذه المعانى في صلاته لظفر بثمرات الصلاة في
الدنيا والآخرة • أما في الدنيا فرعاية الله للمصلى ، وإجابة سؤاله ، فقد
نادت الملائكة زكريا وهو قائم يصلى في المحراب : « أن الله ييشرك
بيحيى » (آل عمران : ٣٩) •

وكان الرسول صلى الله عليه وسلم اذا حزبه أمر صلى ، وقال :
« يا أهلاه صلوا » وقرن تيسير الرزق بالصلاة فقال : « وأمر أهلك
بالصلاة واصطبر عليها ، لا نسالك رزقا ، نحن نرزقك ، والعاقبة للمتقوى »
(طه : ١٣٢)

لهذا كله كان التدقيق في الطهارة لازما • حتى لا تبطل الصلاة ببطلان مقدماتها ، وأهم ما يبطل الصلاة هو ما يهمله الناس من الاستبراء من البول والاستبراء : استفراغ بقية البول ، وتنقية مجراه وموضعه •

ولقد سجلت السنة النبوية أن إهمال الاستبراء من البول حرام يعذب به الإنسان في قبره ، فأخرج الشيخان عن ابن عباس قال : مر النبي صلى الله عليه وسلم على قبرين فقال : « انهما ليعذبان ، وما يعذبان في كبير ، أما أحدهما فكان لا يستتره من بوله » الحديث • ومعنى قوله : « في كبير » أى : في أمر كبير يشق على الإنسان •



الجلوس على القبور والبناء عليها :

أخرج مسلم والترمذى وأبو داود وابن ماجه عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم : « نهى عن أن يقعد على القبر ، وأن يقصص ، وأن يبنى عليه » يقصص : أى يجصص •

وأخرج مسلم والترمذى والنسائى وأبو داود وأحمد عن أبى الهياج قال : بعثنى على فقال لى : « أبعثك على ما بعثنى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم : ألا أَدع قبراً مشرفاً إلا سويته ، ولا تمثالا إلا طمسته » •

قال النووي : « يكره تجصيص القبور ، ويحرم القعود عليها • وهو مذهب الشافعى وجمهور العلماء • • والسنة أن القبر لا يرفع عن الأرض ، رفعا كثيرا ، ولا يتم ، بل يرفع نحو شبر ويسطح » •

وعلى هذا يعتبر رفع القبر أكثر من شبر محظورا • قال الشوكانى فى « نيل الأوطار » : والظاهر أن رفع القبور عن القدر المأذون فيه محرم ، وقد صرح بذلك أصحاب أحمد ، وجماعة من أصحاب الشافعى ومالك • والقول بأنه غير محظور لوقوعه من السلف والخلف بلا تكثير لا يصح ، وقد سرى عن تشييد القبور وتحسينها مفسد يبكى لها الاسلام •

وقال ابن القيم فى « زاد المعاد » عند حديثه عن وفود العرب : وهذا حال المشاهد المبنية على القبور التى يشرك بآربابها مع الله ، لا يحل « بقاؤها فى الاسلام ، ويجب هدمها ، ولا يصح وقفها ، والوقف عليها ،

وللامام أن يقطعها أوقافا لجند الاسلام ، ويستعين بها على مصالح المسلمين ، وكذا ما فيها من الآلات والمتاع والنذور التي تساق اليها ، للامام أخذها كلها ، وصرفها في مصالح المسلمين .

والحق أن التمسك بالمشبهات في ابقاء هذه المباني الفخمة ، التي تنفق عليها الأموال الهائلة ، وفي هذا العصر الذي أقبل فيه الالحد أمواجا على بلاد الاسلام أمر مستغرب ، مع حاجة الناس في أغلب أحوالهم الى سد الرمق واقامة الحياة ، فلا ضرورة في بقائها ، ولا مصلحة في دوامها ، وليست من أصول الدعوة الى الاسلام في شيء ، بل هي حطعن من المطاعن يستغله أعداء الاسلام استغلالا مركزا ضد المجتمع الدولي الاسلامي كله . والله يهدينا جميعا الى سواء السبيل .



فمن الصوم

صوم يوم الشك :

قال بدر الدين العيني : يوم الشك هو اليوم الذي يتحدث الناس فيه برؤية الهلال ولم تثبت رؤيته ، أو شهد واحد فردت شهادته ، أو شاهدان فاستقانا فردت شهادتهما •

وأخرج الترمذى والنسائى وابن ماجه وأبو داوود عن صلة ابن زفر قال : كنا عند عمار فى اليوم الذى يشك فيه ، فأتى بشاة ، ففتحنى بعض القوم ، فقال عمار : من صام هذا اليوم فقد عصى أبى القاسم صلى الله عليه وسلم • وأخرج مسلم عن ابن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تفطروا حتى تروه ، فان أغمى عليكم فاقدرُوا له » أى : فاقدروا ثلاثين يوما •

قال ابن حجر فى « فتح البارى » : استدل بالحديث الأول على تحريم صوم يوم الشك ، لأن الصحابى لا يقول ذلك من قبل رأيه ، فيكون من قبيل المرفوع • وقال النووى : استدل بالحديث الثانى على عدم جواز صوم الشك •

وقال الخطابى فى « معالم السنن » : قال قوم : انما نهى عن صيامه اذا نوى أن يكون من رمضان ، فأما عن نوى به صوم يوم من شعبان فهو جائز • وهذا قول مالك والأوزاعى وأبى حنيفة وأصحابه ، ورخص فيه على هذا الوجه أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه •

وقالت طائفة : لا يصام ذلك اليوم ، لا عن فرض ولا عن تطوع ، للنهى فيه ، وليقع الفصل بذلك بين شعبان ورمضان • وهكذا قال عكرمة •

الجوع عمداً من غير صوم :

تلك بدعة من بدع التربية الصوفية المتأخرة ، اذ أنهم سمعوا في الآثار أن الجوع ينبت الحكمة في القلب ، فلجأوا الى أمر مريديهم بالجوع من غير صوم شرعى في غير رمضان التماسا للحكمة وطلباً لها ولتصفية النفس . ويبدو أن بوادى هذا الانحراف في التشريع قد ظهرت في أيام الحارث بن أسد المحاسبى (المتوفى سنة ٢٤٥ هـ) . فعقد فصلاً خاصاً عن الجوع في كتابه « أعمال القلوب والجوارح » وشدد النكير على من يزعم أن الجوع المتعمد بعض النهار أو أكثره عبادة مشروعة ، وقال : ان القول بهذا تقدم بين يدى الله ورسوله ، وابتداع في الدين بتغيير هيئة العبادة عما هى عليه ، ومثل فاعل ذلك كمثل من يعتقد الصلاة بلا ركوع أو بلا سجود ، أو على النصف مما فرضها الله عبادة . بل هى بدعة محرمة .

وندد بهذا الصنيع أبو العباس أحمد بن زروق في كتابه المخطوط « عدة المريد الصادق » وقال كذلك انه تغيير لهيئة العبادة ، وابتداع في الدين حرام . وأطال الكلام في ذلك أيضاً الامام مصطفى بن كمال الدين انبكرى في القرن الحادى عشر الهجرى في كتابه المخطوط « العرائس القدسية » وقال : اما أن يصوم كما أمر الله ورسوله ، واما أن يفطر . أما الجوع عمداً من غير صوم والذي يأمر به مبتدعة الصوفية فحرام . والجوع الذى ينبت الحكمة في القلب هو الجوع الناشئ عن الصوم الشرعى ، أو الناشئ عن التقلل من الطعام ، أى عن عدم الشره عليه . وعدم الامتلاء منه .



الوصال :

شرع الصوم لتهديب النفوس ، وتصفية الأرواح . وكل ما أدى الى انهاء القوة والضعف عن مواصلة الانسان لرسالته المشروعة في الحياة فهو محظور .

والوصال هو : تتابع الصوم من غير افطار بالليل . قال الخطابى : الوصال من خصائص ما أبيح لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو محظور على أمته . ويشبه أن يكون المعنى في ذلك ما يتخوف على الصائمين

من الضعف ، وسقوط القوة ، فيعجزون عن الصيام المفروض ، وعن سائر الطاعات ، أو يملونها إذا نالتهم المشقة ، فيكون سببا لترك المفريضة •

وقد أخرج الشيخان وأبو داود وأحمد عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الوصال • قالوا : فانك تواصل يا رسول الله • قال : « انى لست كهيتكم ، انى أطعم وأسقى » • وروى عن أبى سعيد الخدرى فى الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تواصلوا ، فأيكُم أراد أن يواصل فليواصل الى السحر • قالوا : فانك تواصل • قال : انى لست كهيتكم ، ان لى مطعمًا يطعمنى ، وساقيا يسقبنى » • ومعناه : انى أعان على الوصال وأقوى عليه كمن يطعم ويسقى •

قال القاضى عياض : اختلف العلماء فى النهى عن الوصال • فقليل النهى عنه رحمة بالأمة ، فمن قدر فليواصل ، وقد واصل جماعة من السلف الأيام ، وأجازهم ابن وهب وأحمد واسحاق الى السحر فقط • ثم حكى عن الأكثرين كراهته • وقال الخطابى : هو حرام على الأمة •

واحتج من أباحه بما روى فى بعض طرق مسلم : نهاهم عن الوصال رحمة بهم • وفى بعضها : لما أبوا واصل بهم يوما ثم يوما ، ثم رأوا الهلال فقال : « لو تأخر الهلال لزدتكم » • وفى بعضها : « لو مد لنا الشهر لواصلنا وصلا لا يدع المتعمقون تعمقهم » •

واحتج من حرمة بموم النهى ، وقالوا جوابا عن قوله : « رحمة بهم » بأنه لا يمنع كونه منها عنه للتحريم •



صوم العيدين وأيام التشريق :

أخرج البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه وأحمد عن عمر قال : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام هذين اليومين ، أما يوم الأضحى فتأكلون فيه من نسككم ، وأما يوم الفطر ففطركم من صيامكم » • وأخرجوا نحوه عن أبى سعيد الخدرى مع زيادة فى المنهيات •

قال النووي : وقد أجمع العلماء على تحريم صوم هذين اليومين بكل حال ، سواء صامهما عن نذر أو تطوع أو كفارة أو غير ذلك • ولو نذر صومهما متعمدا لم ينعقد نذره • وقال أبو حنيفة : ينعقد نذره ، وعليه قضائهما •

وقال ابن حجر في « فتح الباري » : فائدة وصف اليومين في الحديث الإشارة الى علة التحريم ، وهى الفصل من الصوم ، وإظهار تمامه ، وحده بفطر ما بعده ، والآخر لأجل النسك المتقرب بذبحه ، ليؤكل منه ، ولو شرع صومه لم يكن لمشروعية الذبح فيه معنى •

أما أيام التشريق ويقال لها : الأيام المحدودات فهى الحادى عشر والثانى عشر والثالث عشر من ذى الحجة • وأخرج مسلم عن نبیسة الهذلى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أيام التشريق أيام أكل وشرب » • وأخرج الترمذى والنسائى وأبو داود عن عقبة بن عامر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يوم عرفة ، ويوم النحر ، وأيام التشريق عيدنا أهل الاسلام ، وهى أيام أكل وشرب » •

قال النووي : فيه دليل لمن قال : لا يصح صومها بحال ، وهو أظهر القولين فى مذهب الشافعى ، وبه قال أبو حنيفة وابن المنذر وغيره •



في الزكاة والصدقات

الزكاة تشريع قصد به الحفاظ على ايمان الفقراء وكرامتهم ، وانسانيتهن من الامتهان على أيدي القساة المتجبرين من أهل الكبر والعلو في الأرض ، ولهذا الهدف قرر الاسلام أصل التزام الانسان المسلم لأخيه المسلم ، وانفرد بهذا الالتزام عن التشريعات التمهيدية السابقة عليه .

ولقد عدت الشريعة الاسلامية وجوه العون والتكافل بين المسلمين ، فجعلت الزكاة المفروضة حقا معلوما للسائل والمحروم ، لا ثمنا يستوجب التزاما مقابلا من الفقير نحو الغنى ، ولا منحة يلحقها المن والاستعلاء من جانب المعطى على الآخذ . ثم سنت الصدقة المندوبة لا على جهة الفرض ، ولكننا نجد أن جزاء مانعها في القرآن يكاد يتفق تماما مع جزاء مانع الزكاة ، فمانع العون عن أخيه مكذب بالدين ، وفي نقاش بين أهل الجنة وأهل النار يقول أهل النار : انهم لم يكونوا من المصلين ، ولم يكونوا يطعمون المسكين ، الى آخر ما هو ثابت في القرآن من النصوص التي تفصح عن أهمية الصدقة المندوبة وأثرها البالغ في اكمال النقص الحادث في حاجات الفقراء اذا لم تف بها الزكاة المفروضة ، وأثرها الايجابي في تعويض المنفق عما أنفقه من عشرة أضعاف الى سبعين ضعفا ، الى جانب أثرها في احراز رضوان الله يوم القيامة ، مما يؤكد جانبها الأخلاقي في الاسلام .

ولقد أثبت تطور الزمان في عصرنا الحاضر أن الزكاة المفروضة والصدقات المندوبة هما عصمة مجتمع المؤمنين من تسلل الشيوعية الى صفوفهم ، اذ أنها لا تتسلل الا حيث يسود الفقر والتفن الأخلاقي ، واليأس والعجز عن شق الطريق وسط العواصف التي يثيرها جبابرة المال الحابسون لحقوق الله عن عباد الله . فلا تجد أجهزة المساعدات الحكومية قادرة على الوفاء بحاجات الملايين من المحتاجين ، وفي هذا الجو المضطرب يندفع الفقراء الى الجريمة وتجارة الأعراس والمخدرات ، وتندفع الشيوعية وأخواتها من المذاهب الهدامة ، ملوحة بالنعيم الموعود ،

مستغلة لهنة الجائعين لتحقيق أضخم جريمة من جرائم النهب والربا الفاحش في التاريخ . وإلى جانب ذلك تقتضى هذه النحلة الممعة في التسفل على ما بقى من نور الإيمان في قلوب أولئك المساكين في صورة ثورة على تلك المبادئ الرجعية البائسة المستغلة !!! ومن عجب أننا نطالع نفس الاتهام موجها الى الله تعالى من اليهود حيث سجل القرآن الكريم قولهم : « يد الله مفلولة » (المائدة : ٦٤) . وقالوا : « أن الله فقير ونحن أغنياء » (آل عمران : ١٨١) . وهى نفس الدعوى التى ترددها الشيوعية اليهودية حديثا . فالدين استغلال واقطاع ، والحياة في رحابة فقر وضياح ، وهم المبشرون بالغنى الموعود منذ خمسين عاما ، وما زال العالم يجنى الخراب ونكت اليهود ، ويصطفى بنار الاضطهاد وويلات الاعتقال .



منع الزكاة والصدقات وكنز الأموال :

ومن أجل هذا الذى ذكرنا كان الأمر بإيتاء الزكاة مقارنا لاقامة الصلاة في كثير من مواضع القرآن ، كما كان النكير والوعيد لمن يمنعه . ولقد اختلف السلف في حق الله في المال ، هل هو الزكاة وحدها ، أو هناك حقوق في المال غير الزكاة ، وذلك تبعا لتفسيرهم لقوله تعالى : « والذين في أموالهم حق معلوم . للسائل والمحروم » (الماعز : ٢٤ ، ٢٥) فقال الجمهور : المراد به الزكاة ، وليس في المال حق سوى الزكاة ، وأما ما جاء غير ذلك فعلى وجه النذب ، وذهب جماعة الى أنها منسوخة بآية الزكاة ، وذهب جماعة منهم : الشعبي ، ومسروق ، والحسن ، وطاؤوس ، وعطاء ، وغيرهم الى أنها محكمة ، وأن في المال حقا سوى الزكاة ، من ملك الأسير ، واطعام المضطر ، والمواساة في العسرة ، وصلة القرابة .

والرأى الأخير هو الذى يساير الأهداف التى شرع الله من أجلها الزكاة المفروضة ، والصدقات المندوبة ، لا سيما اذا فرقنا بين صاحب مال كثير وصاحب مال يبلغ النصاب أو يزيد قليلا . فصاحب المال الكثير تتعلق به الحقوق الزائدة عن الزكاة من غير شك ، أما صاحب النصاب أو ما يزيد عليه قليلا فتكتفيه الزكاة الا ان أراد زيادة فضل وإيثار غيره على نفسه ، وذلك من باب علو الدرجات عند الله ، لا من باب أداء الحقوق وحدها .

قال الله تعالى : « والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعباب اليم • يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فنفقوا ما كنتم تكتزون » (التوبة : ٣٤ ، ٣٥) •

وهناك خلاف حول ما يطلق عليه اسم الكنز ، هل هو ما لم تؤد زكاته ، أو هو ما لم تؤد زكاته والحقوق العارضة فيه ؟ والحق أن الكنز المتوعد عليه هو الحبس ، وهو صنيع الذين يكسدون أموالهم ، فلا يدعونها تعمل لتتمية المال الاسلامي • ويدل لذلك أن الأحاديث التي تبرىء المال الذي أدت زكاته عن صفة الكنز في أسانيد ما قال • وما احتج به القائلون بعدم انطباق صفة الكنز على ما أدت زكاته من قول ابن عمر : « ما أدت زكاته وإن كان تحت سبع أرضين فليس بكنز » • قال عنه البيهقي : ليس بمحفوظ ، والمشهور وقفه •

وأخرج مسلم عن الأحنف بن قيس قال : قدمت المدينة ، فبينما أنا في حلقة فيها ملا من قريش ، إذ جاء رجل أخشن الثياب ، أخشن الجسد ، أخشن الوجه ، فقام عليها فقال : بشر الكانزين برضف (حجارة محمأة) يحمى عليها في نار جهنم ، فتوضع على حلمة ثدى أحدهم ، حتى تخرج من نفص كتفيه (عظم رقيق على طرف الكتف) ، ويوضع على نفص كتفيه حتى يخرج من حلمة ثديه يتزلزل • قال : فوضع القوم رؤوسهم ، فما رأيت أحدا رجع إليه شيئا • قال : فأدبر واتبعته حتى جلس الى سارية ، فقلت : ما رأيت هؤلاء الا كرهوا ما قلت لهم • فقال : ان هؤلاء لا يعقلون شيئا ، ان خليلي أبا القاسم صلى الله عليه وسلم دعاني فأجبتة ، فقال : « أترى أحدا ؟ — بضم الهمة — فنظرت ما على من الشمس ، وأنا أظن أنه سيبعثني في حاجة له ، فقلت : أراه • فقال : ما يسرنى أن لى مثله ذهباً أنفقه كله الا ثلاثة دنانير » • ثم هؤلاء يجمعون الدنيا لا يعقلون شيئا •

وهذهب أبي ذر رضى الله عنه : أن الكنز هو ما فضل عن الحاجة • قال القرطبي : ويحتمل أن يكون مجمل ما روى عن أبي ذر في هذا : ما روى أن الآية نزلت في وقت شدة الحاجة ، وضعف المهاجرين ، وقصر يد رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كفايتهم ، ولم يكن في بيت المال ما يشبعهم ، وكانت السنون الجوائح هاجمة عليهم ، فنهوا عن أسساك شيء من المال الا على قدر الحاجة ، ولا يجوز ادخار الذهب والفضة في ذلك الوقت •

فلما فتح الله عليهم أوجب صلى الله عليه وسلم في مائتي درهم خمسة دراهم ، وفي عشرين دينارا نصف دينار ، ولم يوجب الكل واعتبر مدة الاستئماء ، فكان ذلك منه بيانا •

أقول : نحن الآن أمام تشريع يساير أحوال الأمة المالية ، ويتخذ لكل حال من اليسر والشدة وسيلة لمعالجة الأحوال المقلقة حاليا بين أفرادها ، وعلى مستوى الجماعة ، ولا نسخ لوسيلة منهما ، فان كان هناك رخاء شامل فالزكاة وحدها كافية ، وتخرج المال عن صفة الكثر ، وان كان هناك شدة وعسر وحاجة شاملة فان الحاجات المعارضة لازمة في المال ، ولا تكفى الزكاة وحدها لآخراجه عن صفة الكثر • وقد طلب الرسول صلى الله عليه وسلم ما زاد عن الزكاة من أصحابه القادرين فيه تجهيز جيش العسرة ، وأمر من عنده طعام اثنتين أن يذهب بثالث اذا بقي هذا الثالث محتاجا بعد استفاد مال الزكاة ، وهكذا تنهج الشريعة منهجها المرن المتطور مع أحوال الأمة وما ينزل بها من الطوارئ والنوازل ، أو يعترئها من اليسر والرخاء ، فلا يجوز أن نفسر مرونة الشريعة بما يتفق مع أهواء الكانزين عباد المال والهوى •

وأقول ثانيا : ان الكثر بمعنى حبس المال عن العدا ، والاكتفاء بتكديسه في الخزائن ، وحرمان الأمة من ثمراته المتمثلة في انشاء المؤسسات والصناعات لنمائه وسد حاجات الآخرين من مقابل أعمالهم. أمر مخالف لما كان عليه الصحابة الأغنياء الذين دأبوا على العمل والبذل ، ولم يجبسوا أموالهم عما خلقت له من الاستئماء لمصلحة الجماعة ، ولمصلحة صاحبها • • وحبس المال عن العمل قد أدى في عصرنا الى تشجيع المؤسسات الربوية التي فتحت خزائنها لتلك الأموال في مقابل فوائد ضئيلة لمصاحب المال الذي أقعده الكسل عن تنمية ماله والاسهام به في استيعاب الأيدي المعطلة عن العمل • فالحكم الشرعي اذن يدور في الحل والحرمة هنا مع أحوال الأمة ، والاتجاه المالي السائد ، فان ساد الربا ، وتأزمت الأحوال ، فالحبس والكثر حرام وان أدبت الزكاة ، لأنه يؤدي الى تدهور حال الأمة ماليا وعسكريا ، وفي ذلك اضعاف لمسياسة الاسلام العليا في انماء المال لاعداد القوة اللازمة للدفع النفسى والعلمى للأعداء ، ولنشر الدعوة في أقطار أخرى لم تخضع لدين الله •

وفي أيامنا هذه قد تكس المسال الاسلامى فى المصارف الكبرى ،
حتى أن بعض البنوك رفض التعامل مع هذه الأموال الضخمة •
فلجأ أصحابها الى شراء الذهب من الأسواق العالمية ، فازداد خطر
التضخم ، وفقدت العملة الورقية قيمتها ، واستحكمت المجاعة فى البلاد
النامية •• وهكذا فعل المسلمون الكانزون بالمسلمين الفقراء !!



اعطاء الخبيث من الاموال :

للمدقة اتجاهان من عمل الانسان ، أهمهما : أنها عمل الله تعالى
وحدده ، وتعبير عن الطاعة المجردة من الانسان لربه ، وكما أنعم الله
على الانسان بالطيب ، فلا يقبل الا طيبا ، ولذلك جاء الأمر بانفاق
الطيب والنهى عن انفاق الخبيث • فقال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا
انفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض ولا تيمموا
الخبيث منه تنفقون ولستم بأخفيه الا أن تغمضوا فيه ، واطمئنا أن
الله غنى حميد » (البقرة : ٢٦٧) •

قال على بن أبى طالب وعبيدة السلماني وابن سيرين : هى الزكاة
المفروضة نهى الله الناس عن انفاق الردى فيها بدل الجيد • ونقل
القرطبي عن ابن عطية قال : والظاهر عندى من قول البراء بن عازب
والحسن وقتادة أن الآية فى التطوع ، والآية تعم الوجهين • وقال
ابن العربى والهراسى فى « أحكام القرآن » : لو كانت الآية فى الفرض
لما قال تعالى : « ولستم بأخفيه الا أن تغمضوا فيه » ، لأن الردى
والعيب لا يجوز أخذه فى الفرض بحال ، لا مع تقدير الاغماض ولا مع
عدمه •

وأخرج الترمذى وأبو داود وغيرهما عن البراء : أن رجلا علق
قنوه حشف — التمر يجفف قبل نضجه فيصير رديئا — ، فرآه رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال : « بئس ما علق » • فنزلت الآية • ونهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لون حبيق والجعرور — لون من التمر
الردى — أن يؤخذ فى الصدقة •

فما اعتاده الناس من تقديم بقايا طعامهم للفقراء ، وبانتقاء أردأ
الطعام واللباس وأماكن الايواء والمشارب يقدمونها صدقة للفقير حرام

في صدقة التطوع ، ولا تجزى أصلا في صدقة الفريضة • هذا فضلا عن أنها تثير آلام الفقير ، وربما أثارت أحقادهم على الأغنياء ، وعليه ينعكس مقصد الصدقات في الاسلام الى ضده ، اذ أن مقصدها هو ربط قلوب المؤمنين برباط الحب الأخوى ، وأواصر الأسرة الواحدة ، ليقوم التعاون بين الجميع في أعمال العمران والجهاد على هذا الأساس • وعلى العكس من ذلك اذ قدمنا للفقير كل ردى مما نأباه ، فإن الرباط الأخوى المقصود تقويته في التعاون البناء سوف ينحل ، ولن يكون سائدا سوى التخريب والمسلية من جانب المحتاجين ، وما يتبع ذلك من نتائج سيئة معروفة للجميع •



رياء الناس في الصدقات :

أساس طاعة الأمر : أن يكون عمل المطيع مقصودا به الله وحده ، حتى يؤتى ثماره من تضيف الثواب ، أو اخلاف الصدقات على معطيها بأضعافها • أما اذا أريد بها السمعة بين الناس ، أو الاعلان عن تجارة ، أو استخدام الفقراء في مقابل الصدقات ، فكل ذلك رياء يحبط ثواب العمل ، ويبغضه الله ، ويعود بالأثر السئ على المعطى • ولقد جعل الله تعالى المرائى بصدقته في صف واحد مع المنافق والكافر الذي ينفق ليقال : جواد ، وضرب له مثلا واضحا من المصنوس ليعلم أن صدقته لا تعود عليه بأثر ، فقال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والاذى كالذى ينفق ماله رئاء الناس ولا يؤمن بالله واليوم الآخر ، فمضله كمثل صفوان عليه تراب فأصابه وابل فتركه صلدا ، لا يتقرون على شيء • مما كسبوا ، والله لا يهدي القوم الكافرين » (البقرة : ٢٦٤) •

الصفوان : الحجر الأملس • والوابل : المطر الشديد • والصلد : الأرض التي لا تثبت • لا يتقرون على شيء • لا يقدرن على شيء مما كسبوا • يعنى : لا ينتفعون بثواب شيء مما أنفقوا عند حاجتهم اليه • وقد مثل الله تعالى صدقة المرائى بتراب تراكم على حجر أملس ، فكان مظهره مظهر الأرض الصالحة لابتاء الثمرات ، ثم كان الرياء بمنزلة المطر الشديد الذى أزال عنصر الانبات من على وجه الصخرة فعادت صلبة لاتثبت شيئا •

ومن رحمته تعالى بالناس عاد فصور عمل المرائى بالصدقة وبغيرها بصورة أوضح في الدلالة على خيبة المسمى ، وعدم الجدوى فقال تعالى :

«أيود أحدكم أن تكون له جنة من نخيل وأعناب تجري من تحتها الأنهار
له فيها من كل الثمرات وأصابه الكبر وله ذرية ضعفاء فأصابها أعصار
ففيه نار فاحترقت ، كذلك يبين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون »
(البقرة : ٢٦٦)

وتظهر بشاعة الرياء هنا من عناصر محددة هي : جنة مثمرة كاملة
الثمار ، يملكها رجل أقعده السن عن القدرة على العمل ، ويعول ذرية
ضعافا لا يقدرّون على الكسب ، ففوجيء باحترق جنته على أثر أعصار
ففيه نار ، وفقد وسيلة الانتفاع ، وجاع هو وذريته ، وعجزوا جميعا عن
الكسب ، فذلوا في الدنيا بالسؤال . ويقابل هذا المثل شبيهه يوم القيامة ،
اذ يظن المرائي أنه قدم عملا في ميزانه ، فلما قدم على الله أحرق الرياء
كل ثواب ، وبقي عاجزا عن العمل في دار الجزاء كعجزه في الدنيا عن
إعالة نفسه وأهله .

ووجه الله الأفكار بتلك الأمثال المضروبة حتى يعود المراءون الى
تذكر عظمة الله وربوبيته ، واستحقاقه وحده لتوجيه الأعمال مرادا بها
الطاعة المطلقة .

وعلاج الرياء بالصدقات اخفاؤها ، والحذر من أن يراها أو يعلم
بها أحد ، ولهذا جعل الله المتصدق بالصدقة يخفيها حتى لا تعلم شماله
ما تنفق يمينه من السبعة الذين يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله .



التصدق بالكسب الحرام :

ولكى تؤدي الصدقة نتائجها الموعودة لصاحبها لابد أن تكون من
خالص مال صاحبها ، ومن حلال ما أحرز بعمله . فالصدقة بالحرام من
خداع النفس لصاحبها ، اذ تقيم ستارا كثيفا بينه وبين رؤية الحرام في
مكسبه ، وتوهمه بمختلف التأويلات أنه حلال مقبول ، وفي هذه الحالة
يضيف الى اثم الكسب الحرام اثم المخادعة لله تعالى .

وعلى هذا فصدقة المرابي ، والتاجر غير الأمين ، والمرتشى ،
والزانية ، والقواد ، والديوث ، ومن يأخذ أجرا على عمل لا يتقنه ،
والسارق وما أشبه ذلك حرام مركب .



منع فضل الماء والكلأ :

منع العناصر الضرورية التي لا يعيش الانسان بدونها عن طالبها حرام . والماء من أهم الضروريات للحياة ، فهو لازم لحياة الانسان ، ولحياة النبات والحيوان اللذين يحيا بهما الانسان . ولذلك ورد النكير على من منع فضلهما .

أخرج الشيخان عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا به الكلأ » . والكلأ : العشب مما يرعاه الحيوان . وأخرج الامام أحمد عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم : « من منع فضل مائه وقضل كلته منعه الله فضله يوم القيامة » . وأخرج الشيخان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب أليم : رجل على فضل ماء بفلاة يمنعه ابن المسبيل » الحديث . وفي لفظ البخاري : « ورجل منع فضل مائه فيقول الله : اليوم أمنك فضلي كما منعت فضل ما لم تعمل يدك » .

فهذا المنع لا يتصل بما بين الانسان وغيره بمقدار ما يتصل بما بين الانسان وربّه ، لأن المنوع شيء أباحه الله للجميع ، ولا دخل للانسان في كسبه ، وهو محرم شائع في الريف ، وفي البوادي ، اذ يحتكر الناس المراعى الطبيعية ، ويمنعون منها الرعاة ، كما يمنعون بعضهم بعضا أن يروى الانسان زرعه بماء يسيطرون عليه . وكان هذا من صنائع الجاهلية ، اذ كان كليب وائل يرمى جرو الكلب فلا يستطيع أحد أن يرعى أو يستقى من مكان يصل اليه منه صوت الجرو ، وعدوا ذلك من المحزة فقالوا : لأعز من كليب وائل .



ف الحَجَّ

ترجع أهمية الحج في الاسلام الى صلته بالفطرة ، وصلته ببناء الايمان ودعمه ، والتذكير بأسراره في حال من الحياة يمكن للانسان فيها أن يفنى ، وهو حال اليسار الذي هو مظنة الطغيان .

ولقد جاءت الأحاديث مبينة فضائل الحج وأثره في طهارة الظاهر والباطن .

فأخرج الشيخان عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من حج فلم يرفث ولم يفسق ، خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه » . وأخرج مالك في موطئه رسالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ما رُمي الشيطان في يوم أصغر ولا أدهر ولا أحقر ولا أغبط منه يوم عرفة » . وذلك من تتابع الرحمات على الحجاج ، وغفران ذنوبهم التي أثقلهم بها الشيطان . وأخرج الشيخان عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « حجة مبرورة خير من الدنيا وما فيها ، والحج المبرور ليس له ثواب الا الجنة » .

ولأن الله تعالى أنزل في حجة الوداع قوله : « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً » (المائدة : ٣) كان في ذلك إشارة الى أن الحج تمام الاسلام والنعمة بالنسبة لكل انسان . والكعبة التي يطاف حولها في الحج تقع في أحد المساجد التي تشد اليها الرجال ، وفي زيارته ذكرى وعودة الى نشأة الاسلام ، وفي تأمل الكعبة وهي أول بيت وضع للناس رحلة الى أغوار التاريخ الديني لا تعدلها سعادة في الوجود ، فحولها طاف الأنبياء ، وعندها قام الخليل وولده اسماعيل داعيين : « ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا أمة مسلمة لك وأرنا مناسكنا » (البقرة : ١٢٨) وقال : « ربنا وأبعث فيهم رسولا منهم يتلوا عليهم آياتك ويعلمهم الكتاب والحكمة ويزكيهم » (البقرة : ١٢٩) . وهناك أدهر الله للعالم كله رحمته المهداة ، ومن هناك سيطر شعار التوحيد على أرجاء الأرض واندفع المجاهدون الذين

صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، فأدوا الأمانة تحت قيادة قائدهم الأعظم عليه الصلاة والسلام •



حقوق العباد لا تسقط بالحج :

سبق حديث الشيخين في أن الحج يخرج الإنسان من ذنوبه كيوم ولدته أمه • وقد شاع خطأ بين الناس في فهم هذا الحديث فظنوا أن الحج يسقط الذنوب كلها • والحق أن من الذنوب ما هو حق لله وحده ، ولا تتعلق به حقوق العباد ، كشرب الخمر ، والاسراف ، والقعود عن الجهاد ، فهذه ذنوب يتعلق بها حق الله وحده ، وهذه هي التي يغفرها الله لمن شاء ، أما الذنوب التي تتعلق بها حقوق العباد كالسرقة والغيبة ، والنميمة والزنا ، فهي ذنوب مضاعفة ، من حيث أنها مخالفة لأمر الله ، ومن حيث العدوان على حق الغير • أما ما يتعلق بحق الله وهو المخالفة لأمره ونهيه فالله يغفره ، وتبقى حقوق الناس التي هي المظالم ، وشرط غفرانها إما ردها لأصحابها ، أو استئذانهم منها •

من هنا يخطئ التجار المحتكرون والغاشون والمرابون والمرشون وأشباههم في الفهم فيعتقدون أنهم اغتسلوا من حقوق الناس بالحج ، وهيهات ما لم ترد الحقوق •

ويطلق بعض الناس لأنفسهم العنان عمداً ، ثم يحجون كل عام ليغسلوا عنهم أوضارها ، وهذا من باب المخادعة لله ، وهو حرام فوق حرام •

على أن الحج الذي تغفر به الذنوب هو ما كان مبروراً • وبر الحج : ألا يخالطه أثم ، ولا تعقبه معصية • أى أنه يجب أن يكون مقروناً بالتوبة عن الكبائر •



تأخير الحج عند القدرة :

الحج مفروض على المسلم البالغ العاقل الحر الذي أدرك وقت الحج قادراً مستطيعاً • والاستطاعة بأن يكون صحيح الجسم ليس مريضاً مرضاً يضربه السفر ، وأن يكون الطريق مأمناً من الخطر على حياة الحاج

أو على ماله أو عرضه ، وأن يملك من المال نفقة سفره وعودته ، ونفقة من تلزمه نفقته مدة سفره ، ويملك ما يقضى به ديونه •

وقد اختلف العلماء فيمن استطاع ، هل يلزمه الحج على الفور ، أو على التراخي ؟ فذهب أبو حنيفة ومالك وبعض أصحاب الشافعي ، وأحمد : أنه على الفور • وقال الشافعي وأبو يوسف ومحمد والأوزاعي : أنه على التراخي • واحتجوا بأنه صلى الله عليه وسلم حج سنة عشر ، وفرض الحج كان سنة ست أو خمس •

وأجاب القائلون بالفور بأنه قد اختلف في الوقت الذي فرض فيه الحج ، ومن جملة الأقوال : أنه فرض في سنة عشر ، فلا تأخير ، ولو كان فرض قبل سنة عشر ، فانما كان تراخيه صلى الله عليه وسلم كراهة الاختلاط بأهل الشرك في الحج ، فانهم كانوا يحجون ويطوفون بالبيت عراة ، فلما طهر الله البيت منهم حج صلى الله عليه وسلم • قال الشوكاني : فتراخيه لعذر ، ومحل النزاع التراخي مع عدم العذر •

ومما يدل على اثم من تراخى في أداء الحج مع الاستطاعة قول عمر رضي الله عنه : « لقد هممت أن أكتب في الأمصار بضرب الجزية على من لم يحج ممن يستطيع إليه سبيلا » •

وكان سعيد بن جبير وأبراهيم النخعي ومجاهد وطاووس لا يرون الصلاة على من مات مستطيما ولم يحج •



حج المرأة بلا محرم :

ظاهر قوله تعالى : « والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا » (آل عمران : ٩٧) وجوب المبادرة بالحج على من استطاع وهو بخلاف لظاهر الأحاديث الآتية :

أخرج مسلم وأبو داود وابن ماجه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يحل لامرأة مسلمة تسافر مسيرة ليلة الا ومعها رجل ذو محرم منها » • وأخرج الشيخان والترمذي وأبو داود عن أبي سعيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر فوق ثلاثة أيام فصاعدا الا ومعها

أبوها أو أخوها أو زوجها أو ابنها أو ذو محرم منها » • وروى نحوه عن ابن عمر •

فالمرأة المستطبعة ولا تجد المحرم يختلف حكمها مع الحكم العام في ظاهر الآية ، ومن هنا اختلف فقهاء الاسلام • فأبو حنيفة جعل الأحاديث مبنية للاستطاعة في حق المرأة • ومالك اعتبر الأحاديث متعرضة للأسفار غير الواجبة • ومن هنا اختلفت الآراء •

قال أبو حنيفة : لا بد من المحرم ، وهو كل من لا يحل نكاحه لها ؛ الا أن يكون بينها وبين مكة أقل من ثلاث مراحل ، ووافقه جماعة من أصحاب الحديث وأصحاب الرأي ، وبه قال الحسن البصري وإبراهيم النخعي • وقال عطاء ، وسعيد بن جبير ، ومالك ، والأوزاعي ، والشافعي في المشهور عنه : لا يشترط المحرم ، بل يشترط الأمن على نفسها • قال النووي : قال أصحاب الشافعي : يحصل الأمن بزواج أو محرم أو نسوة ثقات ، ولا يلزمها الحج عند الشافعي الا بأحد هذه الأشياء ، فلو وجدت امرأة واحدة ثقة لم يلزمها ، لكن يجوز لها الحج معها •

وكره مالك أن تسافر المرأة مع ابن زوجها لحدائث الحرمة بينهما ، ولفساد الزمان ، ولأن الداعي الى النفرة عن امرأة الأب ليس كالداعي الى النفرة من سائر المحارم • وقال القاضي عياض نقلاً عن بعض الفقهاء : ان المرأة الكبيرة التي لا تشتهي تسافر كل الأسفار بلا زوج ولا محرم ، وبه قال ابن دقيق العيد ، وقال : انه تخصيص للعموم بالنظر الى المعنى ، وهو خوف الفتنة •

واحتج مالك لرأيه بحديث ابن عباس : « لا ضرورة في الاسلام » • فقال : ان الضرورة بالصاد المهمة • هي التي لم تحج من النساء ، ولم يكن لها محرم يخرج معها ، فلا تترك فريضة الله ، ولتخرج في جماعة النساء • ولكن المنذرى قال عن هذا الحديث : في مسنده عمر ابن أبي الخوار ، وقد ضعفه غير أحد من الأئمة •

والمخرج من هذا الخلاف : أن تسافر المرأة مع جماعة من النساء الأئمنات ان لم تجد المحرم مع الكراهة ولا تدع الحج • أما سفرها وحدها شابة كانت أو غير شابة فمحظور في الاسلام ، وخروجها مع رجال أمناء كانوا أو غير أمناء محظور كذلك في الاسلام •

محظورات الحج والعمره :

يحظر على الحاج والمعتمر ستة أمور : لبس المخيط والعمامة ، بل يلبس أزارا ورداء ويكشف رأسه • والمرأة تلبس المخيط ولا تستر وجهها • والثاني : الطيب • فان تطيب فعليه دم شاة ، والثالث : الحلق • فان حلق فعليه دم شاة • والرابع : الجماع ، وهو مفسد للحج قبل التحلل الأول ، فان حدث بعد التحلل الأول فعليه دم بدنة ولم يفسد حجه • والخامس : مقدمات الجماع ، كالقبلة والملازمة التي تنتقض طهر المرأة فهو محرم ، وفيه دم شاة ، ويحرم النكاح والانكاح ، ولا دم فيه لأنه لا ينعقد • والسادس : قتل الصيد البري مما يؤكل وما لا يؤكل • فان قتله فعليه مثله من النعم ، ويراعى التقارب في الخلقة أما صيد البحر فمباح •

وقتل الدواب للمحرم محظور ما عدا أنواع وردت في حديث أخرجه الشيخان والنسائي وأبو داود عن ابن عمر قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عما يقتل المحرم من الدواب ؟ فقال : « خمس لا جناح في قتلهن على من قتلهن في الحل والحرم : العقرب ، والغراب ، والفأرة ، والحداة ، والكلب العقور » •

واختلفوا في الكلب العقور • قال زيد بن أسلم : وأي كلب أعقر من الحية ؟ وقال زفر : المراد الذئب خاصة • وقال مالك في الموطأ : كل ما عقر الناس وأخافهم مثل الأسد والنمر والفهد والذئب فهو عقور • وبه قال سفيان وأبو عبيد والجمهور • وقال أبو حنيفة : هو الكلب خاصة ، ولا يلحق به في هذا الحكم سوى الذئب •



تحريم مكة :

مكة حافلة بأسرار الله ، ففيها أول بيت وضع للناس ، وهو من القدم بحيث لا يدرى أحد على التحديد أول من بناء ، الى غير ذلك من الأسرار التي ذكرناها في أول هذا الفصل • ولهذا كان تحريم مكة وما حولها من الحرم مفروضا ، احتراما لها ، وهيبة لشعائر الله •

أخرج الشيخان والترمذي والنسائي وأبو داود وأحمد عن أبي هريرة قال : لما فتح الله على رسوله مكة قام النبي صلى الله عليه

وسلم فيهم فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : « أن الله حبس عن مكة الفيل ، وسلط عليها رسوله والمؤمنين ، وانما أحلت لى ساعة من نهار ، ثم هى حرام الى يوم القيامة ، لا يعصده - يقطع - شجرها ، ولا ينفر صيدها ، ولا تحل لقطتها الا لمنشدها ، فقال العباس : يا رسول الله : الا الاذخر ، فانه لقبورنا وبيوتنا . فقال : الا الاذخر » .

وفى رواية للشيخين وأبى داوود عن ابن عباس : « ولا يختلى خلاها » . أى : لا يقطع نباتها الرقيق ما دام رطبا .

وتنغير الصيد يشمل التعرض له بالأصطياد ، والتهيج . ومنشد اللقطة هو من يعرفها فيأخذها ليردها الى صاحبها ، وليس لأحد يجد شيئا فى الحرم أن يأخذه ، ولا أن يتصدق به ، ولا يجوز أن يملكه أحد . وقطع الشجر حرام أيضا ، وصحح النووي عدم قطع الشوك أيضا . والاذخر : نبات عريض الورق ، طيب الرائحة . وهذا يباح قطعه .

فكل من ارتكب شيئا من هذه المحظورات فقد ارتكب حراما ، وانتهك حرمة حرم الله . والصحيح أن تحريم المدينة كتحريم مكة . وقد أخرج الشيخان وغيرهما أحاديث فى ذلك عن على ، وعدي بن زيد ، وسعد بن أبى وقاص ، وجابر بن عبد الله . ولفظ حديث على عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يختلى خلاها ، ولا ينفر صيدها ، ولا تلتقط لقطتها الا لمن أشاد بها ، ولا يصلح لرجل أن يحمل فيها السلاح لقتال ، ولا يصلح أن يقطع منها شجرة الا أن يملف بعيره » .



شد الرحال الى غير المساجد الثلاثة :

أخرج الشيخان وأبو داوود والنسائى وابن ماجه عن أبى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ، ومسجدى هذا ، والمسجد الأقصى » . وخصت هذه المساجد بشد الرحال اليها ، لأن الأول اليه الحج ، والثانى أسس على التقوى ، والثالث قبلة الأمم الماضية .

قال الدهلوى فى « حجة الله البالغة » : كان أهل الجاهلية يقصدون مواضع معظمة بزعمهم يزورونها ، ويتبركون بها ، وفيه من التحريف والفساد مالا يخفى ، فسد النبى صلى الله عليه وسلم باب الفساد ،

لثلا يلتحق غير الشعائر بالشعائر • والحق عندى : أن القبر ، ومحل عبادة ولي من أولياء الله ، والطور ، كل ذلك سواء فى النهى •

وقال القسطلانى : اختلف فى شد الرحال الى غير المساجد الثلاثة ، كالذهاب لزيارة الصالحين والمواضع الفاضلة • فقال أبو محمد الجوينى : يحرم عملا بظاهر الحديث ، واختاره القاضى حسين ، وبه قال القاضى عياض وطائفة • والصحيح عند امام الحرمين وغيره من الشافعية الجواز • وخص بعضهم النهى فيما حكاه الخطابى بالاعتكاف فى غير الثلاثة ، ولم أر عليه دليلا • انتهى •

والحق أننا لا نجد خلافا فى عهد الصحابة حول هذا الموضوع ، مما يدل على اجماعهم على تحريم شد الرحال الى غير المساجد الثلاثة • ويدل على ذلك ما أخرجه مالك فى الموطأ عن أبى هريرة قال : لقيت بصرة ابن أبى بصرة الغفارى فقال : من أين أقبلت ؟ قلت : من الطور • فقال : لو أدركتك قبل أن تخرج اليه ما خرجت • سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يعمل المطى الا الى ثلاثة مساجد » •



تغليظ التحريم فى احتكار الطعام فى الحرم :

الاحتكار حرام بمختلف صورته وأشكاله ، وانما هو فى غير الحرم يتصل بالمحرمات التى تكون بين الانسان وغيره • أما الاحتكار فى الحرم فخاص بما بين الانسان وربّه • من جهة أنه وقع فى حرم الله •

فقد أخرج أبو داود والبخارى فى « التاريخ الكبير » : أن موسى ابن باذان قال : أتيت يعلى بن أمية فقال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « احتكار الطعام فى الحرم الحاد فيه » • والاحتكار هو : شراء القوت ليبيع اذا اشتد غلاؤه • والالحاد : الخروج من الحق الى الباطل ، والمراد : أن احتكار الطعام فى جميع البلاد حرام ، وفى الحرم أشد تحريما •

وانما اشتدت حرمة بمكة لأن فيه صدا عن سبيل الله ، واثقالا على حجاج بيت الله ، فربما امتنع ناس من الحج لعدم قدرتهم على النفقة •



البحث الثاني

لهذا حلالٌ ولهذا حرام فيما بين الإنسان ونفسه

- فاستقيم كما أمرت
- لا تبدلَ لخلق الله
- في الطعام والشراب واللباس
- في التقاليد والأخلاق

فاسْتَنِمُّ كَمَا أُمِرْتُ

لماذا خلق الانسان في احسن تقويم ؟

رأينا في البحث الأول كيف أن الله تعالى فطر الانسان على الصلاح ، وأراد منه الصلاح ، وأن هذا الصلاح يبدأ من قاعدة ثابتة قوية هي الايمان والعقيدة الصالحة ، وأن هذه العقيدة اذا صلحت وصلح محلها وهو القلب صلح الجسد ، واذا فسدت أو انحرفت فسد الجسد ، ورأينا كيف رحم الله الانسان ولم يتركه لنفسه يقرر لها من العقائد ما يراه صحيحا ، بل وضع له أصولها ، وحدد له معالمها ، حتى يفرغ لحماية هذه العقيدة من الوسوس والخطرات .

ورأينا كيف أن الله تعالى حرم على الانسان أمورا تتصل اتصالا وثيقا بمعاملة الانسان لربه في شأن العقيدة ومقوماتها من العبادات التي شرعت بمثابة التدريب الدائم على الممارسة الوجدانية لها ، والحياة المتواصلة في رحابها ، حتى لا يفضل أو يفسى ، وكيف أن الحكمة من تلك المحرمات هي المحافظة على فطرة الله في الانسان أن يعبد بها الهوى ، أو تفسدها النفس بخداعها ، تلك الفطرة التي وصفها الله تعالى أولا بقوله : « **ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يطعمون** » (الروم : ٣٠) ثم وصفها مرة أخرى بقوله تعالى في سورة التين : « **لقد خلقنا الانسان في أحسن تقويم** » (التين : ٤) ظاهراً وباطناً وعملاً . وهو ما فسره العلماء القدامى بأنه دفع الضرر ، أو جلب المصلحة للانسان . ولكنه في الحقيقة والرؤية الشاملة أمر فوق مصلحة الانسان الشخصية ، هو الالتزام بتبعات الخلافة عن الله في الأرض ، والنيابة عنه تعالى في الدعوة اليه والى سبيله ، والجهاد في سبيل ذلك بالمال والنفس .

وقد يكون تفسير القدامى والسواد الأعظم من المحدثين لحكمة تشريع الحلال والحرام فيما بين الانسان ونفسه ، أو فيما بينه وبين غيره بدفع الضرر وجلب المصلحة للانسان تفسيراً مقبولاً من وجهة النظر الجزئية التي لا تمتد الى الغاية من جلب المصلحة ودفع الضرر ،

وهي كمال صلاحية الانسان للقيام بتبعات الخلافة لله على الأرض بكل معانيها وأعمالها ، والتي تعتبر الحكمة الأساسية لتشريع الحلال والحرام . وقصارى ما وصل اليه المحدثون : أن طوفوا في بعض البحوث الطبية وما أشبهها ، وتلمسوا منها الأضرار البدنية والعقلية والاجتماعية لبعض المحرمات وأضافوها الى ما كتب الأقدمون دليلاً ناصحاً على أن جلب المصلحة ودفع الضرر هو الحكمة النهائية لتشريع الحلال والحرام ، فوقفوا هم الآخرون الى جانب اخوانهم القدامى يقيمون الدليل على صدق نظراتهم باعتبارها غاية الغايات .

ولا ننكر أن الكتاب المسلمين قديماً وحديثاً تحدثوا عن خلافة الانسان لله على الأرض وتبعاتها ، وتحدثوا عن الدعوة الى الله والى سبيل الله ، ولكنهم تحدثوا عن ذلك كله حديثاً مفصلاً عن مقاصد الشريعة من تشريع الحلال والحرام ، بلا رابط يربط بين دفع الضرر وجلب المصلحة وبين الدعوة الى الله واقامة العدل بين الناس جميعاً في كل مكان من منطلق أساسى هو : اقامة العدل بين الانسان ونفسه ، ومتى انتصر على نفسه انتصر على الدنيا جميعاً .

من هنا جاء المقصور في التعليل ، وكان الفهم المتطور لحكمة الله للشملة الجامعة التي ارتضاها ، ووجه اليها المؤمنين في القرآن . لقد جاء القصور نتيجة للنظرة الجزئية أول الأمر ، ونتيجة لافتتان المحدثين بالحكم الجزئية لتحريم بعض المحرمات ، ونتيجة للفصل بين الوسيلة والغاية وارتباط ذلك كله بالفطرة ، وبخلافة الانسان لله على الأرض لحماية الفطرة من عبث الشر ، ووساوس الطغیان .

هناك اذن أصل شامل هو خلافة الانسان الصالح لله على الأرض . وهناك الخلافة عن الله في الدعوة اليه والى سبيله وطريقه . وذلك لأن الداعى الى الحق على الحقيقة هو الله وليس الانسان : « والله يدعوا الى دار السلام » (يونس : ٢٥) « فاعلم أنه لا اله الا الله » (محمد : ١٩) ومقتضى الخلافة : أن يعمل الانسان المستخلف لله وبأمره ، فالله اذن هو القوة القاهرة العليا ، والتي لا تعلوها قوة ، وهو الحاكم الأمر العادل المطاع ، وقد أبلغ هذه القاعدة للناس عن طريق الرسل على طريق متدرج ، حتى وصل الاسلام المشروع الى مرتبته النهائية على يد خاتم الرسل محمد صلى الله عليه وسلم ، وأعلن الله تعالى لرسوله تلك الأهداف والأصول بصورة كلية وبصورة مفصلة .

« يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك ، وإن لم تفعل فما بلغت رسالته ، والله يصمك من الناس » (المائدة : ٦٧) • « أنا أرسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا ، وداعيا إلى الله بأذنه وسراجا منيرا » (الأحزاب : ٤٥ ، ٤٦) « قل هذه سبيلي أدعوا إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني » (يوسف : ١٠٨) •

ونخلص من هذا العرض الموجز إلى النتائج التالية :

١ — الله رب الكون وجباره ومالك الحياة والموت أزلا وأبدا ، وهو الداعي إلى نفسه وإلى صراطه على الحقيقة ، ولا سلطان لأحد إلا بسلطان من عنده •

٢ — اختار الله من البشر رسلا للناس لهم مميزات معينة تعين على تلقي الوحي من الغيب وتحمل التبعات الجسام ، والقوة على احتمال الأذى في سبيل تحقيق ما أراد الله ، لا يسعدهم إلا أن يرضى الله ، ولا شيء غير ذلك •

٣ — الرسل دعاة الله بأذنه وأمره كل في محيطه ، وخاتم الرسل داع إلى الله بأمره على مستوى العالم كله ، فهو الحاكم الأعلى للناس جميعا بشرع الله ، والعلماء ورثته يفقهون عنه دون ابتداع ، وكل داع يقود من حوله إلى الله حسبما جاء في كتاب الله ، وسنة رسوله ، لا بالهوى والتمنى •

٤ — هناك ربط بين الفطرة والغاية الأخلاقية الجزائية التي تعتبر امتدادا للحياة الدنيوية في صورة حياة أخروية مخصصة للجزاء لا للعمل ، وللسمعة لا للتكليف •

٥ — ولضمان العون الإلهي بالنصر والتمكين لجند الله في الرسالة الخاتمة التي شرع فيها الجهاد بالمسال والنفس لتحقيق دعوة الله إلى نفسه وإلى صراطه وسبيله كان لابد من صياغة الإنسان العامل لله تعالى بطريقة تضمن له أن يكون موصول الحبل بربه عن طريق الاعتصام بشعره ، فشرع الله ورسوله له أمور العبادات والمعاملات والعلاقات الاجتماعية والدولية من عنده لأمرين :

(١) مصلحة الإنسان في أن يكون من جند الله الفائزين برضاه
والموعودين بالنصر والتمكين في الأرض • والجزاء الأوفى
في دار الجزاء •

(ب) صلاحية الإنسان للوفاء على أكمل الوجوه بالمعقد المبرم بينه وبين ربه والذي يقتضى بيع النفس والمال في سبيل الدعوة الى الله والى طريق إعلاء هذه الدعوة على كل الدعاوى المعارضة بصفة دائمة وتحت أى ظروف .

٦ - واتباع الشريعة في كل الشؤون العبادية اذن لا يكفى لأداء الأمانة التى حملها خليفة الله فى الأرض دون عمل فى مجال الدعوة ، وبكل الوسائل الممكنة ، ومنها الجهاد والاستشهاد فى سبيل الله طواعية وحبا لله . لأن العبادة حق واجب الأداء ، وهى وحدها لا تحقق الخلافة التى أذن الله بها للإنسان ، وإنما تحققها الدعوة ، فلن يكون الإنسان عاملا لله بأمره حتى يدعو بالقول والعمل ، ولن يصلح لهذا العمل ، ولن يؤازره الله بتوفيقه ونصره الا بالعبادة والعمل بشريعته ، التى هى شريعة الحلال والحرام ، والمباح والمحظور ، والتى ما شرعت الا لبناء انسان الدعوة الصالح ، ورجل حضارة الاسلام المظفر المنصور .

فالقول بأن علة التحريم والتحليل هى رعاية المصلحة الانسانية وحدها يعتبر شطرا من العلة ، وداعيا للناس الى أن يروا الوجود الاسلامى بعين واحدة ، بل ان العلة الحقيقية هى : مصلحة الانسان فى صلاحه الذاتى ، وصلاحيته للدعوة الى الله بالمال والنفس ، بحيث لا يجنح الى الكسل ، ولا يركن الى غير أعمال الخلافة على الأرض .

فاذا قال الاسلام : هذا حرام . فمعنى التحريم : أن هذا المحرم يهدم صلاحية الإنسان للعبادة والدعوة على مستوياتها كلها ومنها الاستعداد لبيع النفس والمال لله . وإذا قال : هذا حلال . فمعناه : أنه يعين الإنسان على العبادة واثار أمر الله على هوى النفس ، وعلى الدعوة بمستوياتها كلها . أما الاسراف فيهدم صلاحيته لهذا العمل العظيم ، لأن الاسراف محظور هو الآخر . وأما العبادات المفروضة فهى المحرك الرئيسى والقوة الدافعة فى داخل الإنسان ، والتى من شأنها اذا أقيمت على حقيقتها أن تنهى الإنسان عن الفحشاء والمنكر ، وتسعده فى رحاب الايمان والعمل الصالح للنفس والجماعة .

ولقد تحدثنا عما يحل ويحرم فى الشؤون التى تكون بين الإنسان وربّه مما يتصل بالعقيدة ومقوماتها ، وحمايتها من الضعف والتحلل ، والآن نتحدث عن الحلال والحرام فيما بين الإنسان ونفسه ، وكيف أن

الاسلام لم يهمل تربية الجسد والنفس على طريقة تحفظ توازن الانسان ماديا وروحيا ، حتى يستطيع العمل في الدنيا داعيا الى الله على بصيرة يهدي من نور الايمان وجذوته الدافعة .



« وقال ربكم ادعوني أستجب لكم » :

أقرب الطرق الى احراز الصلاح الدعاء . قال الله تعالى :
 « **واذا سالك عبادي عنى فانى قريب ، أجيب دعوة الداع اذا دعان ، فليستجيبوا لى وليؤمنوا بى لعلهم يرشدون** » (البقرة : ١٨٦) .
 والدعاء في ذاته عبادة ، وقد أخرج الترمذى ، وابن ماجه ، وأبو داوود ، عن النعمان بن بشير أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « الدعاء هو العبادة ، وقال ربكم : ادعوني أستجب لكم » .

واذا كانت الصلاة دعاء يتكرر في اليوم خمس مرات مفروضات ، فان هناك صلوات مسنونات هي زيادة في الدعاء ، وهناك الدعوات المأثورات عقيب الصلاة ، وفي الصباح والمساء ، وعند النوم وعقب اليقظة منه ، وعند قضاء الحاجة ، وعند الطعام وبعده ، وفي كل شأن من شئون الله يبدو للانسان كالريح والمطر ، وظهور القمر ، وركوب الدابة ، وغير ذلك مما هو ثابت في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومجموع في كتب مستقلة ، لا يقصد بها الا أن يكون المسلم على صلة دائمة بمولاه ، فلا ينساه في زحمة الحياة ، ولا يشرك به ان تعلقت مصالحه بانسان مثله في دنيا الأسباب ، فانه من وراء الأسباب محيط ، وهو القاهر فوق عباده ، وهو المسخر لجميع الأسباب .

هذه هي حكمة تشريع الدعاء ، ولهذا قال الله تعالى على وجه الشرط والجزاء : « **ادعوني أستجب لكم** » (غافر : ٦٠) . فهو لا غيره الفعال ، وغيره من العباد تحت الحكم ، فان تعلقت أمور الانسان بانسان فليقصده من حيث هو سبب ، لا من حيث هو أصل يضر وينفع . ودليل صدق الانسان في ذلك أن يكون قصده للانسان بعزة النفس ، أما أن يقصده بالنفاق والتذلل فهذا حرام ، لأنه من الشرك الخفى .



لا تستعجلوا الاجابة :

صدق الله ، وكذبت ظنون الانسان • لقد وعد الله الذين يدعونه مخلصين من قلوبهم بالاجابة ، ولكن الانسان خلق عجولا قلقا هلوعا اذا مسه الشر ، لا يصبر على تمحيص ولا تطهير ، ولا يصعد لابتلاء الله له ، حتى يعلم صدقه في دعوى الايمان •

وقد حذر رسول الله صلى الله عليه وسلم من استعجال اجابة الدعاء ، فقال فيما أخرجه الشيخان ، والترمذى ، وأبو داود ، وابن ماجه عن أبى هريرة : « يستجاب لأحدكم ما لم يعجل ، فيقول : قد دعوت فلم يستجب لى » •

ومن بديهيات الايمان بالله خالقا وربا فاعلا بأمره أنه يجيب الدعاء في الوقت الذى قدره هو ، لا في الوقت الذى يريده الانسان ، فاذا صدق ايمان الانسان فليعلم أنه مجيب دعاءه بتحقيق المطلوب في الوقت الذى يريده سبحانه ، فان طال الزمان ولم يتحقق المطلوب فلا يدع الانسان الدعاء ، لأن الدعاء كما قلنا عبادة لها ثوابها ، تحفظ القلب من عوارض النسيان ، وذلك في نفسه خير للانسان • واما أن تتحقق الاجابة في صورة أخرى مدخرة للانسان في يوم هو أحوج فيه الى مثاقيل الذر في ميزانه ، وهو يوم الحساب وذلك غاية الرضا والحب من الله •

وسنة الله مع أنبيائه ورسله وأحبابه من خلقه أن يختار لهم ثواب الآخرة على ثواب الدنيا ، ولكنه سبحانه يعجل بالاجابة فيما كان من شئون الدعوة الى اعلاء كلمة الله ، والنصر على عدوه ، حتى يكون ذلك التعميل برهاناً للمؤمن على رضاه عنه ، وحتى تكون نتائج النصر من التمكين في الأرض والسلطان عليها باسم الله قواماً لحياة المجموع •



المستكبرون عن دعاء الله :

فالؤمن الضعيف الايمان ، والذى يعبد الله على حرف ، ان أصابه خير اظمان به ، وان أصابته فتنة انقلب على وجهه ، خسر الدنيا والآخرة • هذا النوع من الناس غير متوازن في طبيعته ، فالطبيعة المادية غالبية عليه ، ومقدمة عنده ، وأثيرة لديه ، أما القيم الروحية

فغير مستساغة في مزاجه ، يؤثر الدنيا ، ولا يوقن بأن الآخرة أبقي ، ولا يؤمن بأن الخير كله آتية لو أنه قدم مراد الله على مراد نفسه ، وسعد بالمنجاة ونعيمها ، ولم يرض بالدنيا بديلا لها ، فحينئذ لن يستجلب الاجابة من ربه ، لأن الاجابة ربما أسكتته عن المنجاة والدعاء وفيهما كل نعيمه وجبوره •

والانسان غير المتوازن يعاجله القلق ان غاب عنه مطلوبه امتحانا من ربه ، فيقطع بعدم الاجابة ، ويبحث عن مطالبه بالطرق المألوفة عند أمثاله ، من أهل الغفلة وضعاف الايمان ، فيكون ذيلا لعظيم في الدنيا ، ينافقه ويتملقه ، ويذل بين يديه ، وينال من الدنيا بقدر ما ذل ، فلا يعود الى دعاء ربه ، استكبارا وايمانا منه بأن طريق الدعاء طويل المدى ، والعمر قصير يخشى ألا يدرك متعته فيه سريعا ، وذلك أكد الله تعالى أن هذا النوع من الناس مغضوب عليه ، وأن مصيره الى النار مع العصاة أو مع الكافرين حسب درجة الكبر ، وما وصلت اليه بالانسان المستكبر • فقال تعالى : « وقال ربكم ادعوني استجب لكم ، ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين » (غافر : ٦٠) • وعبادتي ، يعنى : دعائى • وانما تحققت لهم النار لأنهم أنفوا من الذل بين يدي الله وهو العزة على الحقيقة ، وآثروا الذل للأسباب المسخرة ، ملتصقين عندها العزة التى هى الذل على الحقيقة •



كن مؤدبا في الدعاء :

وللدعاء الذى ترجى اجابته آداب فصلها الرسول صلى الله عليه وسلم في سنته قولاً وفعلًا ، ومن تأمل دعوات الرسول صلى الله عليه وسلم وجدها في مجموعها طلبا لكمال الايمان ، واستعاذة من الشرور التى تهدده ، ورجاء لثوابه ، واستنزالا لتأييد الله عند السراء وعند الضراء ، وأملا في لطفه في القضاء ، والكفاية في أمور الحياة دون ذل للمعيب • ولم نجد في السنة أنه طلب ثروة طائلة ، أو جاها دنيويا ، أو ما أشبه ذلك مما يلهث وراءه الناس ولا سيما العلماء منهم ، بل أنه استعاذ من المال الذى يطفى • ومن كل ما يلهى عن ذكر الله ، وعن حقيقة الايمان به ، وعما يريد الله من المؤمنين من القبعات الجسام • ومن آداب الدعاء رفع الأيدي حذو المنكبين ، واعتدال الصوت ، والدعاء بجوامع الكلم ، واستقبال القبلة ، وتحري الأوقات المباركة ، (٧ - هذا حلال وهذا حرام)

كالسحر والمسجود ، وعقب الصلوات المفروضات ، وعدم العدوان في السؤال ، فقد سمع سعد بن أبي وقاص ولدا له يدعو ويقول : اللهم اني أسألك الجنة ونعيمها ، وكذا وكذا . فقال : يا بني ، اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « سيكون قوم يعتدون في الدعاء » . فإياك أن تكون منهم ، انك ان أعطيت الجنة أعطيتها وما فيها من الخير ، وان أعدت من النار أعدت منها وما فيها من الشر .

ومن الآداب البدء بحمد الله والثناء عليه ، والصلاة والسلام على رسوله ، وختم الدعاء بمثل ذلك ، فالله يقبل أوله وآخره قطعا ، وهو أكرم من أن يردنا بينهما .



لا ابتداء في الدعاء :

ولكى يكون الانسان في كنف الله وعنايته ورعايته ، محفوظا من طوارق الخلفة المؤدية الى الخروج من حصن الله الى فوضى الخداع النفسى ، والضياح الشيطاني فليتبع ولا يبتدع ، ولا سيما في أمور الدعاء .

فلقد علم الله في كتابه المسلمين كيف يدعونه ، وسجل فيه أدعية كثيرة شاملة لخير الانسان في الدنيا والآخرة ، ودعاء الرسول صلى الله عليه وسلم بها ، وبدعوات أخرى مفصلة لدعاء القرآن ، وقد أمرنا الله أن نأخذ ما آتانا الرسول مأخذ الاتباع فقال : « وما آتاكم الرسول فخذوه » (الحشر : ٧) . وجعله لنا أسوة حسنة ، وأمره أن يقول لنا :

« أن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله » (آل عمران : ٣١) .

فالدعاء بكلمات الله وكلمات رسوله اتباع ، والاتباع بركة محققة ، فما عبد الله بشيء أحب اليه من كلماته ، ومما أمر باتباعه من كلمات رسوله . أما ابتداء الدعاء بكلمات العبيد فهي ابتداء ، من حيث انها مزاحمة لما أمر الله به من نصوص الدعاء دون ضرورة ولا حاجة ، والدعاء بكلمات الناس انما يكون خاليا عن الابتداء لو لم تكن في القرآن ولا في السنة أدعية ليدعو بها العباد .

ولقد جرت عادة بعض الدعاة أن يضعوا للناس أدعية مطولة سموها « الأوراد والأحزاب » . فما كان منها جمعا لمادة قرآنية أو أدعية نبوية فهو اتباع مبارك ، وذلك « كالورد الأعظم » الذي جمع فيه على ابن سلطان القارى كل دعاء القرآن وجمهرة عظيمة من دعاء الرسول ، وقسمها على الأيام . أما ما كان خارجا عن دعاء القرآن فهو ابتداء

أمر دون حاجة إليه ، ولا ضرورة ملجئة الى اتباعه . فان كان مشتملا على كلمات مبهمه بلغة غير العربية ، أو أسماء من أسماء الجن أو تكرار حروف لعظم سرها فيما يزعم واضعوها ، فهذا حرام وابتداع في الدين ، وصرف للناس عن القرآن والسنة الى طاعة العبيد ، فان اقترنت تلك الأوراد والأحزاب الخارجة عن دعاء الكتاب والسنة بتهديد الناس بالويل والخسران ان أغفلوها فهذا هو الخسران المبين لوأضعيها . والآمرين بها ومتبعيها على حد سواء .



الوسوسة في الايمان :

المبتدعون قوم قد فرغ منهم الشيطان ، وتمت له غوايتهم ، ونجح في تزيين الباطل لهم ، فتركهم يعملون بأمره ، فرحا بهم ، عاملا على اغواء الناس بالالتفاف حولهم ، والاعجاب بباطلهم ، وتسليط الأضواء عليهم .

أما المؤمنون المتبعون فلما يئس منهم الشيطان عاجلهم بسلاح الوسوسة . وقد أرشد الرسول صلى الله عليه وسلم الى طبيعة هذه الوسوسة ، والى أن الشيطان يعتمد بها الى صميم العقيدة ، ثم الى الخلاص منها .

أخرج مسلم عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « يأتي الشيطان أحدكم فيقول : من خلق السماء ؟ من خلق الأرض ؟ فيقول : الله . فيقول : فمن خلق الله ؟ فمن وجد ذلك منكم فليقل : آمنت بالله ورسوله » . وفي رواية : « فليستعذ بالله ولينته » . وفي حديث عبد الله بن مسعود : أن الرسول صلى الله عليه وسلم سئل عن الوسوسة فقال : « تلك محض الايمان » .

والوسوسة محض الايمان لأنها لا تفرج الى حد الكلام بها ، فان الصحابة لما سألوا عنها استعظموا أن ينطقوا بها من شدة الخوف ، ولا يكون ذلك الا لمن استكمل الايمان ، وانتفت عنه الريب والشكوك ، وقد اختار القاضي عياض أن الوسوسة المقرونة بالخوف من النطق بها علامة ايمان .

ومعنى الأحاديث الأخرى التي وردت في هذا الموضوع ما نقله النووي عن المسازري : الأمر بالاعراض عن الخواطر الباطلة ، والالتجاء

الى الله ، والرد لها من غير استدلال ولا نظر في ابطالها ، فالخواطر قسمان : خواطر غير مستقرة ، ولم تجتليها شبهة نشأت ، بل هي عارض طارئ ، فهي التي تدفع بالاعراض عنها ، وعليها يحل الحديث ، وعلى مثلها تطلق الوسوسة . وأما الخواطر المستقرة التي أوجبها الشبهة فلا تدفع إلا بالنظر والاستدلال .

أما اذا تحدث الانسان بهذه الوسوس وسأل الناس عنها ، فانه يكون قد ارتكب محرما كبيرا ، من حيث انه أصبح نائبا عن الشيطان في اذاعة البلبلة في قلوب المؤمنين ، وصددهم عن احكام عقد الايمان . وذكر الله ، وادمان الدعاء عصمة من الشيطان ووساوسه ، واهمال الذكر تمكين للشيطان من القلب . قال الله تعالى : « ومن يعش عن فكر الرحمن نقيض له شيطانا فهو له قرين » (الزخرف : ٣٦) .



العزم على المعصية :

رأينا من تعليم الرسول صلى الله عليه وسلم في موضوع الوسوسة أن المسلم مكلف بطرد الوسوس من قلبه ، والاعراض عن خواطر السوء فور عروضها على القلب ، وشغل القلب بالذكر والتأمل في عظمة الله وهيبته ، والاستعاذة به وحده من الوسوس الخناس . وفي موضوع الهم بالمعصية أو العزم عليها ما يؤكد المنهج النبوي في وجوب صرف الخواطر السيئة حتى لا تستقر في القلب فتصبح عزا يؤاخذ به المسلم . أخرج مسلم ، والبخاري ، عن أبي هريرة وابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة ، ومن هم بحسنة فعملها كتبت له عشرةا الى سبعمائة ضعف ، ومن هم بسيئة فلم يعملها لم تكتب عليه ، وان عملها كتبت » .

قال أبو بكر بن الطيب : ان من عزم على المعصية بقلبه ، ووطن نفسه عليها ، أثم في اعتقاده لها ، وعزمه عليها ، وهذه الأحاديث الواردة في عدم مؤاخذة من هم بالسيئة انما هي فيمن لم يوطن نفسه على المعصية ، وانما مر ذلك بفكره من غير استقرار ، ويسمى هذا هما ، وفرق بين الهم والعزم ، وخالفه في ذلك كثير من الفقهاء وأهل الحديث ، وأخذوا بظاهر الحديث .

وقال القاضي عياض : عامة السلف وأهل العلم من الفقهاء وأهل الحديث على ما ذهب اليه القاضي أبو بكر بن الطيب ، للنصوص الدالة

على المؤاخذة بأعمال القلوب ، لكنهم قالوا : ان هذا العزم يكتب سيئة ، وليست هى السيئة التى هم بها ، لكونه لم يعملها ، وقطعه عنها قاطع غير خوف الله تعالى ، فنفس الاصرار والعزم معصية ، فيكتب معصية ، فإذا عملها كتبت معصية ثانية ، وأما الهم الذى لا يكتب فهو الخاطر الذى لا يصحبه عقد ولا نية ولا عزم ، بل صرفه المسلم بذكر الله والاستعاذة منه .

ولا شك فى أن أعمال القلوب يؤاخذ بها الانسان ، ومنها ما هو محرم ، ومن ذلك قوله تعالى : « أن الذين يحيون أن تشيع الفاحشة فى الذين آمنوا لهم عذاب أليم » (النور : ١٩) وقوله : « اجتنبوا كثيرا من الظن أن بعض الظن اثم » (الحجرات : ١٢) . والاجماع على تحريم الحسد ، واحتقار المسلمين ، وارادة المكروه بهم ، وأمثال ذلك من أعمال القلوب .

والخلاصة : أن الخاطر العارض بالمعصية لا اثم فيه ما لم يصل الى درجة العزم ، فان وصل الى درجة العزم فهو حرام . وما ذلك الا لأن صاحبه يتعرض بالعزم على المعاصى الى التفكير فيها ، ثم التطلع اليها ، وعشقها ، وتمنى ممارستها ، ثم الخروج عن طريق الله . وما الحصار الذى ضربه الله ورسوله حول القلب لئلا يستوطنه الاصرار على المعاصى وحجبها الا حماية له من الظلام والطمس ، والغشاوات التى تعوق سير المؤمن الى غايته من الدعوة الى الله ، وبيع المال والنفس فى سبيله ، لأنه حينئذ سيبيع ماله للشيطان ويستنفد طاقته فى الشهوات ، ويصبح داعية اثم ، وتاجر شهوات .

وبمعنى أوضح نقول : ان كل ما يشغل الانسان بذاته ويصرفه عن هدفه الأسمى ، أو يكون سببا لصرفه عنه من أعمال القلوب فهو حرام اذا لم يعالجه الانسان بالقضاء عليه بالتذكر والمعرفة لعظيم خطره على كيانه وايمانه وعلى دعوة الاسلام .



الكذب فى حب الله ورسوله :

لما كان الانسان فى معترك الحياة بين ألوان زينتها ، مهددا بفقدان قوته المعنوية ، وعواطفه الراقية ، وذلك حينما يؤثر رضا النفس والأهل ، والولد ، ويستغرق فكرة فى المال والتجارة وابتكار وسائل التمتع ، والركون اليها ، وكان هذا السلوك الخاطيء ناشئا من الممارسة الخاطئة

لأمر مباحة شرعا ، وكان لاستعداد الانسان للجدال عن نفسه وهواه . أسوأ الأثر على تحقيق شطر الايمان ، وهو الجهاد بالمال والنفس في سبيل الله ، اذ يتطلق الطبع غير المتوازن بما حوله من متاع الحياة ، فيؤثره على سلوك فيه مفارقة المحبوب الظاهر الى محبوب غيبي أجل ، لما كان ذلك كذلك ، وكانت خطورته بالغة مداها على النفس والقلب والعقل والفكر الديني كله وجه القرآن والسنة الى هذا الخطر في صورة حازمة تنذر بالويل من دعا اليها أو سار على سبيلها .

فالله تعالى يقول : « قل ان كان آباؤكم وابناؤكم واخوانكم وازواجكم وعشيرتكم واموال اقترفتوها وتجارة تخشون كسادها ومسكن ترضونها أحب اليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فترضوا ، حتى يأتي الله بأمره ، والله لا يهدي القوم الفاسقين » (التوبة : ٢٤) .

والرسول صلى الله عليه وسلم يربط الصدق في حب الله ورسوله ، واثاره على الأهل والمال والولد بالايمان فيقول فيما أخرج مسلم عن أنس : « ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الايمان : من كان الله ورسوله أحب اليه مما سواه ، وأن يحب المرء لا يحبه الا الله ، وأن يكره أن يعود في الكفر بعد أن أنقذه الله منه كما يكره أن يقذف في النار » . ولأنه هو المبلغ عن الله ، والذي يجب اتباعه على جميع المؤمنين للمجانسة بينه وبينهم في البشرية كان حبه من حب الله ويقول مرشدا الى ذلك فيما أخرج مسلم عن أنس أيضا : « لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب اليه من ولده ووالده والناس أجمعين » .

وقال القاضي عياض : من استكمل الايمان علم أن حق النبي صلى الله عليه وسلم أكد عليه من حق أبيه وابنه والناس أجمعين ، وذلك بالذبح عن سنته وشريعته ، ونصرة دينه ، فحقيقة الايمان لا تتم الا بذلك ، ومن اعتقد سواه فليس بمؤمن .

والفتنة الكبرى التي بدأت منذ عشرة قرون ، وبلغ خطرها مداها في عصرنا : هي الانحراف بالحب عن العمل الى القول ، بل وبالغش والخداع في القول ، حتى انقلب الى حركات عصبية ، وصرخات جنونية سموها : وجدا حينا واصطلاما حينا ، وغيبة في الحب حينا ، وحالا في الحب حينا . وأمن هؤلاء في الضلال فاصطنعوا تلك الحركات المرضية عند فكر شيوخيهم ومرشديهم على صورة أصرح وأدل على التلبيغ بهؤلاء الشيوخ منها على حب الرسول صلى الله عليه وسلم ، فيذكر

الله ورسوله فلا يتحرك وجدان أحدهم ، فإذا ذكر شيخه هاج وماج
بوصرخ واهتز وأصطلم في جنون محزن ومضحك معا .

بل ان هناك نوعا من الهبوط عن التعلق بالله الى التعلق بالمخلوق
ظهر في بعض التخصصات التي ادعاها العامة للصالحين ، كأي السعود
المخصص في العلاج النفسي ، والمغاوري المخصص في علاج العقم عند
النساء في مصر . وفي المغرب أصبح لكل بلد شيخها الذي يحميها ،
ممثل مولاي أدريس شيخ فاس ، ومولاي بن عباس شيخ مراكش ،
وسيدى مجدول شيخ موجدور ، وسيدى عبد الرحمن للجزائر ،
وسيدى محرز في تونس . . وشاع كذلك في المغرب أن لكل حرفة شيخها ،
فسيدى يعقوب ولي الدباغين ، وسيدى على بو غالب ولي الحلاقين ،
وسيدى ابن عباد ولي صانعي الأحذية ، وسيدى يميون ولي صانعي
الفخار ، وسيدى حماموش ولي عمال المناجم ، وهكذا . .

ولقد فصل الحارث بن أسد المحاسبي (ت ٢٤٣) وهو شيخ الجنيد
ابن محمد البغدادي الذي تنتهي اليه أسانيد الصوفية كلها في هذه
القضية الخطيرة وهي قضية الحب الالهي بعد أن أطلت في عصره قرون
الفتنة فيها ، وبوادر الهرطقة الهزيلة في شأنها فقال في كتابه المخطوط
« آداب النفوس » ما خلاصته : ان دليل الصدق في الحب هو الاتباع ،
فلا نرى أحدا يحب شيئا ثم لا يتناوله . فمن ادعى الجوع والعطش ،
ثم قدم اليه الطعام والشراب فلم ينل منهما فهو كاذب في دعوى
الحب ، لأن الجائع يحب الطعام ، والعطشان يحب الماء ، فإذا قدما
اليه فلم ينل منهما فهو كاذب ، وكذلك حب الله ورسوله انما معناهما على
الحقيقة حب ما أمرا به ونها عنه ، فإذا قال الرجل : أنا أحب الله
ورسوله ولم يتناول أمرهما ونهيهما بالاتباع فهو كاذب في دعوى
الحب ، فإذا تحول الحب عنده الى صراخ فقد خادع نفسه وخادع
الله ، وغش الناس جميعا .

فكل من ادعى حب الله ورسوله ، ولم يكن تعبيره عن هذا الحب
بالاتباع قدر الطاقة والوسع ، وكل من مال بكليته أو بمعظم عواطفه الى
المال والولد والزينة مؤثرا لها على أمر الله فقد كذب على نفسه وغش
نبيه ، وضل وأضل غيره ، وارتكب أثما عظيما ، وتعرض للمقت والسخط
من رب العالمين .

لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ

من انتسب لغير أبيه :

العالم كله الآن في أوساطه العلمية قد بدأ يتطلع الى شريعة الاسلام على أنها الخلاص من الفتن التي حاقت بالعالم كله ، فاعترفوا بأن التعداد العادل للزوجات والطلاق أمان من الخيانة الزوجية ، وجرائم القتل ، والتعاون الأخوى أمان من فوضوية الشيوعية وأحقادها ، الى آخر ما تراء من اتجاهات حديثة تسود الأوساط الفكرية في أرجاء العالم .

ومن القوانين الثابتة التي لا تقبل التبديل في فطرة الله : أن رباط الرحم أساس التراحم والتكافل والأخوة بين المؤمنين خاصة ، والناس عامة ، وأن قوة هذا الرباط تتحول الى أخوة ايمانية تمتد خلال الحياة في وحدتها وقوتها في صف الصلاة ، واجتماع الجمعات والأعياد ، وتعاون الحجيج ، ووحددة المشاعر حتى تصل الى نهايتها في صف القتال الذي يحبه الله تعالى ويواليه بالنصر والتوفيق .

وهذا الصف الذي يحبه الله في القتال شبهه الله تعالى بالبنيان المرصوص في قوله : « **ان الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص** » (الصف : ٤) وشبه الرسول صلى الله عليه وسلم مجتمع المؤمنين الذين يستمدون قوتهم من فطرة الله بالجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى ، وشبههم كذلك بالبنيان يشد بعضه بعضا .

وهذا الشعور الذي يجعل من صف المجاهدين كتلة واحدة عظيمة الثقل ، تندفع في وجه العدو ، فيتحقق لها سحقه وتدميره لا يمكن أن تنشأ في فراغ ، أو تقوم على غير أساس ، ولا أساس لها الا الفطرة الأولى في المجتمع الصغير الذي هو ذكر وأنثى ينتج عنهما ابن ، يفيضان عليه من الرحمة والرعاية والحب ، ويدين لهما بالانتماء والاحسان ، وتلك هي الصورة الأولى للصف الواحد المتماسك كالبنيان يشد بعضه

بعضنا • ولهذا أثار الله تعالى إلى هذا الأصل الفطري بوجه عام في قوله تعالى : « اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء ، واتقوا الله الذي تساطون به والأرحام ، ان الله كان عليكم رقيبا » (النساء : ١) • ثم أرشد الله إلى طريق رعاية هذا الأصل الفطري الذي هو القوة المستمدة من رباط الرحم المتمثل في النسب ، وقرنه بعبادته تأكيدا له في قوله : « وقضى ربك ألا تعبدوا الا إياه وبالوالدين إحسانا » (الاسراء : ٢٣) •

وتبدو عظمة القرآن وفطرة الله العجيبة في اقتران الوجوب في عبادة الله والاحسان إلى الوالدين بحيث لا يفترقان ، فإذا افترقا كان اختراقهما مثارا لفئنة عمياء سجلها القرآن في تاريخ أقوام استمسكوا بتراث الآباء دون عبادة الله ، فاعتبروا هذا التراث ديناً حين طال عليه الزمان ، وقالوا : « أنا وجدنا آبائنا على أمة وأنا على آثارهم مهتدون » (الزخرف : ٢٢) وقالوا : « بل نتبع ما ألفينا عليه آبائنا ، أولو كان آبائهم لا يعقلون شيئا ولا يهتدون » (البقرة : ١٧٠) •

ولقد حذر النبي صلى الله عليه وسلم لذلك من انتماء الانسان إلى غير أبيه فقال فيما أخرجه الشيخان عن سعد بن مالك : « من ادعى إلى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام » • وأخرج معناه الشيخان ، وأبو داود ، والنسائي ، والترمذي ، عن علي بن أبي طالب •

وقد كانوا في الجاهلية يبدلون فطرة الله عمدا ، فلا يستنكرون أن يتبنى الرجل ولد غيره ، فيصير الولد منسوباً إلى من تبناه ، حتى نزل قوله تعالى : « ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله » (الأحزاب : ٥) وقوله : « وما جعل ادعياءكم أبنائكم » (الأحزاب : ٤) • فنسب كل واحد إلى أبيه الحقيقي ، وترك الانتساب إلى من تبناه • وإن بقي مشهوراً فيما بعد ذلك بمن تبناه فيذكر به للتعريف لا لقصد النسب الحقيقي ، وذلك كالمقداد بن الأسود ، فإن الأسود ليس أباه ، وإنما أبوه عمرو بن ثعلبة ، لكن تبناه الأسود في الجاهلية ، فعاد إليه نسبه الحقيقي بعد الإسلام ، وبقيت شهرته كما هي ، ولهذا لا يدخل في الوعيد ، لأن الوعيد خاص بمن تعمد ذلك وهو يعلم الحقيقة •

ويشتد التركيز بما يوافق التعليل الذي ذكرناه في رواية مسلم عن سعد بن أبي بكر : « لا ترغبوا عن آبائكم فهو كفر » • وشواء كان الكفر

إذا استحل ذلك ، أو هو كفر النعمة ، فلا يخرج عن تغليظ الاثم ،
 وتعمد تشويه الفطرة ، وفتح الأبواب للفساد العريض في الأعراض ،
 إذ يكون الولد محرماً لنساء في الظاهر ، وهو في الحقيقة ليس محرماً ،
 وفي اختلاطه بهن أسوأ الشرور . وكان ممن فعل ذلك زياد بن أبيه ،
 وكان يعرف بزياد بن عبيد الثقفي ، ثم ادعاه معاوية وألحقه بأبي سفيان ،
 وصار من أصحابه بعد أن كان من أصحاب علي بن أبي طالب ، وهو
 الأمر الذي جعل أبا بكره نفيح بن الحارث يهجر زياداً لذلك ، لأنه
 أخوه لأمه .

وعلى هذا فالتبني حرام ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم تبني
 زياداً . قال النحاس : فنسخت الآية السنة . وقال القرطبي : أمر الله
 بدعاه الأديع إلى آباءهم للصلب ، فمن جهل ذلك منهم ، ولم تستهر
 أنسابهم كان مولى وأخاً في الدين . قال الله تعالى : « **فإن لم تطعوا
 آباءهم فأخوانكم في الدين ومواليكم** » (الأحزاب : ٥) .



الاعتزاز بالانساب والاحساب :

واعتداداً لحكمة تحريم التبني ، وانتساب الرجل إلى غير أبيه ،
 وحكمة الاحسان إلى الوالدين ، أراد الاسلام أن يحفظ هذه الحكمة
 في القلوب سليمة من العطب والخلل ، فعمل على حفظ التوازن بين عاطفة
 الحب للأبوين وبين عاطفة الحب والولاء للعقيدة ، فلا يطغى حب النسب
 والحسب على الولاء للعقيدة ، والا فقد اختل ميزان العدل المنشود
 في دعوة الناس جميعاً إلى الاسلام ، واختلت القدوة الحسنة التي
 يجب أن تكون علماً للاسلام ، ووسيلة رئيسية من وسائل الدعوة ،
 وإذا اختل هذا الميزان انقلب الحال ، وأصبح الجهاد والدعوة انتصاراً
 للعنصر والنفس ، وللتسلط على الناس ، لا دعوة إلى الاخاء . والنتيجة
 هي : أن تتداعى الأمم على أمة الاسلام ، وتعبى المشاعر ضد المسلمين
 الطغاة الذين انسلخوا عن أصولهم السمحة إلى أصول غصبية وعنصرية
 مدمرة ، تصدم مشاعر الآخرين .

وأصل هذا الانحراف ومثاره الأول هو الاعتداد بالنسب والحسب ،
 وما يتبع ذلك من العنصر واللون والجاه ، يكون ذلك أولاً على نطاق

ضيق بين أسرة وأسرة ، ثم تزداد الفجوة الحادثة في الدين بتناول الأيام حتى تصبح العصبية بين شعب وشعب ، وبين عنصر وعنصر . وقد عانى مجتمع الاسلام من تلك العنصرية الكثير ، لا سيما حينما فرض الحجاج الجزية على من أسلم من هوالى خراسان ، وفرض عليهم أن يحاربوا راجلين بينما يحارب العرب فرسانا ، وكانت تلك العصبية العنصرية مصدر قلق فظيع ، حتى ألغى هذه الاجراءات عمر ابن عبد العزيز .

هذه العصبية مرض في العقيدة ، فهي فصل لشرطى الفطرة كما قلنا ، ونسيان للأصل الرئيسى ، وهو الانتماء لله بحق الربوبية وواجب العبودية أولا ، ثم الانطلاق الى حب الوالدين على وجه الاحسان لا على وجه الاعتزاز والتعصب ، فحينما تعصب ناس لآبائهم ، فأتروا تقاليدهم على شرائع الله كما أوضحنا من قبل .

ولقد حذر الرسول صلى الله عليه وسلم في جوامع كلمه من خطر العصبية وقرن هذا التحذير بتذكير الناس بأصلهم ، وبما يجب أن يكونوا عليه من انتماء الى عبودية الله ، فقال فيما أخرج أبو داود ، والترمذى ، عن أبى هريرة : « ان الله قد أذهب عنكم عبية الجاهلية ، وفخرها بالآباء ، مؤمن تقى ، وفاجر شقى ، أنتم بنو آدم ، وآدم من تراب ، ليدعن رجال فخرهم بأقوام انما هم فحم من فحم جهنم ، أو ليكونن على الله أهون من الجعلان التى تدفع بأنفها النتن » . وأخرج نحوه أحمد والطيالسى . و « العيبة » بضم العين وتشديد الباء الموحدة وكسرها ، وتشديد الياء المثناة التحتيّة وفتحها ، هي : الفخر والتكبر . « الجعلان » بكسر الجيم : جمع جمل ، بضم ففتح ، دويبة سوداء تعيش في العذرة ، وتموت بالريح الطيب .

والحديث يشير الى ما كان معروفا في الجاهلية من الفخر بالقبائل والآباء والأجداد الأقدمين ، وقد قبح الرسول هذا الفعل فشبّه المتفخرين بالآباء بالجعلان ، وشبه الآباء الأقدمين بالعذرة ، ونفس افتخارهم انما يكون باهتزاز الاكوف كأنها ترفع في نتن ولا تشعر .

فاعتزاز المسلم بكون بدينه وحده ، أما الفخر بالعنصر فهو من عوائق انطلاق الدعوة الاسلامية الى اكملها لى أمر بها الله ، لأنه يشعر غير العرب بالحق على العرب حينما يتعالىون بالعروبة ولا يتعالىون

بالاسلام ، ولقد كان بين أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم سابقون من أمم أخرى : صهيب سابق الروم ، وبلال سابق الحبشة ، وسلمان سابق الفرس ، فكان هذا الأسلوب الحكيم في نشر الدعوة على أيدي هؤلاء إلى جانب العرب وأدا صريحا لتلك النعمة اللثيمة التي قبحتها الرسول القرشي صلوات الله عليه بنفسه ، ودعا إلى ما هو أعرق منها وأدل على صريح الايمان ، وأبعد عن شرك الآباء مع الله .

فالدعوة إلى النصرانية عربية كانت أو غير عربية ان كانت بين المسلمين فهي مسخ لوجه الاسلام السمع الذي يستقبل الشعوب والألوان جميعا ، وأغلاق لبابه الواسع الذي أعد ليدخله الناس جميعا تحت شعار الاسلام ، لا تحت شعار القبيلة وأوامها التي لا تسكن الا عقلا متفسفا يخلط بين اختيار العربية لسانا للقرآن وبين احتقار المسلم غير العربي باسم العروبة ، فهذا اختلاط في العقل ، وضلال عن السبيل ، واطفاء لمسا تلالا من نور الاسلام .

وهل يختار الله لدينه أمة تحتقر من وقف إلى جوارها باسم الله ؟ وهل يأمر الله بدعوة الأمم جميعا ليقف العربي الفاتح أمام الفارسي المدعو إلى الاسلام فيقول : أنا ابن الأكرمين ، وأنت ابن الأذلين ؟ اللهم ان هذا انحصار في موجة الاسلام الهادئة التي تحمل الخير والنماء والعدل ، وحملته بالفعل في الصورة الأولى التي أقامها رسول الله صلى الله عليه وسلم بريئة من علل المرض النفسي ، وآفات الارتداد نحو الفوضى والجاهلية الأولى .



والعصية حرام :

ومن نفس المنطلق الذي لا يستقيم الا اذا استقام كل فرد في نفسه ، ولا ينحرف الا اذا انصرف الفرد في تعامله مع نفسه ، غير لانسان خلق الله وفطرته ، وبدل قانونه الثابت الوثيق ، واستبدل به قوانين أخرى من صنع الهوى ، فانتسب لمن أراد دون أبيه ، واعتز بمن أراد من قومه دون الله ، وتعصب لقومه في الباطل ولم يرغمهم على الحق ، وتلك الأخيرة هي قمة الدواهي الناشئة عن العبث والتبديل في قانون الفطرة .

فمن أجل الاهمال في رعاية العدل بين الانسان ونفسه حينما يفسر أسرار الفطرة في النشأة وتكوين الأسرة التي هي الصورة الصغرى للمجتمعات الكبرى تحدث تلك الكارثة ، وهي الاحتجاج للظلم ، والوقوف في وجه العدل والحق ، من أجل الأب والأم والعشيرة والدولة ، وهذا من أكبر الكبائر في الاسلام . ومن أجل أن يبصر المسلمون أسرار دينهم . شرع العدل في قمته ، وفي أرقى ما يمكن أن يكون عليه بأرقى المقاييس العلمية بين المسلمين وأعدائهم في معركة التوحيد ، وشرعت الرحمة بأهل الذمة ، وبالأحرى ، وبالجرى ، وبالنساء ، والأطفال ، وحرّم الصدر ، وشن الغارة دون اعلان ، وتلمس الاسلام أضيق الأبواب لحقن الدماء فوسمها ، وجادل الله أهل الكفر في القرآن على طريقة وأفية شاملة ، لا تدع مجالاً للقول بتسلط الدين على الناس .

وفي مقابل ذلك ، وفي سبيل العدل وحده ، دون نظر الى أى اعتبار آخر ، أمر بأعلاء الحق فوق اعتبار الأبوة وغيرها من روابط الدم ، أن جنح الآباء الى الظلم ، فقال تعالى : « كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ » (النساء : ١٣٥) . ونفى الايمان بمن والى عدو الله ولو كان أباً أو أخاً أو زوجة أو عشيرة فقال : « لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ » (المجادلة : ٢٢) ومع ذلك فقد أمر القرآن بمصاحبة الآباء المشركين بالمعروف ، الى جانب عصيانهم في الشرك ، الا ان وقفوا في وجه الدعوة بالسيف ، فلا موالاة ولا معروف .

وقد عرف الرسول صلى الله عليه وسلم العصبية المحرمة حين سألته عنها واثلة بن الأسقع فيما أخرجه أبو داود فقال : « لَأَنْ تُعِينَ قَوْمَكَ عَلَى الظُّلْمِ » . وحدد سلوك الانسان مع قومه ، فقال في رواية سراقه بن مالك التي أخرجه أبو داود : « خيركم المدافع عن قومه ما لم يأثم » . يعنى : من يدفع الظلم عن قومه بشرط ألا يقع في اثم العصبية ، بل يكون دفاعه للحق وحده .

وحذر من العصبية بمختلف أساليبها : في الدعوة ، والحرب ، والاستمرار عليها دون توبة ، فقال فيمن رواه أبو داود عن جبير ابن مطعم : « ليس منا من دعا الى عصبية ، وليس منا من قاتل على

عصبية ، وليس منا من مات على عصبية » • بل انه صلى الله عليه وسلم نهى أبا عقبة « رشيدا » وكان مولى فارسيا شهد أحدا ، فضرب مشركا وقال : خذها منى وأنا الغلام الفارسى ، فقال له الرسول صلوات الله عليه : « هلاقت : وأنا الغلام الأنصارى » • فردده عن العصبية العنصرية الى الأنصار ، وكان الفرس اذ ذاك ما زالوا كفارا • وأخيرا صور الرسول صلى الله عليه وسلم أهل العصبية بما يستحقونه من قبح سرائرهم ، فقال فيما رواه الترمذى وأبو داود عن ابن مسعود : « من نصر قومه على غير الحق فهو كالبعير الذى ردى ، فهو ينزع بذنبه » (ردى) بالبناء للمجهول ، أى : تردى وسقط • ينزع بذنبه أى : يحرك ذنبه ولا يقدر على الخلاص • فذاك قد هلك بنصرة قومه على الظلم كما هلك هذا البعير • وما زال الناس الى عصرنا يطلقون فى سرعة نحو الباطل انتصارا لأبنائهم ، أو زوجاتهم ، أو آبائهم ، وهو حرام كما رأينا •



تخفت الرجل وترجل المرأة :

الرجل المخنث : من يتشبه بالنساء فى أخلاقه وكلامه وحركاته • فان كان تخفته من أصل الخلقة لم يكن عليه لوم ، وعليه أن يتكلف إزالة ذلك • وان كان بقصد منه وتكلف : فذاك هو المحرم • والمرأة المترجلة : المتشبهة بالرجال فى الملبس والهيئة والمثية ورفع الصوت ، لا فى رأى والعلم ، فان التشبه بهم فى هذا محمود •

وتخفت الرجل وترجل المرأة هتك صريح للفطرة التى فطرهما الله عليها ، وعكس لسنة الله فى الخلق ، وفتح لأجواب واسعة من الشر •

ومن التخفت فى عصرنا ذهاب الرجال الى حلق السيدات ، وتصفيف شعره مثلن ، ووضع مساحيق الزينة النسائية على وجهه ، ولبس ما يشبه لبس النساء فى الشكل واللون ، والتواء اللسان بالكلام ، والنزوع به نحو الرخاوة ، وكذلك من مقدمات ترجل المرأة جراتها ، وفقدان حيائها ، وتشبهها بالرجال فى اللباس •

وهذا السلوك يفقد للرجل القويم للرغبة فى المرأة المترجلة ، ويفقد المرأة القوية الرغبة فى الرجل المخنث ، وينتقل بذلك باب المزواج الشرعى

على الكثيرين والكثيرات • فيلجأ الزوجان المقيمان على هذا السلوك الى أن ينطلقا نحو أبواب من الرذيلة الشنعاء ، يعوضان بها ما فقدوا من المنة التي فطرهما الله عليها ، فيشيع اللواط بالذكر والأنثى جميعا ، ويسود التهلك والعري وتبادل النساء ، وابتكار الاثارة المجسمة .
بتمثيل الرذيلة على مرأى من الشاذ الى غير ذلك من الآفات التي سادت أوروبا وغيرها من الأمم المترفة ، والتي تؤذن بتدهور الشعوب دون أن تقوم لها قائمة ، نتيجة للتخلف والترجل اللذين عمت بهما البلوى في بيئاتهم •

وقد أتى الرسول صلى الله عليه وسلم بمخنف خضب يديه ورجليه بالحناء ، فقال : « ما بال هذا » ؟ قالوا : يا رسول الله ، يتشبه بالنساء • فأمر به فنفى الى النقيع • قالوا : يا رسول الله ، ألا نقتله ؟ قال : « انى نهيت عن قتل المصلين » • يعنى المؤمنين • والنقيع « بالنون » على مسيرة ليلتين من المدينة •

وأخرج البخارى ومسلم وأبو داود عن أم سلمة أن النبى صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعندهم مخنف وهو يقول لعبد الله أخيها : ان يفتح الله الطائف غدا ، دللك على امرأة تقبل بأربع وتدبر بثمان • فقال النبى صلى الله عليه وسلم : « أخرجوهم من بيوتكم » • قال أبو داود : كان لها أربع عكن فى بطنها • يعنى ثنيات • وكان اذ ذاك على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ثلاثة من المخنفين هم : هيت ، وهنب ، وماتع • فأمر بأن يخرجوا من البيوت ولا يدخلوا ، وقال فيما أخرج البخارى والترمذى وأبو داود : « لعن الله المخنفين من الرجال والمترجلات من النساء أخرجوهم من بيوتكم ، وأخرجوا فلانا وفلانا من المخنفين » • وذلك خوف الفتنة والفساد تحت ستار حسن النية بالمخنف •

واللعنة التى تلحق المخنفين من الرجال المتشبهين بالنساء ، والمسترجلات من النساء ، هى لهم وإن يلى أمرهم ممن لزمهم رعايتهم ، قالراعى مسئول عن رعيته ، والأب مسئول عن ولده المخنف ، ملعون ان لم يقومه ، والزوج مسئول عن زوجته المترجلة ، ملعون ان لم يضعها •

وصل الشعر (الباروكة والبوستيش) :

قال الله تعالى مفسحا عن عمل الشيطان في الأوساط الآدمية المختلفة وافساده للفطرة : « لاتأخذن من عبادك نصيبا مفروضا • ولاصلنهم ولاصننهم ولامرنهم فليبتكن آذان الانعام ولامرنهم فليغيرن خلق الله ، ومن يتخذ الشيطان وليا من دون الله فقد خسر خسرانا مبينا » •
(النساء : ١١٨ ، ١١٩)

تغيير خلق الله بالزيادة أو بالنقصان حرام بنص الكتاب ، لأنه من فعل الشيطان ، وقد قصد الشيطان بتغيير خلق الله أن يبدل فطرة الله الظاهرة حتى يتوصل بذلك الى تبديل أصل الفطرة ، بتحويل الناس من العبودية والولاء لله ، الى الولاء للشيطان بنفسه ، كما يفهم من آخر النص السابق : « ومن يتخذ الشيطان وليا من دون الله فقد خسر خسرانا مبينا » •

ومن أجل هذا كان كل ما دخل عليه التغيير من الذبائح غير مقبول في المناسك ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصحابا : أن يستشرف العين والأذن ، وألا نضحى بموراء ولا مقابلة ولا مدايرة ولا خرقاء ولا شرعاء •

وتغيير خلق الله الذي حرّمته الشريعة يشمل الإنسان والحيوان جميعا ، والذي يخص الإنسان هنا أمور منها وصل الشعر للنساء ، والذي يسمى « الباروكة » ، أو : البوستيش » • قال ابن مسعود والحسن : تغيير خلق الله في الآية هو : الوشم وما جرى مجراه من التصنع للحسن ، وقال عبد الله فيما أخرجه عنه الشيخان وأبو داود وغيرهم بألفاظ مختلفة يجمعها : « لعن الله الواثمات والمستوشمات ، والواصلات والمستوصلات ، والنامصات والمتنمصات ، والمتفلجات للحسن ، المغيرات خلق الله » • الحديث •

وأخرج الشيخان وأبو داود والترمذي والنسائي أن معاوية ابن أبي سفيان تناول قصة من شعر من يد حرسى « شرطى » عام الحج وهو على الخبر ، وقال : يا أهل المدينة ، أين علماءكم ؟ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذه ويقول : « انما هلكت بنو اسرائيل حينما اتخذ هذه نساؤهم » •

ووصل الشعر حرام ولو كان شعر المرأة يتساقط لمض أو غيره ، وذلك رجحان بقاء الفطرة دون تغيير على المصالح الظاهرة ، وإنها لا تخضع لمصلحة الإنسان المنفصلة عن أصل الفطرة ، وذلك لأن ترك المرأة تصد شعرها بما شاعت هو أمر مشير للفتنة في أمور الجنس بصورة تصرف المرأة أولاً عن واجبها في أعداد المجاهدين والدعاة إلى التفتن في الإثارة الجنسية ، كما تحول إرادة الشباب والرجال بالكيفية عن كل عمل جاد من أعمال الدين والجهاد والدعوة ، إلى الاستغراق في تلك الفتنة بالفكر فيها ، والسعى إلى الاتباع المحرم منها .

والدليل على أن تساقط الشعر لا يبيح وصله بغيره ما أخرجه مسلم عن أسماء بنت أبي بكر ، أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : انى زوجت ابنتى ، فتمرق شعر رأسها — يعنى : تساقط — وزوجها يستحسنها ، أفأصل يا رسول الله ؟ فنهاها . وروى مثله عن عائشة ، وفي آخره : « ... فلعن الواصلة والمستوصلة » . ومثله رواية عن أسماء ، ومثله عن جابر : « زجر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تصل المرأة بشعرها شيئاً » .

والذى نخلص إليه من استعراض آراء الفقهاء في هذا الموضوع ما يلى :

١ — وصل الشعر بقطع من القماش أو الصوف (الضفائر عند أهل الريف المصرى) لا يدخل في النهى . قال سعيد بن جبير : لا بأس بالقراول ، وهى خيوط من حرير أو صوف تعمل ضفائر ، وتصل به المرأة شعرها ، وبذلك قال الامام أحمد ، والليث بن سعد .

٢ — الوصل بالشعر ، وهو حرام مطلقا ، وهو الظاهر المختار عند النووى ، والقرطبى ، وجمهور الفقهاء . ونقل النووى تفصيلا عند أصحاب الشافعى خلاصته : « اباحة الوصل بشعر طاهر من غير الأذى بشرط أن تكون المرأة متزوجة ، وقد أذن لها زوجها في ذلك ، فإن لم يأذن فحرام . ويبدو : أن الاباحة في هذه الحالة عندهم قصد بها عند خلوة الرجل بزوجه . ولكن القرطبى وغيره أطلقوا التحريم لحديث جابر : « زجر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تصل المرأة بشعرها شيئاً » .

(٨ — هذا حلال وهذا حرام)

وصانع الشعر المستعار ، ومن يقوم بصناعة الوصل ، ملعون هو
الآخر ينص الحديث •



تنف الشعر من الحواجب والوجه :

نص الحديث السابق على لعن « المتتمصة والنامصة » • قاله
ابن الأثير : النامصة : التي تنف الشعر من وجهها • والمتتمصة هي :
التي تأمر من يفعل بها ذلك ، ومنه قيل للمنقاش : منماص • وقاله
أبو داود : النامصة التي تنف الشعر من الحاجب • أى : ترققه ،
وترججه •

قال النووي : المراد : إزالة الشعر من أطراف الوجه ، وترقيق
الحواجب وهو المحرم المنهى عنه •

أما إذا ظهر للمرأة شعر في لحيتها ، أو أسفل شفتها أو نبت
لها شارب • فالمختار عند الجمهور عدم تحريم إزالتها • وقال الشافعية :
إزالتها مستحبة • ويرى الصنابلة : أنه لا بأس بحف الوجه ، وأن التحريم
خاص بالحواجب • والخلاف تابع لتعريف النمص كما سبق •

والعلة في التحريم اما التدليس والغش ، واما لمجرد التغيير في
الخلق • والغالب أن من يظن ذلك فانما يعمد الى تخطيط الحواجب
بلون آخر ، وبرسم آخر ، يهيئ لهن الشكل الذى يرتضيانه ، فإذا
زال الرسم المصنوع وظهرت حقيقة الشكل ، لاسيما إذا كانت المرأة
من تزيل الحواجب إزالة كاملة وترسم غيرها ، بدا شكلها قبيحا منفرا ،
وربما أدى ذلك الى الفراق •

على أن المرأة لو علمت أن الطبيعة هي كل الجمال ، وأن كثافة
الحاجبين جمال لا يلحقه قبح ، لانصرفت عن شغل نفسها بتغييرات
في وجهها قد تنتهي الى مشكلات كبرى • واللغة في الحديث واضحة
على مطالبة الفعل ومعاقلته مما •



الوشم :

جاء في الحديث لعنة « الواشمة والمستوشمة » . قال أبو داود :
« الواشمة : التي تجعل الخيلان في وجهها يكحل أو مداد . والمستوشمة
المعمول بها ذلك . » والمشهور من الوشم : أن تغرز إبر في الجسد حتى
يسيل الدم ، ثم يحشى ذلك الموضع بالكحل أو النورة فيخضر .
والمستوشمة طالبة الوشم ، والواشمة فاعلة الوشم .

نقل القرطبي : أن التحريم خاص بما كان باقيا ، لأنه من باب
تغيير خلق الله . فأما ما لم يكن باقيا كالكحل للنساء والتزين به فقد
أجازته العلماء .

وعلى تعريف أبي داود للوشم من أنه وضع الخال على الوجه
بالكحل أو المداد يكون وضع الخال « نقطة سوداء على الخدود أو الجبهة »
دخلا في النهي ، لأنه من باب الغش والخداع وهو أحد علل التحريم
فيما كان من تغيير خلق الله .

وان فعل الوشم بالابر في صغيرة حرم على فاعله دونها . وقال
النووي : التوبة منه بازالته على الفور ، إلا إذا خاف تلف عضو ،
أو كانت أزالته تسبب شيئا فاحشا في العضو .

وهذه العادة في ذاتها كادت تندثر إلا في بعض البيئات الريفية ،
وعند (العجور) وقد حلت مكانها عادة وضع الخال .

وعما يلحق بالوشم : المبالغة في زينة العينين للمرأة ، والزيادة
على الكحل المباح أو ما يقوم مقامه في اللون . وذلك أن النساء في عصرنا
يزدن على الكحل وضع ألوان وظلال أخرى تشمل مساحة كبيرة من
الجفون تتدرج بألوانها من الأسود إلى الأخضر المتدرج ، وأحيانا
يصبغ ما حول الجفون بلون فضي أو لون آخر . وهذا داخل في تغيير
الخلقة المحرم فضلا عن حرمة اظهاره لعامة الناس . أما الكحل فترجع
أباحتها فيما نرى إلى أنه عبارة عن زيادة قليلة في لون الأهداب وأصولها
من الجلد ، فلا يغير في الخلقة ، بل يبرزها بما يعتبر زينة مباحة .
وأما الظلال وصبغ الجفون وما حولها بمختلف الألوان فهو تغيير واضح
وظاهر في الخلقة ، فضلا عن أنه غش وخداع في التجميل ، قد يكون
مباينا تماما للحقيقة .

الخضاب مباح :

ومن دلائل الاعتدال في الاسلام في مواجهة التطرف المنوع :
 أن الرسول صلى الله عليه وسلم حث النساء على خضاب الأيدي ،
 والعمل على ألا تشبه يد الرجل في الخشونة والجفاف ، بل لقد جعله
 مستحباً . وقد أخرج أبو داود عن عائشة أن هند بنت عتبة قالت :
 يا بئعني يا رسول الله ، فقال : « لا أباعك حتى تغيري كفيك » كأنهما
 كففا سبع » . وأخرج أبو داود والنسائي عن عائشة أن امرأة أومات
 من وزاء ستر — بيدها كتاب — إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
 فقبض يده وقال : « ما أدري ، أيد رجل أو يد امرأة » ؟ قالت : بل يد
 امرأة . فقال : « لو كنت امرأة لغيرت أظفارك — يعني بالحناء — » .



(المانيكير) مغلوط :

وخضاب اليد أو الأظفار يجب أن يكون عادة بمادة لا تمنع وصول
 الماء إلى أعضاء الوضوء ، ليصح الوضوء والغسل من الجنابة .
 وأما طلاء الأظفار (بالمانيكير) فإنه يعزل الماء عنها ، ولهذا يبطل
 الوضوء للصلاة ، فضلاً عن أن غسلها من الجنابة لا يتم ، فتبقى جنبا
 وإن اغتسلت .

والاسلام لا يكره الزينة المعتدلة للمرأة في بيتها لزوجها ، ولكنه
 إلى جانب ذلك يمنع أن تكون الزينة مبغلة للفرائض ، أو مانعة من
 صحتها .



وصباغة الشعر وتحمير الوجه :

قال النووي : وأما تحمير الوجه ، وخضاب الشعر بالسواد ،
 وتطريف الأصابع ، فإن لم يكن لها زوج ، أو كان لها زوج ففعلته بغير
 أذنه فحرام ، وإن كان لها زوج وأذن لها في ذلك فحلال . وخضاب
 الشعر بالحناء للمرأة مكروه ، لحديث أبي داود والنسائي عن عائشة
 حينما سألتها امرأة عن خضاب الشعر بالحناء للنساء فقالت : « لا بأس
 به ، ولكني أكرهه ، كان حبيبي صلى الله عليه وسلم يكره ريحه » .



تفليج الأسنان :

جاء في الحديث السابق : « والمتفلجات للحسن » • والمتفلجات : اللاتى يطلبن الفلج • أى أن تعيد الأسنان المصمتة الملتصقة خلقة الى فلجاء ، فتفرق بعضها عن بعض صناعة • وفى رواية لمسلم « والواشرة » وهى التى تصنع فى الأسنان أشرا ، وهى التخريزات التى تكون فى أسنان الشباب ، تفعله المرأة الكبيرة تشبها بالشابة • ويصنع ذلك بالبرود وغيره عن طريق جراحات التجميل الآن •

والحرام هو ما يفعل للحسن والجمال لقوله : « والمتفلجات للحسن » • أما لو احتاجت اليه لعلاج أو لعيب فى السن فلا بأس كما يقول النووى •



جراحات التجميل :

ومن النص القرآنى السابق الذى يحذر من اتباع الشيطان فى تسويله للناس أن يغيروا خلق الله ، ومن الأحاديث التى نصت على لعن العاطلين والعاملات بأموال من هذا القبيل يمكن الحكم على ما يسمى الآن بجراحات التجميل بالتحريم •

والواقع الملموس يشهد بصدق الكتاب والسنة فى تغليظ كل عمل من شأنه أحداث تغيير فى الخلقة ، فقد اندفع المئات المنهومات بمجالس الفسق الى اجراء هذه العمليات الماجنة حتى لا يرغب عنهن الفساق والمختلسون المبددون أموالهم وأموال الناس التى اختلسوها عن طريق الغش والخيانة وسرقة المال العام • وقلدهن فى ذلك كثيرات من أهل البراءة والطهر رغبة فى الظهور بمظهر جميل ، ولكن الصورة الاليمة التى يطالعهن فى سلوك المنحرفات ممن يصطنعن هذه البدعة خير رادع لهن عن هذا السلوك الشائن ، فلا أقل من أن تخالف الطاهرات أولئك الداعرات •

على أن جراحة التجميل اقترنت برغبة جامحة فى الاستغلال من قبل من يقومون بأجرائها ، مما خلق حالة خطيرة من ابتزاز الأموال الهائلة أجرا لتلك العمليات ، وشكل خطورة بالغة عن الاسراف ، ربما تؤدي الى الانحراف من أجل الحصول على أجور تلك العمليات • وهذا بالاضافة

الى أن تلك الأموال التي تنفق في معاصي الله من القادرين وغير المنصرفين إنما هي أموال فيها حقوق أهل للصدقات ، وحقوق اعداد القوة للمسلمين حتى يقوموا بواجبهم الشرعى نحو دعوة الاسلام . فرجع الأمر كله الى الفكرة التي ألحنا في بيانها وهي مصادرة الفطرة في أصلها بأسباب بعيدة المآخذ ، مما جعل العلماء يركزون على موضوع الاسراف دون أن يتعمقوا الى خطر الداء ومنبعه الأول .

والذى يستثنى من هذه العمليات الجراحية ما اذا كان هناك تشويه يعوق العمل ، أو يسبب آلاما لصاحبه ، كاصبع زائدة في القدم ، أو في اليد تسبب ألما أو تعويقا في العمل ، فلا حرج في ازالة هذا العيب لهذا السبب .



الخصاء في الانسان والحيوان :

أما ما تصنمه بعض البيئات القريبة من البدائية من خضاء الانسان وبيعه رقيقا ليكون مأمونا على الحرمات ، فهذا العمل وان كان في طريقه الى الانقراض فهو حرام ، لأن فيه ابطالا للقوة ، وقطعا للنسل الذى أمرنا بتكثيره ، وفيه مثلة بالانسان ، وقد نهينا عن المثلة حتى بالأعداء ، وفيه تعريض الانسان للموت ، وفيه تغيير لخلق الله ، وكل من هذه الخصال حرام .

أما خضاء الحيوان فالجمهور على أنه لا بأس به ، اذا قصد به تطيب اللحم ، وتسمين الحيوان ، وكرهه جماعة منهم ابن المنذر ، وقال : ان كراهيته ثابتة عن ابن عمر اذ قال : هو نماء خلق الله . قال القرطبي : يعنى : أن ترك الخضاء فيه نماء خلق الله .

ونقول : اذا كان خضاء الحيوان يؤدي الى قطع نسله فهو حرام ، لأن فيه إمادة لأنواع لها في حياة الانسان دخل كبير ، كما أن فيه قضاء على ثروات هائلة تعتمد عليها بعض البيئات اعتمادا كليا .



في الطعام والشراب واللباس

لا حياة للإنسان بلا طعام وشراب ولباس ، ولهذا أبيح للناس طبيبات الرزق ، ونهوا عن الخبيث . وقد تماينت النظرة في تفسير الخبيث المحرم ، فأجهد المحثون أنفسهم في التماس التعليل الطبي للمحرمات ، وما فيها من أخطار على الصحة العامة ، ولكنهم لم يجهدوا أنفسهم في نظرة أعمق ، ليكتشفوا أثر الأطعمة والأشربة المحرمة في اختلال توازن الانسان ، ومن ثم في اختلال أصل الفطرة الثابتة التي هي القانون الأصل الذي يجب أن ينطلق منه المؤمنون نحو العمل الذي تقتضيه خلافتهم لله في الأرض ، وهو ما نرجو أن يحققه علماءنا في المعامل ومجال التشريع وعلم النفس الاسلامي الأصل ، فهذا هو التعليل الأصل لتحرير مطعومات ومشروبات وملبوسات معينة ، لا ذلك التعليل الجزئي القريب المأخذ مما عرف لها من مضار طبية ، ربما كانت مفتاحا للكشف عن تعليل أعمق على ضوء كسوف أخرى ، كما اكتشف خطر لحم الخنزير على العقل .

فمن الطعام حرم القرآن عشرة أنواع جمعت مفصلة في قوله تعالى : « حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به والمنخنقة والموقوذة والمتريدة والمنطيحة وما أكل السبع الا ما ذكيت وما ذبح على النصب » (المائدة : ٣) .

ومن الشراب حرمت الخمر وما اشتق عنها وما شابهها ، وقد جاء تحريم الخمر في قوله تعالى : « انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون » (المائدة : ٩٠)

وتكفلت السنة بتحديد المحظور من اللباس ، وتفصيل الحرام والحلال في الطعام والشراب .



الحيوان المباح هلال بالتنكية :

شُرعت التنكية لعل أكل الحيوان المباح : والمراد من الذبيح شرعا : اسئلة الدم . ويتطلب ذلك معرفة مكان الذبيح ، ومعرفة آلة الذبيح ، ومعرفة طريقة الذبيح وشروطه .

١ — أما مكان الذبيح فهو الحلق « الذبيح » واللبة « النحر » . ويكون بقطع الحلقوم والمرى بكاملهما ، والأكل قطع الودجين وهما عرقان غليظان على جانبي شفرة النحر . ولكنهم اختلفوا في قطع بعض هذه الأربعة دون بعض .

قال الشافعي وأصحابه : يشترط قطع الحلقوم والمرى ، ويستحب الودجان وهو أظهر الروايات عن أحمد . وقال الليث بن سعد ، وأبو ثور ، وابن المنذر ، وداوود : يشترط قطع الجميع . وقال أبو حنيفة : اذا قطع ثلاثة من هذه الأربعة أجزأه . وقال مالك : يجب قطع الحلقوم والودجين ، ولا يشترط قطع المرى . وفي رواية أخرى عنه : يجب قطع الأربعة كما قال الليث وأبو ثور وداوود . وقال أبو يوسف : اذا قطع ثلاثة من الأربعة حلت كأبى حنيفة . وفي رواية ثانية عنه : ان قطع الحلقوم واثنين من الثلاثة الباقية حلت ، والا فلا . ورواية ثالثة عنه : يشترط قطع الحلقوم والمرى وأحد الودجين . وقال محمد بن الحسن : ان قطع من كل واحد من الأربعة أكثره حل ، والا فلا .

ومن هذا الخلاف نرى : أن اتباع الأكل أولى ، وذلك بقطع الأربعة : الحلقوم ، والمرى ، والودجان ، ما لم تكن هناك ضرورة قصوى للاكتفاء ببعضها دون بعض .

أما اذا تعذر الذبيح على هذه الطريقة ، بأن هرب الحيوان ولم يمكن أخذه ، أو تردى في بئر ، ولم يمكن قطع حلقومه ففيه مذهبان :

... أحدهما : يحل بجرحه بآلة حادة في أى مكان من جسده ما لم يتمكن من حلقومه ، وذلك برمييه بسهم ، أو ارسال جارحة معلمة عليه ، وهو مذهب على بن أبى طالب ، وابن مسعود ، وابن عمر ، وابن عباس ، وطاووس ، وعطاء ، والشعبي ، والحسن ، والأسود بن يزيد ، وحمام ، والنخعي ، والثوري ، وأبى حنيفة ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبى ثور ،

والشافعي ، والجمهور . . وقال سعيد بن المسيب ، وبريمة ، والثليث ، ومالك : لا يحل الا بذكاة في حلقه كغيره .

والأصح قول الجمهور ، لحديث رافع بن خديج عند مسلم : « . . . وأصبنا نهب ابل وغنم ، فند منها بعير — هرب — ، فرماه رجل بسهم فحبسه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان لهذه الابل اوابد كأوابد الوحش ، فاذا غلبكم منها شيء فافعلوا به هكذا » . فاذا استطاع الامساك به ولو بمساعدة الغير لم يحل الا بالذكاة في الحلق ، أو النحر في اللبة » .

واذا كان الحيوان وحشيا كالظباء وغيرها مما لا يمكن أخذه ، أو كان طيرا في الهواء غير مقدور عليه ، فيأخذ كل ذلك حكم الصيد . والأصل فيه : ما أخرجه الشيخان والترمذي والنسائي وابن ماجه عن عدي بن حاتم قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : اني أرسل الكلاب المعلمة فتمسك على ، أفأكل ؟ قال : « اذا أرسلت الكلاب المعلمة وذكرت اسم الله فكل مما أمسكن عليك ، قلت : وان قتلن ؟ قال : وان قتلن ، ما لم يشركها كلب ليس منها . قلت : أرمي بالمراض فأصيب ، أفأكل ؟ قال : اذا رميت بالمراض وذكرت اسم الله فأصاب فخرق فكل ، وان أصاب بعرضه فلا تأكل » .

المراض : خشبية أو عصا في طرفها حديدة ، وقد تكون بغير حديدة . وقال النووي : سهم بلا نصل ولا ريش . خرق : نفذ . ويلحق بالسهم الصيد بينادق الصيد .

وخلاصة الكلام : أن ارسال الجارح المعلم كالكلب والضفر والبازي ، أو اطلاق السهم أو الرصاص على الصيد اذا اقترن بالتسمية ، ولم يأكل منه الكلب ، ولم توجد معه كلاب أخرى فالصيد حلال . فان أكل منه الكلب حرم أكله ، لحديث الشيخين عن عدي بن حاتم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الا أن يأكل ، فان أكل فلا تأكل ، فاني أخاف أن يكون انما أمسكه على نفسه » . وكذلك ان وجد الصيد بعد يوم ، أو وجده غارقا في الماء ، أو وجد عنده كلابا أخرى ، فلا يؤكل للأحاديث الصريحة في النهي عنها ، فربما قتله كلب آخر غير مسمى عليه ، أو قتله الماء ولم يقتله السهم . واذا كانت آلة الصيد غير معددة ولم تخرق جسد الصيد فكذلك لا يؤكل . واذا أخذ الصيد وفيه حياة فلا بد من ذبحه .

٢ - وأما آلة الذبح : فالأصل فيها حديث رافع بن خديج عند مسلم والبخارى : « ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل . ليس السن والظفر ، أما السن فعظم ، وأما الظفر فمعدى الحبشة » .

وعلى هذا فالذكاة تحصل بكل آلة حادة تقطع ، كالسكين ، والسيف والزجاج ، والخزف ، والنحاس : أما الذبح بالأسنان والأظفار فلا يجوز . وهو مذهب الجمهور ، ومنهم ، الشافعي ، والنخعي ، والحسن بن صالح ، والليث ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وداود ، وفقهاء الحديث .

٣ - وأما طريقة الذبح فالأصل فيها حديث شداد بن أوس عند مسلم : « ... وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح ، وليحد أحدكم شفرته ، وليرح ذبيحته » . قال القرطبي : أحسن الذبح : الرفق بالمذبوح ، فلا يصصره بعنف ، ولا يجره من موضع الى آخر ، وأحداد الآلة ، واحضار نية الاعتراف لله بالمنة ، والاجهاز عليه ، وتركه الى أن يبرد . وهذه كلها آداب .



التسمية على المذبوح عند الذبح :

للتسمية عند الذبح تذكير بنعمة الله على الانسان في تسخير ما لو شاء لسلطه علينا ، وإباحة ما لو شاء لحرمه علينا ، كما يقول الامام القرطبي . فهي من باب الشكر على النعمة ، تحقيقا للفطرة في كل عمل يأتيه الانسان أو يدعه بأمر ربه .

ولكن العلماء اختلفوا في أنها واجبة أو سنة .

قال الشافعي وطائفة : انها سنة ، فلو تركها عمدا أو سهوا حل الصيد والذبيحة ، وهي رواية عن مالك وأحمد .. وقال أهل الظاهر : ان تركها عمدا أو سهوا حرمت الذبيحة والصيد .. وهو الصحيح عن أحمد في الصيد وحده .. وبه قال ابن سيرين وأبو ثور .. وقال أبو حنيفة ومالك والثوري وجمهور العلماء : ان تركها سهوا حلت ، وان تركها عمدا حرمت .

ودليل كونها واجبة قوله تعالى : « ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وأنه لفسق » (الأنعام : ١٢١) . واحتج القائلون بأنها سنة

بقوله تعالى : « **إلا ما ذكيتم** » (المائدة : ٣) فأباح التذكية من غير اشتراط التسمية ولا ايجابها . وبحديث عائشة في البخارى ، قالوا : يا رسول الله ، ان قوما حديثى عهد بجاهلية يأتوننا بلحمان لا ندرى أذكروا اسم الله أم لم يذكروا ، فنأكل منها ؟ فقال : « سموا وكلوا » . فهذه التسمية هي المأمور بها عند الأكل والشرب . والنهى عن أكل ما لم يذكر عليه اسم الله مراد به ما ذبح للأصنام ، وما ذبح على النصب ، وما أكل به لغير الله .

وعلى هذا فأكل متروك التسمية من الذبائح حرام عند من أوجب التسمية ، مكروه تنزيها عند من قال : انها سنة أو مستحبة .



الميتة :

وهي : ما فارقت الروح من غير ذكاة مما يذبح ، وأما المحرم أكله كالسباع والخنزير . فذكاته كموته .

وقد استثنى الرسول صلى الله عليه وسلم من الميتة نوعين أحلها لأمتها هما : السمك ، والجراد .

١ — أما السمك فحلال حيا وميتا . ولكن السمك الذى يموت في البحر دون سبب ثم يطفو على سطح الماء ففي حله خلاف . فقيل : هو حرام . وهو مذهب جابر بن عبد الله ، وجابر بن زيد ، وطاووس وأبى حنيفة ، وذلك لحديث جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما ألقاه البحر وجزر عنه فكلوه ، وما مات فيه فطفا فلا تأكلوه » . وقيل : حلال ، وهو مذهب أبى بكر الصديق ، وأبى أيوب ، وعطاء ، ومكحول ، ومالك ، وأحمد ، والشافعى ، وهو الأصح . لقوله تعالى : « **أهل لكم صيد البحر وطعامه** » (المائدة : ٩٦) قال ابن عباس : صيده : ما صدتموه . وطعامه : ما قذفه . ولحديث : « هو الطهور مأواه الحل ميتته » . أما حديث جابر الذى استند اليه من حرم السمك الطافي على الماء فقال فيه الامام النووى : حديث ضعيف باتفاق الأئمة لا يجوز الاحتجاج به .

٢ — وأما الجراد فحلال حيا وميتا ، وقال مالك وجمهور أصحابه : ان وجد ميتا حنط أنفه ، ولم يمت بعد أخذه حيا ، حرم الله أكله ، لأنه من صيد البر .

٣ - ويستثنى من الميتة المحرمة كذلك : ما اذا كان في بطن الذبيحة جنين ، فأخرج من بطنها ميتا بعد ذبحها ، لأن ذكاة الجنين ذكاة أمه بنص الحديث الذي أخرجه الدارقطني عن أبي سعيد • وبه قال على بن أبي طالب ، وسعيد بن المسيب ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق • وخالف أبو حنيفة ، وقال : ان خرج ميتا لم يحل ، لأن ذكاة نفس لا تكون ذكاة نفسين • وقال عبد الله بن كعب بن مالك : اذا نبت للجنين شعر وخرج ميتا بعد ذبح أمه حل • أما اذا خرج حيا فلا بد من ذبحه • وهذا لاخلاف فيه •



الدم المسفوخ :

والدم حرام الا الكبد والطحال ، فقد أحلتها السنة بنص الحديث : « أحلت لنا ميتتان ودمان : السمك والجراد • والكبد والطحال » •



لحم الخنزير :

الخنزير حرام لعينه ما ذكى منه وما لم يذك ، لحمه وشحمه على السواء ، وجلده وعظمه كذلك ، لقوله تعالى : « ولحم الخنزير » (المائدة : ٣) • قال القرطبي : خص الله تعالى اللحم من الخنزير ليحل على تحريم عينه ، وليعم الشحم واللحم وما هنالك من الغضاريف وغيرها •



ما اهل به لغير الله :

قال الله تعالى في المحرمات : « وما اهل لغير الله به » (المائدة : ٣) وهو : ما ذبح لغير الله ، كالمجوسى يذبح لناره ، والوثنى يذبح لوثنه ، وما ذبح للانتصاب وما شابه ذلك من الذبح للكعبة أو لأحد الأنبياء • قال النووي : لا تحل هذه الذبيحة سواء كان الذابح مسلما أو يهوديا أو نصرانيا ، فان قصد مع ذلك تعظيم المذبوح له كان ذلك كفرا ، فان كان الذابح مسلما قبل ذلك صار بالذبح مرتدا •

وروى القرطبي بسنده الى عائشة أنها سئلت عما يذبحونه لعيدهم
فقلت : « ما ذبح لهذا اليوم فلا تأكلوا » •

فالآية شاملة لما ذكر عليه اسم غير اسم الله كالوثن والصنم
وغيرهما ، ولما قصد به التقرب الى غير الله • قال الخطابي في « معالم
السنن » : ومثله ما جرت به عادة الناس من ذبح الحيوان بحضرة
السلطان والملوك والرؤساء عند قدومهم البلدان ، وأوان حدوث نعمة
تتجدد لهم ومثل ذلك من الأمور • وقال القرطبي : رأيت في أخبار
الحسن : أن امرأة صنعت للعباءة عرسا ، فنحرت جزورا ، فقال الحسن :
لا يحل أكلها ، فأنها ذبحت لصنم •

ويدل على أن ما قصد به التقرب لغير الله هو من باب ما أهل
به لغير الله ما أخرجه أبو داود عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم
نهى عن معاقرة الأعراب • وهو : أن يتباروا في الجود والكرم بنحر
الابل وغيرها • وأخرج ابن أبي شيبة عن أبي ربحانة أن ابن عباس
سئل عن معاقرة الأعراب فقال : « أخاف أن تكون مما أهل به لغير الله » •

وأخرج دحيم في تفسيره كما ذكر ابن تيمية في « اقتضاء الصراط
المستقيم » : « كان من بنى رباح رجل يقال له : ابن ويثل شاعرا ، نافر
أبا الفرزدق الشاعر بماء بظهر الكوفة ، على أن يعقر كل جنهما مائة من
الابل ، فلما وردت الابل الماء قاما بأسيا فهما فجعلتا يكشفا عراقيبهما ،
فخرج الناس يريدون اللحم ، وعلى رضى الله عنه بالكوفة ، فخرج
على بغلة رسول الله ينادى : « أيها الناس ، لا تأكلوا ، فإنها أهل
بها لغير الله » • قال ابن تيمية : فهؤلاء الصحابة فسروا ما قصد بذبحه
غير الله داخلا فيما أهل به لغير الله • وقال القرطبي : اذ ترى أن عليا
— رضى الله عنه — راعى النية في الابل التي نحرها أبو الفرزدق فقال :
إنها مما أهل به لغير الله •

فالآية والله أعلم شاملة لما ذكر عليه اسم غير اسم الله ، ولما
قصد به التقرب الى غير الله •

وعلى هذا : فما يتقرب به الى ضريح أو ولي معين ، أو يذبح
اجتثالا بقدوم عظيم ، أو بين يديه ، أو في طريق جنازة يكون داخلا
فيما أهل به لغير الله ، ويكون حراما ، وإن كان ذابحه مسلما ، لأن النية
هى التقرب به لغير الله ، وأشنع منه أن تستمر النية على التقرب

بالتبنيح لغير الله زمانا طويلا ، فينذر الرجل ما في بطن الحيوان لفلان ، من الأولياء ، فاذا ولد أبى بيعه ، أو ذبحه لنفسه ، وأعلن للناس جميعا : أن هذا المولود من الحيوان انما هو لفلان ، ويدوم على ذلك زمانا ثم يذبحه لنفس الولي . فان لم يكن هذا حراما فأين الحرام ؟ والله تعالى يأمرنا أن نقول : « أن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين » (الأنعام : ١٦٢) . ويقول تعالى : « أن ينال الله لحومها ولا دماؤها ولكن يناله التقوى منكم » (الحج : ٣٧) . والتقوى كالتقوى مطما القلب ، فنية الذبح لغير الله كالنطق باسم غير اسم الله في تحريم الذبوح . والله أعلم .



الخنقة :

وهي التي تموت خنقا بحبس النفس ، سواء فعل بها ذلك عمدا ، أو اتفق لها ذلك دون عمد ، قال قتادة : كان أهل الجاهلية يخنقون الشاة فاذا ماتت أكلوها . وقال نحوه ابن عباس وهي حرام .



الموتونة :

الوقت : شدة الضرب . قال قتادة والضحاك : كان أهل الجاهلية يضرئون الأنعام حتى تموت اما لأنفسهم ، واما لأكلتهم ، ثم يأكلونها . وفي حديث عدي بن حاتم حين سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الصيد بالمعراض — الفخسة لها سن أو ليس لها سن — . فقال : « ما أصاب فخرق فكله ، وإن أصابه بمرضه فلا تأكله » . وفي رواية : « فانه وقيد » .



المتردية :

هي التي تسقط من علو الى سفلى فتموت . سواء تردت بنفسها ، أو أسقطها أحد . قال القرطبي : ومثله الصيد يسقط الى الأرض من علو فيموت ، فلعنه مات من الصدمة . وحديث عدي بن حاتم فيه : « فان وجدته غريقا في الماء فلا تأكله ، فانك لا تدري الماء قتله أو سقمك » .

وكان أهل الجاهلية يعدون التردى من الذكاة ، فحصر الشطرع
الذكاة فيما ذكى بالذبح أو بالصيد .



النطيحة وما أكل السبع :

النطيحة هي : الحيوان ينطحه حيوان فيموت . وهي حرام .
وما أكل السبع : كل ما افترسه ذوناب وأظفار من السباع كالأسود ،
والنمور ، والذئاب ، وغيرها ، ومعها : ما أكل منه الجارح في الصيد .
نفى حديث عدى بن حاتم : « فإن أكل منه فلا تأكل فانما أمسك
على نفسه » .



ما فبح على النصب :

قال ابن فارس : النصب : حجر كان ينصب ويمعد ، وتصب عليه
دماء الذبائح ، وقال مجاهد : حجارة كانت حول الكعبة يذبحون عليها .
يقال القرطبي : قال المسلمون : يا رسول الله ، نحن أحق أن نعظم
هذا البيت . فأنزل الله تعالى : « لن ينال الله لحومها ولا دماؤها ولكن
يناله التقوى منكم » (الحج : ٣٧) ونزلت : « وما فبح على النصب »
(المسائدة : ٣) . والنية التي من أجلها كان التحريم هي : تعظيم
النصب ، لا أن الذبح كان عليها . وكما هو واضح لابد من أخذ مخالفة
الكفار والمشركين في علة التحريم .



علة تحريم المحرمات العشرة :

لا قول لأنسان أبدا في مواجهة الكتاب والسنة . فقد جاء الأمر
حريحا في القرآن بالآي يتقدم انسان بالما ما بلغ بين يدي الله ورسوله .
والمحدثون ممن يفكرون يخلو لهم دائما أن يخرجوا علينا بتعليلات
عجيبة يوهمون بها الناس أنهم من أهل الفكر والاجتهاد ، وأنهم خبيرون
ببواطن الشريعة ، ولكننا نقول والأسف يملأ قلوبنا : ان تلك التعليلات
بالغة المدى في السطحية أولا ، وبالتالي فهي متعارضة مع الأصول ،

وأخيرا هي تخفى معالى الشريعة ومقاصدها العليا ، في عصر نحن أحوج فيه الى العمق والوزن الراجح في الفكر الإسلامى ، الذى عجز أهله عن تبليغه بصورته الأصلية الى العالم المتعطش الى اكتشاف أسرارهِ .

أقول هذا وأكرره وألح في تفصيله ، لأن كتابنا يجهلون تماما ما يعانى العالم غير الإسلامى من مرارة الفكر الحديث في دنيا الإسلام ، ومن تمطش الى لون آخر أثقل وزنا ، وأدل على جهد في العمل والبحث للوصول الى حقيقة الإسلام .

ففى تعليل التحريم لهذه الأنواع العشرة مثلا لا نجد الا ربطا بين انفس وبين الجسد ، من الذين تلمسوا علاطية محضة للتجليل والتحريم فقالوا : ان التحريم عقوبة على افعال صاحب الماشية في رعايتها أو حراستها ، وحافز على الحرص عليها من المرض والاعتقال . ثم عادوا فربطوا التحريم بالجسد ، وأن المرض المؤدى الى موت الحيوان قد يصيب الأكل باعتلال الصحة ، ولم يغفل علة الاستقذار في بعض المحرمات .

ونقول : ان حكم التشريع دائما تنقسم الى حكم ذاتية شاملة لكل مشروع ومحظور ، وتلك حكمة الإسلام كله . وحكم أخرى لكل شعيرة من شعائر الإسلام منفردة — وهذه الحكم المنفردة تحتوى الحكمة الذاتية للإسلام كله ولا تفارقها ، فتكون بمثابة تدريب على ترسيخ الحكمة الذاتية الشاملة في القلوب ، وببناء العاطفة الدافعة الى الدعوة والانتصار للشريعة كلها . وإلى جانب تلك الحكمة التربوية لكل شعيرة ، نجد حكما أخرى هي بمثابة الدليل الأتوم على صدق الإسلام في منهاجه التربوى ، وصلاحيته لأن يكون ميزانا تقاس به جميع المناهج التربوية التى يصنعها الانسان ، فيضعها في مرتبة الزيف أو الصحة ، لا أن تقاس مناهج الإسلام بما يصنعه الانسان .

فالصلاة مثلا ، تستبطن حكمة الإسلام العليا ، وهى تركيز العقيدة فى القلب ، وتكرار عمليات التركيز هذه عدة مرات كل يوم ، حتى تؤتى ثمرة محققة ، ولكل ركن من أركان الصلاة حكمة تخدم هذا الأصل الكبير وتؤيده ، وتضعه في المرتبة الأولى من مناهج التربية على مستوى العالم ، ولكل وقت من أوقات الصلاة حكمة لا تخرج عن الأصل ، وإنما

تهى جوانب الإنسان ومداركه وقدرته لاستيعاب الحكمة العليا ،
والقيام بحققها من العمل المتواصل في حب واندفاع مهما كان مضنيا .

فأين نضع حكمة الحل وانحرمة فيما كتب على هذا الأساس ؟
أما الاستقذار فأمر نسبي . وما استقذره البعض قد استعذبه أهل
الجاهلية ، بل إن ما استقذره الرسول صلى الله عليه وسلم وهو « الضب »
تدأكله الصحابة على مائدته دون أن يستقذروه .
وأما العقوبة على الإهمال فما رأينا على وجه الأرض مكالكا لشيء .
الا وقد بلغ به الحرص عليه حدا أخرجه عن حد الاعتدال في سبيل
المحافظة عليه ، فليس الناس في حاجة الى درس في الحرص ، بل هم
في حاجة الى درس في الحد من الحرص الذي خرب القيم العليا لتدوين
والأخلاق .

وأما العلل الصحية المجردة فتشبه أن توحى بأن الاسلام يقصد
أساسا الى تربية الجسد دون هدف آخر وراء الجسد ، فالقول باتقاء
علل الجسد منفصلة عن هدف أسمى منها فصل للجزء عن كله .

إن المقصود الرئيسي من تحريم بعض الأطعمة هو مخالفة أهل
الكفر والشرك . بل إن هذه المخالفة قد شرعت في أمور اللباس والزينة
وغيرهما ، مما يجعلها رأسا في منهج التربية الاسلامي ، ينسحب على
الثقافة ونظام المساكن والفراش وغيرها من عناصر حياة الانسان المسلم .
وقد كانت تلك المحرمات مما يستهله أهل الكفر في الجاهلية ، ومن ذلك
ما ذكره ابن كثير عن صدى بن عجلان : « أنه لما ذهب الى قومه
مبعوثا من النبي صلى الله عليه وسلم لدعوتهم الى الاسلام ، جاؤا
بقصعة من دم ، فاجتمعوا عليها وقالوا : هلم يا صدى . فقال : ويحكم ،
إنما جئتمكم من عند من حرم هذا عليكم . قالوا : وما ذاك ، فثلوت
عليهم الآية » .

وكانوا يأكلون ما أفضل السبع مما قتل من الحيوان ، ويأكلون
الموقوذة بأن يضربوها بالخشب حتى تموت ، وأكلوا المتردة والنطيعة ،
ولم يذكروا على ما ذبحوه الا اسم الصنم . ولقد سجل الأعشى تلك
العوادات الجاهلية في شعره فقال :

واياك والميتات لا تقربنها ولا تأخذن عظما حديدا فتفصدا
وذا النصب النصب لا تأتينه ولا تعبد الأصنام والله فاعبدا

(٩ - هذا حلال وهذا حرام)

بل لقد شرعت مخالفة المنافقين — وهم جواسيس أهل الكفر في صفوف المسلمين — في الطعام فأشار الرسول صلى الله عليه وسلم الى أن المنافق يأكل في سبعة أعماء ، أما المؤمن فيأكل في معنى واحد . وشرعت مخالفتهم في اللون الذي يصبغ به الشيب ، وشرعت مخالفتهم في هيئة الجلوس ، الى كثير من الأمور التي شرع فيها مخالفة أهل الشرك والكفر والالحاد ، واليهود بوجه خاص ، حتى قالوا حينما خالفهم في معاشره الحائض : ما يدع هذا الرجل شيئا الا خالفنا فيه !

ولكن ، ماذا يعنى مبدأ مخالفة أهل الشرك في الاسلام ؟ ولا سيما أن الموضوعات التي شرعت فيها مخالفة أهل الشرك بلغت حدا من الكثرة تجعلنا نتساءل في الحاح : ولماذا ؟ ثم لماذا كان ذلك في الطعام واللباس مرعا ولم يقتصر فيه على أمور العبادة فقط ؟

ونقول : ان النظر في آيات الطعام وسوابقها ولواحقها من القرآن يعطينا الضوء الواضح على المسألة ، فلا يجوز أن نقطع الجزء الخاص بالمحرمات منها وننظر اليه على حدة . فالله تعالى يقول :

« وان تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله ، ان يتبعون الا الظن وان هم الا يخرصون . ان ربك هو أعلم من يضل عن سبيله ، وهو أعلم بالمعتدين . فكلوا مما ذكر اسم الله عليه ان كنتم مؤمنين . وما لكم الا تاكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه ، وان كثيرا ليضلون بأهوائهم بغير علم ، ان ربك هو أعلم بالمعتدين . ونروا ظاهر الاثم وباطنه ، ان الذين يكسبون الاثم سيجزون بما كانوا يفترون . ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه لفسق ، وان الشياطين ليوحون الى أوليائهم ليجادلوكم ، وان أطعموهم انكم لمشركون . او من كان ميتا فأحييناه وجعلنا له نورا يمشى به في الناس كمن مثله في الظلمات ليس بخارج منها ، كذلك زين للكافرين ما كانوا يعملون » (الأنعام : ١١٦ — ١٢٢) .

وفي سورة المائدة طالب المؤمنين بالوفاء بالمعقود ، ثم أتبع ذلك بذكر الحلال والحرام من الأنعام ، وفي آخر المحرمات قال : « وما ذبح على النصب وان تستقسموا بالآلام ، فلكم فسق ، اليوم ينس الذين كفروا من دينكم فلا تخشوهم واخشون ، اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً ، فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لاثم فان الله غفور رحيم » (المائدة : ٣) .

ففى كل النصين نجد حكما قاطعا بأن ارتكاب ما حرم الله من أكل محرّمات الأنعام فسق ، أى خروج من دائرة الاسلام الى غيره من الأوهام . بل ان افسق الذى صدق عنى أكلى محرّمات الأنعام فى سورة المائدة قد اعتبر نقضا للعهود المأثور بالوفاء بها فى أول السورة . وقد أكد الامام القرطبى أن الفسق يرجع الى جميع ما ذكر من قبل ، وقال : ان الانكفاف عن هذه المحرمات من الوفاء بالعقود .

وفى سورة الأنعام يؤكد الله تعالى أن المؤمنين سيعانون صراعا جدليا حول بعض المحرمات من وجهة نظر الكفار انذين سماهم القرآن المؤمنين تدخلهم فى نطاق المشركين ، كما أكد ان جميع دوائر الشرك انما تعمل بالظن ، وتضل بالهوى ، ثم عاد فى سورة المائدة فقرّر أن نجاح المؤمنين فى الصمود امام جدل الكفار أصابهم باليأس من أن ينالوا من دينهم شيئا ، وحذر من خشية الناس فى مواجهه خشية الله ، فانه أحق بالخشية والخوف ما دام الدين قد كمل ، والنعمة قد تمت .

وكانت آيات سورة المائدة من أواخر ما نزل من القرآن ، وكان الأساس الذى استند اليه التحريم والتحليل فيها هو « الوفاء بالعقود » الذى صدرت به الآيات . ومما هو معلوم بالقطع أن العقد الرئيسى الذى يقطعه المؤمن على نفسه هو « الايمان بالله ورسوله ، وما جاء به ، وتحكيمه فى كل ما يثور من خلاف ، دون أن يكون هناك حرج فى الصدر من حكم الرسول » .

فارتبط الحل والحرمة اذن بعقد الايمان ارتباطا ثابتا بالنص ، بدليل التركيز على عدم طاعة أهل الهوى ، وأهل الجدل بالباطل ، وعلى أن المشركين يريدون أن يضلوا المؤمنين بأمر منها الحلال والحرام ، ولذلك قالوا لهم : كيف نأكل ما قتلنا ، ولا نأكل ما قتل الله ؟ فربطوا أهواءهم بأصل الايمان بالله تضليلا للمؤمنين ، يوهمونهم أنهم لا يؤمنون به ايمانا شاملا ، لأنهم يرفضون أن يأكلوا ما قتل ، ويأكلون ما قتلوا بأنفسهم ، وكانت اجابة المؤمنين : أنهم لا يذبحون الا على اسم الله العظيم ، والكافرون يذبحون على اسم الوثن والصنم والطاغوت .

ومما يذهل العقول : ما نجد من الدقة البالغة العجيبة حينما كان الرسول صلى الله عليه وسلم يبين ما خفى على المسلمين من فروع

هذه المسائل المتعلقة بالحل والحرمة في الأنعام . فحينما سئل عن الصيد بالمراضى الذى هو خشبة قد يكون لها سن وقد لا يكون ، قرر أن المراضى اذا خزق الصيد دخل في دائرة الحلال ، واذا أصاب بعرضه دخل في المحرم ، لأنه موقوذ ، وان جرح الكلب المعلم الصيد كان حلالا ، وان لم يجرحه بل صدمه بثقله دخل في المحرم ، لأنه نطيح . وهكذا تضافرت نصوص القرآن والسنة على دقة البيان دون تساهل في هذا الأصل ، لاتصاله أساسا بموضوع العقيدة في الله دون الأوثان والطواغيت . ولقد فطن ابن كثير الى علة التحريم التى يريد بيانها . وجمع بين ضرر الدين والبدن في تعليقه لتحريم الميتة فقال : « وما ذاك الا لما فيها من المضرة ، لما فيها من الدم المحتقن وغيره ، فهي ضارة بالدين والبدن ، ولهذا حرّمها الله » .



الضرورة تبيح المحظور :

قال الله تعالى بعد بيان المحرمات : « فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه ، ان الله غفور رحيم » (البقرة : ١٧٣) . ومعنى هذا : ان الله أباح للمسلم أن يتناول من المحرم عند الضرورة بشرط ألا يكون باغيا ولا عاديا . ويقتضى ذلك تفسير البغى والعدوان اللذين يتمتع معهما الاذن بتناول المحرم ، وبيان حد الضرورة المبيح لتناول المحرم .

أما قوله تعالى : « غير باغ ولا عاد » . فقال مجاهد : من اضطر غير قاطع للسبيل ، أو مفارق للأئمة ، أو خارج في معصية الله ، فله الرخصة . وقال سعيد بن جبير : يعنى غير مستحل . وقال السدى : غير باغ يبتغى فيه شهوته . وقال ابن عباس : لا يشبع منها . وقال أيضا : غير باغ في الميتة ، ولا عاد في أكله . وقال قتادة : غير باغ ولا عاد في أكله أن يتعدى حلالا الى حرام . وقال مقاتل : غير باغ فيما أكل ، وبلغنا أنه لا يزداد على ثلاث لقم .

فالْبغى والعدوان على هذا ينحصران في : ألا يكون المضطر ساعيا في معصية ، وألا يكون متشها للحرام يملأ به بطنه ، وألا يتعدى قدر ما يحفظ الحياة بزيادة في الأكل .

وأما حد الضرورة ففسرها مجاهد : بأن يغلبه ظالم فيكرهه على أكل الخنزير مثلا .

وقال الجمهور : أن يصيره الفقر والجوع الذى يخشى منه الهلاك الى الضرورة .

ولابد أن يستنفد المضطر كل وسائل الحصول على المباح من اخوانه ، عن طريق السؤال واللجوء الى من يملك الطعام ، مخالفاً بذلك تقاليد المجتمع غير خجل من وسائل الحلال ، ولا شك أنه سيجد من يسد جوعه حينئذ . أما اذا كان فى مفازة مهلكة ، ولم يجد أحداً . وخاف على نفسه ، فله أن يتناول من المحرم ما يبلغه الى مكان الحلال .



كل ذى ناب من السباع وذى مخلب من الطير :

أخرج الشيخان عن أبى ثعلبة الخشنى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كل ذى ناب من السباع . وفى رواية مسلم عن ابن عباس زاد فيها : وكل ذى مخلب من الطير .

أختلف الفقهاء فى تحديد السباع . فقال أبو حنيفة : كل ما أكل اللحم فهو سبع ، حتى الفيل ، والسنور ، والحدأة ، والصقر . وقال الشافعى : السبع ما عدا على الناس ، كالأسد ، والذئب ، والنمر . أما الضبع والثعلب والسنور فحلال عنده ، لأنها لا تعدو على الناس .

وقال الجمهور : ان السباع وجوارح الطير حرام للمحدث . وقال مالك : مكروهة وليست حراما ، لقوله تعالى : « قل لا أجد فى ما أوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا » الآية (الأنعام : ١٤٥) وليس فيها ذو مخلب من الطير ، ولا ذو ناب من السباع . ورد الجمهور بأن الآية للاخبار بأنه لم يجد محرما فى ذلك الوقت الا المذكورات ، ثم أوحى اليه بتحريم كل ذى ناب ومخلب .

وللضبع من دون ذوات الأنياب استثناء من حكم ذوات الأنياب عند أحمد والشافعى وعطاء وأبى ثور . وقال الخطابى : روى عن سعد ابن أبى وقاص أنه كان يأكله . وروى عن ابن عباس أباحت . وقال ابن القيم فى « اعلام الموقعين » : انما حرم ما اشتمل على الوصفين : أن يكون ذا ناب ، وأن يكون سباعا بطبعه كالأسد . والقوة السبعية انتهى فى الأسد ليست فى الضبع حتى تجب التسوية بينهما فى التحريم .



لحوم الجلالة :

الجلالة بفتح الجيم وتشديد اللام : الدابة التي تأكل القذر ، كالجلة والبعر والعذرة • وسواء في ذلك المغنم والبقر والدجاج والبط وغيرها • وقال النووي : هي ما كان أكثر علفها النجاسة •

وقال الخطابي : اختلف الناس في أكل لحوم الجلالة وألبانها • فكره ذلك أصحاب الرأي ، والشافعي ، وأحمد ، وقالوا : لا تؤكل حتى تحبس أياما وتعلف علفا طاهرا • فتحبس البقرة أربعين يوما والدجاجة ثلاثة أيام •

وقال الحسن ومالك : لا بأس بأكلها بعد غسل لحمها غسلًا جيدًا •



نبائح أهل الكتاب وطعامهم :

قال الله تعالى : «**وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ، وطعامكم حل لهم**» (المائدة : ٥) وقد فسر الطعام بالذبائح • وبه قال ابن عباس ، وأبو أمامة ، ومجاهد ، وسعيد بن جبير ، وعكرمة ، وعطاء ، والحسن ، ومكحول • وأجمع المسلمون على أن ذبائحهم حلال للمسلمين • قال ابن كثير : وهم متعبدون بذكر اسم الله على ذبائحهم دون ما يعتقدون في المسيح ، ولهذا حرمت ذبائح أهل الشرك لأنهم لا يذكرون اسم الله عليها ، ولا يتوقفون فيما يأكلون على ذكاة ، بل يأكلون الميتة ، بخلاف أهل الكتابين الذين سمح لهم بمخالطة المسلمين ، أملا في أن يعلموا حقيقة الاسلام وسماحته وعدله المبسوط على الجميع •

والمالكية لا يجوزون أكل الشحوم من ذبائح اليهود ، ما عدا شحوم المظهر والحوايا ، أو ما اختلط منها بالعظم ، لأنها ليست من طعامهم ، بل هي محرمة عليهم •

ورد عليهم الجمهور بما رواه البخاري أن أهل خيبر أهدوا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم شاة مصلية ، فنهش منها نهشة وتركها ، لأنها كانت مسمومة ، ولم يسألهم حين قدموها : هل نزعوا منها ما يعتقدون تحريمه أو لا •



ذبائح البلاد التي أعلنت الكفر حديثاً :

ومن مشكلات العصر ما يستورد من اللحوم المحفوظة من بلاد تدين بالشيوعية ، وتتكبر وجود الله ، وتدعو الى ذلك بين الأقطار الأخرى . فهذه اللحوم حرام باجماع السلف المستمد من النص على تحريم ذبائح أهل الكفر ، لأنهم جاهدون الله ، ولا يذكرون اسم الله عليها ، ولا يقرون بأنهم متعبدون لله في شيء .

ولكن الإدارات التجارية للدول الإسلامية التي تجلب هذه اللحوم تقول : انها ترسل من يشرف على ذبح هذه اللحوم ، ويذكر اسم الله عليها حسب قواعد التشريع الإسلامي ، وتسجل على كل (علبه) من هذه اللحوم شهادة بذلك ، وبأنها ذبحت طبقاً لقواعد التشريع الإسلامي ، فتصبح القضية حينئذ عبارة عن لحوم اشترها جمع من الموظفين . وشهدوا على أنها ذبحت ذبحاً إسلامياً ، وذكر عليها اسم الله ، وذبحها مسلم متعبد بذكر الله ، فوقعت التبعة اذن على الهيئة التي تقوم باستيراد هذه اللحوم ان لم تصدق في شهادتها هذه .

على أن هناك ثغرة قائمة في هذه الشهادة . فنحن لا نعلم من هو الشاهد الذي سجل على كل (علبه) أنها ذبحت ذبحاً إسلامياً ، فلم يدون عليها توقيع وزير التجارة الخارجية أو من ينوب عنه ، أو حتى ما يشير الى أن هذه الشهادة صادرة عن الدولة الإسلامية الجالبة للطعام ، مما يجعل الشك قائماً في أنها ملاحظات دونتها الدولة المحددة لترويج تجارتها . ولا يقوم حكم شرعى على الظن والشك . وفي هذه الحالة يجب أن يتوقف المسلم الحريص على دينه ، فلا يأكل هذه اللحوم الواردة من بلاد ملحدة أيا كانت صفتها ، بل يعدل عنها الى اللحوم الواردة من دول أهل الكتاب ، وهى كثيرة والحمد لله ، فلا ضرورة قائمة تلجئ المسلم الى تناول ذبائح أهل الكفر ، وله بديل منها في ذبائح أهل الكتاب . ونرى والله أعلم أن ذبائح الدول الشيوعية وما يرد إلينا منها من اللحوم حرام ، الا اذا اعترف وزير التجارة الخارجية أو وزير الخارجية في البلد الإسلامي أن هذه اللحوم ذبحت ذبحاً شرعياً ، وذل هذه الشهادة باسمه نائباً عن الهيئة الشاهدة .

الصعق بالكهرباء :

ليس معنى اباحة ذبائح أهل الكتاب أن نأكل الميتة أو النطيحة أو الموقوذة من طعامهم ، فهذه لا تؤكل إذا جاء بها مسلم ، فإذا جاء بها كتابي كان أولى بالتحريم •

والصعق بالكهرباء عبارة عن تسليط صدمة كهربية على الذبيحة لتقتلها • ونرى أنها تلحق بالنطيحة في التحريم ، كما يحرم ما صدمه الجراح المعلم فقتله دون أن يجرحه ، فقد ألحقه الرسول صلى الله عليه وسلم بالنطيحة ، وألحق ما أصيب بعرض المعراض بالموقوذة •

فما صعق من الحيوانات بالكهرباء انما صدم فمات ، ولم يجرح ، كما أن الحرمة متوجهة أيضا الى ما يرد من أهل الكتاب من هذا النوع من الذبائح ، فليس هو من الذبائح المباحة لهم ، حتى تحل لنا نحن المسلمين •



استعمال آنية أهل الكتاب :

أخرج أبو داود عن أبي ثعلبة الخشني أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم : انا نجاور أهل الكتاب وهم يطبخون في قدورهم لحم الخنزير ، ويشربون في آنياتهم الخمر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أن وجدتم غيرها فكلوا فيها ، وإن لم تجدوا غيرها فارحضوها بالماء ، واكلوا واشربوا » • والرحض : الغسل •

قال الخطابي : الأصل في هذا أنه إذا كان معلوما من حالهم أنهم يطبخون الخنزير ، ويشربون الخمر ، فلا يجوز استعمالها الا بعد غسلها جيدا • وأما ثيابهم ومياهم فانها على الطهارة كماء المسلمين • وثيابهم ، الا أن يكونوا من قوم لا يتوقون من النجاسة •

ونتشأ عن هذا الأصل حالتان من الحالات الشائعة في عصرنا :
١ - شرب الشراب المباح في أكواب تباع فيها (البيرة) والخمور الأخرى في المحلات العامة (المقاهي والكازينوهات) •

٢ - شراء الجبن واللحوم الحلال من محال تباع لحم الخنزير (المورتاديل) وتستعمل في تقطيع الجميع آلة واحدة •

وتياسا على الأصل الذى ذكره الخطابى فى المسألة الأولى لا يجوز استعمال الأكواب فى الشراب ، وآلات تقطيع لحم الخنزير فى تقطيع الجبن واللحم المباح الا بعد غسلها جيدا ، تطهيرا لها من نجاسة الخمر والخنزير ، وذلك اذا تعذر استعمال آلة أخرى لتقطيع الجبن وغيره من المباح ، واستعمال أكواب أخرى غير التى يباع فيها الخمر ومشتقاته ، والورع خير ومن حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه • ونفس الحكم ينطبق على القصاب الذى يبيع لحم الخنزير ، ولحوم الأنعام المباحة ، ويقطع هذه وتلك بسكين واحدة ، لا سيما وقد جاء النكير على لمس لحم الخنزير فى حديث مسلم عن بريدة الأسلمى : « من لعب بالنردشير فكأنما صبغ يده بلحم الخنزير ودمه » •



الانتفاع بجلود الميتات :

أخرج البخارى عن ابن عباس أنه تصدق على مولاة لأم المؤمنين ميمونة بشاة فماتت ، فمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « هلا أخذتم أهابها فديبغتموه فانتفعتم به » ؟ الإهاب : الجلد • قالوا : أنها ميتة • قال : « انما حرم أكلها » • وجاء فى الحديث : « أيما إهاب دبغ فقد طهر » • وروى عن مالك أنه لا يطهر بالدباغ ، لأنه جزء من الميتة ، وهى حرام بنص القرآن ، فلا يطهر بالدباغ قياسا على اللحم • والقائلون بطهارته وجواز الانتفاع به استندوا الى الحديث ، وقالوا : ان الدباغ يزيل النجاسة والأوساخ عن الجلد حتى ينتفع به فى الأشياء اليابسة كالجلوس عليه • ويجوز أيضا أن ينتفع به فى الماء بأن يجعل سقاء ، لأن الماء على أصل الطهارة ما لم يتغير له وصف • وقالوا : ان الطهارة فى اللغة تتوجه الى ازالة الأوساخ ، كما تتوجه الى الطهارة الشرعية كما قال القرطبى •



الاسراف فى الطعام :

قال الله تعالى : « وكلوا واشربوا ولا تسرفوا ، انه لا يحب المرففين » (الأعراف : ٣١) • وأخرج مسلم عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الكافر يأكل فى سبعة أمعاء ، والمؤمن يأكل فى نوى »

واحد » • وروى مثله عن جابر بن عبد الله • وعن أبي هريرة من حديث طويل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « المؤمن يشرب في معنى واحد ، والكافر يشرب في سبعة أمعاء » •

قال القاضي عياض : نقل أن المؤمن يقتصد في أكله دون الكافر • وقيل : أن المؤمن يسمى الله عند طعامه فلا يشركه فيه الشيطان ، والكافر لا يسمى فيشاركه الشيطان •

وعلى أى حال فالفرق بين الكافر والمؤمن : أن المؤمن يأكل ليعيش ، والكافر يعيش ليأكل • فالمؤمن مشغول بما كلف به ، دائب على الجهاد في سبيل الله ، والكافر لا هم له من الحياة الا التقلب في فنون الترف • ولهذا كان الكفار هم جمهور المترفين في الأرض ، وكان المؤمنون هم أهل القناعة ، المشغولون بما هو أسمى من شهوات الطعام ، ويؤيد هذا وصف الله تعالى للكافرين بأنهم : « يتمتعون ويأكلون كما تأكل الأنعام والنار مثوى لهم » (محمد : ١٢) • وهذا تأييد لما ذكرناه في علة تحريم الأنواع العشرة وغيرها من الأطعمة ، وصلة تحريمها بأصل الايمان لا ببناء الجسد • وأحاديث تقلل الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه نجوم الهدى من الطعام أشهر من أن نعيدها •

والتقلد من الطعام والمتاع بوجه عام عدة المجاهدين في سبيل الله ، إذ يتعرض المجاهد لشتى المحن في اجتياز الصحارى التى لا تجود بالطعام ، ويتعرضون لطول المعارك التى لا تمكنهم من الاستمتاع بالطعام ، كما يتعرضون لهجوم العدو الذى يشغلهم عن طعامهم ، فماذا يصنع المترفون بين صفوف المؤمنين ، ألا أن يتخاذلوا وتهن قواهم ، لأنهم أصبحوا عبيداً للوان الطعام ، لا يصبرون دونها ، ولا يطبقون الظروف الطارئة عليهم ، فهم في الحقيقة مرض عضال في جسد الأمة الاسلامية ، لا صلاح له الا بالتربية العسكرية الدائمة التى لا تغيب ملامحها أبداً في تشريعات الاسلام •



الخمير :

وما زال الاسلام يرد الانسان الى فطرته النقية التى اجتمعت في التكريم للخلافة ، وفي العقيدة الواحدة القائمة بالغييب ، ثم بالعقل والنظر ، ويحفظ آلاتها أن تخطئ بفعل شراب تدخل عليه تغييرات تخرجه

عن فطرته التي فطره الله عليها ، فتسلب الأداة الرئيسية التي تعلق بها حفظ التوازن في الإنسان ، وتحوله الى حيوان مسلوب العقل ، فاقد الفطرة ، لا يميز بين ما يجب أن يأتي ، وما يجب أن يترك ، وتزبن له الجريمة والفحش ، وتشتت همته من أن تجتمع لتصحيح وحدة القصد ، ووحدة القول ، ووحدة الاعتقاد .

والأصل في تحريم الخمر قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا انما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون » . انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة ، فهل انتم منتهون » (المائدة : ٩٠ ، ٩١)

أما أدلة التحريم في الآيتين فهي :

١ - قال الخازن في تفسيره : دلالة التحريم أن الله تعالى قرن الخمر والميسر بعبادة الأصنام « الأنصاب والأزلام » وعدد أنواع المفسدات الحاصلة بهما ، ووعد بالفلاح عند اجتنابهما ، وقال : « فهل انتم منتهون » . ولا يخفى ما في هذه العلة من صلة التحريم بحماية العقيدة كما قلنا في الأطعمة ، ومن صلته بصيانة الفطرة .

٢ - قوله تعالى عن الخمر مع أخواتها انها : « رجس » والرجس : النجس ، وكل نجس حرام .

٣ - قوله : « من عمل الشيطان » . وكل ما هو من عمل الشيطان حرام ، لمعارضته لأصل الايمان والتوحيد والعبودية .

٤ - قوله : « فاجتنبوه » . والأمر للوجوب ، وما أوجب الله اجتنابه فهو حرام . قال تعالى : « فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور » (الحج : ٣٠) .

٥ - قوله : « لعلكم تفلحون » . وما علق رجاء الفلاح باجتنابه ، فإتيانه حرام ، لأنه سبب للخسران ، والله لا يدعو عباده الى الخسران .

٦ - قوله : « انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر » . وكل ما هو سبب لوقوع العداوة والبغضاء بين المسلمين فهو حرام .

٧ - قوله : « ويصدقكم عن ذكر الله وعن الصلاة » . وما يصد به الشيطان عن ذكر الله وعن الصلاة التي هي عماد الدين فهو حرام ، لأنه صرف للمؤمنين عن التذكر الدائم ، ورعاية بقاء العقيدة قوية في القلوب بدوام الذكر ، وتكرار الصلاة كما قلنا .

٨ - قوله : « فهل أقتم هنتهون » . معناه : انتهوا . وما أمر الله بالانتهاء عنه فهو حرام .

ومن السنة أخرج أبو داود ومسلم والدارقطني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام » . وأخرج الشيخان وأحمد عن أبي موسى عنه قال : « كل مسكر حرام » . وأخرج مثله عن أبي هريرة : أحمد ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، وأخرجه ابن ماجه عن ابن مسعود .

وأخرج أبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، عن جابر ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ما أسكر كثيره فقليله حرام » . وأخرج النسائي ، وابن حبان ، والدارقطني ، عن سعد بن أبي وقاص : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قليل ما أسكر كثيره » .

ولا نريد أن ندخل في الخلافات التي حدثت بين العلماء حول الحقيقة الشرعية والحقيقة اللغوية ، حول وجوب الحد في القليل بناء على هذا الخلاف ، لأن مثل هذه الخلافات ما هي إلا من باب التدريب العقلي على استعمال الأدلة . واجماع المسلمين قد انعقد على أن كل مسكر حرام ، ولكننا نخلص الى النتائج التالية :

١ - لا حجة لمن قال : ان الشربة المسكرة هي المحرمة . قال ابن جرير : انما أسكرت الشربة المسكرة باجتماعها واجتماع عملها مع ما قبلها ، فحدث عن جميعها السكر ، وكذلك قال الشوكاني في « نيله الأوطار » ، وابن القيم في « شرح سنن أبي داود » .

٢ - قال ابن حجر : لو سلم أن الخمر في اللغة هي : ما اتخذ من العنب خاصة ، فاعتبار الحقيقة الشرعية أولى . وقد تواردت الأخبار على أن المسكر المتخذ من غير العنب يسمى خمرًا ، فالأحاديث التي جاءت بتحديد الأنواع التي يصنع منها في عصر التنزيل لا يقصد بها حصر الخمر في هذه الأصناف ، بل هي لبيان ما كانت منه الخمر في

ذلك العصر ، ويقاس عليها ما يجد بعد ذلك منها ، ما دام فيه علة الاسكار ، فكل مسكر خمر ، ولهذا جاء تعريف الخمر في نهاية الحديث. لهذا السبب ، فقد أخرج الشيخان أن عمر خطب فقال : « انه قد نزل. تحريم الخمر وهى من خمسة أشياء : العنب ، والتمر ، والحنطة ، والشعير ، والمسل ، والخمر ما خامر العقل » • وقد سأل أبو موسى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراب يصنع من الشعير أو الذرة • فقال : « ذاك المزر ، أخبر قومك أن كل مسكر حرام » •

فقد قطع الرسول صلى الله عليه وسلم الشبهة ، وهرم كل مسكر مهما اختلف اسمه • فالبيرة في عصرنا حرام ، لأن كثيرها مسكر ، ولا داعى لاستعمال الأدلة في غير مواضعها لتحليل ما حرم الله ، كما يفعل ذلك فساق المتفقهة من أدعياء العلم في أيامنا هذه • ويلحق بالخمر غير البيرة أنواع (الكينا) التى يعلن عنها في الصحف ، لأن كثيرها مسكر • وقد رجح النووى أن علة التحريم الاسكار ، وهى علة تتفق مع الأحاديث الناطقة بأن كل مسكر حرام ، مهما اختلفت الأسماء من خمر الى (بييرة) الى (كينا) الى (شمبانيا) الى (هورنيه) الى غير ذلك من الأسماء المضللة عن الحقيقة التى هى الاسكار •



النبیذ المباح :

وغرية أخرى يضلل بها فساق المتفقهة من أدعياء الطم الناس في عصرنا ، وذلك حينما يحلون النبيذ على اطلاقه • والنبيذ الحلال الذى كان يشربه رسول الله صلى الله عليه وسلم هو ما يشبه (الخشاف) في عصرنا الحاضر • وهو أن ينقع التمر وحده ، أو الزبيب وحده ، ليطيب الماء بحلاوته ، ويطيب التمر أو الزبيب بليونته ، يصنع له ذلك من الليل فيشربه اذا أصبح ، أو من الصباح فيشربه اذا أمسى ، ولم يشربه أبدا اذا تغير أو غلا ، بل أخرج أحمد عن أبى هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قدم اليه نبيذ ، فاذا به ينس ، يعنى : يغلى ، فأهرقه وقال : « هذا شراب من لا يؤمن بالله واليوم الآخر » •

فالأنبيذة السائدة في عصرنا الحاضر متغيرة الطعم ، فيها شدة ، وكثيرها يسكر ، فهى حرام ، لأن ما أسكر كثيره فقليله حرام •



الحشيش والأفيون وأشباههما :

أخرج أبو داود وأحمد عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كل مسكر ومفتر .

قال ابن الأثير : المفتر : الذى إذا شرب أحمى الجسد ، وصار فيه فتور وضعف وانكسار . وقال الخطابى : المفتر كل شراب يورث الفتور والرخاوة فى الأعضاء ، والخدر فى الأطراف . أما السكر فهو : ما فيه شدة مطربة وكان فيه حد .

ونقل العراقي وابن تيمية الاجماع على تحريم الحشيش ، وأن من استحله فقد كفر . وقال ابن حجر : من قال ان الحشيشة لا تسكر وإنما تخدر فهو مكابر ، فإنها تحدث ما يحدث الخمر من الطرب والنشوة . وإذا سلم عدم الاسكار فهي مفترية . وقال ابن البيطار : ان الحشيشة وتسمى (القنب) ، وتوجد فى مصر ، مسكرة جدا إذا تناول الانسان منها قدر درهم أو درهمين . وقبائح خصالها توجد فى الأفيون .

والحق ابن دقيق العيد « جوزة الطيب » بالحشيشة وقال : انها مسكرة .

وقال أبو بكر بن قطب القسطلانى : « ان الحشيشة ملحقة بجوزة الطيب ، والأفيون ، والبنج » وهذه من المسكرات المخدرات . وقال الزركشى : ان هذه الأشياء تؤثر فى متعاطيها المعنى الذى يدخله فى حد السكران ، فإنهم قالوا : السكران هو الذى اختل كلامه المنظوم ، وانكشف سره المكتوم . وقال بعضهم : هو الذى لا يعرف السماء من الأرض .

ويلحق بالحشيش والأفيون والبنج وجوزة الطيب : « الداتورة ، والبسباسة » لوجود المعنى فيهما ، وكذلك الخليط الذى يصنع فى مصر ويسمى « الصواريخ » فهو خليط من عناصر مخدرة .

ويكفى أن الحشيش والأفيون لا يتعاطاهما ولا أمثالهما الا السفلة من الناس ، كما أننا اذا تفحصنا أحوال متعاطيها وطريقة تفكيره ، وجدناه مهسوخ الخلقة بعد أن كان قويا ، كئيب اللون بعد أن كان ثقيا ، خاملا بعد أن كان نشيطا ، تافه العقل ، غارقا فى الأوهام ، مائلا الى مجالسة الأسافل والأراذل ، جامعا لأوباشهم فى بيته ، مضحيا

بكرامته في سبيل الحصول على مطلوبه ، مدمن الفكر في الشهوات ،
يظن في نفسه من المكارم ما هو بعيد عنها ، ساقط المروءة بالاغراق
في المهذر وسقط الكلام ، مولعا بالهزل الدنيء ، ضعيف الذاكرة ، الى
غير ذلك من السوءات والعيوب .

* * *

الكوكابين :

وهذا داء كان قد اختفى ، ثم نشط نشاطا هائلا في أوروبا وأمريكا ،
ومصر في العقد السادس والسابع من القرن العشرين ، واتخذ بعض
السفلة تجارة ، وارتاد مجالسه الدنيئة كثير من الساقطين والساقطات ،
واتخذوا من المقابر أوكارا لتجارتهن ، وتردد على تلك المجالس بعض
المتقفين بكل أسف ، وابتكروا بديلا (للكوكابين والهيروين) بعض العقاقير
الطبية يخلطونها من أقراص منومة ، وأخرى للسهر ، ويطحنونها ،
ويستعملونها سعوطا من الأنف فتخدر تخديرا شديدا ، وتكون عادة
لا يصبر عنها صاحبها ، وقد بلغ الكثيرون من ممارسى هذه العادة السيئة
مرحلة الجنون أو الانتحار ، أو سوء الخلق الى حد لا يطيقه انسان ،
وكفى بذلك دليلا على التحريم بالاضافة الى أدلة تحريم المشيخ
وملحقاته .

* * *

الخمر تتحول الى خمر :

الخمر نجس لعينه ، ولهذا فليس مما يباح اقتناؤه ولا التجارة فيه ،
وكل كسب ناشئ عنه فهو حرام ، ولقد لعن الرسول صلى الله عليه
وسلم بائعها ، ومشتريها ، وعاصرها ، ومعتصرها ، وشاربها ، وحاملها ،
والمحمولة اليه ، وساقها ، مما يدل على اتجاه الشريعة نحو القضاء
على صناعتها . ومما يدل على ذلك حديث أنس عند مسلم ، وأبي داود
والترمذي : أن أبا طلحة سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
أيتام ورثوا خمر . فقال : « أهرقها » . قال : أفلا أجعلها خلا ؟
قال : « لا » .

قال الخطابي : فيه أن معالجة الخمر حتى تصير خلا غير جائز ،
ولو كان الى ذلك سبيل لكان مال اليتيم أولى الأموال به ، لما يجب

من حفظه وتثمينه • فعلم أن معالجته حتى يصير خلا لا تطهره ،
وقال السندي : ظاهره أن الخل المتخذ من الخمر حرام • وقال الدهلوي :
يحتمل أن اكتساب الخل من الخمر ليس بجائز •



التداوى بالخمر :

ومن مقاصد الشريعة الحرص على إبقاء الفطرة نقية ناصمة ،
لا تلوثها الشبهات ، فلا تنفتح أمام الإنسان السبل المؤدية الى استثناء
من التحريم الا في حالة الجوع الشديد المؤدى الى الموت ، فتلك حالة
انحطاط للمقوى لا يحتتمل معها اللذة بالحرام ، مع الحاجة الشديدة
الى معالجة الجسد ، لابقاء الحياة عليه • ولذلك لم يجعل الله تعالى
«دواء للجسد في حرام •

وقد أخرج مسلم عن طارق بن سويد أنه سأل رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن الخمر ، فنهاه وكره له أن يصنعها • فقال : انما
أصنعها دواء • فقال : « انه ليس بدواء ، ولكنه داء » •

ففيه دليل على أنه لا شفاء فيها ، لأنها في ذاتها داء ، فيحرم
التداوى بها •



التسخين :

جميع أنواع الدخان تحدث فتورا في الأعضاء ، فتدخل في النهي
عن كل مفتر في حديث أبي داود ، ولكن لما كان الفتور من الدخان
غير مساو للفتور من الحشيش والأفيون ومطهراتهما ، كانت علة تحريمه :
انهك البدن والحد من نشاطه ، والحيولة بينه وبين أداء ما كلف به
من أعمال غير أعمال العبادة ، فضلا عن اتلاف المال دون فائدة ، وقد
يكون الإنسان محتاجا الى ثمن الدخان في حاجاته ، وحاجات من
يعولهم ، وحينئذ يكون فيه عدوان على الحقوق المشروعة للخير •

ويدخل في دائرة الدخان : السجائر ، والسيجار ، والميسل ،
والتبناك ، والجراك — الذى يدخن في الجزيرة العربية — والتباكو ،
وما شابه ذلك •



تحريم الحرير والذهب على الرجال :

شرع اللباس أساسا لحماية الانسان من وهج الحر ، وخطر البرد ، ثم لاطهار الانسان بمظهر لائق بتكريمه الممنوح من الله له ، تبعا لكرامة وظائفه الدينية والفكرية والاجتماعية ، وحرصت الشريعة على ألا يكون اللباس سببا في ليونة أعضاء الرجال وتكسرها ، فيكون ذلك سببا في العجز الكلي أو الجزئي عن الجهاد اذا دعا داعيه ، وعن احتمال الشدائد التي تستلزمها الدعوة الى الله بين الأمم ، ما كان منها اقتصاديا أو عسكريا .

كما حرصت الشريعة كذلك من وجهة أخرى على أن يتقارب الاخوة المؤمنون في المظهر ، فلا تنمو بينهم الخيلاء والزهو بما تميز به بعضهم على بعض في المظهر ، ولا يشعر الفقير باتساع الهوة بينه وبين الغنى ، فأغلق الاسلام بذلك باب الطبقة المستعلية ، وعالج ما اقتضته الحكمة العليا من تفاوت في الأرزاق والثروات ببعث وتنمية الأخوة الایمانية بين المسلمين ، وتكافلهم وتعاونهم على البر والتقوى ، وحثهم على أن يكونوا جسدا واحدا يألم كله لألم بعضه .

وقديما كان أناس يحاولون تعميق الفجوة بين المتفاوتين في الحظوظ المالية بالعمل على ابقاء الفقير يعاني الفقر دون أن تمتد اليه يد العون ، حتى يثيروا أحقادهم من مكانها ضد اخوانه في المجتمع ، وقد سجل القرآن هذه النوايا الخبيثة في قوله تعالى : « **وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالُوا الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ** » (يس : ٤٧) وهو نفس السلوك الذي ينفذ في العالم الآن بين دول الاسلام وغيرها ، إذ تشجع مظاهر اللباس والبدخ في الحياة ، والحرص على المال ، واذلال الفقير ، ثم تمتد الأيدي الأثمة الى الفقير تشجعه على الانقضاء على الأغنياء ، وتقود جمهور الفقراء الى ثورة طبقية مدمرة ، تنتهي الى الاستيلاء على الأموال بأيدي الفقراء ، لصالح هؤلاء المتلصطين .

أغلق الاسلام هذا الباب ، وكان أول الأقفال التي وضعها عليه : التقارب في اللباس بين الرجال ، بتحريم الحرير والذهب على الرجال ، إذ هما المطلق الذي ينطلق منه الانسان الى الزهو ، ثم التكبر ، ثم احتقار من دونه ، ثم مواجهة تذمر الفقير في مواجهة احتقاره بالجمع . (١٠ - هذا حلال وهذا حرام)

والقهر والاذلال ، شأن المتجبرين ، ثم الانقسام الخفي بين وحدة الأمة ، وما يتبعها من تسلك مذاهب الهدم والتدمير .

وبداية الخيلاء والكبر تكون من اللباس ، فهو الشارة المميزة للطبقة المخربة إذا اقترن بالخيلاء ، ثم يكون من المركب ، ولذلك حرمت مياثر الأرجوان ، ولا تكون الخيلاء في الطعام إلا إذا كانت مباهاة بين الفقراء ، ولذلك نهت السنة عن اظهار الطعام للجار الفقير دون أن يهدى الى الفقير منه ، فضلا عن أن الطعام ليس عملا ملازما للانسان في كل حركاته وسكناته كاللباس في كل الأوقات ، والمركب في بعضها .

وهذا هو السر في دقة الصحابة وعلى رأسهم الرسول الأعظم في الاحتفاظ بالتواضع لله وللمؤمنين ، والنفور من كل ما من شأنه أن يبعث في النفس زهوا ولو قليلا ، مع جلالة أقدارهم ، وبعدهم عن مظنة الزهو والخيلاء .

وكما قلنا من قبل قد حرم الله الاسراف في الطعام ، وفي كل شيء ، حتى في المساء حين الوضوء ، تدعيما لهذا الأصل العظيم من أصول التربية الاسلامية التي لا تخرج عن حماية الفطرة أولا وأخيرا .
ومما يتفرع عن حماية الفطرة من الخلل : ابقاء الرجل على حاله من القوة والخشونة ، في مقابلة النعومة والتكسر في الجنس الآخر ، إذ أن هذا التضاد هو الفطرة التي تقوم عليها العلاقة المحبوبة بين كل من الرجل والمرأة ، فإذا تكسر الرجال وتخنثوا ، ولانت أعضاؤهم نتيجة النعومة في اللباس ، لم تصبح رجولة هذا النوع من الناس مرضية لدى نساءهم ، مما يدفعهم الى البحث عن الرى العاطفى خارج بيت الزوجية ، وفيه من الفساد ما هو معروف ، وعلى العكس من ذلك تماما إذا تصلبت المرأة وخشنت .

وقد أخرج الشيخان ، والنسائي ، وأبو داود ، عن ابن عمر : أن عمر بن الخطاب رأى حلة سيرة عند المسجد تباع ، فقال : يا رسول الله ، لو اشتريت هذه لتلبسها يوم الجمعة ، وللو فود إذا قدموا عليك ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما يلبس هذه من لا خلاق له في الآخرة » . ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم منها حل ، فأعطى عمر منها حلة . فقال عمر : يا رسول الله ، كسوتنيها ، وقد قلت في حلة عطارذ — وهو صاحب الحلة المسابقة التي كانت تباع — ما قلت ؟ فقال : « انى لم أكسكها لتلبسها » .

و « السيراء » بردة يخالطها حرير ، وهى مضلعة بالحرير . وفى رواية لمسلم : « حلة استبرق » وفى أخرى : « ديباج » وفى أخرى : « حرير » .

ولما كان الرسول صلى الله عليه وسلم يهدى ما يصل الى يده من حلل الحرير لأصحابه ، وظنوا أن اهداءه ترخيص بلبسها ، فقد غضب صلى الله عليه وسلم من هذا التفسير ، وفى ذلك أخرج مسلم ، وأبو داود ، والنسائى ، وأحمد عن على قال : أهديت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حلة سيرة ، فأرسل بها الى ، فلبستها فأثيته ، فرأيت الغضب فى وجهه ، وقال : « انى لم أرسل بها اليك لتلبسها » فأمرنى فأطرتها بين نسائى . أطرتها : شققها .

واستقر فهم الصحابة لتشريع اللباس فى الحرير ، وما عفى عنه من الحرير ، فأخرج الشيخان ، وأبو داود ، والنسائى ، عن أبى عثمان النهدي ، أن عمر كتب الى عتبة بن فرقد : « أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن الحرير الا ما كان هكذا . . وهكذا » اصبعين ، وثلاثة وأربعة .

وأخرج مسلم عن البراء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرهم بسبع ، ونهاهم عن سبع ، وكان مما نهاهم عنه : « المياثر ، ولبنس الحرير ، وخواتم الذهب » . والمياثر : وطاء للرجال يصنع من الحرير أو الديباج .

وأخرج أبو داود ، والنسائى ، وابن ماجه ، عن على ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ حريرا فجعله فى يمينه ، وأخذ ذهبا فجعله فى شماله ، وقال : « أن هذين حرام على ذكور أمتى » .

ومن هذه الأحاديث نعلم :

١ : — أن الذهب والحرير حرام على الرجال دون النساء ، سواء افترقت بهما الخيلاء أم لا ، سدا للذرائع .

٢ : — المحرم هو الحرير الطبيعى المصمت . يعنى الذى سدا ولحمته حريم . . . أما اذا خلط الحرير بخبره كالقطن وكان القطن أغلب ، كما اذا كان سدى الثوب حريرا ، ولحمته قطنيا ، فليس بمحرم . وهذا مذهب الجمهور .

وذهب بعض الصحابة كابن عمر ، والتابعين كابن سيرين ، الى تحريمه ، واستدلوا بحديث على : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن القسئ • والقسئ : ثياب خالط فيها الحرير غير الحرير • وبه قال الحافظ ابن حجر استنباطا من سياق طرق الحديث •

واستدل الجمهور لقولهم بحل ما اختلط فيه الحرير بغيره ، وكان غيره أغلب ، بالرخصة في العلم ، وبالرخصة في قدر الأصابع الأربعة ، وقالوا : فما يمنع من الجواز اذا كان هذا المقدار المباح مفترقا كما في الثوب المختلط •

قال ابن دقيق العيد : هو قياس في معنى الأصل ، لكن لا يلزم منه حل كل مختلط ، وانما يحل منه ما كان مجموع الحرير فيه قدر أربع أصابع محيطه بالثوب •

وقال ابن العربي : ان النهى عن الحرير حقيقة في الفالص ، والاذن في القطن وغيره صريح ، فاذا اختلطا بحيث لا يسمى حريرا ، ولا يتناولوه الاسم ، ولا تشمله علة التحريم ، خرج عن المنوع ، فجاز •

٣ — تحريم الحرير على الرجال يشمل الصبيان ، وهو رأى الجمهور • ويرى أصحاب الشافعي جوازه للصبيان في يوم العيد ، لأنهم غير مكلفين •

٤ — لا بأس بالتختم بالفضة : حيث يحرم الذهب على الرجال ، لحديث مسلم عن أبي هريرة : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن خاتم الذهب » • وفي رواية عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حين رأى خاتما من ذهب في يد رجل فنزعه وطرحه : « يعمد أحدكم الى جمره من نار فيجعلها في يده » ؟ وعن ابن عمر قال : « اتخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتما من ورق — فضة — فكان في يده ، ثم كان في يد أبي بكر ، ثم كان في يد عمر » الحديث •

قال النووي : قال أصحابنا : يحرم سن (فص) الخاتم اذا كان ذهبا ، وباقية فضة ، وكذا لو موه خاتم الفضة بالذهب فهو حرام •

٥ — ما يلبسه الناس باسم (خاتم الزواج) حرام ، وما يلبسه الشباب المذكور من السلاسل الذهبية في طرفها لوحة آيات من القرآن أو غيرها حرام من وجهين : أنه ذهب ، وأنه تشبه بالنساء •

تحريم لباس الشهرة :

أخرج أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه . عن ابن عمر مرفوعا :
« من لبس ثوب شهرة في الدنيا ألبسه الله ثوب مذلة يوم القيامة » .
وفي رواية : « ألبسه الله يوم القيامة ثوبا مثله » . وزاد أبو عوانة :
« ثم تلهب فيه النار » .

وهذا النص يبين المقصد الأول للشرعية من تحريم أنواع من
الملابس كالحرير على الرجال ، وأن المراد من هذا التحريم ما ذكرناه
قبل قليل ، من صيانة الإنسان مما يؤذى الناس في دينهم : ويحطم
وحدتهم .

قال ابن رسلان : انما كان الوعيد لأنه لبس ثوب شهرة في الدنيا ،
يتعزز به ، ويفتخر على غيره ، فيلبسه الله يوم القيامة ثوبا تشتهر به مذلة
واحتقاره بينهم ، عقوبة له ، والعقوبة من جنس العمل .



اعفاء اللحي وقص الشوارب :

أخرج البخاري عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : « خالفوا المشركين ، وغفروا اللحي ، وأحفوا الشوارب » .
وتوفيها : اعفاؤها وعدم حلقها . والمشركون المقصود مخالفتهم :
المجوس ، كانوا يحلقون لحاهم ، ويطيلون شواربهم . وهذا الأدب
من باب مخالفة المشركين في جلائل الأمور ودقائقها ، كما قلنا من قبل .
وفي رواية للبخاري ، ومسلم ، والترمذي ، والنسائي ، وأبي داود ،
عن أبي هريرة وذكر خصال الفطرة ، ومنها « قص الشارب » .

١ — أما اعفاء اللحي فقد تواتر فعله عن الرسول صلى الله عليه وآله
وسلم وأصحابه ، ولم يتركه واحد منهم ، والأمر هنا للوجوب ما لم
يصرفه صارف إلى الذنب ، ولا صارف في السنة إلى الذنب ، فيبقى
الأمر على الوجوب . وبهذا وجب اعفاء اللحية لليلة الواردة في الحديث .

٢ — أما احفاء الشارب ، فقد جاء مرة بلفظ : « الاحفاء » ومرة
بلفظ « القص » . ومن هنا قال بعض العلماء بالقص ، وبعضهم
بالاستئصال ، وبعضهم بالتخيير . ومن ذهب إلى الاستئصال الكوفيون .

قال الطبري : جاءت السنة بالأميرين ، فلا تعارض ، فكلاهما ثابت
فيتخير المسلم ما شاء •

وقال القرطبي : القصص : أن يأخذ ما طال على الشفة ، بحيث
لا يؤذي عند الطعام ، ولا يجتمع فيه الوسخ •



الخضاب للرجال :

ومن باب مخالفة اليهود والنصارى أخرج الشيخان ، والنسائي ،
وابن ماجه ، عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أن
اليهود والنصارى لا يصبغون فخالفهم » • وأخرج مسلم ، وأبو داود ،
وابن ماجه ، عن جابر قال : أتى أبو قحافة — والد أبي بكر — يوم فتح
مكة ، ورأسه ولحيته كالثغامة — نبت أبيض الزهر والثمر — بياضا ،
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « غيروا هذا بشيء » • وفي
رواية مسلم : « واجتنبوا السواد » •

وأخرج أبو داود ، عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال : « يكون قوم يخضبون بالسواد كحواصل الحمام ، لا يريحون
رائحة الجنة » •

وفي النصوص استحباب خضاب الشيب للرجل والمرأة بصفرة
أو حمرة ، ويحرم خضابه بالسواد على الأصح • وقيل : يكره تنزيها ،
واختار النووي التحريم •

وقال القاضي عياض : اختار قوم ترك الخضاب ، ورووا أن النبي
صلى الله عليه وسلم لم يغير شيبه — عن عمر ، وأبي بن كعب ،
وآخرين • وقال آخرون : الخضاب أفضل ، وخضب جماعة من الصحابة
والتابعين اتباعا للأحاديث •

ثم اختلفوا • فكان أكثرهم يخضب بالصفرة ، منهم ابن عمر ،
وأبو هريرة ، وآخرون ، وخضب جماعة بالحناء والمكتم ، وبعضهم
بالزعفران • وروى عن عثمان ، وعقبة بن عامر ، وغيرهما ، أن جماعة
السواد •

ثم قال القاضى :

١ — من كان فى موضع عادة أهله الصبغ فتركه ، فذلك شهرة مكروهة •

٢ — أنه يختلف باختلاف نظافة الشيب • فمن كانت شيبته نقية أحسن منها مصبوغة فالترك أولى ، ومن كانت شيبته مستبشعة فالصبغ أولى •

لباس المرأة وزينتها :

اقتضت الفطرة المحكمة أن يكون بقاء النوع الانسانى كغيره من الأنواع — قائما على قانون الجاذبية بين الذكر والانثى « انا خلقناكم من نكر وأنثى » (الحجرات : ١٣) •

وتلك الجاذبية التى نقصدها هى الشهوة ، ولما كان الانسان هو واسطة عقد الحياة ، والمقصود بخلافة الله فى الأرض ، كانت الشهوة فيه بالغة الثورة ، فلا ترتبط بموسم كبقية الحيوان ، ولا يحد منها الحمل كما يحد منها عند الحيوان الأعجم ، ورغم أن الله تعالى قد بث عيوباً فى أنثى الانسان لتخفف من حدة اندفاع الرجل اليها ، فان ما بقى من جمالها بعد ذلك بقى جامعا ثائرا ، يكاد يسلب عقل الحكيم ، ولا ندرى ماذا كان يمكن أن يكون عليه الحال لو لم تكن منفرات الحيض ، وسرعة التغير والخبث فى مواطن العفة ، وفى الأنفاس عند ركودها ، الى غير ذلك من المنفرات فى أنثى الانسان •

لم تكن تلك العوامل كافية لردع الشهوة عن جموحها ، ولم تقتض الحكمة اضعافها حتى لا يقل النسل ، ولا تتم سيطرة الانسان على مصادر القوة فى الأرض ، فلم يبق الا أن يطالب الرجل بجهد نفسه ، وتطالب المرأة بالحجاب ، وبهذا التشريع المحكم يمكن أن يصل الانسان الى نتائج بناءة نذكر منها :

١ — بقاء العلاقة المشروعة بين الرجل والمرأة عن طريق الزواج قللته على أساس من الرغبة والاحترام ، على العكس منها فى حاة أبتذال المرأة نفسها ، بإبداء ما خفى من مفاتها ، حيث تنشط الحيلة والأغراء فى اضعاف الرغبة فى الزواج ، وتقوية الرغبة فى الارواء العاطفى

عن طريق السفاح ، والرغبة من الجنسين في مقاومة الملل من المعروض
المبتذل ، عن طريق التغيير ، والتقليل بين مصادر الشهوات .

٢ — بقاء الأسرة التي هي النموذج الأول للمجتمع على درجة
من الترابط المحكم الذي ينسحب على المجتمع كله ، فلا تتعارض القيم
والتقاليد بين أسرة تقوم على أساس مشروع ، وتحترم وحدتها برعاية
الحقوق الشرعية بين الآباء والأبناء والأحفاد ، وبين أسرة تحطت روابطها
بتأثير الرذيلة الشائعة فيها ، ولا يثور الصراع الهدام الحتمي نتيجة
لهذا التعارض في الميول والتقاليد .

٣ — إضافة سمت معين للمرأة المحتجبة على الطريقة الإسلامية
وعلى الصورة التي سنوضحها يزهد الرجال في تتبعهن بالنظرات الآثمة ،
ويقتصر التفرغ العاطفي على الزوجات وحدهن ، حيث لا يجد الرجال
إباحة كاملة لكل عواطفهم الا عندهن .

٤ — دقة الاسلام البالغة ، وحرصه الشديد ، على ألا يبدو من
زينة المرأة شيء أمام من يمكن أن ينقل تفاصيل مفاتها الى الرجال
الغزباء ، حتى لا تستشرف النفس الى غير الزوجات ، فليس أخطر من
تعلق النفس بفتنة محجوبة مجتنة ، فحينئذ لا تعدم النفس الأمانة
بالسوء حيلة ، ولا يعدم المجتمع نساء يقمن بدور الوساطة بين الراغب
والمرغوب ، وفيه من تفريب الأسرة ما لا يخفى .

لهذا كله كانت تشريعات الاسلام في سلوك المرأة بالغة الدقة ،
محكمة المقدمات للوصول الى الهدف المنشود .



غض البصر :

قال الله تعالى : « قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم » (النور : ٣٠)
وقال تعالى : « وقول للمؤمنات يغضضن من أبصارهن » (النور : ٣١) .
وغض البصر : خفضه وصرفه عما لا يباح النظر اليه . والحديث في
في هذا الموضوع من وجهين :

١ — غض الرجل بصره عما لا يباح له النظر اليه من المرأة على
ما سيأتى بيانه ، وغضه عما يباح النظر اليه منها اذا اقترب النظر
بالمشاهدة . فالنظر الى ما لا يباح حرام ، فان اتفق ووقع الخطر على

محرم من غير قصد ، فليصرف الانسان بصره سريعا • وقد أخرج مسلم ، وأحمد ، والترمذى ، وأبو داوود ، والنسائى ، عن جرير ابن عبد الله قال : سألت النبى صلى الله عليه وسلم عن نظر الفجاء ، فأمرنى أن أصرف بصرى • وأخرج أبو داوود ، والترمذى ، عن بريدة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلى : « يا على لا تتبع النظرة النظرة ، فإن لك الأولى ، وعليك الثانية » •

وقد علل الرسول صلى الله عليه وسلم تحريم النظر ، فقال فيما أخرجه الطبرانى عن ابن مسعود : « ان النظر سهم من سهام ابليس » • وقرر أن نتائج صرف البصر هى : قوة فى الايمان ، فقال فى نفس السياق : « فمن تركه لمخافتى ، أبدلته ايمانا يجد حلاوته » • وذلك لأن الشهوة تدمر الايمان ، ولهذا انتفى الايمان عن الزانى حال زناه ، وحرم من نور الايمان وقوته بعد الزنا ، فإذا سدت منافذ الشهوة ازداد الايمان تألقا وسطوعا وقوة •

ولما كان النظر والحواس الأخرى ذريعة الزنا ، اعتبره الرسول صلى الله عليه وسلم زنا ، فقال فيما أخرجه البخارى تعليقا ، ومسلم مسندا عن أبى هريرة : « ان الله كتب على ابن آدم حفظه من الزنا ، أدرك ذلك لا محالة ، فزنا العينين النظر ، وزنا اللسان النطق ، وزنا الأذنين الاستماع ، وزنا اليدين البطش ، وزنا الرجلين الخطا ، والنفس تتمنى وتشتئى ، والفرج يصدق ذلك أو يكذبه » •

ولخطورة النظر قال كثير من السلف : لا يجوز أن يحد الرجل نظره الى فتى أمرد ، قال ابن كثير : وحرمة طائفة من أهل العلم ، لما فيه من الافتتان •

٢ — غض المرأة بصرها عن النظر الى الرجل • وقد اختلف العلماء فى تحريمه عليها :

قال الشافعى وأحمد بن حنبل : يحرم عليها النظر الى الرجل ، كما يحرم على الرجل النظر اليها ، قال النووى : وهو الأصح للآية ، ولحديث أم سلمة عند أبى داوود والترمذى : أن النبى صلى الله عليه وسلم أمرها هى وميمونة أم المؤمنين أن يحتجبا من ابن أم مكتوم الأعمى وقال : « أفعمياوان أنتما ، ألستما تبصرانه » ؟ ومضى النووى يقول : ولأن النساء أحد نوعى الآدميين ، فحرم عليهن النظر الى النوع

الآخر قياسا على الرجال ، ويحققه أن المعنى المحرم للنظر هو خوف الفتنة ، وهذا في المرأة أبلغ .

وقال قوم بعدم الحرمة ، واحتجوا بحديث فاطمة بنت قيس المتفق عليه ، وقد قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اعتدى عند ابن أم مكتوم ، فإنه رجل أعمى ، تضعين ثيابك عنده » . ومن أيد هذا الرأي ابن حجر وأبو داود صاحب السنن ، قالا : إن الأمر الأول خاص بزوجات الرسول ، وحديث فاطمة بنت قيس لجميع النساء ، ووافقهما المنذرى ، والغزالي ، وقال : يؤيد الجواز استمرار العمل على جواز خروج النساء منتقيات ، لثلا يراهن الرجال ، ولم يؤمر الرجال قط بالانتقاب لثلا يراهن النساء ، فدل على مغايرة الحكم بين الطائفتين .

ونرجح القول الأول ، لأن انتقاب الرجال يتعارض مع كثرة أعمالهم ، ولأن واقعة فاطمة بنت قيس كانت لضرورة ، وليس معنى سفور الرجال اباحة النظر إليهم من النساء . وقد أمر الرجال بعدم النظر والمرأة منتقبة ، فأمر النساء بعدم النظر دون انتقاب الرجال أولى ، لأن علة المنع عدم ثوران الفتنة .



ما يحرم كشفه من المرأة وما يباح :

الأصل في المباح والمحظور من جسد المرأة وزينتها قوله تعالى : « وقل للمؤمنات يفضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدين زينتهن الا ما ظهر منها ، وليضربن بخمرهن على جيوبهن ، ولا يبدين زينتهن الا لبعولتهن أو آبائهن أو آباء بعولتهن أو أبنائهن أو أبناء بعولتهن أو أخواتهن أو بنى أخواتهن أو بنى أخواتهن أو نسائهن أو ما ملكت أيمانهن أو التابعين غير أولى الأرية من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ، ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن » وتوبوا إلى الله جميعا أيها المؤمنون لعلكم تفلحون » (النور : ٣١)

وقد تكرر قوله تعالى : « ولا يبدين زينتهن » مرتين . أما المرة الأولى فخاصة بالأجانب ، وأما الثانية فخاصة بالذين ذكرهم الله في الآية ممن يحل لهم أن ينظروا منها قدرا معيناً من الزينة ، وبالنسبة للأجانب فممنه : لا يظهرون شيئا من الزينة الا ما يستحيل اخفاؤه .

قال ابن مسعود : « ما ظهر منها » بمعنى الرداء ، والثياب ، والمقنعة التي تجل الثياب ، وما يبدو من أسافل الثياب فلا حرج عليها فيه ، لأن هذا لا يمكن إخفاؤه . وبذلك قال الحسن ، وابن سيرين ، وأبو الجوزاء ، والنخعي ، وغيرهم .

وروى الأعمش ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس : « ولا يسيدين زينتهن الا ما ظهر منها » . قال : وجهها ، وكفيها ، والخاتم . وروى عن ابن عمر ، وعطاء ، وعكرمة ، وأبى الشعثاء ، والضحاك ، نحو ذلك .

قال ابن كثير : وهذا يحتمل أن يكون تفسيراً للزينة التي نهين عن إبدائها للأجانب ، كما قال أبو اسحاق السبيعي ، عن أبى الأحوص . عن عبد الله بن مسعود في قوله : « ولا يبيحن زينتهن » الزينة : الفرط والدمليج (الحلى في العصد) والخلخال والقلادة . وفي رواية أخرى عن ابن مسعود بهذا الاسناد : الزينة زينتان ، فزينة لا يراها الا الزوج : الخاتم والسوار . وزينة يراها الأجانب : الظاهر من الثياب .

وهذا التفسير يتفق مع سياق الآية « الا ما ظهر منها » . أى : ما لا يمكن التحرز من ظهوره ، وهو ينطبق على ظاهر الثياب . وقال مالك عن الزهري : « الا ما ظهر منها » الخاتم والخلخال .

قال ابن كثير : ويحتمل أن ابن عباس ومن تابعه أرادوا تفسير ما ظهر منها بالوجه والكفين ، وهذا هو المشهور عند الجمهور .

وقد استأنس الجمهور في جواز ظهور الوجه والكفين بحديث عائشة عند أبى داود : أن أسماء بنت أبى بكر دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليها ثياب رقاق ، فأعرض عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال : « يا أسماء ، ان المرأة اذا بلغت المحيض لم يصلح لها أن يرى منها الا هذا وهذا » وأشار الى وجهه وكفيه .

ولكن اسناد هذا الحديث فيه سعيد بن بشير أبو عبد الرحمن النصرى مولى بنى نصر ، وقد تكلم فيه غير واحد . وقال أبو داود بعد أن روى الحديث في سننه : هذا مرسل خالد بن دريك ، ولم يدرك عائشة .

فنخلص من هذا العرض الى وجود مذهبين في اباحة ظهور الوجه والكفين من المرأة بالإضافة الى سائر جسدھا . الأول تحريم ظهورهما

استنادا الى رأى ابن مسعود ومن تابعه • والثانى اباحة ظهورهما وعدم اعتبارهما عورة ، استنادا الى رأى ابن عباس ومن تابعه ، مع احتمال أن يكون حديث ابن عباس فى أحد وجهى تفسيره مؤيدا لرأى ابن مسعود اذا قلنا ان مراده التنبيه الى الزينة التى نهين عن ابدائها •

وقد أخذ الجمهور باباحة ظهور الوجه والكفين من المرأة ، واستندوا الى أحد قولى ابن عباس ، وبحديث عائشة بخصوص أسماء • وقد علمنا الخلل فى سند هذا الحديث • لا سيما وقد قال أبو بكر الجرجاني الحافظ : لا أعلم رواه عن قتادة غير سعيد بن بشير •

ولكننا نضيف الى الصورة العامة للأدلة قوله تعالى : **« يا أيها النبى قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن ، ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين »** (الأحزاب : ٥٩) •

فقد ميز الله نساء المؤمنين عما كان يتعاناه نساء الجاهلية من التبرج بلبس الجلاب • قال ابن مسعود : الجلاب : الرداء فوق الخمار • وبه قال الحسن ، وابن جبیر ، والنخعی ، وعطاء • ومن العجب أن ابن عباس فسر الجلاب كما أخرج الطبرى عن على بن طلحة فقال : يغطين وجوههن من فوق رؤوسهن بالجلاب ، ويدين عليهن واحدة ، وسأل ابن سيرين عبيدة السلماني عن قوله تعالى : **« يدنين عليهن من جلابيبهن »** فغطى وجهه ورأسه ، وأبرز عينه اليسرى • وقال الشوكاني فى « جامع البيان » : الجلاب رداء فوق الخمار يستتر من فوق الى أسفل ، يعنى : يرخينها عليهن ويغطين وجوههن وأبدانهن •

وأخرج عبد الرزاق عن أم سلمة قالت : لما نزلت الآية : **« يدنين عليهن من جلابيبهن »** خرج نساء الأنصار كأن على رؤوسهن الغربان من السكينة ، وعليهن أكسية سود يلبسونها • وأخرجه أيضا أبو داود فى سننه •

فاذا أردنا أن نتصور اللباس الاسلامى للمرأة اذا خرجت الى الشوارع وتعرضت للأجانب حسبما جاء فى القرآن الكريم نجده يتكون من :

١ - الخمار : تنفيذا لأمر الله تعالى : **« وليضرين بخمرهن على جيوبهن »** • والخمر : جمع خمار ، وهو ما تغطى به المرأة رأسها • قال القرطبي : وسبب ذلك أن نساء ذلك الزمان كن اذا غطين رؤوسهن

بالأخمرة وهى المقانع ، سدلنها من وراء الظهر ، كما يفعل النبط ، فيبقى النحر والعنق والأذنان بلا ستر ، فأمر الله بلوى الخمار على الجيوب — وهى فتحة الصدر من الثوب — • فتستر بذلك صدرها وعنقها وأذنيها •

٢ — الجلباب : وهو يكون فوق الملابس العادية للمرأة ، وفوق الخمار ، وهو يستر جميع بدن المرأة من أعلى رأسها حتى قدميها ، ولا يظهر منه سوى عين واحدة كما سبق بيانه •

وعلى هذا فلا يجوز كشف الوجه ولا الكفين فى الطرقات العامة • وغاية ما يسمح لها بأبدائه ما ذكره ابن عطية قال : ويظهر لى بحكم ألفاظ الآية : أن المرأة مأمورة بالأبتدى وجهها ، وأن تجتهد فى الاخفاء لكل ما هو زينة ، ووقع الاستثناء فيما يظهر بحكم ضرورة حركة فيما لابد منه ، ونحو ذلك ، فما ظهر على هذا الوجه مما تؤدى اليه الضرورة فى النساء فهو المحفو عنه •

وقد استند العلماء كما رأينا فى جواز ابداء الوجه والكفين الى حديث مختل السند ، والى تفسير لابن عباس فى الآية يحتل الوجه الآخر ، وهو عدم ابداء الوجه ، ولكنهم جوزوا ذلك تخفيفا بشرط أمن الفتنة • فالمرأة الجميلة لا تكشف وجهها • وقد اتفق المسلمون على وجوب ستر الوجه عند الفتنة وكثرة الفساق كما قال ابن رسلان • وللشافعى قول مع الجمهور ، وقول آخر بتحريم ابداء الوجه ، لأنه مظنة الفتنة •

ولما كانت هذه الأحكام قد تقررت فى عصر أفضل من عصرنا دينا ، ولما كان الفسق قد عمت به البلوى فى عصرنا ، فان الجميلات المغريات بالنظر يحرم كشف وجوههن ، أما الكبيرات فلهن كشف الوجوه ، فاذا صنعت المرأة زينة لوجهها بحيث يصير مغريا بالنظر فلا يحل كشفه •



تحريم لف الخمار كعمامة الرجل :

أخرج أبو داوود عن أم سلمة أن النبى صلى الله عليه وسلم دخل عليها وهى تختمر فقال : « لية ، لا ليتين » • قال أبو داوود : معناه لا تعتم مثل الرجل ، لا تكرره طاقا أو طاقتين •

فقد أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا تكرر لف الخمار على رأسها ، بل تلفة مرة واحدة ، ثم تعقد من الخلف وتسدله على أذنيها . وصدرها لتستتر زينة الصدر والعنق والأذنين • أما إذا لفته مرتين أو أكثر على رأسها فانه في هذه الحالة يشبه عمامة الرجل ، فيدخل في التشبيه بالرجال الذي حرمة السنة ، ولعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من تفعله ، وكل ما لعن فاعله فهو حرام •



البنطلون ليس حراما على النساء :

القول بأن البنطلون حرام على النساء لأنه يشبه لباس الرجال فيه نوع من التساهل ، وذلك لأن البنطلون هو بعينه سراويل النساء التي كن يلبسها في مصر في أول هذا القرن ، وما زلن يلبسها في الريف ، وهو ما تلبسه نساء مسلمات في الهند وباكستان وغيرهما ، ولا فرق بينهما الا ما دخل على البنطلون من التحسينات ، فهو لباس يشترك فيه النساء والرجال • اللهم الا اذا وصف أرداف المرأة أو أى جزء من جسدها كالبطن فانه يصبح حراما لهذا السبب ، لا لأنه يشبه لباس الرجل •• والفرق بين البنطلون وبين غطاء الرأس الذي يشبه عمامة الرجل : أن العمامة خاصة بالرجال لا يشترك فيها النساء ، ومن ثم كان لبس المرأة ما يشبه عمامة الرجل حراما ، وهو ما تفعله بعض النساء المسلمات بحسن نية ، وقد جاء في حديث مسلم الوعيد للنساء رؤوسهن كأسنمة لبخت • قالوا : يعظمنها بلف عصابة أو عمامة •



من يحل لهم رؤية الزينة الباطنة للمرأة :

استغنى الله تعالى في آية النور من الناظرين الى زينة المرأة أصنافا نذكرهم ، ونذكر ما يتعلق بهم من الأحكام لتكون نساء المؤمنين على بينة من أمرهن ، فيأتين أمر الله ورسوله ، ويتركن ما كره ونهى عنه • أما الزينة الخفية التي تباح لهؤلاء الأصناف فهي تختلف ، فما يكشف أمام الأب ليس كالذي يكشف أمام ابن الزوج ، ولكنها في عمومها عبارة عن وضع الخمار ، وظهور الشعر والنحر والقرط في

الأذن ، والأساور في الأذرع ، مما لا يجوز ظهوره في الطرقات العامة ، ويجوز ظهور ذلك كله للأنواع التالية من الناس :

١ — الزوج : وهو المعبر عنه في الآية بقوله تعالى : « لبعولتهن » والزوج يرى من زوجته ما هو أكثر من الزينة ، فكل جسدها حلال له لمدة أو نظرا .

٢ — المحارم ، وذكر عنهم الله تعالى في الآية :

(أ) آباءهم ، ويدخل فيهم أجدادها وإن علو ، ولأمها ولأبيها .

(ب) أبناء أزواجهم ، فلم يحكم آبائهم .

(ج) أبناءهم ، وأبناء أبنائهم وأبناء بناتهم وإن سفلوا .

(د) أخوانهم ، يعنى الأخوة ، وأبناء الأخوة الأشقاء وغير الأشقاء وإن سفلوا .

٣ — نساء المرأة . من بنات دينها ، فيخرج هن المشركات ، فلا يجوز للمسلمة أن تكشف زينتها أمام مشركة ، ومثل المشركات في عصرنا نساء البلاد الشيعية وأمثالهن . أما الكتابيات فقد وقع خلاف بين الفقهاء فيهن . قال ابن عباس : لا يحل للمسلمة أن تراها يهودية أو نصرانية — يعنى ترى زينتها الباطنة — لئلا تصفها لزوجها . وذكر القرطبي أن عمر كتب الى أبى عبيدة بن الجراح يقول :

« انه بلغنى أن نساء أهل الذمة يدخلن الحمامات مع نساء المسلمين ، فامنع ذلك ، وحل دونه ، فانه لا يجوز أن ترى الذمية عرية — بكسر العين وسكون الراء — المسلمة » . فعند ذلك قام أبو عبيدة وأبتدل وقال : « أيما امرأة تدخل الحمام من غير عذر لا تريد الا أن تبيض وجهها ، فسود الله وجهها يوم تبيض الوجوه » . ويرى الامام أحمد وآخرون : أنه لا يجوز أن تكون الكتابية قابلة للمسلمة في ولادتها .

٤ — ما ملكت أيماهن . وقصره سعيد بن المسيب والشعبي على الاماء دون العبيد . وبه قال مجاهد وعطاء .

٥ — التابعين غير أولى الاربة . التابعون هم : الأجراء من الخدم وغيرهم . وغير أولى الاربة . يعنى : من لا رغبة لهم في النساء .

قال ابن عباس : من لا شهوة له • وقال مجاهد : الأبله • وقال عكرمة :
هو المخنث العنين • والعنين (الذى فقد القدرة الجنسية) • وقيل :
الشيخ الكبير ، والمصبى الذى لم يبلغ الحلم •

٦ — الأطفال « الذين لم يظهروا على عورات النساء » • يعنى لم
يكشفوا عن عوراتهن للجماح ، ولم ينتبهوا الى ذلك •

ونلاحظ أن الأعمام والأخوال لم يرد لهم ذكر فى الآية • قال
ابن كثير : لم يذكر العم وانحال لأنها كما قال الشعبي وعكرمة :
ينعتان حال المرأة لأبنائهما • أى يصفان محاسنها ، وهذا ممنوع شرعا •
وقالا : لا تضع المرأة خمارها عند عمها ولا خالها • أما القرطبي فغال
انهما لم يذكران لأنها بمنزلة الأب والأم وعم الرجل صنو أبيه •



حركة المرأة فى الطريق لإبراز مفاتها :

فى آية النور : « ولا يضربن بأرجلهن ليطعن ما يخفين من زينتهن » •
(النور : ٣١)

كانت المرأة فى الجاهلية اذا مشت وفى رجلها خلخال صامت ضربت
برجلها ، فيعلم الرجل طنينه ، فنهى الله عن مثل ذلك مخالفة لأهل
الجاهلية •

ويلحق بهذا قياسا عليه : أن تضرب المرأة برجلها الأرض ليهتز
جسدها ، وتختلج أردافها ، ويتكسر قوامها ، كما تفعل الكثيرات من
نساء العصر •

وقد أخرج مسلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى أحد زوعين
من أهل النار قال : « ... ونساء كاسيات عاريات ، مائلات مميلات ،
رؤوسهن كاسنمة البخت المائلة ، لا يدخلن الجنة ، ولا يجدن ريحها » •
الحديث • فالكاسيات العاريات : اللاتى يلبسن ثيابا رفاقا تكشف عن
أجسادهن • وقيل فى معنى المائلات : المتبخرات المميلات لأكتافهن •
وقيل : اللاتى يمشطن المشطة الميلاء ، وهى مشطة البغايا • والمميلات
من يمشطن غيرهن تلك المشطة •

ويلحق به تعطر المرأة حتى يظهر عطرها فى الطريق • وقد أخرج
الترمذى عن أبى موسى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ... والمرأة

إذا استعطرت فمهرت بالمجلس فهي كذا وكذا • — يعنى زانية — •
وأخرجه أبو داود والنسائي • وأخرج الترمذى عن ميمونة بنت سعد
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الرافلة في الزينة في غير أهلها
كمثل ظلمة يوم القيامة لا نور لها » • وأخرج أبو داود أن أبا هريرة
لقى امرأة وجد منها الطيب فقال لها : يا أمة الجبار ، انى سمعت
حبى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يقبل الله صلاة
امرأة تطيبت لهذا المسجد حتى ترجع فتغتسل غسلها من الجنابة » •



(الكوافير) للنساء حرام :

جاء في حديث مسلم السابق فيمن توعدهن الرسول صلى الله
عليه وسلم بالنار : « مائلات مميلات » • وجاء تفسيره بمن تمشط شعرها
مشطة مائلة هي مشطة البغايا ، والميلات من يفعلن ذلك بغيرهن •
فكل وضع للشعر يثير الشهوة فهو حرام ، وذلك شائع في عصرنا في
صناعة (الكوافير) •

ومن جهة أخرى فالذى يقوم بهذا العمل للنساء في الغالب رجل ،
وهو يطلع على مفاتن المرأة • هذا الى جانب ما اشتهرت به تلك المحلات
في بعض الحالات من صناعة (القيادة) وتجارة الأعراس ، واجتماع
البغايا فيها لهذا الغرض • فهذه الصناعة وما يتصل بها حرام •



نظر الرجل الى عورة الرجل والمرأة الى عورة المرأة :

عورة الرجل : ما بين السرة والركبة • قال النووي : ذهب أكثر
المعلماء الى أن الفخذ عورة ، استنادا الى حديث على عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم : « لا تكشف فخذك ، ولا تنظر الى فخذ حى
ولا ميت » •

وأخرج مسلم ، وأبو داود ، عن المسور بن مخرمة قال : حملت
حجرا ثقيلا ، فبينما أمشى سقط عني ثوبى ، فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : « خذ عليك ثوبك ، ولا تمشوا عراة » • وأخرج أبو داود
وغيره عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال : قلت : يا رسول الله ،
(لا — هذا حلال وهذا حرام)

عورتاتنا ، ما نأتى منها وما نذر ؟ قال : « احفظ عورتك الا من زوجتك . أو ما ملكت يمينك » قال ، قلت : يا رسول الله ، اذا كان القوم بعضهم فى بعض ؟ قال : « ان استطعت ألا يرينها أحد فلا يرينها » • قال : قلت : يا رسول الله ، اذا كان أحدنا خاليا ؟ قال : « الله أحق أن يستحى منه من الناس » •

وأخرج مسلم ، والترمذى ، وأبو داود ، والنسائى ، وابن ماجه ، عن أبى سعيد الخدرى عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا ينظر الرجل الى عوية الرجل ، ولا المرأة الى عوية المرأه ، ولا يفضى الرجل الى الرجل فى ثوب واحد ، ولا تقضى المرأة الى المرأة فى ثوب » •

من هذه النصوص يتبين لنا :

١ — يحرم نظر الرجل الى عورة المرأة ، والى عورة الرجل ، ويحرم نظر المرأة الى عورة المرأة ، والى عورة الرجل •

٢ — يحرم اضطجاع الرجل مع الرجل فى ثوب واحد متجردين ، ويحرم اضطجاع المرأة مع المرأة فى ثوب واحد متجردتين •
قال النووى : هو نهى تحريم اذا لم يكن بينهما حائل •

٣ — يحرم لمس عورة الغير بأى موضع من البدن • قال النووى : وهذا متفق عليه ، وهو مما تعم به البلوى ، ويتساهل فيه كثير من الناس •

٤ — اذا كان الرجل خاليا وليس معه أحد • فقال قوم : يجوز فى الغسل وللضرورة • وقال قوم : يحرم مطلقا ، واستدلوا بحديث الترمذى عن ابن عمر بلفظ : « اياكم والتعري ، فان معكم من لا يفارقكم ، الا عند الخائط ، وحين يفضى الرجل الى أهله ، فاستحيوهم وأكبروهم » وقال الشوكانى : يدل على أن التعرى فى الخلوة لغير ما استثنى غير جائز مطلقا •

وقد نشأ من تساهل الناس فى افضائهم الى بعض رجالا أو نساء ، الى شيوع اللواط بين الرجال ، والسحاق بين النساء ، مما يدل على نهاية الحكمة فى التشريعات الاسلامية •

الاسلام يحترم المرأة :

يحلو لبعض الكتاب الأوروبيين ، وغيرهم ممن أعماهم الحقد ، أو لم يدركوا مقاصد الاسلام البعيدة من تلك التشريعات الخاصة بالمرأة . أن يذيعوا أن الاسلام يحجر على حرية المرأة ، ولا يحترم آدميتها . ثم اتخذ القائلون الدعاة ضد الاسلام لهم داعيات من نساء المسلمين ، ينادين بمزيد من الحرية في هذا العصر ، ويرددن ما يليقهن سادتهن . من أوهام وأباطيل باسم المنهج المعصرى للحياة ، وباسم الفكر المتحرر من قيود الماضي ، وتراث الرجعية . ثم اتخذ نساء المسلمين اللاتي استعملن لحرب الاسلام عملاء من أذعياء الفقه الاسلامي ، علماء السوء ، يدعمون دعواهم بغتاوى ملتوية يصفقن لها ، ويحاول حثالة من الكتاب تسليط الأضواء الكاذبة على هؤلاء الشيوخ باسم الحرية والفقه الصحيح . لمقاصد الاسلام .

تلك هي قضية العصر بالنسبة للمرأة المسلمة ، وتلك هي شبكة الدس الرخيص ضد مبادئ الاسلام ، تساندها أموال الصليبية الهوجاء ، وأفابعيل اليهودية اللثيمة .

ونقول : ان من العار الذي لا تطيقه نفس كريمة أن تعض المرأة اليد التي تحسن اليها ، وتدفع عنها غوائل التبذل والتهتك وتقيم حولها هالة من المهابة تحميها من أسنة السوء ، ومن العار أن تحتذى المرأة في المبادئ المستحدثة ، وتدعى أنها من صميم كرامة المرأة ، بينما هي في الواقع تعرضها لأقسى ألوان القذف من أتفه الناس قدرا وأعلاهم ، حتى من نفس الشيوخ الذين يعملون لحسابها كعملاء متحررين ، ومن وراء الجميع يصرخ الشيطان وأعوانه هازئا ساخرا ممن هتكت ستر الله المضروب حولها ، وخرجت الى فضاء التعرض للاهتان والاحتقار والعبث ، تحتذى في الألسنة التي تقذفها ، وفي المبادئ التي تشيع الفاحشة عنها ، فاما احتقرها بنوها ان كانوا مؤمنين ، واما نسجوا على منوالها ان كانوا من هواة الحرية الزائفة .

لقد فرض الاسلام عقوبة صارمة ضد من يقذفون المحصنات الغافلات ، فحرمهم من العدالة وقبول الشهادة في مجالس القضاء ، ولعن من يشيعون الفاحشة عن المؤمنات ، وعرض القاذف للمرأة لامتحان رهيب ربما انتهى به الى الجلد حدا ، حتى ولو كانت الجريمة المشهود عليها حقيقة واقعة .

ولقد جعل الاسلام عمل المرأة في بيتها ، وفي بناء رجال الحضارة الاسلامية بناء قويا قائما على العلم والدرس بمثابة الجهاد للرجال في المنزلة ، وقرر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم حينما سألته النساء عملا يجعل لهن شرفا يوازي شرف المجاهدين عند الله ، فلم يلبث صلى الله عليه وسلم أن كشف الحقيقة ، وهي ربط صلاحية الرجال للجهاد والاستشهاد بصلاحية المرأة للأمومة المتخصصة ، فإذا لم تكن هناك أمومة متخصصة فلا رجال ولا جهاد ولا دعوة ، بل انهيار في البناء الشامخ ، وتعرض للاستعباد من نفس الأمم التي تدعوها الى التحرر من شرف الاسلام .

وان الدعاة الآثمين ومن ردد أوهامهم من نساء المؤمنين ، ومن آزرهن بالضلal من متفكحة العصر علماء السوء ، هؤلاء جميعا يعملون جاهدين باغراء المال أو الشهوات أو هما مجتمعين على قتل روح الفدائية في الرجال ، وعلى نكث العقد المبرم بين الله والمؤمنين ببيع المال والنفس في سبيله في مقابل التمكن من السلطان على الأرض في الدنيا والنعيم في الآخرة ، وذلك بفصل المرأة من وظيفتها العظيمة وهي بناء الرجل الصالح للعمل والدعوة ، وبناء البنت الوارثة لتراث الأمومة الحققة ، والزج بها في دنيا الأضواء و (الاسترجال) وكانت النتيجة كما نرى تخفنا في الشباب ، وفجورا في البنات ، ولولا بقية من أمهات في ريف البلاد الاسلامية مؤمنات صالحات عارفات بما أمر الله لما كان لبلاد الاسلام رجال ، ولما كان للأمة كلها كرامة بين الأمم .

وان الانسان ليعجب كل العجب من ثورة المرأة وأعوانها من علماء السوء على تشريعات فرضت أساسا لحمايتها من عبث العابثين ، ثم لحمايتها من هيجان عين زوجها الطامعة الشرهة ، التي تجول بين ما هو مبذول من جمال النساء ، فتعود عليها هذه النظرات بصدود الزوج عنها ، ان لم تصب بطفيانه وفصم العلاقة الشرعية معها ، أو باتخاذ الخليلات من وراء ظهرها ، ما دامت الشهوات معروضة ، ونداء الحرية المزعومة يغيريه بها .

فالمرأة المسلمة تفتري على الشريعة التي تحميها من طغيان الخليلات ، ومن صدود الأزواج وتتأدى بالتحرر والمزيد من الحرية ، ثم تشكو بعد ذلك من طوفان الطلاق والتعدد في الزوجات ، ثم تعود مطالبة بإلغاء هذه الاجراءات الاستثنائية من الطلاق والتعدد ، وهي

فى الوقت نفسه تدعو الى مزيد من استعراض الجمال والمفاتن الخفية أمام زوجها والأزواج جميعا •

انه البله والمعتة ، وانه السفه الذى لا علاج له الا الحجر على المخلوق الذى يدعو الى الفتنة ويحذر من الوقوع فيها ، يعرض الشهوة ويعاقب من يتعاطاها ، أفما كانت الدعوة الى الحد من استعراض الشهوات ، والحد من عرض المفاتن وإبتذالها علاجاً أولى بالمرأة أن تتبناه ، لتصون نفسها ، وتصون زوجها ، وتصون عرضها من قالة السوء ، وتصون كرامتها من شركة البغايا معها فى زوجها ؟

والدعوة المشيوبة الى التحرر من الشرف الاسلامى الرفيع ، والتى تنادى بها بعض النساء بمعاونه علماء السوء قد آتت ثمارها المرة فى عصرنا الحاضر على صورة يدركها كل أب وكل أم •• ألا فلتفرج النساء العميلات عن عمد أو عن غباء ، فقد أصبحت بناتهن هدفاً للقذف • وسب العرض ، ومن العجب العجيب أنهن ما زلن فى طريقهن الأهوج يرددن أوهام الغرب الذى آذن نجمه بالأفول •

ان كان هناك بقية من شرف ، فيجب أن توجه الى محو هذا العار عن بناتنا ، والى اعادة الثقة اليهن ، ولتعلم كبيرات نساتنا أن الصحف النسائية تنشر اعترافات مخجلة لفتياتنا هى من ثمرات التحرر الأعمى الذى نادى به الأمهات المثقفات ، والعضوات العاملات فى حركة التحرر النسائية •• ولا حول ولا قوة الا بالله •



في التقاليد والأخلاق

ان الذين يتأملون بامعان خصائص الاسلام ومقاصده متجربين تماما من تقاليد المجتمع ، وأحكام الهوى ، يجدون أنه الصورة النهائية للاسلام الذي بدأ منذ عهد نوح ، وتدرج في مراتب الكمال حتى اتضحت معاملة الرئيسية على يد ابراهيم الخليل في أصلين اثنين ، هما : الايمان المطلق ، والطاعة على الغيب دون بحث عن حكمة الأمر المطاع ، ولهذا لما أمر ابراهيم بالهجرة من وطنه في سبيل الله خرج على وجهه مستسلما لله وقال : « انى ذاهب الى ربى سيهدين » (الصافات : ٩٩) ولم يحدد الجهة التي يقصدها ، لأنه لم يكن يعلمها . والأصل الثانى هو : الجهاد في سبيل اعلاء الأمر الالهي دون انتظار لمقابل مادي ولا أدبى ، ولهذا آثر الوادى غير ذى الزرع في مكة ، وهى جفاف وتحت وجذب ، لتكون مقرا للجد الأعلى لخاتم الرسل محمد صلى الله عليه وسلم .

وكان من تلك الرموز ذوات المعانى الكبرى أصول في الشريعة الخاتمة هى الاعراض عن زخرف الدنيا وزينتها دون تحريم للمباح الطيب منها ، وايثار ما عند الله تعالى ، ومع ذلك فقد فرض العمل والكسب الحلال ، وتنمية الأموال حتى تكون الثروة الاسلامية من الضخامة بحيث تقوى على تنفيذ السياسة العليا الدولية للاسلام في قوله تعالى :

« وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم »
(الأنفال : ٦٠)

ولما كان الاستعداد الحربى بما يستلزمه من استعداد مالى وفكرى وبدنى غير مرهون بقيام الحرب بالفعل بين قوى الشرك وقوى الايمان ، بل كان هذا الاستعداد بنص الآية (استعدادا وقائيا) ولو لم تكن هناك ضرورة بالفعل لشن معركة رئيسية أو جانبية ، ولما كان الاستعداد الوقائى للردع النفسى لقوى الشرك ليس مقصورا على بلد دون أخرى ، بل كان على مستوى الشرك والاحاد في كل مكان ،

ولما كان هذا العمل من الجسامة المالية بمكان ، فقد استوجب أن يعود كل مؤمن بما زاد عن حاجته من المال على اعداد تلك القوة الشاملة الدائمة وغير المؤقتة بوقت ، ولا المقيدة بظروف ، اتباعا لنص القرآن الصريح في هذا الصدد ، والذي جعل الايمان قرينا للجهاد بالمال والنفس في سبيل الله .

ولما كان النموذج الأول الناجح الذي أقامه الرسول صلى الله عليه وسلم صورة واجبة الاتباع في كل العصور والبلدان بعد عصر النبوة ، وكان اسهام الصحابة بالأموال والانفس في هذا السبيل كذلك صورة واجبة الاتباع ، ولم تكن مجرد التغنّي بأمجاد أولئك القادة من نجوم الهدى الذين آثروا جفاف العيش ليمودوا بمالهم الى دعم جيش الاسلام .

لقد كانت حياة الصحابة في عصر النبوة النموذجي صورة من البساطة ، والبعد عن الزخرف ، رغم وجود وسائل الترف في بلاد مجاورة للجزيرة ، بل وفي ممالك عربية صغيرة على الحدود أقيمت حاجزا بين بدو الصحراء ومدنية تلك البلاد . ولكن الرسول وأصحابه لم يحاولوا أبدا أن يخضعوا لتلك التقاليد الزائفة من حولهم ، بل علوا بتقاليد الاسلام فوق كل التقاليد ، ومن هنا شرعت المخالفة بين جند الاسلام وجند الاتحاد كما قلنا مرارا . المخالفة في العقيدة ، ثم المخالفة في المطاعم ، ثم المخالفة في الملابس ، ثم المخالفة في التقاليد والأخلاق ، وفي المعاملات المالية ووسائل تنمية المال ، حتى تتميز شخصية الاسلام وعقيدته متألقة فوق هامة الزمن .

وليست المخالفة في التقاليد ومنها البساطة في المسكن والفراش والمراكب ، وأدوات المنازل مقصودا بها أن يستولى رسول الله صلى الله عليه وسلم على أموال الناس ، ويحتكرها لنفسه ، هو ومن بعده من الحاكمين الذين أهلوا الدين مكانه من سياسة الأمة كما يهذى بذلك انبهتان طواغيت الشيوعية اليهودية ، بزعامة اليهودي المحتال « كارل ماركس » ، لأن الصورة الحقيقية لما كان عليه رسل الله وخاتمهم صلى الله عليه وسلم والصحابة كانت على عكس ما ينعقون به من هذيان ، كما سنفصل القول في عناصر هذا القسم ان شاء الله .

بل ان الشيوعية اليهودية التي تباكت على العامل من أجل « فائض القيمة » المنهوب بأيدي الرأسمالية ، وحرضت العمال على الثورة وحرب

الطبقة من أجل فائض القيمة هذا ، عادت فنهبت فائض القيمة ولم تعد على العامل بالخدمات التي كان يعود عليه بها الرأسماليون ، ولم يصنعوا للعامل شيئاً سوى أن جعلوه « ترسا » في آلة العمل ، يخضع للقذف به الى أحمال « الخردة » اذا أصابه البلى أو الزوال ، ولم يعدل المالكون على « فائض القيمة » وعلى ثروات الأمم من أن يسلبها أهل الدين والتقى في شيء الا في توزيع الفقر والجوع والحرمان والذل ، فقد كان عدلهم في توزيع هذا الثرى على الشعوب التي وقعت في قبضتهم دقيقاً كعدل الرسل ومن سار على نهجهم في توزيع الخير والحياة الكريمة على الشعوب التي نعمت تحت راية القرآن بشهادة التاريخ الذي ما زال يقرؤه كل ذى عينين •

ولندع الكلاب تنبح ، وتتبع لنباحها الكلاب الضالة ، ونقول للمؤمنين : أن النتيجة المشرفة للعمل النبوى ، وعمل الخلافة الرائدة ، والتي انتهت اليها سياسة اسهام الجميع في اعداد القوة الوقائية بصفة دائمة هي : امتداد دولة الاسلام الى مدى مدهل — ولا زال يذهل فلاسفة التاريخ — في خمسة وعشرين عاما •

ثم نقول للمؤمنين : ان المسلمين لو داموا على السياسة النموذجية التي رسم خطوطها ونتائجها رسول الله صلى الله عليه وسلم لامتدت دولة الاسلام بمقدار مماثل للمقدار الذي امتدت اليه في ربع قرن في الصدر الأول ، خمسين مرة على تساهل في الحساب ، وهذا الامتداد كان يمكن أن يغطي المعمور من الأرض على وجه التقريب ، ولكن الواقع الأليم لرقعة بلاد الاسلام في ثلاثة عشر قرناً من الزمان تشير الى الخطر الذي نريد أن ننبه اليه ، وهو أن هذا الانحسار والانكماش انما جاء نتيجة الاستجابة لتقاليد وأخلاق أهل الشرك والاحاد ، الأمر الذي شدد الاسلام في مخالفته لخدمة السياسة العليا ، ولكلمة الله العليا •



المصور والتصوير :

أخرج النسائي ، وأبو داود ، وابن ماجه ، عن علي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تدخلوا المسكن بيتاً فيه مصورة ولا كلب ولا جنب » •

وأخرج الشيخان ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، مع اختلاف في القول عن أبي طلحة عن عائشة : « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض مغازيه ، وكنت أتحين قفوله — رجوعه — فأخذت نمطا — بساطا — كان لنا فسترته على العرض — على سقف الحجرة — فلما جاء استقبلته فقلت : السلام عليك يا رسول الله ورحمه الله وبركاته ، الحمد لله الذي أعزك وأكرمك . فنظر الى البيت فرأى النمط ، فلم يرد على شيئا ، ورأيت الكراهية في وجهه ، فأتى النمط فهتكه وقال : « ان الله لم يأمرنا أن نكسوا الحجارة والطين » . قالت : فقطعت وجعلته وسادتين ، وحشوتهما ليفا ، فلم ينكر ذلك على وفي رواية لمسلم : أن هذا النمط كان فيه صور الخيل ذوات الأجنحة .

وأخرج الشيخان عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان الذين يصنعون الصور يعذبون يوم القيامة ، يقال لهم : أحيوا ما خلقتم » . وعن ابن عباس عند الشيخين من حديث قدسي : « يقول الله عز وجل : ومن أظلم ممن ذهب يخلق خلقا كخلقى ، فليخلقوا حبة ، أو ليخلقوا شعيرة ، أو ليخلقوا ذرة » .

وأخرج مسلم ، وأحمد ، عن حيان بن حصين قال : قال لى على ابن أبى طالب : « ألا أبعثك على ما بعثنى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم : ألا تدع صورة إلا طمستها ، ولا قبرا إلا سويته » .

ومن هذه الأحاديث استنبط العلماء الأحكام الآتية :

١ — صناعة تصوير الحيوان من الكبائر . أما تصوير الشجر والزخارف العادية من غير الحيوان فلا تحرم صنعتها ولا التكسب به سواء أكان الشجر مثمرا أو غير مثمر . هذا ذهب العلماء جميعا ، إلا مجاهدا ، فإنه جعل الشجر المثمر من المكروه .

٢ — صانع صور الحيوان « المثل » إذا قصد محاكاة خلق الله ومضاهاته فقد كفر ، وكذلك إذا قصد صناعة التماثيل لعبادتها . هكذا شغل النووي والخطابي .

أما من لا يقصد العبادة ولا المضاهاة لخلق الله فهو صاحب ذنب كبير ولا يكفر .

٣ - استعمال المصورات مما فيه صور الحيوانات مختلف فيه :

(أ) مذهب جمهور العلماء والصحابة والتابعين ومن بعدهم :
تحريم استعمالها إذا كانت معلقة على حائط أو على ثوب .
ملبوس ، أو على عمامة ، أو زينة لحجرات الاستقبال .
في البيوت ، أو في الميادين العامة في المدن مما لا يعد ممتعنا
ومبتذلاً . أما ما امتن وأبتذل بأن كان في بساط يداس
بالأرجل ، أو وسادة ، فليس بحرام بدليل عدم انكار
النبي صلى الله عليه وسلم على الستر حينما صنع منه
وساداتان .

(ب) يرى بعض السلف : أن النهى قاصر على الصور التي لها
ظل ، ولا بأس بالصور التي لا ظل لها . قال النووي :
وهو مذهب باطل ، لأن الستر الذي أنكره رسول الله لم
تكن الصورة فيه ذات ظل .

(ج) قال الزهرى : النهى عن الصور شامل لما كان رقما في .
ثوب . أو كان مما ليس له ظل ، أو على حائط أو ممتعنا
يداس بالأرجل أو يجلس عليه عملا بظاهر الأحاديث ،
ولحديث مسلم عن عائشة أنها اشترت غرفة - وسادة
صغيرة - فيها تصاوير . . . فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : « ان أصحاب هذه الصور يعذبون ، يقال
لهم : أحيوا ما خلقتم » . قال النووي : وهو مذهب
قوى .

(د) وقال القاسم بن محمد : يجوز من الصور ما كان رقما في
ثوب ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « الا رقما في ثوب » .
سواء امتن أم لا ، وسواء علق على حائط أم لا ، وكرهوا
ما كان له ظل ، أو كان مصورا في الحيطان (منقوشا)
سواء كان رقما أو غيره .

(هـ) تدائيل البنات التي تلعب بها الصغيرات مباح ، لما ورد
في الحديث من جوازه . والرخصة فيه ، وقال مالك : يكره
أن يشتري الأب ذلك لابنته . وقال بعضهم : ان اباحة
لعب الأطفال من التماثيل منسوخة بهذه الأحاديث .

(و) قال الخطابي : الصورة اذا غيرت بقطع رأسها ، أو حل أوصالها حتى تتغير هيئتها عما كانت عليه لا بأس بها ، قياسا على اتخاذ الستر وسادتين •

(ز) الصور الفوتوغرافية تدخل في الخلاف فيما له ظل أو ما ليس له ظل وتأخذ أحكامه المبينة فيما سبق •
أما التماثيل المجسمة فهي كبيرة من الكباثر بالاجماع •



تربية الكلاب :

أخرج مسلم ، والبخارى عن ميمونة أم المؤمنين من حديث فيه : « ... أن جبريل كان وعدنى أن يلقانى الليلة فلم يلقنى » ... ثم وقع في نفسه جرو كلب تحت فسطاط لنا ، فأخرجه وأخذ بيده ماء فغسح مكانه ، فلما أمسى لقيه جبريل ، فقال له : « كنت وعدتني أن تلقاني البارحة » ؟ قال : أجل ، ولكننا لا ندخل بيتا فيه كلب ولا صورة • ومن هذا الحديث نستنبط :

١ - اقتناء الكلاب للزينة حرام بالاجماع •

٢ - المباح اقتناؤه من الكلاب : ما كان للصيد ، أو لحراسة ما لا يمكن حراسته الا بالاستعانة بالكلب لاتساع المكان المحروس •

وسبب امتناع الملائكة من دخول البيت وفيه كلب : كثرة أكله النجاسات ، ولأن بعضها تتلبس به الشياطين كما جاء به الحديث ، والملائكة ضد الشياطين ، ولقبح رائحة الكلب ، والملائكة تكره الرائحة القبيحة • وهؤلاء الملائكة الذين لا يدخلون البيت وفيه كلب ولا صورة • هم ملائكة يطوفون بالرحمة والتبريك والاستغفار •

وقال الخطابي : وانما لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب أو صورة • مما يحرم اقتناؤه من الكلاب والصور ، فأما ما ليس بحرام من كلب الصيد والزرع والماشية ، والصورة التي تمهتن في البساط والوسادة ، وغيرها فلا يمنع دخول ملائكة الرحمة • وبهذا قال القاضي عياض • أما النووي فقال : الظاهر أنه عام في كل كلب وصورة ، لاطلاق الأحاديث ، ولأن الجرو الذي كان في بيت النبي صلى الله عليه وسلم تحت السرير كان له فيه عذر ظاهر ، فإنه لم يعلم به ، ومع هذا امتنع جبريل من دخول البيت ، وعلى بوجود الجرو ، والله أعلم •

عدم الغسل من الجنابة :

قال الله تعالى : « وان كنتم جنبا فاطهروا » (المائدة : ٦) •

ولقد أجمعت الأمة على وجوب الغسل من الجنابة بالجماع وان لم يكن هناك انزال ، ومن باب أولى اذا كان معه انزال •

وهناك أحاديث قد يقع عليها بعض الناس ممن ليست لهم قوة في الفقه فيها أن الجماع من غير انزال لا يوجب الغسل • ومن ذلك أحاديث عن أبي سعيد الخدري عند مسلم ، وزيد بن خالد حين سأل عثمان بن عفان ، وقال : سألت عنه على بن أبي طالب ، والزبير ابن العوام ، وطلحة ، وأبي بن كعب ، فأقروه على أن « الماء من الماء » فربما تساهل من يطلع على هذه الأحاديث في الغسل عند عدم الانزال ، فيقع في محرم •

فهذه الأحاديث منسوخة بأحاديث أخرى •• أخرج الشيخان عن أبي بن كعب قال : كانت الفتيا التي يفتون بها أن الماء من الماء ، وكانت رخصة رخصها رسول الله صلى الله عليه وسلم في بدء الاسلام ، ثم أمر بالاعتسال بعد ذلك • وأخرج الشيخان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اذا قعد بين شعبها الأربع ، وألرزق الختان بالختان ، فقد وجب الغسل » • ومعنى ألرزق الختان بالختان : غيب حشفة الذكر في فرج المرأة •

وأخرج مسلم عن أبي موسى قال : اختلف في ذلك رهط من المهاجرين والأنصار ، فقال الأنصار : لا يجب الغسل الا من الدفق • وقال المهاجرون : بل اذا خالط وجب الغسل • قال أبو موسى : فأنا أشفيك من ذلك • فقمت فاستأذنت على عائشة ، فأذن لى ، فقلت لها : يا أمه ، انى أريد أن أسألك عن شيء ، وانى أستحييك • قالت : لا تستحى أن تسألنى عما كنت تسأل عنه أمك التى ولدتك ، فانما أنا أمك • قال : فما يوجب الغسل ؟ قالت : على الخير سقطت ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا جلس بين شعبها الأربع » • ومس الختان ، فقد وجب الغسل •

وقال العلامة الأمير في « سبل السلام » : حديث الغسل وان لم ينزل أرجح لو لم يثبت النسخ ، لأنه منطوق في ايجاب الغسل ، وذلك مفهوم ، والمنطوق مقدم على المفهوم ، والآية تعضد المنطوق :

« وان كنتم جنباً فاطهروا » قال الشافعى : كلام العرب يقتضى أن انجنباً تطلق بالحقيقة على الجماع ، وان لم يكن فيه انزال .

* * *

استعمال أوانى الذهب والفضة :

أخرج مسلم عن أم سلمة أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من شرب فى أناء من ذهب أو فضة فانما يجرجر فى بطنه ناراً من جهنم » . والجرجرة : صوت متتابع لتردد الماء فى الحلق .

وسبب التحريم : مخالفة الكفار والمتجبرين من ملوك العجم وغيرهم ، وقد كانوا يفعلون ذلك ، وما زالت آثار الفراعنة تشهد عليهم بهذا الصنيع ، ولما فيه من الترف والكبر المفسد للعقيدة ، والهادم للفطرة .

وقد انعقد الاجماع على تحريم الأكل والشرب فى أناء الفضة . وأناء الذهب للرجال والنساء .

قال النووى : ولم يخالف فى ذلك أحد الا داوود الظاهرى ، قال بتحريم الشرب ، وجواز الأكل وسائر وجوه الاستعمال . . . ولا يعتد بقول داوود لاخلاله بالقياس ، وهو أحد شروط المجتهد الذى يعتد به . وهذا التحريم عام فى جميع وجوه الاستعمال ومنها الوضوء والغسل فى آنية منهما ، فان فاعله يأثم ويصح وضوؤه وغسله . وكذلك الحكم فى الأكل والشرب ، فان المسكول والمشروب حلال اذا كان طيباً ، واستعمال الذهب والفضة فيهما حرام .

ومن على التحريم كذلك اهدار مال عظيم ، وتعطيله عن أداء واجبه فى تنمية ثروات المسلمين للأغراض العليا لدعوة الاسلام ، لا لرفاهية المسلمين كما يردد بعض العلماء المحدثين ، فليست الرفاهية من مقاصد الاسلام بل أن مقصوده : حفظ كرامة الانسان فى عيشه دون سرف ولا رفاهية ، ولا شح ، نظراً لحالة التبعثة العسكرية الدائمة المفروضة لردع أهل الكفر أن تحدثهم أنفسهم بغزو بلاد الاسلام .

وقد علم من حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم التواضع فى اللباس والفراش ، وزهده فى كل ما زاد عن الحاجة ، وأيثار الآخرة.

على الأولى ، وكان الصحابة رضوان الله عليهم وتابعوهم يخافون ان أصابوا من متاع الدنيا المباح أن تكون قد عجلت لهم حسناتهم في الدنيا ، وفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه قدوة حسنة .

وليس معنى هذا تحريم المباح ، وإنما القرآن قد سلك في ارشاد المسلمين طريق اباحة الحلال ، ثم زهد الناس في الحرص عليه : « وللآخرة خير لك من الأولى » (أنضحى : ٤) • « بل تؤثرن الحياة الدنيا • والآخرة خير وأبقى » (الأعلى : ١٦ ، ١٧) وتكررت آيات كثيرة تدل على أن زينة الحياة الدنيا بما فيها إنما هي فتنة للمسلم ، تكشف عن حزمه وحكمته في استعمالها ، وعن همته في ارادة وجه الله سبها ، دون التعزز والتطاول بها على الناس ، وعن فضله في الانفاق والايثار ، والناس بين ذلك درجات ، أعلاها من أثر غيره على نفسه ، ومن أنفق في سبيل الله ، ولم يلق بيده الى التهلكة حينما يشح عن سبيل الله ، ويعقد على نفسه ملذاتها •



الديانة ونكاح الزانيات :

الديانة : استحسان الفاحشة من الزوجة أو البنت أو غيرها • والديوث : من يستحسن ذلك ممنه ، ويسر به ، لفائدة مادية تعود عليه ، أو استجابة لمرض نفسى يصاب به المتطرفون في الترف تنشيطا لغرائزهم التى أنهكها الترف ، أو يصاب به المنطون في الفقر مع الاستعباد للمخدرات والقمار والفراغ سدا لحاجاتهم الملحة الى المال •

وينعدم هذا الداء الويل تماما في الميئات المتوسطة في السلوك ، وان كانت تملك الثروة أو تفتقر اليها ، أى التى تملك الضمير والعقل الذى يفرق بين الكرامة والتدهور ، وبين الانسانية والحيوانية •

ففى عصر الجاهلية كان السعار المالى قد بلغ قمته بالعرب في مكة ، واستبد باليهود في المدينة وما والاها من معاقلهم ، وأصبح الثفاخر والتكاثر بالعرض الدنيوى دينا ومذهبا مميذا في أشعارهم ، وفي مناراتهم التى كانوا يعقدونها أمام حكام خبراء بالمناقب والمثالب ، يضرّبون اليهم أكباد الابل ، ويفخر كل فريق بأبائهم وصنائعهم ، وعدده وقوة أفزاده ، وأخيرا يصدر الحاكم رأيه في تمييز فريق على فريق •

في هذه الصورة القسامة التي تستهوى بعض المفكرين الذين سحروا بطرائق الجاهلية وفوضى البادية نشأ نوع من الديانة عجيب . فكان الرجل يرسل زوجته الى رجل آخر مكتمل البناء الجسدي والجمال الخلقي ، والبطش البدني ، فيأمرها أن تمكن هذا الرجل من نفسها ، حتى تحمل منه ، وتضيف الى عشيرته انسانا قويا جميلا من غيره ، وكان هذا أحد صور نكاح الجاهلية ، ويسمى نكاح (الاستبضاع) .

وقال السدي في تفسير قوله تعالى : « ولا تكهوا غنياتكم على البغاء ان أردن تحصنا » (النور : ٣٣) . أنزلت هذه الآية في عهد الله ابن أبي بن سلول رأس المنافقين ، وكانت له جارية تدعى معاذة ، وكان اذا نزل به ضيف أرسلها اليه ليواقعها ، ارادة للثواب والكرامة له ، فأقبلت الجارية الى أبي بكر الصديق فشكت له ذلك ، فذكره أبو بكر للرسول صلى الله عليه وسلم ، فأمره بقبضها ، فصاح ابن أبي : من يعذرني من محمد ، يغلبنا على مملوكتنا ، فأنزل الله فيه هذه الآية .

وأخرج أبو داوود والطيالسي عن ابن عباس : أن جارية لعبد الله ابن أبي كانت تزني في الجاهلية ، فولدت أولادا من الزنى ، فقال لها : مالك لا تزنين ؟ فقلت : والله لا أزني ، فضربها ، فأنزل الله عز وجل هذه الآية . وانما كان يكرها طلبا للولد الرقيق ليبيعه ، ويزداد في الثروة ، كما يستولد الانسان مواسيه تماما .

وكانت هناك صور كثيرة من الفجور والديانة في الجاهلية ، وكان بعض العرب يتزوج امرأة محترفة للزنا ويشترط أن تنفق عليه ، وكثرت الزانيات واشتهرن بالرايات كاعلان عنهن . ولما كان ذلك أهدارا للفطرة التي ارتبط فيها تكريم الانسان بعقيدته ، وارتبطت عقيدته بسلسلة من الأعمال الاسلامية لا تقوم الا باحكام الرباط الاجتماعي الذي لا يمكن الا حيث يحكم الرباط بين الأسرة الواحدة كما قلنا من قبل . لما كان هذا السلوك يهدم الفطرة من هذا الجانب حرم الله نكاح الزانيات والبغايا ، اذ أن هذا الوسط العفن لا يمكن أن تنمو فيه عقيدة دينية ، ولا مثل أعلى من مثل الأخلاق ، اذ لا يمكن أن ينشأ بين الديوث والزانية ولد يملك الاستعداد للفكر القويم بأي حال .

من أجل هذا قال الله تعالى مشيرا الى أن هذا العمل يهدم الفطرة المتمثلة في العقيدة السليمة ، والى أن الارتباط بالزانية نكاحا لا يكون .

الا حيث يكون شرك أو احتراف للزنا فقال : « الزانى لا ينكح الا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك ، وحرم ذلك على المؤمنين » (النور : ٣) ولأن احتراف الزنا أمر شنيع وخطير الى هذا الحد ، فان العقوبة المفروضة عليه فى الاسلام كانت متناسبة تماما مع شناعته ، ودليلا على أن هذا النوع من الناس ميئوس من خيره ، وليس معه الا الشر والهدم والتدهور .

وقد اختلفت آراء المفسرين فى تفسير هذه الآية . فقال الثورى : ليس هذا بالنكاح ، وانما هو الجماع ، وبهذا قال آخرون . وقال قتادة وآخرون : هو تحريم زواج الزانيات ، وذلك لصيانة المؤمنين من الدياثة ، وحرصا على الفطرة . وقال ابن القيم : من نكح الزانية فهو زان أو مشرك ، فان اعتقد تحريمه وخالفه فهو زان .

ومن هنا قال الامام أحمد : لا يصح العقد من الرجل العفيف على الزانية ما دامت كذلك حتى تتوب ، ولا زواج العفيفة بالفاجر حتى يتوب .

ومن بواعث الدياثة فى عصرنا الاجتماع فى حلقات الرقص ، وتبادل الزوجات فى تلك الحفلات الماجنة ، فقد تنتهى تلك البدعة الى تبادل الزوجات عن رضا وطيب نفس ، اما باسم « المصرية » أو لتتنشيط الغريزة التى خمدت عند مدمى الخمر ، والزنى من الأزواج . أما أن تكون الدياثة وسيلة من وسائل العيش ، وطريقا سهلا للحصول على المال ، وموسما يعد له أهل الدياثة العدة ، ويتفرغون لمطالبه ، فهتلك هى الداهية القاصمة والعياذ بالله . وفى وعيد هؤلاء أخرج النسائى ، والحاكم ، وصححه عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ثلاثة قد حرم الله عليهم الجنة : مدمن الخمر ، والعاق لوالديه ، والديوث الذى يقر الخبث فى أهله » . أى : يستحسنه على أهله .

وعلى أى حال فنكاح الزانية لون من العلاقة الجسدية الخاضعة للهوى ، وفيه دعوة الى الانطلاق ضد مقاصد الزواج الشرعى التى سنتعرض لها عند الحديث عن محرمات النكاح .



الكذب على النفس :

لتكذب جانبان من الحرام ، جانب فيما بين الانسان ونفسه ، وجانب فيما بين الانسان وغيره ، والجانب الثاني سنتحدث عنه في موضعه .

وقد جاء الوعيد من الله تعالى ورسوله للكاذبين • فقال تعالى : « فنجعل لعنة الله على الكاذبين » (آل عمران : ٦١) « قتل الخراصون » (الذاريات : ١٠) أى الكاذبون • وقال : « ان الله لا يهدي من هو حسرف كذاب » (غافر : ٣٨) •

وأخرج الشيخان وأبو داود عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ان الصدق يهدى الى البر ، وان المبر يهدى الى الجنة ، وما يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقا ، وان الكذب يهدى الى الفجور ، وان الفجور يهدى الى النار ، وما يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب ، حتى يكتب عند الله كذابا » • وأخرج الشيخان كذلك عن أبى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « آية المنافق ثلاث ، وان صلى وصام وزعم أنه مسلم : اذا حدث كذب ، واذا وعد أخلف ، واذا ائتمن خان » •

وخطورة الكذب على الغير تبدأ من خطورة الكذب على النفس ، وقد أشار الى هذا الخطر على النفس رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله : « وان الكذب يهدى الى الفجور » • وزاد المعنى ايضا حينما جعل الكذب من علامات النفاق ، والنفاق فجور لا شك فيه •

يكذب الانسان على نفسه حينما ينال حظا من الدين والعلم قليلا ، فيتصدر للافتاء والارشاد ، ويقنع نفسه بكذبه عليها ، فتؤاخره بالاستعلاء والكبر ، فيشرع في الدين ما ليس منه ، ويبتدع ما يهدم به الأصول ، ويصل بذلك الى غاية الفجور •

ويكذب على نفسه حينما يصدق أكاذيب الآخرين في الكتب ، من أمثال ما شاع من توارث الصلاح والولاية ولو بدون عمل ، ومن أمثال بركة الاذن بالارشاد ، واعتبار المأذون من شيخ في غمضة عين من كبار العارفين ، وقالوا في ذلك أقوالا عجيبة ، منها « اكسير النظر » • و « قلب الأعيان » • و « سر القبضة » • ويكذب الآذن « ٤٢٢ - هذا حلال وهذا حرام »

والمأذون على أنفسهما في هذا السبيل ويضل بذلك خلق ، وتتبدل
بذلك الأصول .

ويكذب القائل بحرية الفكر في الدين على نفسه ، ويخالف الاجماع ،
ويتلوى بالفكر حتى يقال : عالم متحرر « وإذا قيل له أتق الله أخذته
العزة بالاثم » (البقرة : ٢٠٦) . « وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض
قالوا إنما نحن مصلحون . ألا أنهم هم المفسدون » (البقرة : ١١ ، ١٢) .

ويكذب علماء العصر على أنفسهم حينما يمتقدون أنهم أهل
للاجتهاد ، ولكي يفسحوا لأنفسهم طريقا للعلو بين العلماء ينادون بفتح
باب الاجتهاد في كل عصر ، ثم يضلون على عمى النفس والقلب ، فيخرجون
علينا بأراء تحل الحرام المجمع على تحريمه ، فقالوا في ايداع المال
بفائدة ، وقالوا في بدعة التسامين على الحياة ، وقالوا في شهادات
الاستثمار ، وقالوا في غير ذلك باسم الاجتهاد ، وخطوا بين الاجتهاد ،
ومعارضة الاجماع التي لا تجوز ألا باجماع مثله تماما ، وهو أمر
مستحيل الوقوع لا سيما اذا كان الاجماع قد انعقد في عصر الصحابة .

هذه بعض بلايا الكذب على النفس ، وكل منها كبيرة من الكبائر ،
أو مؤذية الى كبيرة اذا أحسن الظن بالكاذبين على نفوسهم .

والصدق مع النفس يرد الحق الى أهله ، ويرغم النفس على
الاتباع ومجانبة الابتداع ، وعلى أن يكون الدستور المتبع في الفكر هو
قوله تعالى : « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم
ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما » . . .
(النساء : ٦٥) وقوله : « وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى
الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم
تؤمنون بالله واليوم الآخر » . (النساء : ٥٩) .

ذو الوجهين كاذب على نفسه :

أخرج مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : « أن شر الناس ذو الوجهين ، الذي يأتي هؤلاء بوجه ، وهؤلاء
بوجه » .

هذا خلق شاع بين الناس ، وقد تصاب به الشعوب جملة ، بمعنى
أن الرأي العام في أمة من الأمم يسير على هذا الطريق الشرير ، لاسيما

إذا قهره حاكم مستبد على الاستعباد لمذهب سياسى معين ، كما يحدث
للمشعوب المقهورة على النداء بالشيوعية ذينا وأسلوبا للحياة •

قال النووى : هو من يأتى كل طائفة ، ويظهر أنه منهم ، ومخالف
للآخرين ، مبغض لهم •

وانما كان هذا الفعل محرما ، وكان فاعله شر الناس ، لأنه يفقد
شخصيته واستقلاله بالرأى على مدى الزمن ، ويمكن أن يكون من
هذا النوع جواسيس يعملون لحساب أعداء الاسلام ، كما لا يرون
بأسا بموالاته الفساق والملاحدين فى سبيل النفع المادى ، وفوق كل
ذلك فهذا خلق من أخلاق المنافقين الذين حكى الله فعلهم فى قوله تعالى :
« **وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنُوا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا
إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَؤُونَ • اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ** » (البقرة : ١٤ ، ١٥)
والنفاق كما هو معلوم شر من الكفر الصريح •



(السينما) والمسرح وفن القصص :

تقوم صناعة « السينما » والمسرح أساسا على الفن القصصى •
ومن هذا الفن تبدأ صناعة التمثيل وما يتبعها من صناعات وفنون
أخرى ، كالرقص ، والغناء ، والافراج ، والتصوير ، وما الى ذلك •

وقد درج كثير من الكتاب الاسلاميين على اصدار الأحكام الشرعية
فى هذه القضية جملة ، ودون تفصيل ، ولا مقارنة ولا قياس على أحكام
أخرى مماثلة •

والكلام فى هذه القضية يتطلب التفصيل فى موضوعين رئيسيين
هما : القصة الخيالية ، واخراجها فى صورة مصورة ناطقة ، أو فى
شكل تمثيل مسرحى •

أما القصة الخيالية • وهى لون من الكذب • باعتبارها ليست
تعبيرا عن واقع حدث بالفعل ، وانما تنسج على هوى الكاتب لتصوير
فكرة ذات هدف من ابتكاره هو ، ومن اختلاق خياله • فتحكمها الشرعى
أذن يخضع لحكم الأخبار عن غير الواقع (الكذب) • وما يباح منه
وما لا يباح •

وقد أخرج مسلم عن أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ليس الكذاب الذي يصلح بين الناس ويقول خيرا ، وينمي خيرا » . قال ابن شهاب : لم اسمع يرخص في شيء مما يقول الناس كذبا الا في ثلاث : الحرب ، والاصلاح بين الناس ، وحديث الرجل امرأته وحديث المرأة زوجها .

قال القاضي عياض : لا خلاف في جواز الكذب في هذه الأمور . وقال القرطبي : لا يرخص في شيء من الكذب أصلا ، وإنما تباح التورية ، واستعمال المعاريض .

وعلى هذا فالقصة الخيالية ، غير الواقعية ، حلال اذا أريد بها اصلاح عيوب اجتماعية هادفة الى تحقيق خلق اسلامي ، حرام اذا لم تكن للاصلاح ، أو كانت هادفة الى تحقيق خلق أو مذهب سياسي . أو اجتماعي معارض للاسلام ، فالقصة التي تدعو الى الشيوعية ، أو الى تشجيع النساء على العمل في مجال التمثيل والمسرح ، أو الى تمجيد أهل هذا الفن بوجه عام كما هو شائع في كثير من مواضيع تلك القصص التمثيلية ، وانقص التي تثير غريزة كامنة ، أو تدل على وسائل الاستمتاع الشهواني ، أو التي تعتبر من قبيل الأدب المكشوف ، كل ذلك وأشباهه حرام ، لأنه افساد بين الناس ، وليس اصلاحا . بينهم يمكن استثناءه من الكذب المحرم ، واخراجها في السينما أو المسرح حرام أيضا .

أما القصص الهزلي فتطبق عليه أحكام المزاح والهزل في الاسلام . وقد أخرج الترمذي ، والنسائي ، وأبو داود ، عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ويل للذي يحدث فيكذب ليضحك به القوم . ويل له ، ويل له ، ويل له » . وهذا الوعيد الشديد دليل على تحريم القصص المخلت (الكاذب) ، أو الخيالي الهزلي الذي يهدف الى الاضحاك ، ولو كان هادفا الى اصلاح اجتماعي ، لأن القصص الخيالي غير الهزلي والمهادف الى الاصلاح مرخص فيه بنص الحديث ، أما الهزل فقد جاء الوعيد عليه دون الرخصة فيه .

هذا حكم الشرع في الفن القصصي . أما اذا أريد تمثينه أمام الجمهور فإن هناك طريقتين لهذا التمثيل :

١ - التمثيل المسرحي : وفيه تمثل القصة الخيالية المباحة ، وهي التي تكون هادفة الى الاصلاح ، وغير معارضة لشريعة الاسلام بأشخاص حقيقيين ، يؤدي كل منهم دوره على المسرح لابرار الفكرة الهادفة ، والاستعانة بتمثيل الوجدان المؤثر في الجمهور ، لاقتناع الناس بالفكرة . ودعوتهم اليها . وهذا النوع مباح ، ما لم يشتمل على محرم شرعا ، كتمثيل العاطفة بين الذكر والأنثى عن طريق القبلات ، أو اللمس ، أو التثني ، والتكسر ، والتخثن من أي من الجنسين .

٢ - التمثيل السينمائي : وتعتمد هذه الصناعة على تصوير الأشخاص وحركاتهم كأنهم أحياء يتخاطبون وتقترب صورهم المتحركة بالحوار كأنه واقع ملموس ، وهنا يتفرع الحكم الشرعي الى : حكم الصور المتحركة المتكلمة ، وحكم الاختلاط بين الجنسين وعرض المحرمات .

(أ) وحكم الصور المتحركة المتكلمة يمكن قياسه على حكم الصورة المجسدة (التماثيل) . بل هي أشد حرمة من حرمة التماثيل ، لأن التماثيل فيها محاكاة خلق الله محاكاة صامتة جامدة ، والصور المتحركة فيها محاكاة الحركة والكلام ، وتلفيق شخص مطابق لواقع شخص آخر بحركاته وسكناته وجميع طبائعه ، فهي على هذا حرام حرمة التمثال ، أو أشد حرمة .

(ب) وحكم اختلاط الجنسين وتمثيل المواقف الفرامية ، والقبلات ، ومجالس الخمر والغناء أنه حرام .

فالخلاصة : أن التمثيل المسرحي الهادف نحو الاصلاح ، وغير المتعارض مع الشريعة ، والذي يخلو من المحرمات ، حلال اذا لم يكن وسيلة لتعطيل الفرائض . أما التمثيل السينمائي فليس بحلال ، لا صناعة ، ولا مشاهدة .



تمثيل الأنبياء والرسل :

وقد شاعت بدعة في العصر الحديث هي الاتجاه الى تمثيل الأنبياء والرسل . ولا يهنا أن يكون تمثيلهم على المسرح أو على الشاشة .

ولكن الذى يهمنا هو : أن تمثيل الأنبياء والرسل جريمة كبرى ، يراد بها التهوين من شأن الرسل والأنبياء ، لا إبراز مثلهم العليا كما يدعى هؤلاء المبتدعون .

وذلك أن هذه الصناعة لا يستغنى أصحابها عن استخدام المرأة فيها ، وإن يكون هناك وسط فنى يستطيع أن يستوعب أخلاق الأنبياء فى تعاملهم مع المرأة ، وشدة تحفظهم فى اجتناب الزلل ، كما أنه لا يوجد مخلوق فى هذا الوسط ولا فى غيره يستطيع أن يمثل شخصية رسول من الرسل ، دون أن يتأثر بتقاليد عصره فى الحركة ، والسكنة ، والاشارة ، والتثنى ، وفى هذا السلوك طمس لمعالم شخصية الرسول ، واهدار لقيمته فى أنظار الناس ، وهذا هو المقصود من جهاد هؤلاء فى سبيل إبراز بدعتهم الى حيز الوجود ، بالنسبة لخاتم الرسل صلى الله عليه وسلم .



فى قصص القرآن والقصص الواقى غنية للجميع :

قال الله تعالى : « فاقصص القصص لعلهم يتفكرون »

(الأعراف : ١٧٦)

وقال : « كذلك نقص عليك من أنباء ما قد سبق » (طه : ٩٩) .

وقال : « لقد كان فى قصصهم عبرة لأولى الألباب ، ما كان خديثا يفتري »

(يوسف : ١١١)

هدف القصص فى القرآن : أن يكون مادة للتفكر والاعتبار ، لا أن يكون مادة للامتاع النفسى ، وللاعجاب ، بتصوير الوقائع فى ألوان من اللفظ والعاطفة والخيال ، كما هو فى الأدب ، ثم يأتى الاعتبار والتفكر فى المرتبة الأخيرة من أهداف القصة ، على خلاف واسع بين نقاد الأدب حول الأدب المتحرر والأدب الملتزم .

وهدف التفكير والاعتبار فى القصص القرآنى : أن ينحسم الخلاف الفائر بين الناس حول القضايا الغيبية الرئيسية التى ينغص الجاهل بها عقل الرجل السوى ، وينحرف بالمجتمعات نحو الدجل الفكري الهدام على صورة من صور الهدم ، لا يخطئها الباحث فى تاريخ الحضارة الإنسانية على مر العصور . أما هدف الامتاع النفسى فى القصص

الأدبي فيختلف من عصر الى عصر ، ومن بيئة الى بيئة ، كما تختلف مادة الالتزام عند القائلين به من نظام الى نظام ، وأسلوب الى أسلوب ، في طرائق المعاش والحكم والاجتماع . فقد يقصد بالامتناع امتناع الفرائز ، وقد يقصد به امتناع الوجدان ، أو إثارة الاعجاب المجرد . وقد يقصد به الدعوة الى خلق معين ، أو مذهب سياسى يرغم الناس على الالتزام به أو يترددون بينه وبين غيره ، على حسب الظروف الخاصة التى تحيط بالأديب ومجتمعه .

والموازنة الواعية بين قصص القرآن وقصص الأدب تعطينا حقائق بالغة الأهمية حول قضية القصص التى تراكم عليها غبار الضلال ، وتكلمت حولها الأهواء ، فلم يعد الوصول الى الحقيقة فيها سهلا الا بضرب من الامعان يخترق تلك الحواجز الصماء .

فقد اختار القرآن واقع الحياة فى التواريخ الغابرة ، وابرز من بينها كيف تقوم الحضارات وتزدهر تحت لواء الحقيقة الإلهية الخيبيية وشرائعها ، وكيف تبعد تلك الحضارات وتندثر تحت سلطان الخرافات الوثنية ، والأهواء أنجسدية ، ولهذا كان القصص القرآنى عالميا خالدا ، لا يتصل بطبقة دون طبقة ، ولا عصر دون عصر ، ولا بلد دون بلد ، وكانت عالميته نابعة من طبيعة موضوعه الذى يعنى كل الأمم فى كل العصور ويشغلها .

أما الأدب فقد اختار الجنوح عن الواقع الى محاكاته ، والجنوح عن الغاية الانسانية الشاملة الى الغاية الفردية ، التى تشترط بروز شخصية الأديب من خلال تصويره لمجتمعه ، فكان القصص الأدبى فى مجموعه محليا ، لا خلود فيه ولا عالمية ، ولا نجد تلك العالمية فى القصص الأدبى الا خاضعة للأهواء السياسية التى تسيطر على العالم مثل « دكتور زيفاجو » التى تكشف عن الخطر الشيوعى فى العالم .

والحقائق هى الحقائق المؤيدة بأسانيدھا من الآثار البائدة التى أثار اليھا القرآن فى قصصه ، ووجه اليھا أنظار الباحثين فى الحفريات ، والاجتماع ، والتاريخ ، ومقارنة الأديان ، وغير ذلك من العلوم التى لا يستغنى عنها باحث فى حقائق التاريخ ، وفى ذلك امتناع عقلى ونفسى وروحى ، وثبات فى الفكر لا نجده فى القصص الأدبى الذى انفصل من الحقيقة الى الخيال ، ثم الى الرمز ، ثم الى ضرب من الخرافات

أصاب الفكر الإنسانى بخيبة الأمل وهو يبحث عن الحقيقة ، فلا هو
استقر ، ولا هو اندفع الى آفاق جديدة من العلم والمعرفة .

كما أن واقع الحياة نفسه ملئ بالقصص الحق ، البعيد عن
كذب الخيال ، وهذا القصص الواقعى أدل على الحقائق ، وأقوى فى
باب الموعظة الحسنة ، والدعوة الى مكارم الأخلاق ، فما أكثر ما يشوه
خيال الأديب تلك الحقائق والمواظ ، تحت تأثير العوامل النفسية
والاجتماعية التى تسيطر عليه .



فن الرقص :

والرقص بأنواعه كلها حرام ، ولن تضيف اليه ادعاءات المشعوذين
وتجار الشهوات بأنه فن رفيع أية قيمة ، الا كما يضيف النفاق الى
صاحبه من عقد الكذب على النفس ، واتهام العقلاء بعدم الفهم .

فعرض الفاتن الخفية والمثيرة للمرأة فى الرقص الشعبى ،
ومخاصرة الرجل للمرأة فى الرقص على الموسيقى ، والرقص المنفرد
بأنواعه الأخرى للمرأة كل ذلك حرام .



الفناء والموسيقى ومناقشة أدلة التحليل :

قضية الفناء والموسيقى شأنها شأن الفنون الأخرى التى أصبحت
راسخة فى المجتمع ، حتى أصبحت صناعة للحصول على الثراء العريض ،
وعلى الألقاب التى لا ندرى لها تفسيراً معقولاً ، حتى لقد خصصت
وسائل الاعلام الصحفية مساحات هائلة لعرض أخبار أهل الفناء
والتلحين لم يظفر بها العلماء والمصلحون ، وكان هذه الفئة من الناس
ترجح فى الوزن والمقدار على العلماء والمصلحين وبناء الحضارة
مجتمعين .

واننا لنجد صحفاً بأكملها كثيرة العدد فى العالم الإسلامى قد
خصصت لأهل الفن الموسيقى والغنائى والتمثيلى ، تعرض علينا صورهم
المترفة ، ومبازلهم الرخيصة ، وتعرض علينا ما حصلوا عليه من أموال
خيالية فى مقابل أعمالهم ، وما حصلوا عليه من تكريم الحكومات لهم ،
وانفاق الآلاف المؤلفة للحفاظ على صحتهم ، وكأنهم أعظم من أسلحة

الحرب في وجوب الصيانة والحفاظ ، ثم تعرض أخبار تنقلاتهم وزواجهم وطلاقهم بما قد يتخللها من مخجلات ، وكان زواج هؤلاء وطلاقهم ومباذلهم من الأمور التي لا يسع عاقل جهلها ، ولا يجمل بأمة تريد النهضة والازدهار أن تغفل عنها .. وتلك واقعة عجيبة العجائب ، ان لم تكن كبيرة الكباثر في دنيا المؤامرات العالمية الحديثة المحبوكة الأطراف ، في مواجهة دعوة الايمان ، امتدادا لمؤامرات قديمة فائسلة سجلها القرآن .

لقد سجل القرآن الكريم للمؤمنين حقيقة النوايا التي يبيطنها أعداء الاسلام في قوله تعالى :

« قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر »
(آل عمران : ١١٨) • وقوله : « ودوا لو تكفرون كما كفروا فتكونون سواء » (النساء : ٨٩) • وقوله : « ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم » (البقرة : ١٢٠) •

كما أكد على المؤمنين ألا يتخذوا عدو الله وعدوهم أولياء • وما زال أعداء الانسانية يصدون عن طريق الحق بالوسائل الظاهرة والخفية دون ملل ولا خجل •

ولقد جرت شريعة الاسلام في المحرمات ذات الخطر العظيم أن تحرم ما يؤدي إليها سدا لذريعتها وبابها من بعيد • فحرم ربا الفضل لأنه يؤدي الى ربا النسبة ، وحرم النظر الى الفخذ لأنه متصل بالمورة الخليطة ، وحرم الخلوة بالأجنبية لأنها باب الجماع ، وحرم القليل من الخمر وان كان لا يسكر لأنه وسيلة الى المسكر ، وحرم شعار أهل الخمر على مرحلتين : الأولى تحريم أواني الخمر ، حتى استجاب الكل للأمر بعدم شربها ، والثانية تحريم المعازف والأوتار والآلات الموسيقى ، لأنها من دواعى الشراب ، ولأنها داعية الى تمام المتاع ، باجتماع الناس حولها ، بالاضافة الى المنغنيات والمغنين الذين يشيرون الشهوات بموضوعات أغانيهم ، وأشكالهم الخليعة ، ولهذا أيضا فسر ابن مسعود ، وجابر ، وابن عباس ، والحسن ، والنخعي ، لهو الحديث المحرم في القرآن بأنه الغناء ، فكل ما يضل عن سبيل الله من الغناء وغيره حرام •

والذين يبيعون الغناء يطعنون في أدلة التحريم بالضعف ، فقالوا في حديث ابن مسعود عند أبي داود : « أن الغناء ينبت النفاق في

القلب » : ان الموقوف منه على ابن مسعود أصح من المرفوع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم . فصحة الحديث موقوفا على ابن مسعود اذن دليل على تحريم الغناء كذلك ، اذ لا يمكن أن يحرم ابن مسعود شيئاً من تلقاء نفسه ، وهو أمين سر النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد قال فيه : « رضيت لأمتي ما رضى لها ابن أم عبد » . يعنى ابن مسعود .

واتفاق ابن مسعود ، وابن عباس ، وجابر بن عبد الله ، ومن تابعهم من التابعين على أن لهو الحديث المحرم فى الآية هو الغناء دليل قاطع على تحريمه ، يمكن به ابطال دعوى ابن العربى وابن حزم فى أنه لم يصح فى تحريم الغناء شئ من السنة . بل ويقوى الأحاديث التى وردت مسندة عند الترمذى تحريم بيع الجوارى المغنيات وان كانت أحاديث غريبة فى نوعها ، فتلك الغرابة من مصطلح الحديث لا تؤخذ على إطلاقها فى اهدار حجية الحديث ، لا سيما اذ عاضدته أدلة أخرى قوية لا علة فيها .

وقال أبو داود فى حديث زمارة الراعى : انه حديث منكر . و خلاصته أن ابن عمر سمع زمارة راع من بعيد ، وكان معه نافع ، فأدخل أصبعيه فى أذنيه ، ولم يخرجهما الا حينما أخبره نافع بأن الصوت قد انقطع . وقال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل . وقال المبيحون للغناء : ان تقرير الرسول صلى الله عليه وسلم لابن عمر ، وتقرير ابن عمر لنافع فى سماع زمارة الراعى ، وعدم انكارهما على الراعى ، دليل على عدم التحريم . وممن قال بهذا القول الامام الغزالى فى « الاحياء » ، ثم قالوا : ان الحديث لم يروه غير سليمان بن موسى عن نافع . ولا يعرف الا منه وحده .

وقد رد الامام السيوطى فى كتابه « مرقاة السعود » على ذلك فقال : الحديث لم يتفرد به سليمان بن موسى ، وقد تابعه ميمون ابن مهران عن نافع ، وروايته عند أبى يعلى ، وتابعه مطعم بن المقدم الصنعائى عن نافع ، وروايته عند الطبرانى . فهذان متابعا لسليمان ابن موسى ، وقد أشار أبو داود الى روايتهما . وأما تقرير الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأن ابن عمر لم ينه ناعفا ، فلا يدل على اباحة الغناء ، لأن المحذور هو قصد السماع ، لا مجرد ادراك الصوت ، لأنه لا يدخل تحت تكليف ، فهو كسب المجرم الطيب ، فانما يحرم

عليه قصده ، وكنظر الفجأة • وتقرير الراعى نعله انما كان بعيدا
لا يمكن الوصول اليه •

وقال المبيحون للغناء : ان الرسول صلى الله عليه وسلم حث عائشة
أم المؤمنين على صنع شيء من الغناء فى عرس الأنصارىة ، وأقر الجارىتين
على الغناء فى أيام العيد ، وتوسعوا فى ذلك فأباحوا الغناء فى المناسبات
التي يكون فيها السرور للناس •

ونقول : ان النصوص تثبت الترخيص بالغناء فى العيدين والأعراس
استثناء من قاعدة التحريم العامة • والأصل : أن الاستثناء لا يتوسع
فيه ، بل يقتصر فيه على مدلول النص ، كما أباحت النصوص استعمال
الطبل فى الحرب ، فلا يقاس عليه توسعا ، وأبيح التبختر فى الحرب ،
ولكن لا يتوسع فيه الى غيره ، وعليه فلا يجوز قولهم : ان الترخيص
فى العيدين والعرس بالغناء ترخيص فى جميع المناسبات السارة • بل
ان استثناء العرس من قاعدة التحريم انما كان لمصلحة أهم من اللهو
وهى اعلان النكاح ، حتى لا يتستر الفساق وراء النكاح السرى ،
ولهذا أخرج أحمد ، والنسائى ، والترمذى ، وابن ماجه عن ابن مسعود
قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « فصل ما بين الحلال والحرام
ضرب الدف » • وأخرج البخارى معناه فى النكاح • وأما العيد فالترخيص
فى الغناء فى أيامه انما كان والله أعلم لاعلان سرور المسلمين بنعمة
الله عليهم فى العيدين •

وأما قولهم : ان الصحابة سمعوا الغناء ، وعدوا منهم ابن الزبير ،
والمغيرة بن شعبه ، وعبد الله بن جعفر ، ومعاوية ، فلم يزودونا بالروايات
التي روى فيها سماعهم هذا ، حتى يمكن فحصها والحكم عليها • والذي
عثرنا عليه من الروايات لا يخرج عن دائرة العيدين والأعراس ، أو غناء
الركبان فى الأسفار ، على نحو ما كان يصنع عبد الله بن رواحة بين
يذى رسول الله صلى الله عليه وسلم • وفى ذلك أخرج النسائى عن
عاجر بن سعد قال : دخلت على قرظة بن كعب ، وأبى مسعود الأنصارى
فى عرس ، وإذا جوار يغنين ، فقلت : أى صاحبى رسول الله ، وأهل
بدر ، يفعل هذا عندكم ؟ فقالا : اجلس فاسمع معنا ان شئت ، فانه
قد رخص لنا فى اللهو عند العرس • فاحتجاج المبيحين بسماع بعض
التابعين فى مناسبات غير العرس والعيدين احتجاج بالخطأ المخالف
لما كان عليه الرسول وأصحابه ، وهو احتجاج باطل •

ومن العجيب المثير للدهشة : أن يعتبر ابن حزم النية هي مناط
الحل والتحريم . فيقول : ان نوى السامع بسماعه شهوة كان حراما ،
وان نوى تنشيط نفسه وترويحها كان مباحا . وما علمنا أن النيات
لها دخل في حل ولا حرمة ، الا في المباحات ، أما المحرمات بالنص
فلا دخل للنية في رفع التحريم عنها .

وفي مقابل تلك الشبهات التي يتشبث بها المبيحون كان هناك
استتكار شديد للغناء بعد عصر الصمابة . وقد أخرج الدارمي عن
الشعبي أن رجلا جاءه فسأله عن شيء ، فقال : كان ابن مسعود يقول
فيه كذا . فقال : أخبرني عن رأيك أنت ؟ فقال لمن حوله : ألا تعجبون
من هذا ؟ أخبرته عن ابن مسعود ، ويسألني عن رأيي ، ودينني عندي
أثر من ذلك ، والله لأن أغنى أغنية أحب الى من أن أخبرك برأيي .

ومع كل ذلك فلم يكن الغناء الشائع آنذاك ، كالغناء الشائع عندنا
الآن ، لا في طريقة الأداء ، ولا في المواضيع . فقد غنت الجاريتان
في بيت الرسول صلى الله عليه وسلم في رثاء شهداء بدر ، وكان الموضوع
الذي اقترحه الرسول صلى الله عليه وسلم على أم المؤمنين عائشة
في عرس الأنصارية تحية متبادلة بين الزائر والمزور ، وحديث عن
الانتاج الزراعي لقطعة من الجزيرة العربية .

أَتَيْنَاكُمْ أَتَيْنَاكُمْ	فَحْيُونَا نَحْيِيكُمْ
وَلَوْلَا الْغُذْبُ الْأَحْمَرُ	مَا حَلَّتْ بُوَادِيكُمْ
وَلَوْلَا الْحَبَّةُ السَّمْرَاءُ	لَمْ تَسْمَنْ عِذَارِيكُمْ

وسأل محمد بن جعفر أحمد بن حنبل فقال : حديث الزهري عن عروة
عن عائشة ، وهشام عن أبيه عن عائشة ، في جوار يغنين : أيش هذا
الغناء ؟ قال : غناء الركبان : أتيناكم أتيناكم .

فالاستثناء من التحريم كما نرى مرتبط بجدية الموضوع ، وجدية
الأداء ، فلا يثيران الا أرفع العواطف ، وأسمى الأهداف ، ولا يتزعمان
نحو التخاذل والتخنث ، والخلاعة والمجون والتهتك الشائع في عصرنا ،
فهذا الغناء الخليع حرام ، لأنه يصد عن سبيل الله .

أما قول الصوفية بأن السماع المثير للوجد والحب الالهي مباح
ان ثبت في مقام « التمكين في التلويح » مباح . يعنى : من تتلون بهم
المواجيد من القبض الى البسط ، ومن الوجد الى الاصطلام ، ولكنهم

لا يخرجون عن دائرة التمكن في المعرفة الالهية • قولهم هذا لا يعتبر أصلا في انتزيع القول باستثناء من قاعدة التحريم المحكمة ، لأنه قول تدخل فيه طوائف الأديان ، فضلا عن عدم استقامته في ذاته ، ولا انضباطه في صياغته ولا في حكمه ، وليس ضرورة يمكن اللجوء اليها لانعدام غيرها من وسائل التشويق الى طريق الله ، بل ان التشويق الى طريق الله لا يجوز بشيء يكرهه الله ورسوله ، وما كان هذا من سنة الرسول في شيء من قريب ولا بعيد ، فالاستناد الى أقوال الصوفية كالاستناد الى ما ورد في المصادر عن فتاوى الرسول صلى الله عليه وسلم باباحة السماع مناما لبعض الصوفية ، فتلك «أسانيد عجيبة تبطلها سنة اليقظة التي درج عليها مع أصحابه في حياته ، فكيف يبيع للناس مناما بعد قرون ما حظره عليهم في حياته ؟ !!

والقول بأن الامام مالكا يترخص في الغناء قول معارض بما أخرجه أبو بكر الخلال عن اسحاق بن عيسى الطباع قال : سألت مالكا عما يترخص فيه أهل المدينة من الغناء • فقال : إنما يفعله عندنا الفساق •

وآلات الموسيقى محرمة بحديث البخاري عن أبي مالك الأشعري أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : « ليكون من أمتي أقوام يستحلون الحرير والخمر والمعازف » • وحديث أحمد عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ان الله حرم الخمر والكوبة والغبيراء ، وكل مسكر حرام » • الكوبة : الطبل • والغبيراء : العود • ولهذا كانت قيمتها مهددة ، ولا غرم على من أتلها • وبهذا أفتى أحمد بن حنبل ، واسحاق بن راهويه ، ووكيع بن الجراح • ولم يقض شريح بعوض على رجل كسر ظنورا لرجل آخر ، كما أخرج ذلك كله أبو بكر الخلال جاسانيد في كتابه « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » •



قراءة القرآن بالالحن :

ومن عجائب ما خرج به علينا جمع من قراء القرآن في مصر في أيامنا الحاضرة أنهم تقدموا الى الاذاعة يطالبون بحق الأداء للملحن للقرآن • فلما أنكر المسؤولون عليهم ملكيتهم لمعلل محدد فيما يقرأون من القرآن عادوا يؤكدون أنهم يقرأون القرآن على مقتضى الحان

محددة وخاضعة لقوانين التلحين الموسيقى • وفي هذا اعتراف صريح بأنهم وأشباههم يقرأون القرآن على مقتضى ألحان الموسيقى ، بل أن الصحافة أصبحت تطلق عليهم « نجوم القرآن » تشبيها بنجوم الغناء والمسرح • فما الحكم الشرعى في هذا العمل ؟

سئل الامام أحمد بن حنبل عن القراءة بالألحان فقال : محدث ، الا أن يكون من طبع الرجل ، كما كان أبو موسى الأشعري • وفي رواية أخرى رواها عبد الله بن أحمد : الا أن يكون جرمه — حلقه وحنجرتة — مثل جرم أبى موسى • أما أن يتعلمه فلا • وقال في رواية أخرى : يحسن صوته بالقرآن من غير تكلف • وقال مرة أخرى : القراءة بالألحان بدعة ، لا تسمع •

أما الحديث الذى أخرجه أحمد ، وأبو داود ، والدارمى ، عن النبى صلى الله عليه وسلم : « ليس منا من لم يتغن بالقرآن » • وحديث البخارى ، ومسلم ، وأبى داود ، والترمذى ، والنسائى ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما أذن — استمع — الله لشيء • ما أذن لنبى أن يتغن بالقرآن » • فليس معنى « يتغن » من الغناء بالألحان • قال سفیان بن عيينة معناه : يستغنى به • وهكذا أخرجه أبو داود عن وكيع ، وسفیان بن عيينة ، والدارمى ، وأحمد ، والبخارى عن سفیان •

وقال الشافعى : معناه يرفع صوته بالقرآن ، وبهذا قال أحمد ابن حنبل ، وأخرج هذا التفسير النسائى أيضا •

وسئل أحمد بن يحيى ثعلب النحوى عن معنى « يتغن » فقال : بعضهم يذهب الى أنه الغناء ، يترنم به • وبعضهم يذهب الى أنه الاستغناء ، وهو الذى عليه العمل • وقال بالاستغناء : ابراهيم الحربى • وأنكر أحمد بن حنبل تفسير الحديث على معنى الألحان •

وقال ابن سيرين فيما رواه عنه ابن عون عن الأصوات التى يقرأ بها : هو محدث • وأنكرها الحسن البصرى ، والقاسم بن محمد • أما قراءة القرآن بالحزن فليست بمحدثة ، وإنما كان يستحسنها السلف إذا لم تكن على الألحان •

وأخرج أبو بكر الخلال عن محمد بن الهيثم ، أن رجلا كان يسمى

« الهيثم » كان مملوكا مخنثا ، فحبسه سيده في السجن ، وحلف ألا يخرج حتى يقرأ القرآن ، فقرأ القرآن ، ووضع فيه هذه الألحان .

ومهما يكن من أمر فإن ما نشهده الآن في مصر وغيرها من اجتماع الناس حول القارئ بالألحان ، وما نسمعه من الصراخ والتشويش طلبا للإعادة ، يؤكد أن هؤلاء العامة لا يستعيدون ولا يطربون لشيء غير اللحن والنغم ، أما القرآن فهم عنه بمعزل ، فهم يصيحون ويطربون عند سماع آيات الوعيد وآيات الثواب على السواء ، لا يفرقون بين آيات الجحيم ولا آيات النعيم ، وفي هذا الصنيع سوء أدب مع القرآن ، يؤكد تحزيم سماعه وحضور مجلسه على هذه الصفة البعيدة عن واجب الأدب مع كلام الله .



اللعب بالنرد (الطاولة) :

أخرج ابن ماجه ، وأبو داود ، عن أبي موسى الأشعري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله » . وأخرج مسلم ، وابن ماجه ، وأبو داود ، عن بريدة : « من لعب بالنردشير فكأنما غمس يده في لحم خنزير ودمه » .

مذهب الجمهور : أن اللعب بالنرد حرام ، سواء اقترن بقمار أو لم يقترن ، وذلك لأنه ذريعة ووسيلة إلى القمار ، وقد نرى الناس يلعبون النرد من غير قمار ، ثم ما يلعبون أن يلعبوا وهم يجلسون على المقاهي بشرط أن يدفع المغلوب ثمن ما شرب الغالب ، ويعتقدون أن ذلك ليس من القمار ، والحق أنه قمار وإن بدا في صورة من التراضي الأخوي كما يطلقون عليه ، ويؤدي هذا السلوك إلى القمار على مال أكثر من ثمن المشروبات ، وهكذا حتى تكتمل أخطار القمار المعروفة .

وقال العزيزي : إنما حرم النرد لأن التعويل فيه على ما يخرج الكعبان — الزهر — فهو كالأزلام .

وقال النووي : شبه تحريم النرد بتحريم أكل لحم الخنزير ودمه ، وكفى عن الأكل بغمس اليدين في اللحم والدم .

وكان القاسم بن محمد يطلق اسم الميسر على كل ما ألهي عن ذكر الله ، أخرج ذلك عنه أبو بكر الخلال ، رواية عن زين بن عبيد الله .

ويرى البعض أنه حرام إذا اقترن بالقمار ، والا فمكروه . ونرجح
الرأى الأول ، القائل بالتحريم سدا لذريعة الحرام .



اللعب بالشطرنج :

مذهب الشافعى : أن اللعب بالشطرنج مكروه ، وليس بحرام .
قال النووى : وروى ذلك عن جماعة من التابعين . ومذهب الامام
أحمد ومالك : أنه حرام ، وقاسوه على النرد . قال مالك : هو شر
من النرد ، ويلهى عن الخير .

قال أحمد بن حنبل : لا يسلم الانسان على من يلعب النرد .
أو الشطرنج .

وسئل مالك عن الشطرنج : أمن الحق هو ؟ قال : لا . ثم قال :
« فماذا بعد الحق الا الضلال » (يونس : ٣٢) .

وسئل اسحاق بن راهويه : هل ترى بلعب الشطرنج بأسا ؟
قال : البأس كله . قيل له : فأهل الثغور يلعبونه . قال : انه لفجور .
وقال على بن أبى طالب : الشطرنج ميسر الأعاجم . وهر على
قوم يلعبون به فقال : ما هذه التماثيل التى أنتم لها عاكفون ؟

والمخالصة : أن الرأى فيه متردد بين التحريم والكراهة . وليس
فيه شبه من الأضرار ولعب « الحظ » مثل النرد و « الكشينة » ،
وانما هو قائم على التفكير ، ولهذا نرى أنه اذا ألهى عن واجب دينى ،
أو اقترن بمقامرة فهو حرام ، والا فمكروه . وبهذا قال الامام النووى
فى فتاواه .



البحث الثالث

لهذا حلالٌ وهذا حرامٌ فيما بين الإنسان وغيره

- في محيط الأسرة
- في الآداب الاجتماعية
- في الأموال
- في العلاقات الدولية

في محيط الأسرة

لا ندرى أهي مؤامرة كبرى عز كشفها على عقول الأذكياء ، أم هي ضرب من الخسة الفكرية لا تعيش إلا في أدمغة الأغبياء ، تلك النحلة اليهودية في العصر الحديث التي أسموها طورا بالماركسية ، وطورا بالشيوعية ، وبشروا فيها بفردوس كان وما زال ولن يزال موعودا الى دهر الداهرين ، واشتروا لتحقيقه ضمن ما اشتروا أن يلغى نظام الأسرة ، ويحل محله نظام الشيوع في الشهوات الى جانب الشيوع في الأموال ، والالحاد في العقائد والديانات .



من الاضطراب الى الخرافة :

ولقد سلك الأقدمون من أهل الوثنية وأهل الكتب السماوية السابقة مسالك عجيبة بالنسبة للمرأة والأولاد الذين هم النواة الأولى للأسرة ، جاءت بعدها الخرافة الكبرى التي تتنادى بوجود القضاء على نظام الأسرة في نحلة اليهودى ماركس .

ففي الحضارة الهندية كانت المرأة مانعا يعوق الخلاص من الحياة الجسدية الى الحياة الروحية ، وكان خلاص الرجل مرهونا بانفصاله عنها جسديا ، كما كانت تحرق بالنار اذا مات زوجها ، فان أبت أن تحرق جلت بها لعنة الأهل والعشيرة . ولم تكن للمرأة في الحضارة الفرعونية بعد الميلاد الا ميراث لعنة الخطيئة التي استخدمها الشيطان في تحقيقها ، وكان الرومان لا يرون للمرأة من الحقوق الا ما للناصر من حقوق مشروطة بالوصاية لا بالاستقلال . وفي الجزيرة العربية أيام الجاهلية كانت المرأة شيئا غير مرغوب فيه رغم احتلالها صدور المقاصد في الأدب الجاهلي كله ، فقد قصم القرآن علينا كيف أن الرجل يسود وجهه اذا بشر بالأنثى ، ثم يسرع بوأدها حية قبل أن تشبه على الطوق . وأكرهت المرأة على الزنا لكسب المال ، حتى كان ذلك العمل مصدرا من مصادر الأرزاق عند عرب الجاهلية ، ولم يكن الأولاد

يأسعد حالا من الأمهات ، ففى شريعة حمورابى كان يجب على الأب الذى يقتل ابن غيره أن يقدم ولده لوالد القتيل ، حتى يقتص منه بقتله فى مقابل جريمة لم يرتكبها ، وكان هذا العمل عرفا محمودا عند عرب الجاهلية انذين كانوا يقتلون أولادهم خشية الفقر كما قرر ذلك القرآن الكريم ، وكان اليهود يقتلون الأبناء والبنات مع أبيهم اذا جنى الأب جنائية لم يشتركوا فيها ، وكان الولد فى شريعة الرومان كالعبد يتصرف فيه الأب كيف شاء قبل أن يبلغ الرشد .

وأخيرا جاءت النشيوعية اليهودية تزعم أن الأسرة دافع قوى من دوافع نظام الميراث ، الذى اعتبروه نوعا من الاحتكار المالى ، والطفيلان على حقوق الآخرين فى سبيل اسعاد الأبناء ، ولهذا رأوا الخير كله فى نقض هذا النظام ، أو إلغاء نظام الميراث . وهو قول يصم هؤلاء المخربين الهدامين كما يقول الأستاذ عباس العقاد بأنهم سريعون الى الهدم والتخريب لغير سبب يقنع أحدا ممن يكرهون الهدم والتخريب ، ولولا شهوة الخراب فى نفوسهم المصوخة لما تهجموا على نظام الأسرة ذلك التهجم الذى لا يقنع أحدا بهدم جحر من جحور الحشرات .



الاسلام وتكوين الأسرة :

حدد القرآن المعالم الأخلاقية والقيم الوجدانية الوثيقة الصلة بالايمان ، والتي تنمو وتزدهر فى دائرة الأسرة الصغيرة ، حتى تشمل الأمة ، وتتفرع منها لتشمل الأمم كلها :

١ - « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة ، ان فى تلك لآيات لقوم يتفكرون »
(الروم : ٢١)

وأول تلك الآيات الالهية فى التكوين الأول للأسرة أنه ارتباط وميثاق بين رجل وامرأة ، أى بين ذكر وأنثى ، يجمع كل خلائق الثبات والاستقرار داخل النفس الانسانية ، وفى اطار المجتمع كله .

فالسكن النفسى الموحى بالهدوء واستجماع الشتات ، واسكات صرخات الجسد على صورة مطمئنة لا يزعجها الخوف حتى تسكن نوازع

التطلع الى مثل تلك المفاتن في نساء أخريات ، هذا وأمثاله هو المعنى
الرهيب للسكن النفسى المراد من الزواج في قوله تعالى : « ليسكن
إليها » • (الأعراف : ١٨٩) •

٢ - وليس المتاع الجنى على هذه الصورة وحده مقصود
الزواج في الاسلام ، بل ان الزواج الاسلامى كما قلنا من قبل ونؤكد
الآن : نموذج للشمول في العواطف والوجدانات ، يتناسب مع الشمول
في عقيدة الايمان ، فهو وسيلة لثراء الانسان في المشاعر العليا ، وفي
تهذيب العرائز الجامحة وترويضها •

فالمودعة والرحمة بين الزوجين من مقاصد الزواج الرئيسية ، ومن
الرحمة تكون الرحم ، وهى القرابة في الآباء والأمهات ، وتنشأ علاقة
أخرى هى مودة الرحم التى سميت في الاسلام « صلة الرحم » ،
والتي توعدها الله قاطعها بالحرمان من الجنة ، وربط بين اسمها واسم
« الرحمن ، والرحيم » وتلك دلالة وثيقة على ما بين مقاصد الزواج
ومقاصد الايمان ، أو بين الزواج وبين الفطرة بالمعنى الذى أوضحناه
آنفا •

فليست العلاقة الجنسية بين الزوجين في الاسلام علاقة الجسد
الحيوانية العابرة التى يلتمس بها الرجل اشباع الشهوة في نزوة لا تستقر
مع أنثى واحدة ، فتلك علاقة لا توقظ في الانسان سوى الجانب
الحيوانى وحده •

فالزواج في الاسلام نبع يفيض بأسمى الأخلاق ، ومدرسة جامعة
يتعلم فيها الزوجان أصول المودة والرحمة والحب وما ينشأ عنها من
النيرة ، والعزة والوفاء ، ورعاية الحرمات ، والدأب على العمل ، ومن
هذا النبع تفيض تلك الأخلاق الى الأبناء والبنات ، ثم الى المجتمع
عن طريق المصاهرات ، أو عن طريق الأخوة الايمانية ، أو عن طريق
الأخوة الانسانية التى لا تغفل الرحم الأولى بين آدم وحواء ، ولا تنسى
أن الناس جميعا يرتبطون بتلك الرحم على بعدها ، ويحاولون تجديدها
على صورة قوية عن طريق الزواج ، يورثها الآباء للأبناء ، حيث تتسامى
غريزة الجنس من مجرد شهوة عابرة ، الى مودة ورحمة هما أساس
الأمن والسلام والايمان •

المحرمات وسر التحريم :

قال الله تعالى : « ولا تتكحوا ما نكح آبؤكم من النساء الا ما قد سلف ، انه كان فاحشة ومقتا وساء سبيلا . حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم وأن تجمعوا بين الاختين الا ما قد سلف ، ان الله كان عفورا رحيفا . والمحصنات من النساء الا ما ملكت إيمانكم ، كتاب الله عليكم ، وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين » (النساء : ٢٣ - ٢٤) .

وفي آية أخرى يقول الله تعالى : « ولا تتكحوا المشركات حتى يؤمن ، ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم ، ولا تتكحوا المشركين حتى يؤمنوا ، ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم ، أولئك يدعون الى النار ، والله يدعو الى الجنة والمغفرة » (البقرة : ٢٢١) .

هكذا يبلغ القرآن قمة الانسانية ودقة التشريع ، فلا يفسد ما هو قائم من العلاقات الفطرية الأصلية بتجارب الزواج ، ولا يعرض تلك العلاقات ذات الخطر في بناء وحدة المجتمع للانهايار والتفتك ، ثم يذهب ليرتاد آفاقا جديدة يرتبط أفرادها برباط المودة والرحمة والسكن عن طريق الزواج ، بادئا من علاقات القرابة التي تكاد أن تنسى على مر الزمان ، كبنات الأعمام والأخوال . وفي الوقت نفسه حرص القرآن على ألا يقر المودة والرحمة والسكن بين المسلم والمشركة ، لأن العلاقة بين الطرفين علاقة جهاد من جانب المسلم ، وعداء من قبل المشركة ، فلا محل للمودة والرحمة والأنس والسكن بين ملة الكفر وملة الاسلام .

أما ما حرمه الاسلام من النساء فهو :

- ١ - زوجة الأب ، سواء كانت مطلقة أو متوفى عنها . وسبب التحريم المعقول هو ما أورده القرطبي من أن هذا الزواج يسبب الكراهية بين الولد وأبيه ، إذ أن العادة قد جرت بأن يكره الزوج الثاني للمرأة زوجها الأول ، فاقترضت الحكمة صيانة العلاقة بين الابن وأبيه من مظنة التدهور بالكراهية والحقده ، وكان هذا الزواج جائزا في الجاهلية ، فأبطله الاسلام . ومن فعله من العرب صفوان بن أمية بن خلف ، ومنظور بن زبان ، وحسن بن أبي قيس ، وعمرو بن أمية بن خلف .

٢ — الأم وأمها وإن علت ، سواء كانت من قبل الأم أو من قبل الأب .

٣ — البنت ، وبنت البنت ، وبنت الابن وإن سفلن وتفرعن .

٤ — الأخت الشقيقة ، أو لأب ، أو لأم ، وبناتها وإن سفلن .

٥ — العممة الشقيقة أو لأب أو لأم .

٦ — الخالة الشقيقة أو لأب أو لأم .

٧ ، ٨ — بنت الأخ وإن سفلت ، وبنت الأخت وإن سفلت .

واسبب في تحريم هؤلاء : أن الزواج لما كان من مقاصده تهذيب النفس الانسانية ، بزيادة ثروتها من المودة والرحمة والسكن . والألفة بين الذكر والأنثى ، وتدريب النوعين على استحداث الجديد من وسائل توطيد الحب والمودة ، وترسيخ دعائم الرحمة في القلوب ، بالإضافة الى تهدئة الثورة الغريزية ، وحفظ النوع ، كانت هذه المقاصد غير متحققة في هذه الأنواع من المحرمات ، لأن المودة والرحمة والحب القائم بينهما وبين الرجل أقوى وأسمى من الحب الناشئ عن مخالطة الذكر للأنثى بالزواج ، وأكبر من أن يختلط بهذا الحب القائم على التجربة التي قد تفشل ، وتقضى في الوقت نفسه على عاطفة الأمومة أو العمومة أو الخثولة ، أو غيرها من العواطف القائمة بين تلك الأنواع ، فأصبح الود والرحمة عن طريق الزواج بين هؤلاء واقعا على غير محل ، لأن قرابة الدم والنسب الأصيل لا تقوم أمامها ألفة الزواج ورحمته .

٩ ، ١٠ — الأمهات من الرضاعة ، وهى المرأة التي أرضعت الولد ، يحرم عليه أن يتزوجها ، لأنها بمنزلة أمه ، والأخوات من الرضاعة ، لأن الرضعة لما صارت أما ، صارت بناتها أخوات للرضيع يحرم عليه زواجهن .

وقد أخرج البخارى ، ومسلم ، والنسائى ، والترمذى ، وأبو داود ، بالفاظ متقاربة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب » .

فالرضاع ينشر الحرمة بين الرضيع وأولاد الرضعة ، وبناتها ، أخواته ، وأخواتها خالاته ، ويحرم عليها الرضيع لأنه ابنها ، ويحرم

عليها فروعه كذلك ولكن هذه الحرمة لا تسرى من الرضيع الى آبائه وأمهاته وأخوته وأخواته • فلأبى الرضيع أن ينكح المرضعة ، اذ لا منع من نكاح أم الابن ، ويجوز أن ينكح ابنتها كذلك •

* * *

لبن الفحل :

أخرج الشيفان ، والترمذى ، وأبو داود ، والنسائى ، وابن ماجه ، عن عائشة قالت : دخل على أفلح بن أبى القعيس ، فاستترت منه ، فقال : تستترين منى وأنا عمك ؟ قالت : قلت : من أين ؟ قال : أرضعتك امرأة أختى • قالت : انما أرضعتنى المرأة ولم يرضعنى الرجل • فدخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فحدثته فقال : « انه عمك ، فليج عليك » • يعنى : ليدخل عليك •

قال الفقهاء : فى هذا الحديث دليل على أن اللبن الناشئ من حمل بسبب رجل ، وهو المعروف فى كتب الفقه باسم « لبن الفحل » يعنى اللبن الناشئ بسبب رجل ، يتعلق به التحريم ، كما يتعلق من جهة المرضعة بسبب لبنها ، فان النبى صلى الله عليه وسلم أثبت عمومة الرضاع وألحقها بعمومة النسب ، فتثبت حرمة الرضاع بين صاحب اللبن وبين الرضيع ، ويصير ولدا له ، وأولاده اخوة الرضيع وأخواته ، ويكون اخوته أعمام الرضيع ، وأخواته عماته ، ويكون أولاد الرضيع أولاده • والى هذا ذهب جمهور من الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار ، كالأوزاعى ، والثورى ، وأبى حنيفة ، وابن جريج ، ومالك ، والشافعى ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأتباعهم ، واحتجوا بهذا الحديث الصحيح •

وخالف فى ذلك ابن الزبير ، وابن عمر ، ورافع بن خديج ، وجماعة من التابعين ، وقالوا : الرضاع انما هو للمرأة ، وقد نص القرآن على الأمهات والأخوات من الرضاعة ، ولم يذكر العممة ولا البنت •

قال الامام القرطبى : القول فى هذه المسألة مشكل ، ولكن المعمل عليه ، والاحتياط فى التحريم أولى •

وقال الامام الشافعى : نشر الحرمة الى الفحل خارج عن القياس ، فان اللبن ينفصل عن المرأة ، ولكن المتبع الحديث •

* * *

حدود الرضاع الذى يقع به التحريم :

يتفرع الكلام فى هذا الموضوع الى مسألتين : السن التى يتعلق بها التحريم بالرضاع ، وعدد الرضعات .

أما السن التى يتعلق بها التحريم من الرضاع . ومدار القول فيه حديث الشيخين وأبى داود عن عائشة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « ... إنما الرضاعة من المجاعة » .

قال الخطابى : معناه : أن الرضاعة التى تقع بها الحرمة ما كان فى الصغر ، والرضيع طفل يقويه اللبن ، ويسد جوعه ، فأما ما كان فى الحال التى لا يسد جوعه اللبن ، ولا يشبعه إلا الخبز وما فى معناه ، فلا حرمة له .

واختلف العلماء فى تحديد مدة الرضاع . فقال بعضهم : إنها حولان ، وبه قال الثورى ، والأوزاعى ، والشافعى ، وأحمد ، وإسحاق . واحتجوا بقوله تعالى : « وأوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين » (البقرة : ٢٣٣) فإذا انقضى الحولان انقضى حكم الرضاعة . وقال أبو حنيفة : حولان وستة أشهر . وقال زفر بن الهذيل : ثلاث سنين . وقال جماعة : الرضاع المحرم ما كان قبل الفطام ، ولم يقدره بزمان ، فإذا فطم بعد عام واحد ، واستمر فطامه ، ثم رجع قبل الحولين الى الرضاع فى الحولين لم يحرم هذا الرضاع شيئاً ، وبه قال الأوزاعى .

وأما عدد الرضعات . فذهب بعضهم الى أنه يحرم مجرد الرضاع ، لعموم الآية . وهو قول مالك ، وأبى حنيفة ، ويحكى عن ابن عمر ، وذهب اليه سعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير ، والزهري .

وقال آخرون : لا يحرم أقل من ثلاث رضعات ، لما ثبت عند مسلم من حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تحرم الحصة والمصتان » . ومن ذهب الى هذا القول أحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو ثور ، وهو مروى عن على ، وعائشة ، وأم الفضل ، وابن الزبير ، وسليمان بن يسار ، وسعيد بن جبير .

وقالت طائفة : الرضاع الموجب للتحريم خمس رضعات ، لحديث مسلم ، والترمذى ، والنسائى ، وأبو داود ، عن عائشة قالت : « كان

فيما أنزل الله من القرآن : عشر رضعات يحرمن • ثم نسخن بخمس رضعات معلومات يحرمن • فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم . ومن مما يقرأ من القرآن » • وهذا مما نسخت تلاوته وبقي حكمه ، وهو مذهب عائشة ، وابن مسعود ، وعبد الله بن الزبير ، وعطاء ، وطاووس ، وسعيد بن جبير ، وعروة بن الزبير ، والليث بن سعد ، والشافعي ، وهو رواية عن أحمد •

قال ابن حجر : لا تنهض هذه الحجة ، لأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر ، والراوى روى هذا على أنه قرآن لا خبر ، فلم يثبت كونه قرآناً ، ولا ذكر الراوى أنه خبر ليقبل قوله فيه •

١١ — أمهات الزوجات • والمعد على البنت يحرم الأم ، وإن لم يدخل بها •

١٢ — بنت الزوجة « الربيبية » بشرط أن يكون قد دخل بأمرها • واتفق الفقهاء على أن بنت الزوجة تحرم على الزوج إذا دخل بأمرها ، وإن لم تكن في حجره ، فلو كانت بنت الزوجة بعيدة عن أمها حرمت على رأى الجمهور • وشذ بعض المتقدمين وأهل الظاهر ، فاشتروا أن تكون في حجر الزوج ، يعنى مع أمها في بيت الزوجية وتحت رعاية الزوج ، واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم : « لو لم تكن ربييتى في حجرى ما حلت لى ، انها ابنة أخى من الرضاة » • فلو كانت بعيدة عن الزوج أو في بلد آخر ، وفارق الزوج أمها بعد الدخول ، جاز له أن يتزوجها • قال الطحاوى : اضافتهن الى الحجور على الأغلب ، لا أنهن لا يحرمن إذا لم يكن كذلك •

ولكن الفقهاء اختلفوا فى معنى الدخول بالأمهات الذى يقع به التحريم فروى عن ابن عباس أن الدخول : الجماع ، وهو قول طاووس ، وعمر وابن دينار ، وغيرهما •

واتفق الثورى ، ومالك ، وأبو حنيفة ، والأوزاعى ، والليث ، على أنه إذا مسها بشهوة حرمت عليه البنت والأم ، وحرمت على الأب . والابن ، وهو أحد قولى الشافعى • وقال الكوفيون : إذا نظر الى فرجها للشهوة كان بمنزلة اللمس للشهوة •

١٣ — حلائل الأبناء • يعنى : زوجاتهم • والمراد بالابن : ابن الصلب ، لا الولد بالتبني ، فقد أبطل الاسلام التبني ، وتقع الحرمة بمجرد العقد ، سواء أكان مع العقد وطء أو لم يكن •

١٤ — الجمع بين الاختين ، لأن علاقة المودة والرحمة قائمة مع أحدهما ، فلا يجوز إقامة علاقة مودة أخرى مع الأخت الثانية بإفساد العلاقة الأولى .

١٥ — النساء المتزوجات يحرم زواجهن إلا إذا مات الزوج أو طلق بشرط أن تثبت براءة الرحم من الحمل ، وذلك هو ما يسمى « العدة » التي أمر الله بها ، وتختلف العدة باختلاف حال الزوجة على الوجه التالي :

(أ) الحامل عدتها وضع الحمل ، لقوله تعالى : « وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن » (الطلاق : ٤) .

(ب) المتوفى عنها زوجها عدتها أربعة أشهر وعشرة أيام ، لقوله تعالى : « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتريصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا » (البقرة : ٢٣٤) .

(ج) المطلقة عدتها : ثلاث حيضات ، ليثبت خلو الرحم تماما من الحمل ، لقوله تعالى : « والمطلقات يتريصن بأنفسهن ثلاثة قسوه » (البقرة : ٢٢٨) .

(د) الصغيرة التي لم تحض ، والكبيرة التي انقطع حيضها عدتهما ثلاثة أشهر ، لقوله تعالى : « واللاتي يفسن من الحيض من نسائكم أن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يفسن » (الطلاق : ٤) .

فإذا انقضت العدة على النحو المذكور حل زواجها ممن تشاء .

ملاحظة :

إذا جمع الرجل أربع زوجات ، فطلق أحداهن أو ماتت ، وأراد أن يتزوج رابعة غيرها حرم عليه أن يتزوج في عدة المطلقة أو المتوفاة ، فلا بد من أن ينتظر مدة العدة ، ثم يتزوج كيف شاء . وكذلك إذا طلق زوجته أو ماتت ، وأراد أن يتزوج أختها حرم عليه زواجها في عدتها ، فلا بد من أن ينتظر مدة العدة ، ثم يتزوجها .

هل تتعلق الحرمة باللواط ؟

اختلف العلماء في مسألة اللواط • فقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم : لا يحرم النكاح باللواط • وقال الثوري : اذا لعب بالصبي حرمت عليه أمه • وهو قول أحمد بن حنبل قال : اذا تلوط بابين امرأته أو أبيها أو أخيها حرمت عليه امرأته • وقال الأوزاعي : اذا تلوط بغيلام ثم ولد للمفجور به بنت ، لم يجز للفاجر أن يتزوجها ، لأنها بنت من قد دخل به • وهو قول الامام أحمد •



التزواج مع الشيوعيين وأهل الشرك وأهل الكذب :

يخطئ كثير من المسلمين خطأ فاحشا حينما يكونون في بعثات علمية في البلاد الشيوعية ، فيتزوجون من نساء شيوعيات ، ثم يدعون أن المقد قد انعقد على الطريقة الاسلامية بعد تسجيله على الطريقة الماركسية •

ومن المعلوم المتواتر أن الشيوعيين يكفرون بوجود الله ، ويمادون من يؤمن به ، ويعتقدون أن الايمان بالله من عواجل انحلال الحضارات فزواج المسلم بالشيوعية ، والشيوعي بالمسلمة حرام بالاجماع ، حتى تؤمن الشيوعية ، ويؤمن الشيوعي بالله ربا للعالمين •

وكل مشركة بالله يحرم الزواج بها على المسلم ، وكل مشرك بالله يحرم زواج المسلمة به ، ومنهم في عصرنا أهل الديانات الوثنية في الهند ، والبوذيين في آسيا واللاتنيين في أوروبا ، يحرم الزواج منهم جميعا على المسلم والمسلمة •

أما أهل الكتاب كاليهود والنصارى فإن كانوا أهل حرب بالنسبة للمسلمين فيحرم زواج المسلم بنسائهن • قاله بذلك ابن عباس ، وبه قال إبراهيم النخعي • وكرهه مالك •

أما غير أهل الحرب من أهل الكتاب فقد ثار حولهم خلاف طويل ، والصحيح جواز زواج المسلم بالكتابية ، لقوله تعالى : « **وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ** » (المائدة : ٥) • وذلك لأن أهل الكتاب أقرب الى الاصفاء وتدبروا الاسلام ، وفي معاشرتهم المسلمين لهم مظنة الهداية الى دين الله ، وبهذا علق « **الكتيب الهوائى** » اياحة زواجهن •

أما المسلمة فيحرم عليها الزواج من الكتابي والمشرک بالاجماع ، لأن الولاية لا تقوم من الكتابي ولا المشرک على المسلمة ، ولا يجوز أن تكون للمشرک ولا الكتابي درجة على المسلمة ولا قوامة ، حفظا لعزة الاسلام في المسلمة من أن تمتعن بتلك الولاية المشروعة للزوج على الزوجة •



الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها :

أخرج الشيخان عن أبي هريرة قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجمع بين المرأة وخالتها ، وبين المرأة وعمتها » •

وأخرج البخاري تعليقا ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تتكح المرأة على عمتها ، ولا العمة على بنت أخيها ، ولا المرأة على خالتها ، ولا الخالة على ابنة أختها » •

قال الخطابي في « معالم السنن » : يشبه أن يكون المعنى في ذلك ما يخاف من وقوع العداوة بينهما ، لأن المشاركة في الحظ من الزوج توقع المنافسة بينهما ، فيكون منها قطيعة الرحم ، وفي جواز ذلك افساد لما هو قائم بالفعل من علاقة الرحم والمودة •

ولم يشذ عن الاجماع على ذلك الا طائفة من الخوارج والشيعة ، واحتجوا بقوله تعالى : « وأهل لكم ما وراء ذلكم » (النساء : ٢٤) • بعد بيان المحرمات • واحتج الجمهور على تحريم الجمع بينهما بالأحاديث ، وخصوا بها الآية ، وقالوا : يجوز تفصيل الكتاب بخبر الواحد ، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم مبين للناس ما أنزل اليهم من كتاب الله •



النكاح بدون إذن الولي باطل :

أخرج أبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أيما امرأة نكحت بغير إذن موليتها فنكاحها باطل — ثلاث مرات — فإن دخل بها فالمهر لها بما أصاب منها ، فإن تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له » •

قال الجمهور : يشترط الولي في النكاح • وقال ابن المنذر : لا يعرف عن أحد من الصحابة خلاف في ذلك • وقال الترمذى : والعمل على حديث النبى صلى الله عليه وسلم : « لا نكاح الا بولي » • عند أهل العلم من الصحابة ، منهم عمر ، وعلى ، وابن عباس ، وأبو هريرة ، وهكذا روى عن فقهاء التابعين ، منهم سعيد بن المسيب ، والحسن ، وشريح ، وإبراهيم النخعى ، وعمر بن عبد العزيز ، وغيرهم • وبهذا قال الثورى ، وابن المبارك ، والشافعى ، وأحمد ، وإسحاق • واحتجوا بالحديث ، ويقولون تعالى : « فلا تعضلوهن » (البقرة : ٢٣٢) فلو لم يكن الولي شرطاً لما كان لعضله معنى •

وقال الحنفية : لا يشترط الولي مطلقاً ، واحتجوا بحديث ابن عباس : « الأيم أحق بنفسها من وليها » • ولكن ترجح العمل على ما عليه الجمهور من اشتراط الولي ، لا سيما في عصرنا الحاضر ، حيث يكثر التفرير بالبنات ، فيقعن في حبال الأفاقين واللصوص وتجار المخدرات والمهربين ، والقوادين ، ومن يدعون أنهم من أصحاب الأعمال ، أو من المثقفين أهل الكفاءة ، ولا تدرك البنت من مصالحها ومستقبلها شيئاً ، فتزوج نفسها ، وما تلبث أن تتكشف الحقيقة المحزنة أمامها ، حينما يرغبها على بيع عرضها ليعيش ، أو مشاركتها في الخروج على القانون ، أو غير ذلك من المآسى التى ما زلنا نطالعها في الصحف اليومية والأسبوعية ، مما يؤكد ضرورة الولي ، لأنه أكثر تجربة ، وخبرة بالأعياب الشباب ، وبصراً بما يصلح البنات •



نكاح المتعة :

نكاح المتعة : زواج مؤقت بوقت ، فإذا انتهى الأجل وقعت الفقرة • وقد أخرج أبو داود ، ومسلم ، والنسائى ، وابن ماجه ، عن الربيع ابن سبرة أنه قال أمام عمر بن عبد العزيز : اشهدوا على أبى أنه حدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء في حجة الوداع • قال للثورى : إباحة المتعة وتحريمها وقعا مرتين : فكانت مباحة قبل خيبر ، ثم حُرمت فيها • ثم أبيحت عام الفتح وهو عام أوطاس ، ثم حُرمت تهريماً عزيمة •

والى تحريم المتعة ذهب جماهير السلف والخلف ، وخطب عمر فِيمَا أخرج ابن ماجه فقال : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لنا في المتعة ثلاثا ، ثم حرمها ، والله لا أعلم أحدا تمتع وهو محصن إلا رجسته بالحجارة » .

وقال الخطابى في « معالم السنن » : تحريم نكاح المتعة كالأجماع بين المسلمين ، وقد كان ذلك مباحا في صدر الاسلام ، ثم حرم في حجة الوداع ، فلم يبق اليوم فيه خلاف ، الا شيئا ذهب اليه بعض الروافض . وكان ابن عباس يتأول في إباحته للمضطر اليه بطول السفر وقلة اليسار ، ثم توقف عنه وأمسك عن الفتوى به ، وقال : ما أحلت الا مثل ما أحل الله الميتة ولخزير والدم . قال الخطابى : وهو قياس غير صحيح ، لأن الضرورة في هذا الباب لا تتحقق كما تتحقق في باب الطعام الذى به قوام الأنفس ، وبعدهم يكون التلف ، ومصابرة الشهوة ممكنة ، وقد يحسم مادتها الصوم والصلاح ، فليس أحدهما في حكم الضرورة كالآخر .



نكاح الشغار :

أخرج الشيخان ، وأبو داود ، والترمذى ، والنسائى ، وابن ماجه ، عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار . زاد مسدد في حديثه : قلت لنافع : ما الشغار ؟ قال : ينكح الرجل ابنة الرجل وينكحه ابنته بغير صداق ، وينكح أخت الرجل فينكحه أخته بغير صداق .

قال النووى : أجمع العلماء على أن الشغار منهى عنه لكن اختلفوا ، هل هو نهى يقتضى إبطال النكاح أم لا . فعند الشافعى يقتضى إبطاله ، وحكاه الخطابى عن أحمد ، وإسحاق ، وأبى عبيد . وقال مالك : يفسخ قبل الدخول وبعده . وفي رواية عنه : يفسخ قبله لا بعده . وقال جماعة : يصح به مهر المثل ، وهو مذهب أبى حنيفة . وبه قال عطاء ، والليث ، والزهرى ، وهو رواية عن أحمد ، وإسحاق .

أقول : انما نهى رسول الله عن الشغار لأن الطرفين قد اعتبرا النساء مالا ، اذ اعتبر كل منهما ذات المرأة مهرا لامرأة أخرى ، وفيه تشبيه للبرائث بالاماء من هذا الوجه ، ثم ان شعور المرأة بأنها تزوجت

من غير مهر ينكد صفوها ، ويمتنع كرامتها ، فالمهر وان قل تعبير عن احترام المرأة وتقديرها قدر الوسع والطاقة • والله أعلم •



نكاح التحليل :

وهو الذى يتزوج مطلقة غيره ثلاثا ، ويقصد أن يطلقها بعد الوطء ، ليحل نكاحها لزوجها الأول •

وأخرج أبو داود ، والترمذى ، وابن ماجه ، عن على أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لمن الله المحلل والمحلل له » •

أما لمن المحلل له وهو الزوج الأول فلما فيه من سقوط المروءة والحمية ، والدلالة على خسة النفس ودناءتها • وأما بالنسبة للمحلل ، فلأنه يعير نفسه بالوطء لفرض تحليلها للغير ، فانما يطؤها ليعرضها لوطء المحلل له ، ولهذا شبهه الرسول صلى الله عليه وسلم بالتيس المستعار •

والأنحس من هذا ما يصنعه الكثيرون من مجرد العقد دون الدخول والوطء ، ويستحلون بذلك الزوجة المطلقة ثلاثا •

وسبب التحريم هو شرط الطلاق عقب الوطء ، فان كان النكاح عن رغبة دون شرط الطلاق عقب الوطء ، ثم حدث الطلاق دون شرط فقد حلت للزوج الأول وليس من هذا الباب المحرم •

قال ابراهيم النضمي : لا تحل لزوجها الا أن يكون نكاح رغبة ، فان كانت نية أحد الثلاثة : الزوج الأول ، أو الثانى ، أو الزوجة أنه محلل فالنكاح باطل ، ولا تحل للأول •



لا يخطب الرجل على خطبة أخيه :

أخرج الشيخان ، وأبو داود ، والترمذى ، وابن ماجه ، عن أبى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يخطب الرجل على خطبة أخيه » • وفى حديث طويل أخرجه مسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه : « لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه الا بأذنه » •

حرص الاسلام على ألا يكون احداث علاقة مودة ورحمة بين رجل وامرأة لبناء أسرة مسلمة بتمزيق علاقة الأخوة القائمة بين المسلمين ، بل يجب الحرص على كمال التودد ، وقطع صور المنافرة بين المسلمين لأنهم جميعا أخوة في الاسلام .

قال ابن حجر في « فتح البارى » : المنهى في الحديث للتحريم ، ولا ملازمة بين التحريم هنا وبين بطلان العقد عند أكثر الفقهاء ، فمن خطب على خطبة أخيه المسلم فقد عصى ، وصح عقده . وقال النووي : ان المنهى للتحريم بالاجماع ، ولكن الفقهاء اختلفوا في شروطه . فقال الشافعية والحنابلة : محل التحريم اذا صرحت المخطوبة بالاجابة هي او وليها . أما اذا رأت الخاطب الأول فقط ، أو تركها هو فلا تحريم . وقال المالكية : لا تحريم الا بعد التراضى على الصداق .

وإذا خطب المسلم على خطبة المسلم فهل يفسخ عقد النكاح الأخير ؟ قال الظاهرية : اذا تزوجها الثانى ففسخ النكاح قبل الدخول أو بعده . وقال بعض المالكية : يفسخ قبل الدخول لا بعده . وقال الجمهور : لا يفسخ النكاح ، لأن المنهى عنه الخطبة ، وهى ليست شرطا فى صحة النكاح ، فلا يفسخ النكاح بوقوعها غير صحيحة .



نظر الخاطب الى المخطوبة :

أخرج مسلم عن أبى هريرة قال : كنت عند النبى صلى الله عليه وسلم ، فأتاه رجل فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار . فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنظرت إليها ؟ قال : لا . قال : فاهذب فانظر إليها ، فإن فى أعين الأنصار شيئا » .

وأخرج الامام أحمد بسند رجاله رجال الصحيح عن جابر ابن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر الى ما يدعوه الى نكاحها فليفعل » . قال : فخطبت جارية ، فكنت أتخبأ لها ، حتى رأيت منها ما دعانى الى نكاحها فتزوجتها .

يستحب النظر الى المخطوبة قبل خطبتها ، أو بدون اشعارها بأن النظر للزواج ، حتى لا ينكسر قلبها ان رجع عنها ولم تعجبها ، واستحب (١٤) - هذا حلال وهذا حرام (

النظر الى المخطوبة ثابت بالحديث بالاجماع ولكن العلماء اختلفوا في المقدار الذي يجوز النظر اليه .

قال الشافعي والاكثرون : ينظر الى وجهها وكفيها ، لأن الوجه يدل على الجمال ، والكفين يدلان على خصوبة البدن .

وعن أحمد روايتان أخريان : احدهما : ينظر الى الوجه واليدين كالجمهور . والثانية : ينظر الى ما يظهر غالبا ، كالرقبة والساقيين ونحوهما .



تعدد الزوجات :

عجبية العجائب أن يتهم المفكرون من أهل الكتاب الأوروبيين وغيرهم شريعة الاسلام باباحة تعدد الزوجات ، بينما شرائعهم الكتابية هي الأخرى تبيح التعدد ولا تنكره ، وهم بذلك يوهمون الناس أن الاسلام وحده من بين الشرائع هو الذي جار على حق الزوجة في الانفراد بزوجها ، وأباح أن يتنافس عدد من النساء على زوج واحد . وأعجب من تلك العجبية أن يردد تلك الأكذوبة الكبرى كتاب مسلمون وسيدات مسلمات ، أسمين أنفسهن رائدات النهضة النسائية في العصر الحديث .

والذي نعلمه ويعلمه علماء الشرائع أنه لا توجد شريعة سماوية حرمت الزواج بأكثر من واحدة ، فالتوراة تقرر أن الأنبياء تزوجوا بأكثر من واحدة ، ولم تعدل للمسيحية من هذا الحكم العام الا في حالة واحدة هي حالة الأسقف الذي لا يطبق الرهبانية ، فعليه أن يكتبني بزوجة واحدة . ويقول الأستاذ العقاد : ان « وسترماك » العالم الثقة في تاريخ الزواج قد اعترف بأن الكنيسة أقرت تعدد الزواج الى القرن السابع عشر ، وكان يتكرر كثيرا في الحالات التي لا تحصيها الكنيسة والدولة .

فالزواج بأكثر من زوجة لم تحظره شريعة من الشرائع السماوية ، والذي جاء به الاسلام حقا هو تضييق دائرة الإباحة ، فليست الكراهية والنهوض من الزوجة من الأعداء التي يعتبرها الاسلام مسوغا للزواج بأكثر من واحدة الا بعد أن يهود الإنسان الى نفسه ، فيستلهمها خلاق

المروءة والدين قبل أن يستجيب لنزوة عابرة : « فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا » (النساء : ١٩) .
 فإذا عجز الإنسان عن تفويض أمر قلبه النافر من المرأة إلى الله طمعا فيما رغب عباده من الخير في الصبر على المكروه ، أو صرخت في أعماقه رغبات الولد الذي عقت منه الأولى ، أو رغبات الشهوة المكبوتة التي لم تجد متفيسها في الزوجة الأولى ، فإن الاسلام لم يترك لهواء حتى يلزمه بشرط وذلك هو العدل بين الزوجتين ، ولم يكن هذا الشرط الا في صورة : وجوب الامتناع عن الزواج الآخر ان خاف الزوج ألا يعدل بينهما .

فالاسلام يوقف الزوج أمام الله بضميره وقلبه مسئولا عن عدل مستقبل بين زوجتين ، وعليه أن يبحث الأمر من الناحية المالية ، والناحية الجنسية والناحية الأخلاقية ، وذلك كله قبل أن يقدم على الزواج الآخر ، فان خاف أن يففق في هذه التجربة فإن الاسلام يلزمه بواحدة : « فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة » (النساء : ٣) .

والعدل في النفقة ، والعدل في الأيام ، والعدل في المعاملات الميثية ، والعدل في الاعفاف ، كل ذلك يمكن أن يكون ، ولكن العدل في الميل القلبى ، والاندفاع الشهوانى نحو احدها من بدرجة أكبر من الأخرى في الكيف لا في الكم ، هذا النوع من العدل مستحيل بنص القرآن ، ولهذا عفى عنه : « ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم » (النساء : ١٢٩) . قال ابن عباس : في الشهوة والحب والجماع .

وهنا يخضع الزوج لحكم صارم يعود به إلى العدل الواجب في القسمة بين الزوجات وفي رعاية حقهن في الاعفاف بالجماع ، وتطبيب خاطر ، وهو جزء من الشرط العام القاضى بوجوب العدل كشرط لإباحة التعدد ولذلك قال الله تعالى بعد الحكم على الإنسان بعدم استطاعة العبدل : « فلا تميلوا كل الميل فتفر هوا كالمعلقة » (النساء : ١٢٩) . أى : لا تهجرُوا هراش احدها فتبدوا معلقة ، لا هى متزوجة يؤتمسها زوجها ، ولا هى مطلقة يقصدها الراغبون في الزواج غيره .

وفي التذكير على من عال عن احدى الزوجتين إلى الأخرى أخرج أبو داود ، وأحمد ، والترمذى ، عن أبى هريرة عن رسول الله صلى

الله عليه وسلم : « من كانت له امرأتان فمال الى احدهما جاء يوم القيامة وشقه مائل » .

وبهذا الاحتياط الشديد حفظ الاسلام للمرأة كرامتها من أن تعبت بها نزوات حيوانية طائشة ، تنحرف بالزواج عن مقاصده السامية من الاستقرار والمودة والرحمة ، الى العبث ومقاصد الجسد ، كما كانت عليه الحال في الجاهلية الأولى ، وفي المجتمعات البدائية الفوضوية ، أو في المجتمعات الشيوعية التي تخضع العلاقة بين الرجل والمرأة للمرغبات العابرة .

بقى أن نستعرض حكمة التعدد . ونقول : ان الشريعة تنظر الى الموضوع نظرة شاملة ، ولا تخص بيئة دون بيئة ، وهي تضع حماية المؤمنين من العلاقات الآثمة بين الرجل والمرأة في الدرجة الأولى من العناية ، لأن التهاون في تلك العناية يصدم أول ما يصدم مشاعر المرأة نفسها ، حينما ترى أن زوجها قد بات يبحث عن خلية ، أو قد انغمس بالفعل بين الخليلات ، وصارت الزوجة على هامش حياته ، ولو وازنت المرأة بين الغيرة المشبوبة بنار الحقد على الزوج وخليلاته ، وبين الغيرة المزوجة بالأمل في الخطوة لدى زوج تشترك فيه امرأة أخرى معها ، لأدركت الفارق الكبير بين الحالتين .

فقد تكون الزوجة عقيما ، أو مصابة بالبرود الجنسي ، والرجل ثائر المزغبة ، أو مريضة لا تقوى على الممارسة الشرعية لحقوق زوجها ، والزوج في كل تلك الحالات يؤثر بقاء الرباط القائم على الرحمة والمودة ، وله فضل من مال يستطيع به أن ينفق ، ففي هذه الحالات رأى الشارع أن تعدد الزوجات بحيث لا يزدن عن أربع خير من منعه ، ففي المنع ففتح لباب الفجور على مصراعيه ، وتحويل للعلاقة بين الرجل والمرأة من المودة والرحمة والسكن والاستقرار الى علاقة جسدية داعرة لا استقرار فيها ، ولا رحمة ولا مودة ، بل استغلال وجريمة ، وسباق في سوق الشهوات ينتهي بالآثمة حتما الى التدمير والانحلال ، وربما دفع الزوجات الى الانتقام من أزواجهن بنفس السلاح ، وهو الواقع المشهود في البيئات التي لا حظ لها من الثقافة والدين والخلق ، فالتعدد غصمة للزوجات والأزواج من العلاقات المحرمة ، وعصمة للأبناء من الحقد على الآباء والأمهات نتيجة لهذا السلوك ، فلا تبقى للوالدين حرمة ، ولا للولد عطف ولا هنان .

معاشرة الزوجة أيام الحيض :

قال الله تعالى : « ويسألونك عن المحيض ، قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن ، فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله ، أن الله يحب المتطهرين » (البقرة : ٢٢٢)
 أخرج الامام أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والنسائي ، عن أنس بن مالك أن اليهود كانت إذا حاضت المرأة أخرجوها من البيت ، ولم يؤاكلوها ، ولم يشاربوها ، ولم يجامعوها — يخالطوها — في البيت ، فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فأنزل الله عز وجل : « ويسألونك عن المحيض » . الآية . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « جامعوهم في البيوت ، واصنعوا كل شيء الا النكاح » . فقالت اليهود : ما يريد هذا الرجل أن يدع شيئاً من أمرنا الا خالفنا فيه ؟ فجاء أسيد بن حضير ، وعباد بن بشر فقالا : يا رسول الله . . ان اليهود تقول كذا وكذا ، أفلا ننكحهم في المحيض ؟ فتمصر وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم — أى تغير — حتى ظننا أنه قد وجد — غضب — عليهما فخرجا ، فاستقبلتهما هدية من لبن الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فبعث في آثارهما ، فظننا أنه لم يجد عليهما .

فالآية والحديث يدلان على تحريم جماع الحائض حتى تطهر ، والحديث يدل على جواز المباشرة فيما بين السرة والركبة في غير القبل والدبر ، وذهب الى ذلك عكرمة ، ومجاهد ، والشعبي ، وانحنى ، والثوري ، والأوزاعي ، وأحمد بن حنبل ، ومحمد بن الحسن ، واسحاق ابن راهويه ، وأبو ثور ، وداود . وذهب مالك ، وأبو حنيفة ، الى أن المباشرة فيما بين السرة والركبة حرام . وهو قول أكثر العلماء منهم : سعيد بن المسيب ، وشريح ، وطاووس ، وعطاء ، وسليمان ابن يسار ، وقتادة . ولأصحاب الشافعي في ذلك ثلاثة أقوال : الأشهر منها التحريم ، والثاني عدم التحريم مع الكراهة ، والثالث يجوز أن كان المباشر يضبط نفسه عن الفرج ، والأفلا .

ويدل للثالثين بتحريم المباشرة فيما بين السرة والركبة في غير الفرج والدبر ما أخرجه البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، عن ميمونة أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يباشر امرأة من نسائه وهي حائض أمرها أن تتزر — تشد أزارا تستر به سرتها الى الركبة — ثم يباشرها .

وأخرج أبو داود عن معاذ بن جبل قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عما يحل لى من امرأتى وهى حائض ، فقال : « ما فوق الأزار ، والتعفف عن ذلك أفضل » . وهو رواية عن عائشة ، وابن عباس ، وسعيد بن المسيب .

ومقصود الشريعة من تحريم اتیان الزوجة وهى حائض ، أن دم الحيض له ريح منفرة ، فربما كانت مباشرتها على تلك الحالة سببا فى نفور الزوج منها نفورا مطلقا مما قد يؤدى الى الفراق ، فضلا عما تدل عليه كلمة « هو أذى » فى آية البقرة ، والأذى يشمل الأذى فى العلاقة بين الزوجين ، كما يشمل الأذى المصحى للزوج من آثار دم الحيض ، وللزوجة أذى يكون الرحم محتقنا ، بحيث يضرها الجماع .

فإذا زال الحيض فهل يحل اتیان المرأة قبل الغسل أو التيمم عند عدم الماء ، أو لأبد من الغسل أو التيمم عند فقد الماء ليكون جماعها حلالا ؟ هناك خلاف بين الأئمة ، فمنهم من قال : يحرم اتیانها قبل الغسل ، ومنهم من أباحه ، والإكمل والأقرب الى كمال الدين والمذوق أن تغتسل المرأة بعد الحيض وقبل أن يباشرها الزوج ، تخلصا من آثار الحيض ، ومما يسببه من خمول وتغير فى مزاج المرأة .



رد شبهات خطيرة فى اتیان الزوجة فى الدبر :

لا يمكن أن يتصور العقل السليم أن أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم ولا سيما عبد الله بن عمر أشبه الناس بأبيه فى العمدل يقول باباحة اتیان الزوجة فى دبرها ، ثم يتابعه على هذا القول : زيد بن أسلم ، وسعيد بن المسيب ، ونافع ، ومحمد بن كعب القرظى ، وعبد الملك بن الماجشون ، والامام مالك بن أنس ، والامام الشافعى . وقال ابن العربى : أن ابن شعبان أسند جواز هذا القول الى زهر كثيرة من الصحابة والتابعين . ونقل القرطبى فى تفسيره والقفال الشاشى فى كتابه « اختلاف الفقهاء » أن مالكا كتب كتابا سماه « السر » قال فيه بذلك . وأورد ابن قدامة هذا القول فى « المحلى » منسوبا الى مالك ، وابن عمر وزيد بن أسلم .

هذه الأكذوبة الكبرى قد يقع عليها من لا خبرة له بأصول الشريعة وبنقد الحديث فيضع المسألة موضع الشك فى التحريم ، وهى فى الحقيقة

أما من استنباه الألفاظ على رواية السنة ، أو من ألغى الشيعة الامامية الذين قالوا بحل اتیان الزوجة والأمة والملوك الذكر في الدبر على وجه القطع في كتبهم ، ونقل عنهم الأمير في « سبل السلام » ، فاخترعوا هذا المكذب على أجل من عرفنا من علماء الصحابة والفقهاء أهل الورع والحذق في الدين . وكم للامامية من شذوذ في فقه الاسلام ، ومن بهتان على أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم ، حتى لقد روى غلابهم أن رسول الله بشر أبا بكر بالنار ، ولم يبشره بالجنة .

أما تحريم اتیان الرجل امرأته في دبرها فلان الأصل تحريم المباشرة الا في القبل ، كما دل عليه قوله تعالى : « فأتوا حرائكم أنى شئتم » (البقرة : ٢٣٣) ، « فأتوهن من حيث أمركم الله » (البقرة : ٢٢٢) . فأباح موضع الحرث ، والمقصود من الحرث موضع نبات الزرع ، فكذلك النساء ، المقصود من اتیانهن بالاضافة الى السكن هو جلب النسل ، وهو لا يكون الا من القبل ، فيحرم ما عدا موضع الحرث . ولا يقاس عليه غيره ، لعدم المشابهة في كونه محلا للزرع ، هكذا قال العلامة الأمير في « سبل السلام » . يعني أن هذا العمل مناف للقطرة ، وعوج في الدين القيم ، وشذوذ في الطبع .

ومن السنة ما أخرجه النسائي ، وابن ماجه ، وأبو داود ، عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ملعون من أتى امرأة في دبرها » . وعن خزيمة بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ان الله لا يستحي من الحق ، لا تأتوا النساء في أعجازهن » . وعن عمرو بن العاص مرفوعا وموقوفا أن رجلا سأل عن الرجل يأتي امرأة في دبرها . فقال : « تلك اللوطية الصغرى » .

ولو كان ذلك مباحا لأبيح في وقت الحيض لضرورة عدم إباحة الفرج .

وأصل المشكلة أن الشيعة الامامية فسروا « أنى » في قوله تعالى : « فأتوا حرائكم أنى شئتم » بأن معناها : « أين » يعني المكان ، فحار معنى الآية عندهم : فأتوا حرائكم في أى مكان شئتم . فحدث التناقض بين أولها وآخرها ، حيث سمي المرأة حرائا ومكانا لازدراع النسل ، وأباح اتیانها في مكان ليس محلا للزرع . أما التفسير الصحيح فهو : أن « أنى » بمعنى « كيف » . يعني على أى وضع شئتم في المكان المشروع .

ويدل على ذلك ما أخرجه الشيخان ، وأبو داود ، والترمذى ،
 وأنسائى ، وابن ماجه ، عن جابر قال : أن اليهود يقولون : إذا جامع
 الرجل امرأته في فرجها من ورائها كان ولده أحول • فأنزل الله :
 « نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم » • يعنى : كيف شئتم ،
 من قيام وقعود واضطجاع ، أو من ورائها في فرجها • يعنى على أى
 هيئة كانت •

ثم حدث اللبس بين كلمتى « من » و « فى » على سليمان بن بلال
 الذى روى حديث ابن عمر عن زيد بن أسلم كما قال ابن القيم ،
 وذلك فيما أخرجه النسائى : أن رجلا أتى امرأة في دبرها على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فوجد من ذلك وجدا شديدا ، فأنزل الله :
 « فأتوا حرثكم أنى شئتم » • قال ابن القيم : هذا غلط ، وإنما هو :
 « أتى امرأة من دبرها » • يعنى في فرجها من ورائها • وقال : ولعل
 هذه هى قصة عمر بعينها حين جاء الى الرسول صلى الله عليه وسلم
 فقال : يا رسول الله ، هلكت • قال : وما أهلك ؟ قال : حولت رحلى
 الليلة — يعنى جاء امرأته في قبلها من ورائها — فأنزل الله : « نساؤكم
 حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم » • أو يكون بعض الرواة ظن أن
 ذلك هو الوطء في الدبر ، فرواه بالمعنى الذى ظنه ، مع أن هشام
 ابن سعد قد خالف سليمان بن بلال في هذا ، فرواه عن زيد بن أسلم .
 مرسل •

فوقوع الأشتباه من الرواة في كون الدبر طريقا الى الفرج المباح ،
 أو هو محل للاتيان ، واشتباه معنى « من » بمعنى « فى » عند الرواة ،
 هو الذى أحدث هذه المشكلة التى تفرع عنها هذا الخلل في فهم النصوص
 القاطعة في التحريم •

فالافتراء على ابن عمر في ذلك باطل ، وكيف يتفق قوله بالاباحة
 مع قوله بالتحريم فيما أخرجه الدارمى والنسائى عن أبى الحباب قال :
 قلت لابن عمر : ما تقول في الجوارى ، أتخمس لهن ؟ فقال :
 وما التخفيض ؟ فذكر الدبر ، فقال : « وهل يفعل ذلك أحد من
 المسلمين » ؟ قال ابن كثير : وهذا اسناد صحيح ، ونص صريح منه
 بتحريم ذلك •

والافتراء على مالك بن أنس ومحمد بن ادريس الشافعى على جلالتهما كذلك باطل ، فقد أخرج ابن كثير : أن اسماعيل بن روح سأل مالكا : ما تقول فى اتیان النساء فى أدبارهن ؟ فقال : ما أنتم قوم عرب ؟ هل يكون الحرث الا فى موضع الزرع ؟ لا تعدوا الفرج . فقال : يا أبا عبد الله ، انهم يقولون : انك تقول ذلك ؟ فقال : يكذبون على ، يكذبون على .

والامام الشافعى رائد أصول الفقه فى الاسلام يكذب عليه ابن عبد الحكم فيقول : انه سمعه يقول : انقياس انه حلال . وهى كذبة كانت تحتاج الى ذكاء أكثر ، فليس هناك علة مشتركة بين حل الفرج وحل الدبر الا مجرد الشهوة ، وما كان للشافعى انذى ملا الأرض علما أن ينتهى علمه الى أن الشهوة وحدها هى مقصود الزواج فى الاسلام . وقد كان الربيع صاحب الشافعى يحلف بالله الذى لا اله الا هو أن ابن عبد الحكم كذب على الشافعى فى ذلك ، وأن الشافعى قال : لا أرخص فيه ، بل أنهى عنه . وهذا هو الثابت فى مناظرة بين الشافعى ومحمد ابن الحسن فى فقه أهل المدينة كما قال ابن القيم . والثابت عن الشافعى فى كتاب « عشرة النساء » القول بالتحريم .

فهذا الاضطراب اما لخطأ فى القراءة بين « من » و « فى » حدث من الرواة ، واما أنه كذب من الشيعة دسوه على الأئمة لتسوين نحلتهم الباطلة ، وقد أجمع الأئمة الأربعة على تحريمه ، وبه قال الخلف والسلف .

وانما أردنا أن ننبه المسلمين الى ذلك لأنه موجود فى المراجع المتداولة ، وخشية أن يخطئ فى فهمه بعض الناس ، وليعلموا كيف حاول الشيعة تشويه الحقائق فى الاسلام ، وكيف يسوغ المنحرفون انحرافهم بالكذب على أئمة الاسلام .



تحديد النسل (العزل) :

لا ينكر أحد أن من مقاصد الزواج : حفظ النوع الانسانى من الانقراض عن طريق النسل ، ولا ينكر أحد أن خلق الذكر والأنثى ، وتبسيط الشهوة عليهما ، والتركيب العضوى لكل منهما ينطق تماما بأن المراد من التقائهما هو الولد أساسا ، وأن الشهوة باعثة عليه ، كما أن شهوة الطعام باعثة على تناوله لبقاء كل فرد على حدة .

قال الامام الغزالي : « الله تعالى خلق الزوجين ، وخلق الذكر والأنثى ، وخلق النطف في الفغار ، وهياً لها في الأنثيين عروقا ومجارى ، وخلق الرحم قرارا ومستودعا للنطفة ، وسلط متناضى الشهوة على كل واحد من الذكر والأنثى ، فهذه الأفعال والآلات ، تشهد بلسان ذلق في الاعراب عن مراد خالقها ، وتنادى أرباب الألباب بتعريف ما أعدت له ، فكل ممتنع عن النكاح معرض عن الحراثة ، مضيع للبذر ، معطل لما خلق الله من الآلات المعدة ، وجان على مقصود الفطرة والحكمة المفهومة من شواهد الخلقة المكتوبة على هذه الأعضاء بخط الهى ، ليس برقم حروف وأصوات ، يقرؤه كل من له بصيرة ربانية نافذة في ادراك دقائق الحكمة الأزلية ... » .

ولم تكن في الزمن الماضى وسيلة لمنع الحمل الا العزل ، والعزل هو : أن يجامع الرجل فإذا قارب الانزال نزع ، وأنزل خارج الفرج . ومثله الآن : استعمال الحواجز ، وحجوب منع الحمل ، وما يقال عن وسائل تعقيم المرأة أو الرجل .

والذى يظهر من سياق الأحاديث الواردة في العزل الذى هو في حكم أسباب منع الحمل في العصر الحاضر ، انما هو خاص بالجوارى ، لا بالحرائر ، فقد أخرج مسلم أن أبا ضرمة سأل أبا سعيد الخدرى : هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر العزل ؟ فقال : نعم . غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوة المصطلق ، فسجيناً كرائم العرب ، فطالت علينا الغربة ، ورغبنا في الفداء ، فأردنا أن نستمتع ونعزل ، فقلنا : نفعل ورسول الله بين أظهرنا لا نسأله ؟ فسألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « لا عليكم ألا تفعلوا . ما كتب الله خلق نسمة هي كائنة الى يوم القيامة الا ستكون » . وفي رواية أخرى قال صلى الله عليه وسلم حين سألوه : « وانكم لتفعلون ؟ وانكم لتفعلون » ؟ الحديث . فكانه استتكر هذا الفعل . ونفس الاستتكار والزجر فهمه محمد بن سيرين من قوله صلى الله عليه وسلم : « لا عليكم ألا تفعلوا » . قال مسلم : قال محمد : كأن هذا زجر . وقال ابن عون : سألت عنه الحسن فقال : والله لكأن هذا زجر .

وانما كان الصحابة يعزلون عن الجوارى هكذا لأنهن اذا حملن صرن أمهات أولاد لا يجوز بيعهن ، ولا استرقاق أولادهن ، فكانه مال تلف عليهم وهم فقراء .

ومن دواعى العزل عن غير الجوارى ما أخرجه الشيخان عن
أبى سعيد قال : ذكر العزل عند النبى صلى الله عليه وسلم ، فقال :
« وما ذاكم ؟ قالوا : الرجل تكون له المرأة ترضع ، فيصيب منها ،
ويكره أن تحمل منه ، فقال : لا عليكم ألا تفعلوا ذلكم ، فانما هو
القدر » . وفى رواية أخرى : « فانه ليست نفس مخلوقة الا الله
خالقها » . وفى رواية أوضح : « ما من كل الماء يكون الولد ، وإذا
أراد الله خلق شيء لم يمنعه شيء » . يعنى : أن قطرة صغيرة تغفلت
رغم أنف الزوج قد يكون منها الولد . وهذا يشبه الزجر عن العزل .

وقد صدقت الوقائع ما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم ،
ففى حديث جابر عند الشيخين أن رجلا قال : يا رسول الله ، ان لى جارية
هى خادمتنا ، وسانيتنا — يعنى تسقى لنا الماء — وأنا أطوف عليها ،
وأكره أن تحمل . فقال : « أعزل عنها ان شئت ، فانه سيأتيناها ما قدر
لها » . فلبث الرجل ثم أتاه فقال : ان الجارية قد حبلى . فقال :
« قد أخبرتك أنه سيأتيناها ما قدر لها » . وفى رواية أخرى فى نفس
الواقعة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنا عبد الله ورسوله » .
يشير الى صدق ما قال أنفا ، وأنه لا ينطق عن الهوى .

وفى حديث جدامة بنت وهب عند مسلم أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال حين سئل عن العزل : « ذلك الوأد الخفى » .
أما حديث الترمذى عن أبى سعيد أن اليهود قالت : ان العزل هو
الموودة الصغرى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كذبت
يهود ، لو أراد الله أن يخلقه ما استطعت أن تصرفه » . فحديث مختلف
فى سنده اختلافا كبيرا على يحيى بن أبى كثير ، وعلى فرض صحته فانما
كذب الرسول اليهود فى ظنهم أن العزل لا يتصور معه حمل أصلا ،
وليس السياق لباحة العزل كما هو واضح .

وخلاصة هذا البيان أن موضوع التحرز من النسل على زمن الرسول
صلى الله عليه وسلم وهو زمن التشريع كان محصورا فى الجوارى خوف
تلف المال عليهم ، وفى الزوجات المرضعات خوف أذى الولد الرضيع
بولد آخر ، والأول ما زال رضيعا ، أو خوف ضرره من لبن الحامل
كما كان شائعا عندهم من أن لبن الحامل يضر الرضيع .

أما مسألة الجوارى ففى الأسلوب النبوى معنى الزجر ، ورد الأمور
الى القدر ، وليس فيه نهى صريح قاطع ، وأما مسألة المرضعات فقد

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيما أخرجه مسلم عن جدامة بنت وهب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لقد هممت أن أنهي عن الغيلة — وطء الموضع ، أو أراضع الحامل ولدها — حتى ذكرت أن الروم وفارس يصنعون ذلك فلا يضر أولادهم » • فلم ينه عن وطء الموضع خوفاً على الولد ، بل أباحه وبين السبب •

وعلى هاتين الحالتين وحدهما دون غيرهما بنى الفقهاء اجتهادهم في الأحكام على الوجه التالي :

قال الشافعي وغيره : يروى عن عدد من الصحابة أنهم رخصوا في ذلك ، ولم يروا به بأساً ، قال البيهقي : وروينا الرخصة فيه من الصحابة عن سعد بن أبي وقاص ، وأبي أيوب الأنصاري ، وزيد ابن ثابت ، وغيرهم • وكرهه علي ، وخباب بن الارت ، وجابر بن عبد الله ، وابن مسعود • ورويت الرخصة من التابعين عن سعيد بن المسيب ، وطاؤوس • وبه قال مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابه •

وأما قول الامام أحمد فأكثر نصوصه : جواز العزل عن الجارية ، وأما زوجته فلا يعزل عنها الا باذنها •

وقالت طائفة من أصحاب أحمد وغيرهم : يحرم كل عزل • وقال بعض أصحابه : يباح العزل مطلقاً •

فاذا تحقق الضرر المصحى على الحرية من الحمل ، وشهد بذلك طبيب مسلم عدل فان العزل باذنها أو استعمال الموانع الأخرى للحمل جائز : فتلخص أن منع الحمل ، أو تنظيم الأسرة جائز في الحالات التالية بلا خلاف بين المسلمين :

١ — المرض المحقق للزوجة بسبب الحمل •

٢ — الزوجة المرضع اذا تحقق الضرر على الطفل الرضيع بشهادة طبيب عدل مسلم •

أما منع الحمل بسبب خوف الفقر ، أو بسبب متاعب التربية فغير جائز شرعاً ، لأن خوف الفقر ليس من الاسلام « الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء ، والله يعدكم مغفرة منه وفضلاً » (البقرة : ٢٦٨) • والزواج سبب للغنى في الاسلام ، وما من دابة في الأرض الا على الله رزقها ، ولكن الفقر ينشأ من الكسل عن العمل ، أو من انفاق المال

ففيما لا طائل تحته ، أو من الأنفة من أعمال معينة ، وهذا كله خارج عن تعاليم الاسلام .

وأما متاع التربية فإن تفرغ المرأة لبيتها كما أمر الاسلام كفيل بإزالة هذا السبب المزعوم . وأما القول بضرورة عمل المرأة مع الرجل لحل المشكلات الاقتصادية فموضوع ثبت عدم جدواه ، لأنه يخلق أبواب العمل أمام الرجال ، فيصدهم بذلك عن الزواج ، بل انه سبب حالات من التسبب في الأعمال نتيجة لوقوف الرجال عن إجادة الأعمال ما دامت المرأة هي الأخرى لا تجيده ، وهي تتساوى معه أجرا واعتبارا في نظر القانون .

وهناك سبب آخر أهم من هذا كله ، وهو أن القواعد والأصول العسكرية أثبتت أن الغلبة في الحروب إنما تكون للعدد الوفير الى جانب السلاح ، كما أثبت الواقع العملي أن التفوق العددي للمسلمين واجب للمحافظة على كيانهم الدستوري في كل بلد لهم فيه سلطة ، ولا أدل على ذلك من تفوق اليهود على المسلمين في فلسطين المحتلة الآن ، مما يجعل لهم بحكم القوانين أغلبية في السلطة الحاكمة ، وهو الأمر الذي يعالجه الاسلام قبل وقوعه بالعمل على زيادة العدد الاسلامي ، وعلى الحكومات أن تحدد من أسرائها فيما لا يجدى لمعون أصحاب العدد الكبير من للعائلات



امتناع المرأة من فرائض زوجها حرام :

أخرج الشيخان عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا دعا الرجل امرأته الى فرائضه فلم تأت ، فبات غضبان عليها ، لعنتها الملائكة حتى تصبح » .

حق الرجل في اعفاف نفسه باتيان زوجته ثابت ، وامتناع الزوجة من أداء هذا الحق فتنة كبرى ، قد تدفع الزوج الى الفسق ، أو الى أن يمد عينيه الى غيرها على وجه التمنى والشهوة .

وليس الحيض عذرا يمنع المرأة عن زوجها ، فله أن يستمتع بما فوق الأزار ، أو بجسدها تحت الأزار ما عدا الفرج ، وليس لها أن تمنعه من هذا الحق .



افشاء سر الزوجة في الفرائض حرام :

أخرج مسلم عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة : ان رجل يفضي الى امراته ، وتقضى اليه ، ثم ينشر سرها » .

وأخرج أبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، مختصرا ومطولا عن رجل عن أبي هريرة قال : « ... » ثم أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الرجال فقال : هل منكم الرجل اذا أتى أهله ، فأغلق عليه بابيه ، وألقى عليه ستره ، واستتر بستر الله ؟ قالوا : نعم . قال : ثم يجلس بعد ذلك فيقول : فعلت كذا ، فعلت كذا ؟ قال : فسكتوا . قال : فأقبل على النساء فقال : هل منكن من تحدث ؟ فسكتن . فجئت فتاة على إحدى ركبتيها ، وتطاولت ليراها رسول الله صلى الله عليه وسلم ويسمع كلامها فقالت : يا رسول الله ، انهم ليتحدثون ، وانهم ليتحدثنه . فقال : هل تدرون ما مثل ذلك ؟ انما مثل ذلك مثل شيطانة لقيت شيطانا في السكة ، فقضى منها حاجته والناس ينظرون اليه » الحديث .

هذا أدب من آداب الاسلام الذي يحرص على احترام العلاقة الزوجية ، ويصونها عن الابتذال ، والتندر بها في المجالس . فضلا عما في هذا العمل من أخطر الفتن على حرمة النساء ، فقد تكون الصفات التي يتكلم بها الزوج عن زوجته من القبول والفعل عند المباشرة ليست متاحة لبعض السامعين في زوجاتهم ، مما يسبب النزاع المفضي الى الطلاق بينهما ، أو قد يكون باعنا لبعض الفساق من الأزواج أو السامعين على افساد تلك الزوجة التي استحسنت قولها وفعلها عند المباشرة على زوجها ، ليطلقها فيتزوجها من بعده ، أو ملاحقتها ليقربها حراما ، وكل هذه فتن مخربة لا سبب لها الا اذاعة أسرار الزوجية في المجالس .

والأسرار المحرم اذاعتها هي التفاصيل من الأقوال والأعمال ، أما الكلام العام لضرورة كأن تتهمه بهجرانها ، فيقول : لا ، بل آتيها . فلا حرة فيه .

ومن افشاء أسرار الزوجة : الحديث عن عيوبها ، لا سيما عند الطلاق ، فهذه هي الأخرى جناية عظمى ، لأنه صد للناس عن زواجها ، وفيه من الفتنة والشر كثير ، فما يكون مكروها لدى انسان قد يكون محبوبا عند آخر .

تأديب الزوجة ، وسلطة الرجل :

قال الله تعالى : « الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم ، فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله ، واللاتى تخافون نشوزهن فعظوهن وأهجروهن فى المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا ، ان الله كان عليا كبيرا »
(النساء : ٣٤)

اقتضت حكمة الله تعالى أن يؤسس الفطرة فى الخلق المظاهر على رجل وامرأة يتم بينهما زواج على مقتضى الحكم الشرع الذى تلقاه عن الوحي ويلفه للناس رجل ، ولم يسمع قط لامرأة أن تتولى منصب تلقى الوحي وتبليغ الرسالات على مدى التاريخ الدينى كله . فالطاعة فى أصل الفطرة قائمة للرجل فى شئون الدين ، كما أنها قائمة للرجل فى شئون السياسة . وقد جاء هذا الأصل صريحا فيما أخرجه البخارى عن أبى بكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » .

ولقد جمعت تلك الحكمة كل خصائص الرجل وخصائص المرأة كما أراد الله تعالى أن تستقيم الفطرة ، وتعتمد شئون الحياة ، ولا تجزع الى الخلط والسفاهة الناشئة من انعكاس الأمر الالهى القاضى بطاعة الرجل الذى اصطفاه لتبليغ وحيه ، واعتبار طاعته طاعة لله « من يطع الرسول فقد أطاع الله » (النساء : ٨٠) .

وإذا أتقن الناس طاعة الرسل فإنهم يبتقنون طاعة الحكام من الرجال ، الذين هم أولو الأمر الحاكمون بما أنزل الله « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » (النساء : ٥٩) .

والمدرسة الأولى التى يتعلم فيها الرجل ماله من الحقوق وما عليه من الواجبات هى البيت ، الذى تكون فيه الزوجة والأولاد . فهو أمير على المرأة ، وليست المرأة أميرا عليه ، والا فقد انعكس كل شئ ، وانتكست كل الطباع .

وأول ما يصاب به الرجل الذى تتسلط عليه امرأته هو فقدان الصلاحية للأعمال القيادية ، وفقدان صلاحيته للتفاعل مع بيئته الاجتماعية إن لم يكن راعيا على غيره فى معترك الحياة . فهو أما أن يحاول تشويغ سقوطه بباطل القول ، ويدعو الى إطلاق العنان للمرأة كيفما أرادت ،

وأما أن ينمكس حقه من نفسه المتخاذلة على غيره من مرؤوسيه ، أو على رفقاءه من معاشريه ، وأما أن يصل الى نهاية التلطيخ في الوحل إذا وصل به الحال الى حرية مطلقة قهرته عليها زوجته ، وهو لا يملك من أمر نفسه شيئاً ، وفي كل واحدة من تلك النتائج ما يغنى عن المقال .

ولقد فند الأستاذ العقاد في كتابه « الفلسفة القرآنية » شبهات المعارضين لسلطان الرجل على المرأة بما ليس لقائل بعده كلام . وخلاصة ما قال : أن فضل الرجل على المرأة قائم حتى في أخص شئونها المنزلية ، فهو يفوقها في الطهو ، وتفصيل الملابس ، وترتيب الأثاث ، ولو أنه استطاع أن يفرض عليها القيود في تاريخها الطويل كما يزعم الزاعمون فهو دليل على تفوقه عليها ، ولكن الأهمومة وحدها هي التي تملأ فراغ المرأة ، كما هيأتها لها طبيعتها ، وأرادها لها الله .

فإذا ارتبطت رئاسة الرجل على المرأة بالفطرة ، وبفضله الذي جباه به الله فإن له حق تأديبها إذا خيف نشوزها ونفورها عن الطاعة ، وجنوحها نحو التسلط ، وهدم أصول الفطرة . وقد تدرج الاسلام في تأديبها على نحو عادل لا يففل انسانياتها ، ولا يمكنها في الوقت نفسه من الخروج عن طبيعتها ، وفي قوله تعالى في صدر آية التأديب : « **واللاتي تخافون نشوزهن** » (النساء : ٣٤) . ما يحدد المعنى الذي يجب عنده التأديب لها . فالنشوز هو الارتفاع . فالمرأة الناشز ، هي المرتفعة على زوجها ، التاركة لأمره ، المبغضة للمقام تحت سلطانه ، ويتدرج التأديب المشروع على النحو التالي :

١ - الموعظة . وذلك بمجرد ظهور دلائل النشوز والترفع عن السلطة الزوجية ، ومحاولة السيطرة على الزوج ، أو التمرد على أمره الموافق للشرع . وتكون الموعظة بتذكيرها غضب الله على من غضب عليها زوجها ، وبعظم أمر النشوز عند الله ، وذلك بترديد الأحاديث النبوية الدالة على ذلك ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « **لو كنت أمراً أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها** ، من عظم حقه عليها » . وقوله : « **إذا باتت المرأة هاجرة فراش زوجها ، لعنتها الملائكة حتى تصبح** » .

٢ - الهجر في المضاجع . وهذا إذا لم تجد الموعظة ، وقد اختلف في تحديد معنى الهجر على الوجه التالي :

(أ) قال بعضهم هو من الهجر ، بضم الهاء ، وهو الكلام القاسى ، أى : أغلظوا لهن فى القول • وقد نقله ابن حجر فى « فتح البارى » •

(ب) وقال ابن عباس والسدى وعكرمة : هو من الهجران ، ومعناه : أن يضاجعها على فراشها ، ولا يجامعها ، ولا يكلمها ، بل يوليها ظهره •

(ج) فى رواية أخرى عن ابن عباس : لا يكلمها ، ولا يدع نكاحها ، وذلك عليها شديد •

(د) قال مجاهد ، والشعبى ، ومحمد بن كعب ، ومقسم ، وقتادة : لا يضاجعها فى فراشها •

واتفق الجميع على أن الهجر يكون فى البيت استنادا لما أخرجه أبو داود ، والنسائى ، والترمذى ، وأحمد ، عن معاوية بن حيدة. القشيرى أنه قال : يا رسول الله ، ما حق امرأة أحدنا ؟ قال : « أن. تطعمها إذا طعمت ، وتكسوها إذا اكتسيت ، ولا تضرب الوجه ، ولا تقبح ، ولا تهجر الا فى البيت » •

٣ — الضرب • وذلك عند عدم جدوى الوعظ والهجران • والمراد به الضرب غير المبرح ، يعنى غير المؤثر • وذلك لحديث مسلم عن جابر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال فى حجة الوداع : « اتقوا الله فى النساء ، فانهن عندكم عوان ، ولكم عليهن ألا يوطئن فرشكم أحدا تكرهونه ، فان فعلن فاضربوهن ضربا غير مبرح ، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف » •

قال الحسن : يعنى : غير مؤثر • وقال ابن عباس : لا يكسر لها عظما •

وقد نصت السنة على أنه لا يجوز ضرب الوجه ولا تقبيحه بالكلام ، كأن يعيرها بقبح وجهها لحديث معاوية بن حيدة القشيرى السابق • وفى رواية النسائى وأبى داود عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده : « ولا تقبح الوجه ، ولا تضرب » • واحترام الوجه واجتناب ضربه أمر معروف فى الاسلام حتى فى الحدود ، وذلك لشرفه ، واحتوائه على أعضاء شريفة كالسمع والبصر ، واتصاله بالرأس ، وهو قمة الانسان ، وموضع الفكر •



تحريم الحيلة للاستيلاء على مال الزوجة :

ذكر الحكيم الترمذى فى كتابه « الأكياس والمفترون » من الحيل المحرمة التى يغتر من لا خلاق لهم بصحتها فى الظاهر أمام مجلس القضاء ، وهى فى الحقيقة حرام : أن يعلم الرجل بمال لزوجته ، فيعمل بحيلته على الحصول عليه ، أما بإساءة عشرتها ، وتهديدها بالانفصال عنها ، وأما بخداعها ، وبمخالفة الأمانى الكاذبة فى قلبها ، حتى يحصل على مالها .

فهذا فى الظاهر هبة أو قرض ، فإن كان قرضاً ، فإن حرص الزوجة على استبقاء حياتها الزوجية يمنعها من المطالبة به ، وقهره على رده ، وإن كان هبة فإنها لم تكن عن طيب نفس ، وإنما كانت بعامل من عوامل القهر الأدبى ، ويمكن أن يقال كما يقول الحكيم الترمذى : أن هذا المال قد أخذ بطيب القلب لا بطيب النفس ، وطيب القلب غير طيب النفس ، فقد يطيب القلب بتناول الدواء ، وتكرهه النفس . فالاستيلاء على هذا المال صحيح فى مجلس القضاء ، ولا سيما أن الزوجة لن تستطيع الإفصاح عن أنه خدعها ، حتى لا تتهدم حياتها الزوجية ، ولكنه ليس صحيحاً أمام الله تعالى ، ولن تبرأ ذمة الزوج عنه يوم الحساب .



الترغيب فى الزواج :

الأزواج بين الرجال والنساء أصل بقاء النوع الإنسانى ، وفيه اندرجت أسرار الفطرة ومعانيها ، وقد غلق الله تعالى بقاء النوع بالشهوة ، فجعلها كما يقول الامام الغزالى كالتلطف بالطير فى بث الحب الذى يئسثيه ليساق الى الشبكة .

وفى التوصل الى الولد قربة ، لأنه موافقة لمراد الله عز وجل ، وتكثير المؤمنين بالله ، وطمع فى دعاء الولد الصالح بعد الموت وانقطاع الأعمال .

وهو وقاية للدين من غائلة الشهوة ، فغاية ما يصل اليه قوى الايمان من دفع غائلتها : أن يغض بصره ، ويحفظ فرجه عن المحرم ، أما حفظ القلب عن الوسواس والفكر فى أمور الوقاع فلا يدخل تحت الاختيار الانسان .

وفي النكاح تفريغ القلب عن تدبير المنزل ، وتهيئة أسباب المعاش : حتى يتفرغ الرجل للعلم والتعليم والعمل ، وما فيه خير الانسانية ، كما أن رعاية البيت والزوجة والولد فيه رياضة عظيمة للنفس ، وكسر لحدتها ، لا سيما فيما يتصل بتحرى الحلال من أسباب الحياة ، والتورع عن شبهاتها وحرامها ، ففي هذه السياسة النفسية الكثير من علم الحلال والحرام والشبهات .

وفق كل ذلك فالنكاح من سنن المرسلين ، ولا حجة لأنصار العزوبة . في عيسى عليه السلام ، لأنه فيما نرى — والعلم لله — كان رها لا يستقر في مكان الا ليزرحل عنه في سبيل دعوته ، هذا الى جانب عصمة الله له . من الوسوس ، والمخاطر ، تلك العصمة التي لا تنهيا لغيره ، نظرا للمهمة العظمى التي كلفه الله بها .



المغالاة في المهور :

ولهذه الأهمية العظمى للنكاح كانت السنة النبوية ترشد الى اليسر في المهور وجهاز البيت ، حتى لا تكون الكبرياء حائلا دون الزواج ، وباعثا قويا على شيوع الفواحش حينما يعجز الشباب عن أداء المهور ، وتعجز البنات عن التبعات الثقيلة للجهاز ، فتتدثر مقاصد الزواج ، وتبقى أوهام المظاهر الكاذبة .

وقد شاع في عصرنا ابتداع المغالاة في المهور ، والمغالاة في الجهاز ، وكانت النتيجة الحتمية لحل هذه المشكلات ، اما اضرار الشباب عن الزواج ، واما خروج المرأة من سترها الذي خربه الله عليها الى العمل . لتستطيع الاسهام في تحقيق أوهام النفوس التي لا تمت الى مقاصد الزواج بصلة من الصلات ، فكان الفساد الكبير الذي نشهده في كل مكان .

وفي رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة ، فقد زوج ابنته فاطمة رضى الله عنها من علي بن أبي طالب ، وهما من هما جلالة قدر ، ورفعة منصب في الدنيا والآخرة . ولما لم يكن على غنيا فقد أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يدفع لها مهرا هو درعه الحطمية ، وجهازها رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها أخرجها أحمد والحاكم عن علي ، بخميلة ، ووسادة آدم حشوها ليف ، ورحيين ، وبقاء ، وجرتين . وكان عمر ينهى عن المغالاة في المهور ، ويقول : ما تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا زوج بناته بأكثر من أربعمائة درهم .

وعلى هذا درج السلف من عظماء الأمة علما وأدبا وسلوكا ، فقد تزوج سعيد بن المسيب ابنته من أبي هريرة على درهمين ، وما زال المهر عندهم رمزا لقوامة الرجل على المرأة ، لا مباهاة وفخرا تتدثر عنده مقاصد الزواج .



ذات الدين والجمال أفضل من ذات المال :

أخرج الشيخان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « تتكح المرأة لمالها ، وجمالها ، وحسبها ، فاظفر بذات الدين تربت يداك » .

ليس معنى هذا النهى عن زواج الجميلة ولا ذات الحسب والمال ، ولكن المنهى عنه أن يكون الجمال بلا دين ، أو المال بلا دين هو مقصود الرجل من النكاح .

فالجميلة ضعيفة الدين تكاد لا تتحرز عن المنهيات ، فتزرى بزواجها ، وتشوش قلبه بالغيرة ، وتدفعه اما الى التساهل فينسب الى الديانة ، واما الى المفارقة ، وهى مع جمال المرأة شديدة على النفس ، فالمتدينة عون لزوجها على دينه ، حافظة لنفسها وعرضها بما حفظ الله .

ومن تزوج امرأة لمالها دون رعاية لدينها ، فقد خرج بالنكاح عن مقصوده الى استغلالها فى مالها ، وبذلك تكون لها عليه درجة على عكس الفطرة التى فطر الله الناس عليها ، وقال سعيد بن المسيب : من تزوج امرأة فقال : كم لها ؟ فانما هو لص .



افساد الزوجة على زوجها حرام :

إذا كان الطلاق أبغض الحلال عند الله عند الضرورة اليه ، فان الساعى بين الزوجة وزوجها بالفساد ليتوصل الى طلاقها حرام ، لأنه هدم للمودة والرحمة القائمة بين زوجين ، وبعث للتناكر والأحقاد ، وتشريد الأولاد وتخريب للبيوت .

وأخرج أبو داود والنسائى عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من خيب زوجة امرىء أو مملوكه فليس منا » .

الخب ، بفتح الخاء ، وقد تكسر ، هو : الساعى بالفساد بين الناس ، المخادع لهم ليتوصل الى مقصوده . وقال ابن الأثير فى النهاية : خبب امرأة . أى : خدعها وأفسدها .

والمراد من الحديث : النهى عن أن يخادع زوجة غيره ، ويفسدها ، ويحسن اليها الطلاق ليتزوجها ، أو يزوجها من غيره ، ويستوى فى التحريم الرجل والمرأة تستأجر لهذا الهدف . ويشمل هذا الافساد القول والعمل ، فالقول : أن يذكر لها مساوىء زوجها ، أو يذكر محاسن غيره . والفعل : أن يهدى اليها مالا يستطيع زوجها أن يمتعها به من طعام أو لباس ، رغبة فى إثارة نفورها من زوجها .

وهذا عيب شائع فى أوساط كثيرة ، ولا سيما بين النساء بعضهن مع بعض ، لا لهدف سوى الثروة التى تنتهى بكارثة الطلاق ، وعلى كل زوج أن يحذر زوجته من التدخل فى شئون غيرها من الزوجات ، وعن الاستماع لوسوسة غيرها ، وأن يحثها على نهى غيرها من النساء عن هذا الفكر الشنيع .



التحكيم بين الزوجين عند الشقاق :

قال الله تعالى : « وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها ان يريدوا اصلاحا يوفق الله بينهما ، ان الله كان عليما خبيرا » (النساء : ٣٥) .

الشقاق : اختلاف الوجهة ، فكأن كل واحد من الزوجين أخذ شقا غير شق صاحبه ، أى : ناحية غير ناحية صاحبه .

قال القرطبى : الجمهور على أن المخاطب بقوله : « وان خفتم » الحكام والأمراء . وأن قوله : « ان يريدوا اصلاحا » يعنى الحكيم فى قول ابن عباس ومجاهد وغيرهما . وقيل : المراد الزوجان ، يعنى : ان يرد الزوجان اصلاحا وصدقا فيما أخبرا به الحكيم « يوفق الله بينهما » .

فاذا وقع الشقاق بين الزوجين أسكنهما الحاكم الى جنب ثقة ، ينظر فى أمرهما ، ويمنع الظالم منهما من الظلم ، فاذا تفاقم أمرهما بعث ثقة من أهل الزوج وثقة من أهل الزوجة ، ليجتمعا ، وينظرا ،

ويفعل ما فيه المصلحة من التفريق أو الصلح ، وقد تشوف الشارع الى الصلح فقال : « أن يريد إصلاحا يوفق الله بينهما » .

وقال ابن عباس : أن كان الرجل هو المصء حجبوا عنه امرأته ، وأمره بالنفقة ، وأن كانت المرأة هى المصئة قصرها على زوجها ، ومنعها النفقة ، فإن اجتمع رأيهما على التفريق أو الجمع فأمرهما جائز .

ولا يجوز أن يتدخل الحكمان إذا ذهبا فوجدا الزوجين قد أصلحا ما بينهما فقد أخرج النسائي وعبد الرزاق : أن عقيل بن أبى طالب تزوج فاطمة بنت عتبة بن ربيعة ، فكان إذا دخل عليها تقول : يا بنى هاشم ، والله لا يحبك قلبى أبدا . أين الذين أعناقهم أباريق الفضة ؟ أين عتبة بن ربيعة ؟ أين شبيعة بن ربيعة ؟ فيسكت عنها ، حتى إذا دخل عليها يوما فقالت : أين عتبة بن ربيعة ؟ فقال : على يسارك فى النار إذا دخلت . فشدت عليها ثيابها ، وذهبت الى عثمان فذكرت له ذلك ، فأرسل اليهما ابن عباس ومعاوية فقال ابن عباس : لأفرقن بينهما . وقال معاوية : ما كنت لأفرق بين شيخين من بنى عبد مناف ، فأتياهما فوجداهما قد أغلقا عليهما بابهما . فرجعا .

فإن وجدا الزوجين على حالهما من الشقاق فلهما الجمع والتفريق عند جمهور العلماء . لما أخرجه ابن جرير ، وعبد الرزاق ، وابن أبى حاتم ، والدارقطني ، عن عبيدة السلماني قال : شهدت عليا وجاءه رجل وامرأة ، ومعهما فئام من الناس — جماعات — فأمرهم فبعضوا حكما من أهله وحكما من أهلها ، وقال للحكمين : هل تدريان ما عليكما ؟ أن عليكما أن رأيكما أن تفرقا ففرقتما . فقالت المرأة : رضيت بكتاب الله لى وعلى . وقال الزوج : أما الفرقة فلا . فقال على : كذبت ، والله لا تبرح حتى تقر بمثل الذى أقرت به . قال القرطبي : وإسناده صحيح .

وقال ابراهيم النخعي : أن رأى الحكمان أن يفرقا بطلقة أو طلقتين أو ثلاث فعلا ، وهو رواية عن مالك .

وقال الحسن ، وقتادة ، وزيد بن أسلم ، وأحمد بن حنبل ، وأبو ثور ، وداود : الحكمان يحكمان فى الجمع ، ولا يحكمان فى التفريق ، لأن الله تعالى قال : « أن يريد إصلاحا يوفق الله بينهما » ولم يذكر التفريق .

أما إذا كان الحكمان وكيلين من قبل الزوجين فإنه ينفذ حكمهما في التوفيق والتفريق بلا خلاف •

* * *

الاسلام يستنفذ وسائل الاصلاح بين الزوجين :

حث الاسلام الرجل على معاشرة المرأة بالمعروف ، وحرص الرسول الكريم على الاحسان اليهن ، وأوصى بهن خيرا في غير مناسبة ، وعلى اختلاف في المناهج واتحاد في الغاية السامية التي تتقاصر دونها الأنظمة واللوائح الوضعية •

لقد حد القرآن من شراسة الكراهية للمرأة بالترغيب في الخير الكثير الذي ينشئه الله تعالى على الصبر غير محدود ولا محسوب بحساب الأخذ والمطاء « فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا » (النساء : ١٩) • ومع ذلك الترغيب الذي لا يستوعب أبعاده الا كبار المؤمنين وعلماؤهم بصنائع الله مع العارفين به ، فلم تغفل السنة شأن أهل النظر الضيق ، والأفق المحدود ، فوجه أنظارهم الى ما يعرضهم عما كرهوه من أخلاق النساء من مميزات أخرى قد تكون خفيت عليهم بين دخان الكراهية الأسود ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه مسلم عن أبي هريرة : « لا يفرك — يفيض — مؤمن مؤمنة ، ان كره منها خلقا رضى منها آخر » • قال النووي : كأن تكون شرسة الخلق ، لكنها دينية أو جميلة أو رفيقة به •

فمجموع الایحاءات التي تدخل في نطاق معاني الكتاب والسنة تتصف المرأة ، ولا تدع شيئا فيها يغري بحسن العشرة ، واستقامة الحب والوثام الا وجهت اليه ، وحرصت عليه ، وفي الخلق الجميل من المرأة ما يفوق كل جمال ، وفي خصلة الخير ما يغطي خصالا من الشر • والى جانب ذلك شرعت الموعظة عند النشوز ، ثم الهجر في المضجع ، والذي يعتبر عقوبة نفسية أشد ردعا من غليظ القول ، ولم يعد بعد أن تطعن المرأة في صميم أنوثتها بالأعراض عن غوايتها ، وتولية الظاهر لأسلحة فتنتها ، ثم تمضى في طريق النشوز والارتفاع على الزوج الا احتمال المرض النفسى الناشئ من عدم اقتناعها برجولة الزوج وقوته المقابلة لأنوثتها ، فالضرب المشروع في المرحلة النهائية من مراحل التأديب قد يكون علاجاً لتلك النفرة التي لم تكن في الحقيقة الا رد فعل لعدم شعور المرأة بقوة زوجها •

أما الذين يعترضون على تشريع الضرب — على خفته — في الاسلام فهم كما يقول الأستاذ العقاد : المتزوقون في مجامع اللهو والبطالة بزواق الفروسية واللطاافة المستعارة ، وأنيقات الأندية والسهرات يعلن أن هؤلاء الناشئات لا يكرهن الضرب ولا يسترذلنه .

ونقول : انهن يستهينه على صورة أوجع وأبلغ في الوحشية والقسوة في كثير من الحالات التي يستعصى فيها مرض النشوز والارتفاع على الزوج حتى يصل الى حقد هائج على هذا الزوج اللين الرقيق الناعم ، ويرتد هذا الحقد عدوانا من المرأة على الرجل وقسوة عليه باليد واللسان ، وهي حالات لا تجهلها المجتمعات في كثير من الأوساط المترفة الرخوة ، ولا يخطئها بصر فاحص لكثير من حالات النزاع الزوجي ، كما لا يخطئها النظر العابر حينما تتحرف تلك الزوجة الى رفقة رجل آخر من أهل (البلطجة) والشكاسة فتسعد بشكاسته ، وترتد الى طبيعتها آمنة في حمى البطش والقوة ، الأمر الذي أدركته شريعة الاسلام في بداية الداء وهو لم يستفحل بعد ، حيث يكفي في علاجه مجرد التلويح ، وأبسط الألوان الرمزية لقوة الرجولة ممثلة في الضرب الخفيف المشروع .

وإذا لم ينحسم الخلاف ، وتستقم الحياة بين الزوجين عند هذا الحد فإن الاسلام يضع قضيتهم أمام اثنين أميين ، أحدهما من أهل الزوج ، والثاني من أهل الزوجة ، بصفتهم قاضيين من قبل السلطان ، يبذلان كل جهد لاصلاح ذات بينهما ، فإن لم يجدا طريقا الى الاصلاح كان التفريق ضرورة لا مناص منها .

ومع كل ذلك فالاسلام يدفع الزوج الى الاعتصام بأخلاق الاسلام ، وذلك حينما يقرر أن الطلاق أبغض الحلال الى الله ، فلعلمه يلوذ بالصبر على البلاء دون أن يفصم عروة من عرى المودة والرحمة بالطلاق .



الاسلام يحصن المجتمع من الزنى :

ولو أن الذين ينقمون على تشريع الطلاق من النساء وصنائعهن من الرجال بعد تلك المحاولات التشريعية التي بذلها الاسلام للابقاء على العلاقة الزوجية سلمت عقولهم من العلل لأدركوا أن تشريع الطلاق الى جانب التشريعات الأخرى التي شرعت لتيسير الزواج حتى يكون في متناول الجميع يحمي المجتمع من أخطر الجرائم وهي الزنى .

وقد اتفق الشيخان على حديث : « لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن » يعنى : أن نور الايمان يخمد من قلبه حين يرتكب تلك الجريمة الشنعاء ، لما فيها من معاندة للقطرة ، وتمرد على سنن الله فى الكون ، وهتك للحرمات ، وافساد للنساء ، وتدريب لمن على تجارة العرض ، وهدم لاستقرار الأسرة ، وانتشار للأمراض السرية التى تنتقل الى النسل وتشيع التخلف العقلى بين الأجيال ، وتشجع على تجارة الخمر والمخدرات التى تعتبر عن موازيم المشتغلين بالعلاقات الجنسية المحرمة ، وقتل لفصيلة الحياء الراجحة فى موازين الجمال ، واحلال التهتك مكانها من طباع المرأة حتى تزهد فيها النفوس الأبية ، الى جانب ما ينشأ عن ممارسة الزنا من احتراف لجرائم السرقة والقتل والاختلاس ، والعدوان على المال العام ، وغير ذلك مما لا يحصى من الانحرافات الخطيرة على بناء المجتمع كله .



ومن الشذوذ الجنسى :

وحينما تفرض القيود التى تفرضها التقاليد على الزواج ، فان الشذوذ الجنسى قد يطل برأسه البغيض فى دنيا المجتمع الاسلامى . فيرتد به الى الجاهلية العمياء ، والى خطر لا يقل عن خطر الزنى على الأخلاق وعلى العقل جميعا .

فكما قلنا آنفا ان الشذوذ الجنسى سبب رئيسى لانعكاس المعانى عن حقائقها ، فقد اعتبر قوم لوط براءته من جريمة الشذوذ جريمة يستحق عليها النفى من البلاد ، وفقدوا كل معنى أخلاقى فزعروا الى ضيوفهم بيتفون عندهم الفسق والشذوذ ، وكانت امرأته دليلا لقومه تدلهم على كل جميل من الذكور ليقضوا منه ما ربهم الأئمة .

واذا انعكست المعانى عن مقاصدها الحقيقية فى بيئة من البيئات بفعل الشذوذ الجنسى أو الترف الذى ينشأ عنه الشذوذ ، فان الأمة تفقد صلاحيتها للبقاء على الفور . ولو كان فى قوم لوط صلاحية للبقاء ، أو استعداد لقبول دعوة الإصلاح ، لما جاق بها ما نزل من الدمار ، فما كان الله ليهلك أمة وفيها بقية من أمل فى الإصلاح .



ومن العادة السرية :

وقد يكون حياة المنحرف أو ظروفه الشخصية مانعا له من الزنى ، فيلجأ الى العادة السرية ، وهى الاستمناء باليد . وهى حرام لقوله تعالى : « والذين هم لفروجهم حافظون . الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين . فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون » (المؤمنون : ٥ - ٧)

قال الشافعى ومن وافقه بتحريم العادة السرية استنادا الى هذه الآية ، لأنها خارجة عن القسمين المباحين ، داخلية فى العدوان المنهى عنه . ان العادة السرية عامل رئيسى فى شيوع الأمراض العقلية ، وتشتت التفكير ، والعجز عن التركيز ، وضعف البنية ، فضلا عن سقوط المروءة بمزاولتها ، مما يجعلنا نجزم بتحريمها ، ولا نترخص فى إباحتها ، وبضرورة اللجوء الى العلاج الشرعى وهو الصوم كما جاء فى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .



هجران الزوجة مدة تتضرر بها حرام :

هذا هو ما يسمى فى الاسلام بالايلاء . والايلاء : الحلف . وهو أن يحلف الزوج على هجران فراش زوجته فلا يجامعها على وجه المضارة ، ودون تحديد مدة معقولة لا تتضرر بها .

فان كانت المدة التى حلف الزوج فيها أقل من أربعة أشهر فله أن ينتظر انقضاء المدة ، ثم يجامعها ، وعليها أن تصبر ، وليس لها مطالبة بجماعها فى هذه المدة . والدليل على ذلك ما أخرجه الشيخان عن عائشة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم آلى من نسائه شهرا ، فنزل لتسع وعشرين ، وقال : الشهر تسع وعشرون .

أما اذا زادت المدة عن أربعة أشهر فهذا هو الحرام ، لا سيما اذا لم يرجع عن عزمه ، ويجامع امرأته ، ويكفر عن يمينه ، فللزوجة أن تطالبه بالرجوع عن يمينه ، أو يطلقها ، فاذا أبى الرجوع عن يمينه وأبى الطلاق طلق عليه القاضى . يعنى : أن الزوجة لا تطلق بمضى الشهور الأربعة من تلقاء نفسها . وهذا هو قول : عمر ، وعثمان ، وعلى ، وأبى الدرداء ، وعائشة ، وابن عمر ، وابن عباس ، وسعيد ابن المسيب ، والشافعى ، وأحمد ، والليث بن سعد ، واختاره ابن جرير .

وقال آخرون : تطلق بمجرد مضي الشهور الأربعة • وهو قول لعمر ، وعثمان ، وعلى ، وابن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وابن سيرين ، والقاسم ، وسالم ، والحسن ، وقتادة ، وشريح القاضي ، وأبو سلمة ابن عبد الرحمن ، وسليمان التيمي ، والنخعي ، والسدي •

وفي ذلك يقول الله تعالى : « للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر ، فإن فاموا فإن الله غفور رحيم • وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم » (البقرة : ٢٢٦ ، ٢٢٧) •

وحدد القرآن المدة بأربعة أشهر لتكون كافية لأن يراجع الزوج نفسه ، ولأنها أقصى ما تحتمله المرأة وتصبر فيه عن مواصلة زوجها لها •



استعمال حق الطلاق للأضرار بالزوجة حرام :

قال الله تعالى : « وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف ، ولا تمسكوهن ضرارا لاعتدوا ، ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه ، ولا تتخفوا آيات الله هزوا » (البقرة : ٢٣١) •

هذا حث للمسلمين على العدل في استعمال حقوقهم في الطلاق الرجعي ، الذي شرع في الأصل كتجربة مؤقتة للفصل بين الزوجين ، فكثيرا ما تعتدل أفكارهما ، وتستقيم أمورهما ، ويحن الواحد منهما الى صاحبه حينئذ ينوى فيه الاحسان والاستقامة في طريق المودة والرحمة ، فلم يبادر الاسلام بقطع آصرة الزوجية مرة واحدة حتى ينقطع الأمل نهائيا في اجتماعهما على حياة هادئة مستقيمة على البر والتقوى ، ولهذا أعطاهما فرصة بعد فرصة ، في الطلاق الرجعي مرتين •

ومقصود الاسلام : أنه اذا بدا للزوج استئفاف حياته الزوجية مع زوجته المطلقة طلاقا رجعيا فلا بد أن تكون له نية معايشتها بالمعروف ، فإذا نوى غير ذلك كأن يراجعها في نهاية عدتها ليعاود طلاقها فتستأنف عدة جديدة ليطيل عدتها ، فتلك نية سوء محرمة ، والعمل بها حرام « ولا تمسكوهن ضرارا لاعتدوا »

وقد كان الطلاق قبل آية البقرة : « الطلاق مرتان » (البقرة : ٢٢٩) غير محدد بعدد ، مما كان سببا في اتخاذه أداة لأضرار الزوجة • وقد أخرج الحاكم في مستدركه والترمذي عن عروة بن الزبير ، وابن مردويه

عن عائشة وهذا لفظه قالت : « لم يكن للطلاق وقت ، يطلق الرجل امرأته ثم يراجعها ما لم تنتقض العدة ، وكان بين رجل من الأنصار وبين أهله ما يكون بين الناس فقال : والله لأتركك لا أيما ولا ذات زوج ، فجعل يطلقها ، حتى اذا كادت العدة تنتقض راجعها ، ففعل ذلك مرارا ، فأنزل الله عز وجل : « **الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان** » فوفقت الطلاق ثلاثا ، لا رجعة فيه بعد الثالثة حتى تتكح زوجا غيره .

* * *

الزوجة الكارهة لزوجها :

ولم يدخر الاسلام وسعا كما رأينا وكما سنرى في اعطاء الزوجين فرصا كثيرة لاعادة النظر في منهج حياتهما ، وفي احلال المودة والرحمة محل الشقاق والمباغضة ، وذلك كله للبعد من الطلاق ، ولارساء قواعد الحياة الزوجية على أسس متينة وثابتة . كما لم يدخر وسعا في رعاية مشاعر المرأة الخاصة اذا كرهت زوجها ، ولم تستطع معاشرته ، فحد لها حدودا ، ولم يسمح لها أن تكون رغبتها في مفارقة الزوج مجرد اللعب ، والتردد على ألوان الرجال أى لجرد التجارب الشهوانية النزائفة ، بل انما يباح لها ذلك اذا عجزت تماما عن مواصلة الحياة معه .

أخرج أبو داود وابن ماجه والترمذى عن ثوبان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أيما امرأة سألت زوجها الطلاق في غير ما بأس فحرام عليها رائحة الجنة » . وهكذا رواه جمع كثير من الرواة .

هاذا تعذرت الحياة فللزوجة أن تطلب الطلاق ، وتفتدى نفسها بأن ترد بعض ما أخذته من زوجها ، أو ترده كله في مقابل طلاقها ، وهو ما يسمى في الشريعة « الخلع » ، بضم الخاء .

أخرج البخارى ، والنسائى ، وأبو داود ، وابن ماجه ، بالفاظ مختلفة ، ولفظ ابن جرير عن ابن عباس قال : أول خلع كان في الاسلام في أخت عبد الله بن أبى سلول « جميلة » أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، لا يجمع رأسى ورأسه شئ أبدا ، انى رفعت جانب الخباء فرأيتَه — تعنى زوجها ثابت بن قيس — أقبل في عدة ، فاذا هو أشدهم سوادا ، وأقصرهم قامة ، وأقبحهم وجها ، قال زوجها : يا رسول الله ، انى أغطيبتها أفضل مالى ، حديقة لى ،

فان ردت على حديقتي ؟ قال : ما تقولين ؟ قالت : نعم وان شاء زدت .
قال : ففرق بينهما . وفي رواية : ولكنى كرهت دمايته . وفي أخرى :
ولكنى أكره الكفر في الاسلام .

وهكذا تتحدد حدود الله في الحياة الزوجية لاسعادهما ، واسعاد
البشرية رغم تقولات الجاهل الذين يأخذون بظواهر الأحكام دون
غوص على حقائقها .



الاسلام يحرص على الرفق في الطلاق :

وما زال الاسلام رفيقا بالمرأة اذا تعذرت الحياة الزوجية من جانب
الرجل ، فأراد مفارقتها ، فان السنة قيدت الزوج بقيود تهدف كلها
الى عدم اغلاق باب الأمل في استئناف الحياة بروح أخرى بعيدة عن
انشقاق والنزاع .

أخرج السنة عن عبد الله بن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض .
في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسأل عمر بن الخطاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فقال له : « مره فليراجعها ، ثم ليتركها
حتى تطهر ، ثم تحيض ، ثم تطهر ، ثم ان شاء أمسك بعد ، وان شاء
طلق قبل أن يمس ، فتلك العدة التي أمر الله عز وجل أن يطلق لها
النساء » .

وهذا الحديث هو معنى قوله تعالى : « يا أيها النبي اذا طلقتم
النساء فطلقوهن لعدتهن » (الطلاق : ١) .

والمراد : أن الطلاق في السنة يجب أن يكون في طهر لم يجامعها فيه
هكذا قال ابن عمر ، وعطاء ، والحسن ، ومجاهد ، وابن سيرين ،
وقتادة ، وميمون بن مهران ، ومقاتل ، وعكرمة ، والضحاك . وقال
ابن عباس : يعني : لا يطلقها وهي حائض ، ولا في طهر جامعها فيه .
ولكن يتركها حتى اذا حاضت وطهرت طلقها تطليقة .

فطلاق الرجل امرأته وهي حائض ، واقع ، ويؤمر برجمتها ،
وينتظر حتى تطهر ، ثم تطهر ، ثم يطلقها دون أن يجامعها . وحكمة
تأخير الطلاق الى طهر بعد الطهر الذي يلي الحيض الذي حرم الطلاق
فيه من أربعة أوجه :

١ — ألا تصير الرجعة من أجل الطلاق ، فوجب أن يمسكها زمانا كان يحل له فيه طلاقها ، وذلك لتظهر فائدة الرجعة . وبهذا قال الشافعية .
٢ — أن تكون الرجعة عقوبة له ، وتوبة معصيته باستدراك جنائيته .

٣ — أن الطهر الأول مع الحيض الذي يليه ، وهو الذي طلق فيه كقراء واحد ، فلو طلقها في أول طهر لكان كمن طلق في الحيض .

٤ — أن النهي عن طلاقها في الطهر ليطول مقامه معها ، فلعله يجامعها ، فيذهب ما في نفسه من سبب طلاقها فيمسكها .

وانما حرم طلاقها في طهر جامعها فيه ، حتى يتبين حملها ، لئلا تكون حاملا فيندم ، فاذا بان الحمل دخل بعد ذلك في طلاقها على بصيرة ، فلا يندم .

وانما يحرم طلاق الحائض لئلا تطول عليها العدة ، لأن هذا الحيض لا يحتسب قراء من عدتها .

والطلاق لغير السنة وهو الذي يكون في الحيض ، أو يكون في طهر جامعها فيه واقع ، وشذ أهل الظاهر فقالوا : لا يقع ، لأنه غير مأذون له فيه ، فأنسبه طلاق الأجنبية . والصحيح قول الجمهور ، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر ابن عمر بمراجعة زوجته ، ولو لم يقع لم تكن رجعة .

وعلى هذا فالطلاق المحرم يكون في ثلاث صور :

- ١ — الطلاق في الحيض دون أن تسأله المرأة .
- ٢ — الطلاق في طهر جامعها فيه .
- ٣ — أن يكون للرجل أكثر من زوجة يقسم لهن ، فيطلق إحداهن دون أن يوفيهما قسمها .



من حرم زوجته على نفسه :

يكثر الناس ولا سيما العامة منهم أن يقولوا لزوجاتهم : أنت على حرام . دون نية الطلاق .

١ — قال الشافعي والامام أحمد وأبو حنيفة : اذا لم ينو شيئا بقوله هذا فعليه كفارة يمين • وهو مذهب أبي بكر وعمر ، وغيرهما من التابعين •

٢ — قال الثوري : ان لم ينو شيئا بقوله فهو لغو لا شيء فيه • وبه قال زيد بن أسلم •

٣ — قال مالك : تقع به طلقة واحدة بائنة •
والصحيح قول الجمهور : أنه اذا لم ينو بقوله شيئا فعليه كفارة يمين •

وأخرج ابن جرير مطولا ، والشيخان مختصرا عن ابن عباس قال : قلت لعمر رضى الله عنه : من المرأتان ؟ — يعنى اللتان تظاهرتا على رسول الله صلى الله عليه وسلم — • قال : حفصة وعائشة • وكان بدء الحديث في شأن أم إبراهيم القبطية ، أصابها النبي صلى الله عليه وسلم في بيت حفصة في نوبتها ، فوجدت حفصة ، وقالت : لقد جئت ابنى شيئا ما جئت به أحدا من أزواجك ، في يومى ، وعلى نحرى ، وفي دورى • قال : « ألا ترضين أن أحرمها فلا أقربها » ؟ قالت : بلى • فحرمها ، وقال : « لا تذكرى ذلك لأحد » • فذكرته لعائشة ، فأظهره الله عليه ، فأنزل الله : « يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ، تبتغي مرضاة أزواجك » (التحريم : ١) قال ابن عباس : فبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم كفر يمينه وأصاب جاريتته •

وكان ابن عباس يفتى في هذه المسألة بكفارة اليمين ويقول : لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ، ويسوق القصة ، أخرج ذلك الشيخان وغيرهما •



اتهام الرجل امرأته بالزنى :

اذا شك الرجل في عفاف امرأته ، أو شك بالتأني في نسبة أولادها اليه • فإن ذلك يسبب حرجا شديدا في المعاشرة ، ويحتمل معه وقوع جريمة القتل ثارا للشرف المثلوم ، كما يترتب عليه — ان كان الاتهام حقا — أن يربى الرجل غير أولاده ويورثهم ، ولا سيما أن اثبات جريمة الزنى على الزوجة أمر شاق وعسير ، والاسلام يكره شيوع الفاحشة في المؤمنين •

فإذا اجتمعت القرائن عند الزوج على اتهام زوجته بالزنى ، فقد شرع الاسلام « اللعان » بينهما • واصل ذلك ما جاء في قوله تعالى : « والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين • والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين • ويدرا عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين • والخامسة أن غضب الله عليها ان كان من الصادقين » (النور : ٦ - ٩)

وسبب نزول هذه الآيات ما أخرجه البخارى ، وأبو داود مختصرا ، والامام أحمد مطولا ، عن ابن عباس قال : لما نزلت : « والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا » (النور : ٤) قال سعد بن عبادة — وهو سيد الأنصار — : أهكذا أنزلت يا رسول الله ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا معشر الأنصار ، ألا تسمعون ما يقول سيديكم » ؟ قالوا : يا رسول الله ، لا تلمه ، فانه رجل غيور ، والله ما تزوج امرأة قط الا بكرا ، وما طلق امرأة قط فاجترأ رجل منا أن يتزوجها من شدة غيظه • فقال سعد : والله يا رسول الله انى لأعلم أنها حق ، وأنها من الله ، ولكأنى تعجبت أنى لو وجدت لكاعا — حمقاء — قد تفخذها رجل لم يكن لى أن أهيجه ولا أحرکه حتى آتى بأربعة شهداء ، فوالله لا آتى بهم حتى يقضى حاجته •

قال : فما لبثوا الا يسيرا حتى جاء هلال بن أمية — وهو أحد الثلاثة الذين خلفوا وتاب الله عليهم — فجاء من أرضه عشاء ، فوجد عند أهله رجلا ، فرأى بعينه ، وسمع بأذنيه ، فلم يهيجه حتى أصبح ، فغدا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، انى جئت أهلى عشاء ، فوجدت عندها رجلا ، فرأيت بعينى ، وسمعت بأذنى ، فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جاء به ، واشتد عليه ، واجتمعت الأنصار فقالوا : قد ابتلينا بما قال سعد بن عبادة — يعنى حصل ما توقعه سعد — الآن يضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم هلال بن أمية ، ويبطل شهادته في الناس • فقال هلال : والله انى لأرجو أن يجعل الله لى عنها مخرجا ، يا رسول الله ، انى قد أرى ما اشتد عليك مما جئت به ، والله يعلم انى لصادق •

فوالله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد أن يأمر بضربه ،
 إذ أنزل الله عليه الوحي ، وكان اذا نزل عليه الوحي عرفوا ذلك في
 ترتيد وجهه — يعنى تغير لونه — ، فأمسكوا عنه حتى فرغ من
 الوحي ، فنزلت : « **والذين يرمون أزواجهم** » الآيات • فسرى عنه
 فقال : أبشر يا هلال ، قد جعل الله لك فرجاً ومخرجاً ، قال : قد كنت
 أرجو ذلك من ربى عز وجل • فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
 « **أرسلوا اليها** » • فأرسلوا اليها فجاءت ، فقرأها رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عليهما ، وذكرهما ، وأخبرهما أن عذاب الآخرة أشد
 من عذاب الدنيا • فقال هلال : والله يا رسول الله ، لقد صدقت عليهما •
 فقالت : كذب • فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « **لاعنرا**
بينهما » • فقبل لهلال : اشهد • فشهد أربع شهادات بالله انه لمن
 الصادقين فلما كان في الخامسة قيل له : يا هلال ، اتق الله ، فان
 عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ، وان هذه الموجبة التى توجب
 عليك العذاب • فقال : والله لا يعذبني الله عليهما ، كما لم يجلدني
 عليهما • فشهد في الخامسة : أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ،
 ثم قيل لها : اشهدى أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين • فلما كانت
 في الخامسة قيل لها : اتقى الله ، فان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ،
 وان هذه الموجبة التى توجب عليك العذاب ، فتلكأت ساعة ثم قالت :
 والله لا أفصح قومي ، فشهدت في الخامسة أن لعنة الله عليهما ان كان
 من الصادقين • ففرق بينهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقضى
 ألا يدعى ولدها لأب ، ولا يرمى ولدها ، ومن رماها أو رمى ولدها
 فعليه الحد ، وقضى ألا بيت لها ولا قوت ، وقال : « **ان جاءت به**
أصيبه أريسه حشش الساقين فهو لهلال ، وان جاءت به أورك جعدا
 جماليا ، خدلج الساقين ، سابغ الاليتين ، فهو للذى رميت به » •
 فجاءت به أورك جعدا جماليا ، خدلج الساقين ، سابغ الاليتين •
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « **لولا الايمان لكان لى ولها**
شان » •

الأصيب تصغير الأصهب : أشفق اللون • والأريسه تصغير
 الأرسح : وهو الذى لا عجز له • وحشش الساقين : دقيقهما • والأورك :
 الأسمر • جعد الشعر : متموج الشعر • جماليا : ضخم الأعضاء •
 الخدلج : عظيم الساقين • سابغ الاليتين : عظيمهما •

ويعتبر هذا الحديث تفسيراً مفصلاً للآية في سورة النور • وخلاصة الأحكام فيمن قذف امرأته بالزنى :

١ — يشهد الرجل أمام القاضى أربع شهادات على الزوجة بالزنى نائلاً في كل منها : « أشهد بالله انى لصادق في أن زوجتى زنت بفلان » • ويوقف في الخامسة • فيذكره القاضى عذاب الله ، وأن هذه الشهادة الأخيرة هي الموجبة للعنة الله • ثم يقول في الخامسة : « لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين » وتشهد الزوجة في المجلس أربع شهادات قليلة : « أشهد بالله انه لمن الكاذبين في دعوى الزنى على بفلان » • وتوقف في الخامسة لتذكيرها • ثم تقول في الخامسة : « غضب الله على — أو لعنة الله على — ان كان من الصادقين » •

٢ — يفرق القاضى بينهما بمجرد اللعان ، ولا نفقة لها ولا سكنى ، ولا ينسب ولدها الى أحد ، ولا يجوز رميهما بعد ذلك أبداً •

٣ — لا يجوز للزوج أن يتزوجها بعد ذلك أبداً • وهذا مذهب مالك ، والشافعى ، والأوزاعى ، والثورى ، وأحمد ، وإسحاق • وذهب أبو حنيفة ومحمد الى أن الزوج اذا كذب نفسه بعد اللعان ارتفع لتحريم المؤبد ، وجاز له نكاحها •



صوفة الدجالين والتلقيح الصناعى :

منذ زمان طويل والنساء اذا لم يلدن على فراش الزوجية ، أو تأخر حملهن عن الزمان المعهود لها أن تحمّل فيه جزعن ، واستبدت بهن الأوهام ، ثم ما يلبثن أن يلجأن الى محترفى الدجل أو السحر ، وتلقفهن أبدى الوسطاء وتقودهن الى مجامع المشعوذين ، ويقدم الدجال للمرأة قطعة من الصوف ويأمرها أن تتحمل بها في داخل فرجها ، وكثيرا ما يحدث الحمل بعد فترة طويلة من العقم ، أو تأخير الحمل عن وقته المعهود •

يحدث هذا كثيرا جدا في الريف المصرى ، وفي الأوساط الشعبية التى أعماها الجهل في المحدث ، وعاشت بين طقوس التقليد الموروثة ، التى ترجع الى عصور الوثنية السحيقة ، وما زال يحدث الى الآن على مرأى من أزواج جهلاء يباركون كرامات هؤلاء الدجالية ، ويعجبون من خوارقهم •

والذى يحدث تماما هو أن المشعوذ أيا كان نوعه يضع فى تلك الصوفة (منيا) له أو لغيره ، استخرج باليد أو بغيرها من الوسائل ، ويؤخذ فى الصوفة ، وتلف على الفور جيدا ، حتى تحتفظ الخلايا الحية بالحياة فى درجة حرارة الصوفة القريبة من درجة حرارة الجسم البشرى ، ويرجع النجاح والافاق الى احكام وضع المنى ، وعدم تعريضه للجو الخارجى •

فالحمل الحادث فى هذه الحالة « حمل صناعى » حدث بمنى لرجل آخر غير زوج المرأة التى تطلب الولد ، وقد تطور هذا العمل البدائى الى ما يعرف الآن بالتلقيح الصناعى ، الذى يحفظ فيه منى الرجل — أى رجل — فى أنابيب دقيقة ، وبطريقة علمية أدق ، وتحمل به المرأة ، فيحدث الحمل غالبا ، فكان العلماء زاحموا المشعوذين فى الدجل الرخيص بين تلك الأوساط الجاهلة ، وان كان ظاهرها مزوقا بزواق المدنية العصرية •

ولا فرق بين الزنى وبين هذا العمل الخسيس فى النتيجة ، فنتيجة الزنى وصوفة المشعوذ وأنبوبة المعمل العلمى واحدة ، وهى حمل المرأة من غير ماء زوجها ، وإضافة ولد غريب الى الأسرة ، له حقوق الأولاد الحقيقيين من الميراث وغيره من الأحكام ، ولكن الولد الغريب هذا لا يحمل فى قلبه لأبيه المزعوم حب الابن لأبيه ، ولا لأصول أبيه وفروعه نفس العاطفة القطرية المطلوبة فى توثيق أوامر الحب والالتزام ، وان كان يحمل لأمه شعورا طيبا تنقصه بركة الحلال وغرائس الزوجية •

والفرق بين الزنى وبين التلقيح بصوفة المشعوذ أو بأنبوبة المعمل هو فيما يسبق قذف المنى فى موضع الحرث فى المرأة ، يعنى فى عملية الاستمتاع فقط ، أما النتيجة فهى نتيجة الزنى ، لا فرق بينهما فى شئ • ومن هنا يتبين أن هذا العمل حرام ، وتحايل على اقناع النساء بنتائج الزنى فى موضوع النسل والولادة • ومن علم به من الأزواج ورضى عنه فهو والديوث سواء • وعلى الوعاظ ، وخطباء المساجد ، وعلماء المسلمين الذين يتصلون بتلك الأوساط اثم السكوت عن هذه الجريمة دون التنبيه الى تحريمها ، ودون النهى عنها •



الخلوة بالأجنبية حرام :

واعتماد الناس أن يدخلوا على الأجنيات ، ويتكلمون معهن في مصالح الحياة ، أو لمجرد التسلية ، دون أن ينكر عليهم ذلك أحد ، إلا إذا عرفت المرأة بالسوء ، فإن الناس غالبا ما ينكرون عليها وعلى من يدخل عليها . وفي غير هذه الحالة تكون الثقة الظاهرة في المرأة وفيمن يدخل عليها مانعا أدبيا من الإنكار .

ولهذه الظاهرة صور مختلفة . فقارئ القرآن للتبرك في البيوت في مواعيد محددة في الريف والأحياء الشعبية في المدن ، وجهلة المتصوفة ، وصديق العائلة في الأوساط العصرية ، وصديق الزوج في الأوساط الشعبية ، وأقرباء الزوج أو الزوجة من غير محارمها ، والعمال الذين يعملون عند الزوج أو شركاؤه في العمل ، كل أولئك يدخلون على النساء في غيبة الأزواج وهو حرام .

أخرج مسلم ، والبخاري عن عقبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إياكم والدخول على النساء » فقال رجل من الأنصار : يا رسول الله ، أفرأيت الحمى ؟ قال : الحمى الموت » .

قال الليث بن سعد فيما أخرجه مسلم : الحمى : أخو الزوج وما أشبهه من أقارب الزوج ، ابن العم ونحوه .

قال النووي : المراد بالحمى هنا أقارب الزوج غير آبائه وأبنائه ، وإنما المراد الأخ وابن الأخ ، وابن العم ونحوهم ممن ليس بمحرم ، وعادة الناس المساهلة فيه ، ويخلو بامرأة أخيه ، فهذا هو الموت . وهو أولى بالمنع ، وأما ما ذكره المازري من أن المراد بالحمى أبو الزوج ، وقال : إذا نهى عن أبي الزوج وهو محرم ، فكيف بالغريب ، فهذا كلام فاسد ومردود ، ولا يجوز حمل الحديث عليه .

قال القاضى عياض : « الحمى الموت » معناه : أن الخلوة بالأحماء مؤدية الى الفتنة والهلاك في الدين ، فجعله كهلاك الموت ، فورد الكلام مورد التغليب .

ولا يجوز أن تجلس المرأة مع ضيوف زوجها ، لأن الفتنة حينئذ غير مأمونة ، إلا إذا كانت عجوزا لا أرب فيها للرجال . واحتجاج بعضهم على جواز ذلك بما أخرجه الشيخان عن سهل بن سعد أن أبا أسيد

الساعدي دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم في عرسه ، وكانت عروسه هي خادمة الجمع ، فهذا محمول كما يقول النووي على أنه كان قبل تشريع الحجاب .

ولا يخفى ما تجره تلك العادة في عصرنا من مفسدات نسمع عنها . ونقرأ نتائجها في الصحف السيارة ، ونعرف في ساحات القضاء الكثير من بلايا هذا الاختلاط .



عقوق الوالدين حرام :

أوصى القرآن الكريم بالوالدين خيرا . فقال تعالى : « وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا ، أما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما . وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا » (الاسراء : ٢٣ ، ٢٤) .

وقد بينا قبل ذلك بعض الأسرار الكامنة في بر الوالدين : والحذر من عقوقهما ، ونقول هنا زيادة على ما سبق : انها بداية صلة الرحم ، وأصل القدوة الحسنة للأبناء ، حتى تكون الصورة الوضيئة لأبائهم مع أجدادهم وجذاتهم نموذجا يحتذى به ، فليس أخطر على بناء المجتمع من أن يرى الولد آياه ينهر جده أو جدته ، اذ ما تثبت تلك الصورة المهتزة أن ترسخ في أذهانهم ، ليعيدوا تمثيلها مع أولئك الآباء ، ومن هنا تفقد البذرة الأولى للمجتمع قدسيته واحترامها ، ولا تبقى للرحم كله قيمة ولا حرمة ، فاذا أهين الأب والأم ، فالعم والخال أهون منهما . وهكذا تخبو جذوة الغيرة على الحرمات ، وتسود تقاليد الغاية مجتمع المسلمين ، الأمر الذي أوضحته السنة ، وحذرت منه في أحاديث لا تحصى .

أخرج مسلم ، وأحمد بن حنبل عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « رغم أنف ، ثم رغم أنف ، ثم رغم أنف رجل أدرك والديه ، أحدهما أو كليهما عند الكبر : ولم يدخل الجنة » .
يعنى بسبب برهما .

ومن حديث الامام أحمد عن مالك بن عمر ، والقشيري قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من أدرك والديه أو أحدهما ثم دخل النار ، فأبعده الله وأسحقه » . يعنى بسبب عقوقهما .

ولا يقتصر بر الوالدين وتحريم عقوقهما على حياتهما ، بل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فتح الباب واسعا أمام المسلمين ليبروا آباءهم بعد موتهم ، وحدد العناصر التي يبر الانسان والديه بها بعد موتهما •

فقد أخرج أبو داود ، وابن ماجه ، والامام أحمد وهذا لفظه ، عن أبي أسيد الساعدى قال : بينما أنا جالس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اذ جاءه رجل من الأنصار فقال : يا رسول الله ، هل بقى على من بر أبوى شيء بعد موتهما أبرهما به ؟ قال : « نعم ، خصال أربع : الصلاة عليهما والاستغفار لهما ، وانفاذ عهدهما ، واکرام صديقتهما ، وصلة الرحم التي لا رحم لك الا من قبلهما ، فهو الذى بقى عليك من برهما بعد موتهما » • والمراد بانفاذ عهدهما : تنفيذ وصاياهما ، وعدم الاخلال بها • والمراد بالرحم التي لا رحم للانسان الا من قبلهما : اخوتهما وفروعهما ، كالعم والخال وأولادهما •

واذا كان الجهاد في سبيل الله ، وطلب الشهادة في سبيل الدعوة هو أقصى العبادات مرضاة لله تعالى ، فقد أثر رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا يكون هذا الجهاد إلا برضا الوالدين ، فان كرها ذلك لولدهما لحاجتهما اليه كان ارضاءهما أفضل من الجهاد • أخرج أحمد ، والنسائى ، وابن ماجه ، عن معاوية بن جاهمة السلمى : أن جاهمة جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، أردت الغزو ، وجئتك استشيرك ، فقال : « هل لك من أم ؟ قال : نعم • فقال : الزمها ، فان الجنة تحت رجليها » • ويظهر أنها كانت في حاجة الى رعاية ابنها •

وأخرج الشيخان عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أبايعك على الهجرة والجهاد أبتنى الأجر من الله • فقال له : « فهل من والديك أحد حى ؟ قال : نعم ، بل كلاهما حى • قال : أفتبتنى الأجر من الله ؟ قال : نعم • قال : فترجع الى والديك فأحسن صحبتتهما » •

وليس المراد : اغلاق باب الجهاد أمام كل من له أب وأم • ولكن هذه الحالة خاصة بما اذا لم يكن للوالدين غيره ، وكنا في حلجة الى بره •

لا تجوز طاعة الوالدين في معصية :

قال الله تعالى : « وإن جاهدك على أن تشرك بى ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا ، واتبع سبيل من أناب الى »
(لقمان : ١٥)

يعنى : اذا حرضاك على أن تتابع دينهما ، فلا تقبل منهما ذلك ، ولا يمتنع ذلك من أن تصاحبهما في الدنيا محسنا اليهما ، واتبع سبيل المؤمنين . ويدخل في ذلك ما اذا طلبا من ولدهما أن يعمل عملا هو معصية الله ، فلا طاعة لخلق في معصية الخالق .

أخرج الطبراني عن سعد بن أبي وقاص أنه قال : أنزلت في هذه الآية : « وإن جاهدك على أن تشرك بى ما ليس لك به علم فلا تطعهما » . كنت رجلا برا بأبى ، فلما أسلمت قالت : يا سعد ، ما هذا الذى أراك قد أحدثت ؟ لتدعن دينك أو لا أكل ولا أشرب حتى أموت ، فتعير بى ، فيقال : يا قاتل أمه . فقلت : لا تفعل يا أماء ، فأنى لا أدع دينى هذا لشيء . فمكثت يوما وليلة لا تأكل ، فأصبحت وقد جهدت ، فمكثت يوما وليلة أخرى لا تأكل ، فأصبحت قد اشتد جهدها . فلما رأيت ذلك قلت : يا أمه تعلمين والله لو كانت لك مائة نفس فخرجت نفسا نفسا ، ما تركت دينى هذا لشيء ، فان شئت فكلى ، وان شئت لا تأكلى . فأكلت .



التسبب في سب الوالدين من الكبائر :

من الكبائر الشائعة بين الناس أن يتبادلوا شتم الآباء على سبيل المزاح ، وقد حدد الشيخ أبو عمرو بن الصلاح في فتاواه معنى العقوق المحرم فقال : هو كل فعل يتأذى به الوالدان تأذيا ليس بالهين ، مع كونه ليس من الأفعال الواجبة .

فالإنسان الذى يتسبب في شتم والديه شتما يتأذيان به تأذيا ليس بالهين . فهو من عقوق الوالدين المحرم والمعتبر من الكبائر .

والأصل في هذا ما أخرجه مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من الكبائر شتم الرجل

والديه • قالوا : يا رسول الله ، وهل يشتم الرجل والديه ؟ قال : نعم ، يسب الرجل أبا الرجل ، فيسب أباه ، ويسب أمه » •

* * *

حقوق الأبناء على الآباء :

وقد حرص الاسلام على ألا يتسبب الآباء فيما يعكر صفو الحب والبر من الولد لأبويه ، فحد حدودا تضمن صفاء الحب والود بين الأصل وفرعه ، حتى تستغلظ شجرة الأسرة ، وتثمر ثمارها المرجوة من القوة والوحدة ، والخير العميم ، وحتى لا تتشوش القلوب بنيران الحقد والبغضاء ، اذا ما حاد الأب عن الطريق ، ففضل ولدا على آخر بلا مسوغ شرعى لهذا التفضيل ، أو أهمل تربية ابنه وتعليمه ، وأسلمه للضياع •

والأصل في ذلك حديث الشيخين المشهور : « كلكم راع ، وكلكم مسؤول عن رعيته » • الحديث • فكل ما يجب للرعية على الراعى من الرعاية والتربية الدينية ، وتهئية الولد لاستقبال الحياة ، والعدل بينه وبين اخوته ، فلا يخص أحدهم بشيء دون رضاهم ودون عذر شرعى فإن فعل فقد فعل اثما وارتكب حراما •

ومن أشهر ما يفعله الآباء : حرمان بعض الأبناء من الميراث ، كحرمان البنات ، أو حرمان أولاد امرأة لم تكن بارة بالزوج •

ولهذا حذر الله تعالى من الاضرار بالورثة في الوصية فقال تعالى : « من بعد وصية يوصى بها أو دين غير مضار ، وصية من الله » (النساء : ١٢) • يعنى : يجب أن تكون الوصية على العدل ، لا على الجور والظلم ، بأن يحرم بعض الورثة ، أو يزيده على ما قدر الله له من الفريضة ، فمضى سعى في ذلك كان كمن ضاد الله في حكمته ونهضته • وقد أخرج النسائى عن ابن عباس موقوفا : « الاضرار في الوصية من الكبائر » •

ومن هنا اختلف الفقهاء في الاقرار للوارث هل هو صحيح أم لا ؟ على قولين :

أحدهما : لا يصح ، لأنه مظنة التهمة ، وأن يكون قد أوصى له بصيغة الاقرار ، وقد ثبت في الحديث الصحيح أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال : « ان الله قد أعطى كل ذي حق حقه ، فلا وصية لوارث » • وهذا مذهب أبى حنيفة ، ومالك ، وأحمد بن حنبل ، والشافعى فى القديم •

وقال الشافعى فى الجديد : يصح الاقرار • وهو مذهب طاووس ، وعطاء ، والحسن ، واختاره البخارى فى صحيحه ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « اياكم والظن ، فان الظن أكذب الحديث » • وقال تعالى : « ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها » (النساء : ٥٨) فلم يخص وارثا ولا غيره •

ويجرى هذا الخلاف اذا كانت صورة الاقرار بدين أو نحوه لبعض الورثة صحيحة مطابقة للحقيقة •

أما اذا كان الاقرار حيلة لتفضيل بعض الورثة على بعض فهو حرام بالاجماع لقوله تعالى : « غير مضار ، وصية من الله »

وأخرج الامام أحمد عن أبى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان الرجل ليعمل بعمل أهل الخير سبعين سنة ، فإذا أوصى حاف — ظلم — فى وصيته ، فيختم بشر عمله ، فيدخل النار ، وان الرجل ليعمل بعمل أهل الشر سبعين سنة ، فيعدل فى وصيته ، فيختم له بخير عمله ، فيدخل الجنة • ثم قال : اقرأوا ان شئتم : « تلك حدود الله ، ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ، وذلك الفوز العظيم • ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا خالدا فيها وله عذاب مهين » (النساء : ١٣ ، ١٤) •



في الآداب الاجتماعية

الاسلام وأخوة الايمان :

الاسلام هو الفطرة .. يعترف بتفاوت الناس في الفضل وفي الجدارة .. ومن هنا تفاوتوا في الأرزاق وحظوظ الحياة .. أما التفاوت بالمظهر فليس تفاوتاً على الحقيقة .. ولقد قرر القرآن الكريم هذه الحقيقة التي يقوم عليها عمار الحياة ، وتعصم الأحياء من خراب العقل والمواطف ، وقرر للناس حقيقة المساواة ، وأنها تتعلق بالحقوق والواجبات ، وتناط بأشرف المواطف وأبعدها منالاً عن دعاة العنصر والحقد والتخريب ، فقال تعالى :

« ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً »
(الزخرف : ٣٣) • « ان أكرمكم عند الله أتقاكم » (الحجرات : ١٣) •
« انما المؤمنون أخوة » (الحجرات : ١٠) •

ومن هنا نتبين لنا الحكمة العليا من الحوافز التي شرعها الاسلام لاثراء الانسانية بالمواطف السامية من خلال هذا التفاوت وهو يبنى اللبنة الأولى للمجتمع الكبير ممثلة في الأسرة ، ويحرص في الوقت نفسه على تعدد مواقع المودة والرحمة وعدم حصرها في الأبوة والأمومة والرحم القريب ، ويحوطها بالضمانات والتشريعات التي تحميها من الضعف الذي تولده النزوة أو الطمع ، ويتوسع في بنائها حتى تشمل مجتمع المؤمنين كله تحت لواء أخوة الدين التي تشمل المترابطين بالزواج وصلة الأرحام ، وتشمل المتباعدين الذين لم يتراحموا بهذا الرباط ، وانما تأخوا برباط هو أقوى من كل رباط ، ألا وهو الايمان الذي يجمع الكل على هدف واحد ، وكلمة واحدة ، ونسب واحد هو نسب الاسلام •

فاذا كانت المودة والرحمة هما نسب الأقرباء ، فان أخوة الايمان هي نسب من لم يكن يرجى بينهم نسب في أى تشريع ولا في أى قانون غير قانون السماء •

ونحن نلاحظ أن الاسلام وهو يربط كل المؤمنين برباط الأخوة

انما يستوحى أسرة الدم الأقوى من رباط الزوجية كلما تباعدت بالمؤمنين
أواصر الرحم القريب . أى ان التشريع الاسلامى قد اختار لغرباء
الدم من المؤمنين نفس العاطفة الأخوية ، وجعل بدلا من رباط الدم
القريب رباط الدين الأقرب من كل رباط قريب ، وقررت السنة لأقرباء
الدين نفس الحقوق الواجبة لأقرباء الرحم القريب . فالمسلم أخو المسلم
لا يظلمه ، وهو أخوه فى وجوب النصرة ، وهو أخوه لا يخطب على
خطبته ، ولا يبيع على بيعه ، الى آخر ما جاء فى السنة من حقوق أخوة
الدين التى لا تقل عن أخوة الدم فى قليل ولا كثير ، تفسيرا لما جاء
فى القرآن من أصول الأخوة الايمانية « لا يسخر قوم من قوم عسى
أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن
ولا تلمزوا أنفسكم ولا تنابزوا بالألقاب ، بئس الاسم الفسوق بعد
الايمان » (الحجرات : ١١) .

والشعور بأخوة الدين شعور لا يخطئه قلب المؤمن فى أى بلد
اسلامى يعيش فيه ، أو فى أى بلد غير اسلامى يقابل فيه مسلما ،
فان اتحاد العقيدة والثقافة والكلمة والوجهة يربط بين الغربيين
ويحتويهما فى اطار نادر من الحب والأنس فتتلاقى فيه القلوب قبل
الأجساد ، وتأنس النفوس قبل الأئسباح .

وبمثل هذه الحكمة العليا عالج الاسلام مشكلة التفاوت بين الناس
فى الأرزاق والأقدار والمواهب والقوة ، فاعترف به ، واعتبره منطلقا
لبناء صرح من الأخلاق الاسلامية العليا ، ووضع له الحلول تلو الحلول ،
واعترف الأخوة الايمانية اطارا شاملا لكل المؤمنين على اختلاف درجاتهم
وطبقاتهم ان صح هذا التعبير ، وشاملا لكل تلك الحلول الأخلاقية التى
ترتبط الحياة الدنيا بغايتها من الحياة الأخرى على طريق الجزاء .

ولقد عادى الشيوعيون الاسلام من دون الأديان كلها ، لأنه
وضع الحل الأمثل لتلك الخلافات ، ووضعها موضع التطبيق العملى
الناجح ، واعترف بها ، وحسن المجتمعات من تلك الأوهام الهدامة أبد
الآبدن ، فلا مساواة بين الناس الا فى الحقوق والواجبات ، أما المساواة
بينهم فى الأقدار كما يؤمن بذلك أتباع « ماركس » فهذه المساواة
الشيوعية المزعومة كما يقول الأستاذ العقاد ظلم لا يدانيه ظلم « فلن
تتخيل فى الدنيا ظلما أبول من ظلم التسوية بين غير المتساوين ، فانه
يجور على الأصلح ، ولا يحى المجرى من الصلاح ، ويقيم العقبات

في سبيل تجديد القوى ، واستبزاز الهمم ، وتنشيط الكسالى ، وتقدير
الثقة في نفوس العاملين » *



قطيعة الرحم من الكبائر :

أخرج مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : « أن الله تعالى خلق الخلق ، حتى إذا فرغ ، قامت الرحم فقالت :
هَذَا مقام العائذ من القطيعة • قال : نعم ، أما ترضين أن أصلك من
وَصْلِكَ ، وأقطع من قطعك ؟ قالت : بلى • قال : فذاك لك • ثم قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : اقرأوا إن شئتم : « فهل عسيتم أن
توليتهم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم • أولئك الذين لعنهم
الله فأصمهم وأعمى أبصارهم • أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب
أغفالها » (محمد : ٢٢ - ٢٤) •

الرحم معنى من المعانى هو قرابة تجمعها رحم والدة ، ولا يتصور
منها قيام ولا كلام ، وإنما هو ضرب مثل ، وحسن استعارة على عادة
العرب في بلاغتهم ، والمراد تعظيم شأن الرحم ، وعظيم اثم قاطعها •
قال القاضي عياض : لا خلاف في أن صلة الرحم واجبة في الجملة ،
وقطيعتها معصية كبيرة ، والأحاديث تشهد لهذا ، ولكن الصلة درجات
بعضها أرفع من بعض ، وأدناها ترك المهاجرة ، وصلتها بالكلام
ولو بالسلام ، ويختلف ذلك باختلاف القدرة والحاجة ، فمنها واجب ،
ومنها مستحب ، فلو وصل بعض الصلة ولم يصل الى غايتها لا يسمى
قاطعا ، ولو قصر عما يقدر عليه لا يسمى واصلا •

واختلفوا في تحديد معنى الرحم التي تجب صلتها • فقيل :
هو كل رحم مجرم ، بحيث لو كان أحدهما ذكرا والآخر أنثى حرمت
مباكحتها ، فعلى هذا لا يدخل أولاد الأعمام ، ولا أولاد الأخوال •
وقيل : هو عام في كل رحم من ذوى الأرحام في الميراث ، يستوى
في ذلك المحرم وغيره • ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم في معنى
الرحم : « ثم أدناك فأدناك » •

قال النووي : والقول الأخير أصح ، لحديث : « إن أبر البر
أن يصل أهل ذابيه » • مع أنه لا مجرمة •

وقد تواعد الرسول صلى الله عليه وسلم قاطع الرحم فقال فيما أخرجه مسلم عن جبير بن مطعم : « لا يدخل الجنة قاطع رحم » • قال النووي : من استحل قطيعة الرحم بلا سبب ولا شبهة مع علمه بتحريمها فهو كافر مخلد في النار • ومن لم يستحل قطيعتها فإنه لا يدخل الجنة في أول الأمر مع السابقين ، بل يعاقب بتأخره القدر الذي يريده الله تعالى •

وقد رغب رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلة الرحم فقال فيما أخرجه مسلم عن أنس : « من أراد أن يبسط له في رزقه ، أو ينسأ له في أثره — يعني : يؤخر له في أجله — فليصل رحمه » • ومعنى الزيادة في الأجل هنا : بركة العمر ، والتوفيق للطاعات ، وعمارة الأوقات بما ينفع في الآخرة وحفظها من الضياع • وهذا هو المعقول من الأقوال في ذلك •

ويخطئ بعض الناس فيقاطع من يقاطعه من أهل رحمه ، ولا يصله الا اذا وصله ، وهذه لا تعتبر صلة ، ولكنها مكافأة ، وليس الواصل بالمكافئ ، ووصل من قطعك أمر رغب فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وحث عليه فقال في حديث مسلم عن أبي هريرة أن رجلاً قال : يا رسول الله ، أن لى قرابة أصلهم ويقطعوننى ، وأحسن إليهم ويسيئون الى ، وأحلم عنهم ويجهلون على ، فقال : « لئن كنت كما قلت ، فكأنما تتسفهم المل » • يعنى تطعمهم الرماد الحار من أثر النار • وتسفهم بكسر السين وتشديد الفاء وضما •

وهو تشبيه لما يلحقهم من الألم والخزى بما يلحق أكل الرماد الحار من الألم وسوء المنظر •



هجر المسلم أخاه :

وغير المترابطين برباط الرحم كذلك لا يجوز التقاطع بينهم ، ما لم يكن أحد المتهاجرين من أهل البدع والأهواء ، أو مجاهراً بمعصية ، خان هجره حينئذ واجب ، ما لم يتب أو يرجع عن البدعة • وخير المتهاجرين من يبدأ أخاه بالسلام •

أخرج الشيخان والترمذى وأبو داود عن أبي أيوب الأنصارى

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام ، يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا ، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام » .

وانما أبيع للمسلم أن يقاطع أخاه ثلاثة أيام ليذهب السبب العارض الذي من أجله وقعت المهاجرة .

قال الامام النووي : وقوله صلى الله عليه وسلم : « وخيرهما الذي يبدأ بالسلام » . فيه دليل لمذهب الشافعي ومن وافقه على أن السلام يقطع المهاجرة ، ويرفع الاثم فيها ويزيله . وقال أحمد وابن القاسم المالكي : ان كان يؤذيه لم يقطع السلام ما بينهما من مهاجرة .

واختلفوا في المراسلة ، وهل ترفع اثم المهاجرة أو لا . والصحيح : أنها ترفع الاثم ، لأنها تزيل الوحشة .

والمهاجرة بين المسلمين تمنع مغفرة الله ، وقد أخرج الترمذي ومسلم وأبو داود عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « تفتح أبواب الجنة كل يوم اثنين وخميس ، فيغفر في ذلك اليومين لكل عبد لا يشرك بالله شيئا ، الا من بينه وبين أخيه شحناء ، فيقال : أنظروا هذين حتى يصطلحا » .



ترويع المسلم حرام :

حرمة المسلم من أى طبقة كانت ، فقيرا أو غنيا ، رفيع القدر أو مغفورا ، معتبرة وواجبة الاحترام ، وفي ذلك أخرج مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من أشار الى أخيه بحديدة فان الملائكة تلعنه حتى يدعه ، وان كان أخاه لأبيه وأمه » .

في الحديث تأكيد لمعوم النهي ، وشموله لمن يتهم فيه ومن لا يتهم كالأخ الشقيق الذي لا يتهم الانسان بعداوته . ويشمل الهزل والجد ، لأن ترويع المسلم وتخويفه حرام بكل حال ، ولعن الملائكة لمفاعل هذا دليل على عظم التحريم .

وقد علل الرسول صلى الله عليه وسلم تحريم هذا الفعل بقوله فيما أخرجه مسلم عن أبي هريرة : « فانه لا يدري أحدكم لعل الشيطان ينزغ في يده فيقع في حفرة من النار » .

ويلحق بهذا ما يفعله بعض الناس في مزاحهم بعضهم مع بعض من التخويف بإشارات في الوجه أو غيره ، لما يمكن أن يحدث من عاهات في العين أو غيرها على سبيل الخطأ ، فضلا عن حرمة الترويع للمسلم .

ويلحق به كذلك ما يفعله بعض الناس من أن يخفى أحدهم شيئا من متاع أخيه على سبيل اللعب والهزل ، ثم يرده اليه بعد ذلك . وقد أخرج الترمذي وأبو داود عن السائب بن يزيد عن أبيه عن جده قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يأخذن أحدكم متاع أخيه لعبا ولا جدا ، ومن أخذ عصا أخيه فليردها اليه » .



لايتناج اثنان دون الثالث :

ومبالغة في رعاية المسلم لمشاعر أخيه المسلم أيا كان قدره الدنيوي فقد حرم الاسلام على المسلم أن يتحدث مع أخيه سرا ومعهما ثالث يجلس وحده ، وذلك لما يسبب هذا العمل للثالث من الخجل والألم ، والشعور بعدم الثقة .

وقد أخرج الشيخان وأبو داود والترمذي عن عبد الله بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا ينتجى اثنان دون صاحبهما ، فان ذلك يحزنه » . وروى مثله عن ابن عمر . وقال أبو صالح — أحد رواة الحديث — : قلت لابن عمر : فأربعة . قال : لا يضرك .

قال النووي : هو نهى تحريم ، وهو أن يتناجى اثنان بحضرة ثالث ، وكذا ثلاثة بحضرة رابع ، فالمحرم على كل حال هو أن يترك واحد وحده . ومذهب ابن عمر ، ومالك ، والشافعية : أن النهى عام في كل الأزمان ، وفي الحضر والسفر . أما إذا كانوا أربعة فتناجى اثنان دون اثنين فلا بأس بالاجماع .



كراهية المجازفة في المدح :

مدح الانسان لأخيه مسألة دقيقة تزل فيها الأقدام ، وذلك حينما يوجد شخص يحب المدح ، ويجد من المادحين من يكيل له المدائح دون حساب ، ولا تحر للحقيقة ، فهذا الممدوح حينئذ يهاجمه الاعجاب بنفسه ، فربما تكبر ففسد دينه ، وضل في دنياه . فإذا كان متحكما في أرزاق الناس ، يعطى من يرضيه ، ويمنع من يغضبه ، فان تواتر المدائح على مثل هذا الانسان يجعله ينفق المال العام في غير موضعه ، فيثيب الخامل ويقربه ، ويرفعه الى مناصب القيادة ، ويعاقب العامل صاحب الموهبة العظيمة ، ويعزله في ركن بعيد لا تفيد منه الأمة ، ولا يجد حافظا له على مواصلة العمل والابتكار .

من أجل هذا صور الرسول صلى الله عليه وسلم المدايح بمن يقطع عنق الممدوح ، كناية عن اهلاكه في الدين والدنيا ، وذلك فيما أخرجه الشيفان وأبو داود وابن ماجه عن أبى بكره أن رجلا أتى على رجل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال له : « قطعت عنق صاحبك — ثلاث مرات — ثم قال : اذا مدح أحدكم صاحبه لا محالة فليقل : انى أحسبه كذا ، ولا أركيه على الله تعالى » .

وقد أخرج مسلم والترمذى وابن ماجه وأبو داود عن همام قال : جاء رجل فأتى على عثمان في وجهه ، فأخذ المقداد بن الأسود ترابا ، فحشا في وجهه وقال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا لقيتهم المداحين فاحثوا في وجوههم التراب » .

وقد حمل المقداد الحديث على ظاهره ، ووافقه جماعة كانوا يحشون التراب في وجوه المداحين . وقال آخرون : معناه خييهم فلا تعطوهم شيئا .

وقال النووي : وردت أحاديث صحيحة تبيح المدح في الوجه . ويجمع بينها بأن النوى محمول على المجازفة في المدح ، والزيادة في الأوصاف ، أو على من يخاف عليه الفتنة والاعجاب . وأما من لا تخافه عليه الفتنة لكمال تقواه ، ورسوخ عقله ، فلا كراهة في مدحه اذا لم يكن فيه مجازفة ومخالفة للحقيقة .

سباب المسلم حرام :

السب : الشتم • وشمتم المسلم بغير حق حرام باجماع الأمة .
وفاعله فاسق بنص الحديث الذي أخرجه مسلم عن ابن مسعود عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم : « سباب المسلم فسوق ، وقتاله
كفر » .

أما تحديد المسؤولية فيما إذا تبادل المسلمان شتم أحدهما الآخر
فقد حددها رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه مسلم والترمذي
وأبو داود عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« المستبان ما قالاً فعلى البادئ منهما ، ما لم يعتد المظلوم » .
فالآثم الناشئ من السباب الواقع منهما يقع على البادئ . لأنه
المتسبب في هذه المشاتمة ، أما إذا تجاوز المظلوم قدر الانتصار المشروع ،
فشتم البادئ بأكثر مما شتمه به ، فإن آثم الزائد من الشتم يقع
على المظلوم •

والعفو عن البادئ أفضل ، لقوله تعالى : « ولئن صبر وغفر إن
ذلك لمن عزم الأمور » (الشورى : ٤٣) • وليس العفو عن الظالم ضعفا
كما يفهم ذلك بعض الجهلاء ، بل هو عز كما قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم في حديث مسلم عن أبي هريرة : « ... وما زاد الله عبدا
بعفو إلا عزاً » •

وإذا انتصر المسبوب لنفسه ، وشتم شاتمته فقد استوفى ظلامته ،
وبرئ الشاتم الأول من حقه ، وبقي عليه حق الله تعالى ، وهو يغفر
بالتوبة والاستغفار وفعل الحسنات « أن الحسنات يذهبن السيئات »
(هود : ١١٤)



سوء الظن بالمسلم والتجسس على حاله :

من فرائد الاسلام الرائعة في التربية الاجتماعية والفردية : أن
منح المسلم من الثقة ما يتسامى بروحه المعنوية الى أرفع درجاتها ،
فلا يأخذه بالظن السيئ ، ولا يتتبع غوراته عن طريق التجسس ، ومن
ثم يتكلم بما ظن أو بما هداه اليه التجسس من كشف العورات المستورة ،
فينفر المسلمون بعضهم من بعض ، ثم يجهرون بما أخفوه من معاصي
الله ، ويتحدون المجتمع بها ما داموا قد اقتضحوا باللسنة أخوانهم •
(١٧ - هذا حلال وهذا حرام)

وتتعدّر التوبة بعد ذلك على المجاهر المتحدى ما دام قد جاهر على صفة تشبه الانتقام من المجتمع الذى فضح مستور أمره •

لقد أغلق الاسلام هذه الأبواب بإغلاق أول باب يصل إليها وهو سوء الظن ، فأعطى المستترين بمعاصيمهم فرصة الرجوع عنها ، وحفظ المجتمع عن شر التحدى الناشئ عن المجاهرة بالعصيان ، وحفظ علاقات المسلمين قائمة على المحبة ، وأفسح المجال لمن عصى فى تستر أن تكون مشاركته لآخوانه فى أعمال البر الأخرى طريقا أكيدا لتوبته ورجوعه إلى حمى الاسلام الوثيق •

وإذا كان الظن السيئ وما يتبعه من شك فى المسلمين هو باب الشر فقد أغلقه القرآن الكريم بقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن ، أن بعض الظن اثم » (الحجرات : ١٢) • والظن : تهمة تقع فى القلب لمسلم بلا دليل • وسبب نزول هذه الآية ما ذكره الثعلبى فى تفسيره : أن النبى صلى الله عليه وسلم كان إذا سافر ضم الرجل المحتاج الى الرجلين الموسرين فيخدمهما ، فضم سلمان الى رجلين ، فقتدم سلمان الى المنزل فغلبته عيافه فنام ، ولم يهيب لهما شيئا ، فقالا له : انطلق فاطلب لنا من النبى صلى الله عليه وسلم اذاما وطعاما ، فذهب ، فقال له النبى صلى الله عليه وسلم : « اذهب الى أسامة بن زيد فقل له : ان كان عنده فضل من طعام فليعطك » • وكان أسامة خازن النبى صلى الله عليه وسلم ، فذهب اليه فقال : ما عندى شيء • فذهب اليهما فأخبرهما ، فقالا : قد كان عنده ولكنه بخل • ثم بعث سلمان الى طائفة من الصحابة فلم يجد عندهم شيئا • فقالا : لو بعثنا سلمان الى بئر سمية لغار — يعنى : جف ماؤها — وانطلقا يتجسسان هل عند أسامة شيء ؟ فرآهما النبى صلى الله عليه وسلم فقال لهما : « مالى أرى خضرة اللحم فى أفواهكما ؟ » فقالا : والله يا نبى الله ما أكلنا فى يومنا هذا لحما ولا غيره • فقال : « ولكنكما أكلتما لحم سلمان وأسامة » فنزلت هذه الآية •

فبحن نرى كيف تطور الظن الى تجسس فى الآية الكريمة ، والظن المنهى عنه فى الآية هو التهمة من غير دليل ، بدليل قوله تعالى بعد النهى عنه : « ولا تجسسوا » • ولو كان مؤكدا بدليله لما عقب بالنهى عن التجسس ، فكل ما لم تكن له أماره صحيحة ، ودليل ظاهر من الظنون فهو حرام واجب الاجتناب •

والدليل على أن التجسس على عورات المسلمين يفسد المجتمع الاسلامي ما أخرجه أبو داود عن معاوية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « انك ان تتبعت عورات الناس أفسدتهم — أو كدت تفسداهم » .

وأخرج الشيخان والترمذي وأبو داود عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اياكم والظن ، فان الظن أكذب الحديث ، ولا تجسسوا ، ولا تحسسوا » . والصحيح من الفرق بين التجسس (بالجيم) والتحسس (بالحاء) أن الأول هو البحث عما يكتُم عنك . والثاني : محاولة البحث بأحد الحواس .

ولا يجوز على هذا أن ينظر الانسان الى بيت أخيه ، أو يتسمع عليه بأذنه ، ليكتشف ما يجرى فيه من أعمال . وأخرج أبو داود عن زيد قال : أتى ابن مسعود برجل فقال : هذا فلان تقطر لحيته خمرا . فقال له عبد الله : انا قد نهينا عن التجسس ، ولكن ان يظهر لنا شيء نأخذ به .

وجماع المسألة ما قاله عمر رضى الله عنه : « لا تظن بكلمة خرجت من أخيك المسلم الا خيرا ، وأنت تجد لها من الخير ممحلا » .



تحريم الغيبة :

ومن توابع الظن والتجسس أن تستقر الهواجس في القلب ، فيتحدث بها المسلم في حق أخيه ، وتلك هي الغيبة . وهي حرام بنص قوله تعالى : « ولا يفتب بعضكم بعضا ، أوجب أحكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه » (الحجرات : ١٢) .

وقد فسرت السنة حدود الغيبة المحرمة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما أخرج مسلم والترمذي والنسائي وأبو داود عن أبي هريرة : « قيل : يا رسول الله ، ما الغيبة ؟ قال : ذكرك أخاك بما يكره . قيل : أفرأيت ان كان في أخي ما أقول ؟ قال : فان كان فيه ما تقول فقد اغتبته ، وان لم يكن فيه ما تقول فقد بهته » . يعنى : قلت فيه البهتان ، وهو الكذب العظيم .

وقالت عائشة رضى الله عنها فيما أخرج الترمذي وأبو داود : قلت للنبي صلى الله عليه وسلم : حسبك من صفة كذا وكذا . معنى :

إنها قصيرة • فقال : « لقد قلت كلمة لو مزجت بماء البحر لمزجته » •
يعنى : غيرته وأفسدته • والأحاديث فى النهى عن الغيبة أكثر من
أن تحصى •

قال الامام النووى : تباح الغيبة لغرض شرعى ، وذلك فى ستة
أمور :

١ — التظلم ، فيجوز للمظلوم أن يتظلم للسلطان والقاضى وغيرهما
ممن له ولاية أو قدرة على انصافه ، فيقول : ظلمنى فلان ، أو فعل
كذا وكذا •

٢ — الاستعانة على رد المنكر ، ورد العاصى الى الصواب ، فيقول
لمن له قدرة : فلان يعمل كذا ، فازجره عنه ، ونحو ذلك •

٣ — الاستفتاء ، بأن يقول للمفتى : فلان ، أو أبى ، أو زوجى
ظلمنى بكذا ، فهل له ذلك ؟ وما طريقى فى الخلاص ، فهذا جائز للحاجة ،
لقول هند : ان أبا سفيان رجل شحيح •

٤ — تحذير المسلمين من الشر ، وذلك من وجوه : منها جرح
المجروحين من الرواة والشهود والمصنفين ، وذلك جائز بالاجماع ،
بل واجب صونا للشرعية ، ومنها اذا رأيت طالب علم يأخذ علمه عن
مبتدع أو فاسق وخفت عليه ضرره فعليك نصيحته ببيان حاله ، ومنها
أن يكون له ولاية لا يقوم بها على وجهها ، لعدم أهليته ، أو لفسقه ،
فيذكره لمن عليه الولاية ، ليستدل به على حاله •

٥ — أن يكون الانسان مجاهرا بفسقه أو بدعته ، كالخمر ،
ومصادرة الناس ، وجباية المكوس ، وتولى الأمور الباطلة ، فيجوز
ذكره بما يجاهر به ، ولا يجوز ذكره بغيره الا بسبب •

٦ — التعريف • فاذا كان معروفا بقلب ، كالأعمش ، والأعرج ،
والأقطع ، جاز ذكره به للتعريف ويحرم ذكره به للتقيص ، ولو استطاع
تعريفه بغيره كان أولى •

ويلحق بهؤلاء فى عصرنا العملاء الذين يتعاملون مع مذاهب معادية
للاسلام كالشيوعيين مثلا ، أو من يحاولون بث آرائهم الشاذة المخالفة
لاجماع السلف بقصد الشهرة بين الشباب الذى يطلب العلم ، فالتعريف
بحقيقة حال هؤلاء واجب حماية للشرعية ، ولإيمان المؤمنين •

وطريق التسوية من الغيبة ما نقله ابن كثير عن الامام أحمد والجمهور : أن يقلع عنها ، ويعزم على ألا يعود ، وأن يثني على من اغتابه في المجالس التي كان يذمه فيها ، وأن يرد عنه الغيبة جهده ، فتهتك هذه بتلك .



لا يسخر قوم من قوم :

لا تتحلل وحدة الأخوة الایمانية ، ولا يتحول النظام الاسلامي من وحدة متماسكة ، واطار واحد يجمع الدرجات المتقاربة المتكافئة المتعاطفة الى طبقات متناحرة الا بتأثير السخرية والاستهزاء ، واحتقار فريق لفريق ، فمن ثم يحدث التلمز الواسع في بناء المجتمع الاسلامي ، ويكون النظام الطبقي الذي يستلمه أعداء الاسلام أسوأ استغلال ، ويستميلون المحتقرين من اخوانهم الى صفوفهم ، ثم يؤرثون في قلوبهم نيران الحقد على من احتقروهم ، وسبخوا عنهم ، وبالتالي يستخدمونهم معاول هدم في صرح الاسلام الذي بناه القادة الأوائل بالدم العالي ، والكفاح المرير ، وأعلاء المبادئ العليا التي لا تدانيها مناهج الدنيا كلها في الإصلاح والبناء ، حينما أقاموا مجتمعا مثاليا مترابطا بأخوة الايمان .

والمتأمل في الآية التي تنهى عن سخرية المسلمين بعضهم من بعض يدرك عظمة المنهج القرآني في بناء وحدة المسلمين ، وفي تحصينهم ضد مذاهب الهدم اللاحقة لنزول القرآن ، وإلى أبد الدهر . فآله تعالى يقول :

« يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن ولا تلمزوا أنفسكم ولا تنابزوا بالألقاب ، بئس الاسم الفسوق بعد الايمان ، ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون » (الحجرات : ١١) .

فقد أخفى الله عن العباد حقيقة الأفضلية التي يعلو بها فريق على فريق ، أو فرد على فرد حتى لا يسخر المستعلى بمن هو دونه ، وفيما يظن ويزعم ، وقد اعتبر الله ميزان الأفضلية بين قوم وقوم ، أو نساء ونساء ، أو فرد وفرد ، هو القلب ، وما يسيطر عليه من وجدان رفيع أو هاجس حقير ، فقد يكون المظهر جميلا في الخلق

والزينة ، والقلب متعفنا بما فيه من السوء ، ونوايا الشر ، وقد يكون المظهر زاهدا ناسكا عابدا ، والقلب يموج بالغرور والاعجاب والشهوات المحرمة ، ولذلك نجد آراء السلف في تفسير الآية يدور حول هذه المعانى .

قال مجاهد : هو سخرية الغنى من الفقير . وقال ابن زيد : لا يسخر من ستر الله عليه ذنوبه ممن كشفه الله . وقال الضحاك : نزلت في وقد بنى تميم الذين استهزأوا بفقراء الصحابة ، مثل عمار ، وجناب ، وابن قهيرة ، وبلال ، وصهيب ، وسلمان ، وسالم مولى أبى حذيفة ، ويرهم لما رأوا من رثاثة حالهم . وقيل : نزلت في عكرمة بن أبى جهل حين قدم المدينة مسلما ، وكان المسلمون اذا رأوه قالوا : ابن شرعون هذه الأمة .

وقال الامام القرطبى : فى صحيح مسلم عن أبى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان الله لا ينظر الى صوركم وأموالكم ، ولكن ينظر الى قلوبكم وأعمالكم » . وهذا حديث عظيم يترتب عليه ألا يقطع بعيب أحد لما يرى عليه من صور أعمال الطاعة أو المخالفة ، فعمل من يحافظ على الأعمال الظاهرة يعلم الله من قلبه وصفا مذهبها لا تصح معه تلك الأعمال ، ولعل من رأينا عليه تفريطا أو معصية يعلم الله من قلبه وصفا محمودا يغفر له بسببه ، فالأعمال أمارات ظنية ، لا أدلة قطعية ، ويترتب عليه عدم الغلو فى تعظيم من رأينا عليه أفعالا سالحة ، وعدم الاحتقار لمسلم رأينا عليه أفعالا سيئة ، بل تحتقر وتذم تلك الحالة السيئة ، لا تلك الذات السيئة . فتدبر هذا فانه نظر دقيق » .

وربما ترتب على سخرية المسلم من المسلم ، أو المرأة من المرأة اطلاق اللسان بالعيب والظن ، فنهى الله عن ذلك نهيا مقترنا بلفت النظر الى خطورة هذا العمل على الأمة كلها ، لا على الشخص المطعون وحده . قال القرطبى : هذه الآية « ولا تلمزوا أنفسكم » مثل قوله تعالى : « ولا تقتلوا أنفسكم » (النساء : ٢٩) « أى لا يقتل بعضكم بعضا ، لأن المؤمنين كنفس واحدة ، فكأنه بقتل أخيه قتل نفسه ، وكقوله تعالى : « فسلموا على أنفسكم » (النور : ٦١) ، يعنى يسلم بعضهم على بعض . ومعنى هذه الآية : لا يغتب بعضكم بعضا .

وقال الطبري : اللمز يكون باليد والعين واللسان والاشارة •
والهمز لا يكون الا باللسان • وقال ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبیر :
معناها لا يطعن بعضكم على بعض • وقال الضحاک : لا يلعن بعضكم
بعضا •

ومن وسائل اللمز : أن ينادى المسلم أخاه بلقب يكرهه ، وقد نهى
الله عن ذلك فقال : « ولا تتأبزوا بالألقاب » • روى أبو داود والترمذی
عن أبي جبيرة بن الضحاک قال : نزلت في بنی سلمة ، قدم رسول الله
صلی الله عليه وسلم المدينة ، وليس هنا رجل الا وله اسمان أو ثلاثة ،
فيُدعى ببعضها فعسى أن يكره • وقال الحسن ومجاهد : كان الرجل
يعير بعد اسلامه بكفره ، يا يهودي ، يا نصراني ، فنزلت • وقال
مجاهد والحسن : هو قول الرجل : يا فاسق ، يا منافق •• وقال
ابن عباس : التنابز بالألقاب : أن يكون الرجل قد عمل السيئات ثم
تاب ، فنهى الله أن يعير بما سلف • والآية تتسع لكل تلك المعاني ،
وهي لا تخرج عنها •

وقد أشارت الآية الى أن هذه الأعمال المذمومة التي نهى الله
عنها تخرج فاعلها عن اطار أخوة الايمان ، فمن فعلها فهو فاسق
خارج عن قانون الاسلام الذي يلزم المسلمين باحترام بعضهم بعضا ،
واحلال الأخوة مكان تدابر الجاهلية قديما ، وتدابر مذاهب الهدم
حديثا ، فالناشز عن قانون الأخوة فاسق خارج عن الاسلام ، وان
كان باب التوبة مفتوحا أمامه ليعود الى حظيرة الحق ، ومجتمع المؤمنين
المكثفين •

وأخيرا قال المعلم الأعظم صلى الله عليه وسلم فيما أخرج مسلم
عن أبي هريرة : « بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم ،
كل المسلم على المسلم حرام : دمه ، وماله ، وعرضه » •



سب الصحابة :

سب الصحابة كبيرة من الكبائر العظام ، فهم أنصار رسول الله
صلی الله عليه وسلم ، والمهاجرون معه ، والمجاهدون بأموالهم وأنفسهم
في سبيل دعوة الاسلام ، وأصفى الناس قلوبا ، وأطهرهم سيرة ،
وأخلصهم نية ، وهم مصابيح الهدى ، وينابيع العلم ، الأخذون عن
رسول الله ، والمبلغون بعده •

وقد جرت عادة بعض المتعالمين أن يضعوا أنفسهم في مستوى هؤلاء الأعلام ، فيوجهوا الى بعضهم نقدا مريرا يخرج عن حد الأدب الى حد السباب ، كما يتناولون في ذلك على عمرو بن العاص رضى الله عنه ، وانحيازه الى صف معاوية رضى الله عنه .

ونقول : اذا كان هؤلاء الناقدون في عصرنا من أهل الجدل ، فلنسلم معهم جدلا بأن خطأ حدث من عمرو بن العاص رضى الله عنه ، ولكن كيف يعنى هؤلاء عن كل عمل عظيم لعمرو بن العاص ، ولا يرون الا هذا العمل الذى حدث عن تأويل واجتهاد ؟ !! مع أن الله تعالى قد اقتضى عدله وزن الأعمال ، ومحاسبة العبد بما رجع منها . وعمرو ابن العاص له من الأعمال العظيمة ما يتقاصر دونه عمل أجيال كاملة ، فما من مسلم أسلم في أفريقيا ، ويسلم الآن ، وسوف يسلم فيما يستقبل من الزمان الا كان لعمرو بن العاص من اسلامه حسنة تضافه الى ميزان أعماله ، فهو فاتح مصر ، ومؤسس الاسلام في تلك القارة بأكملها ، وعنشيء أول مسجد فيها ، فهل يجد ناقد لنفسه مقالا بعد هذا الفضل الأعظم الذى ناله هذ الصحابى المفترى عليه !!؟

وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قال فيما أخرجه الستة عن أبى سعيد الخدرى : « لا تسبوا أصحابى ، فوالذى نفسى بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه » . والنصيف بمعنى النصف . والمعنى : لا ينال أحدكم بانفاق وزن جبل أحد ذهبا ما ينال أحدهم من انفاق مد من طعام أو نصف مد ، لما بقرانه من مزيد الاخلاص ، وصدق النية ، مع ما كانوا عليه من القلة والخاجة والضرورة .

فالبغى على الصحابة باللسان طعن في الدين ، وقد علمنا وما زالت السنة حافلة بعلمائهم وفقهائهم وأعلام الفكر والادارة والحرب منهم على مستوى التاريخ البشرى كله .

فأصحاب العقول القاتمة ، والعيون العمراء لا يصلحون لقيادتنا في عالم الفكر والعلم ، ولن نمنع عيوننا أن ترى الاشراق والنور في أصحاب رسول الله ، ولا عقولنا أن تدرك العظمة التى سادوا بها الدنيا .

النميمة :

ولا يزرع البغضاء والفساد بين صفوف المؤمنين شيء أشد من انسى بين الناس بالنميمة ، وهى نقل الكلام من شخص الى آخر ، أو من جماعة الى أخرى على سبيل الافساد بينهم .

وقد أخرج الشيخان والترمذى وأبو داود عن حذيفة بن اليمان قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يدخل الجنة قتات » . والقتات هو النمام الذى ينقل الكلام بين الناس ليفسد بينهم . وقيل : النمام يحضر القصة من أولها ، وينقلها . والقتات الذى يتسمع من حيث لا يعلم به المتكلم ، ثم ينقل ما سمعه . فالقتات : نمام متجسس .

وأخرج مسلم عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ألا أنبئكم ما العضة ؟ هى النميمة ، القالة بين الناس » . والعضة بفتح العين واسكان الضاد على وزن وجه ، أو بكسر العين وفتح الضاد على وزن زنة .

ولقد عد القرآن الكريم مساوئ النميمة وخصائص أهلها فقال : « ولا تطع كل حلاف مهين . همار شاء بنميم » (القلم : ١٠ ، ١١) . وأخرج أحمد وابن ماجه عن أسماء بنت يزيد بن السكن أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « ألا أخبركم بخياركم ؟ قالوا : بلى يا رسول الله . قال : الذين إذا رؤوا ذكر الله . ثم قال : ألا أخبركم بشراركم ؟ المشاعون بالنميمة ، المفسدون بين الأخبة ، الباغون للناس العنت » .



تحريم الظلم :

القرآن الكريم عامر بالآيات الكثيرة التى تستنكر الظلم ، ومنها قوله تعالى : « ولو أن لكل نفس ظلمت ما فى الأرض لافتدت به ، واسروا الندامة لما راوا العذاب » (يونس : ٤٥) . والمعنى أنه لا يمكن للظالم أن يفقد نفسه من العذاب بما فى الأرض جميعا .

وأخرج مسلم عن أنس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه : « يا عبادى ، ائنى حرمت الظلم على نفسى ، وجعلته بينكم محرما ، فلا تظالموا » . يا عبادى ، كللكم ضالالا من

هديته ، فاستهدوني أهدكم ، يا عبادى كلکم جائع الا من أطعمته ، فاستطعموني أطعمکم • يا عبادى ، کلکم عار الا من كسوته ، فاستكسونى أكسکم • يا عبادى ، انکم تخطئون بالليل والنهار ، وأنا أغفر الذنوب جميعا ، فاستغفرونى أغفر لکم • يا عبادى ، انکم لن تبخلوا ضرى فتصرونى ، ولن تبخلوا نفعى فتنفعونى ، يا عبادى ، لو أن أولکم وآخرکم ، وانسکم وجنکم ، كانوا على اتقى قلب رجل واحد منکم ما زاد ذلك فى ملكى شيئا • يا عبادى ، لو أن أولکم وآخرکم ، وانسکم وجنکم ، کان على أفجر قلب رجل واحد منکم ما نقص ذلك من ملكى شيئا ، يا عبادى ، لو أن أولکم وآخرکم ، وانسکم وجنکم ، قاموا فى صعيد واحد فسألونى ، فأعطيت كل انسان مسألته ما نقص ذلك من عندى الا كما ينقص المخطط اذا دخل البحر ، يا عبادى ، انما هى أعمالکم أحصيها لکم ، ثم أوفیکم اياها ، فمن وجد خيرا فليحمد الله ومن يجد غير ذلك فلا يلومن الا نفسه » •

هذا حديث عظیم من أصول الدين مترابط المعنى ، يدور حول الظلم وبواعثه النفسية ، جدير بالاعتبار فى الدراسة والتدبر ، فقد كان أبو ادریس الخولانى — أحد رواته — اذا حدث به جثا على ركبتيه اعظاما لما يحتويه من الجبروت والرحمة ، ودعوة الله عباده الى نفسه مع الاستغناء عنهم ، ورفع همهم عن دنىء الأخلاق بالظلم ، الى رقيعها •

ولا معارضة بين قوله : « کلکم ضال الا من هديته » وبين حديث : « كل مولود يولد على الفطرة » لأن المراد بهذا الحديث وصف الناس بما كانوا عليه قبل بعث النبى صلى الله عليه وسلم كما قال المازرى •

ولما كان الباعث على الظلم هو الجاه والمسال وتزكية النفس ، فقد وجه الحديث الناس الى أن حقيقة الأمر أن الله تعالى هو وحده واهب هذه المواهب ، ولن ينالها أحد فى الوجود على كره من ربه ، وأن منها ما يكون استدراجا ، ومنها ما يكون أمارة من أمارات الرضا •

ولما كان الظلم ظلما للنفس ، وظلما للغير ، وظلم النفس يكون بالكفر أو العصيان مع الاسلام ، وظلم الغير يكون بالعدوان على المساك والدم والعرض ، فقد بين الحديث هذه المسالك للناس ، وبين أن ظلم النفس بالكفر أو العصيان لا يضر الله شيئا ، وتزكية النفس بالايمان

لا ننفس شيئاً ، وأن ما يناله الانسان عن طريق الظلم لن يبلغ ما يناله عن طريق سؤال الله من فضله العميم ، وقد فتح الله سبحانه أبواب رحمته بالغفران والعطاء لكل من يطرقتها ، تلطفاً منه سبحانه بعباده ، وسياسة لهم في ردهم عن الظلم ، ثم ختمه بتهديد لطيف لمن أضرب صفحا عن هذه الهبات الغامرة ، ولم يقصد سواء الطريق في حياته بقوله : « ومن يجد غير ذلك فلا يلومن الا نفسه » .



الظلم يدعو الى الافلاس يوم القيامة وفي الدنيا :

ومنهج التربية الاسلامية الذي اتبعه رسول الله صلى الله عليه وسلم في تربية العالم كله يتجه دائما الى ربط المعاني العامة للمعاملات والسلوك الأخلاقي والقيم الاجتماعية بالغاية الجزائية في الحياة الأخرى بعد الموت ، لتكون تلك المعاني والقيم الدنيوية نماذج لمعان أكمل منها في الحياة الآخروية . وجماع المقاصد لتلك التربية المحمدية شيء واحد هو رفع همة المؤمن ، والتسليم بها الى ذروة الايمان والأمن في رحاب الله دون الأمن في رحاب الحياة الزائلة الحائلة .

فلما أراد الرسول صلى الله عليه وسلم أن ينفر الناس من الظلم عالج تلك المشكلة في نفوسهم بهذا المنهج العجيب بين مناهج التربية . فالظالم لا ينتحل الظلم الا مسعيا وراء الثراء والاستكثار من المال الذي يتم به الجاه والسلطان . فمن ملك المال في الدنيا فليس بفيلس ، هكذا يؤمن الناس في كل مكان دون أن يفتنوا الى شرعية مصادر المال أو عدم شرعيتها ، ودون أن يفتنوا الى نتائج الحصول على المال عن طريق غير مشروع في الدنيا ، ودون أن يصلوا بين العمل وغايته الجزائية بعد الموت في حياة أخرى .

ولهذا طرح الرسول صلى الله عليه وسلم سؤالاً على من حوله من أصحابه في حديث رواه أبو هريرة وأخرجه مسلم وأحمد . قال : « أتدرون ما الفيلس ؟ قالوا : الفيلس فينا من لا درهم له ولا متاع » . هذا هو المفهوم المتعارف عليه للافلاس ، ولهذا لم يرفض الرسول صلى الله عليه وسلم هذا المعنى ، وإنما اتجه الى تصحيح السلوك الدنيوي فيه عن طريق بيان معنى الافلاس الذي ترتبط فيه الحياة الدنيا بالغاية الجزائية الآخروية . فقال : « ان الفيلس من أمتى من يأتي يوم القيامة

بصلاة وصيام وزكاة ، ويأتى قد شتم هذا ، وقذف هذا ، وأكل هـ ، هذا ، وسفك دم هذا ، وضرب هذا ، فيعطى هذا من حسناته ، وهذا من حسناته ، فإن فنيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه ، أخذ من خطاياهم فطرحت عليه ، ثم طرح فى النار » .

ولا ندري كيف تمحضت الفطانة التى يتغنى بها الرعاع من اتباع الماركسية عن بلاغة الغباء وهى تقرر أن الدين لعبة من الألعاب المراهين . قصد به سلب الأموال ، وهذه واحدة من الفرائد المحمدية فى شجب الظلم ، وردع الظلمة ، الذين ابتكروا لمبتهم اللثيمة لسلب المال العالمى عن طريق الربا والقروض ، والتحكم فى سلوك المال الذى يقرضونه لئلا يعارض خطتهم الجهنمية فى اقرار اللصوصية العالمية دينا للرعاع وحشرات الأرضة من البشر .

ولم يعدم المنهج المحمدى مبتدعة يعترضون عليه بأن الله تعالى قال : « ولا تزر وازرة وزر أخرى » (الأنعام : ١٦٤) فكيف يؤخذ من سيئات انسان وتطرح على سيئات آخر ؟ وقد رد المازرى على هؤلاء المبتدعة بقوله : هذه جهالة بينة ، لأن الظالم انما عوقب بفعله ووزره وظلمه ، فتوجهت عليه حقوق لغرمائه ، فدفعت اليهم من حسناته ، فلما فرغت ، وبقيت عليه بقية ، قوبلت على حسب ما اقتضته حكمة الله فى خلقه وعدله فى عبادته ، فأخذ قدرها من سيئات خصومه فوضعت على سيئاته ، لتحقيق العقوبة انما هى بسبب ظلمه ، ولم يعاقب بغير جناية وظلم منه ، وهذا مذهب أهل السنة ، والله أعلم .

والذين يفصلون بين العمل وغايته الجزائية فى الآخرة ، أو يغفلون عن تلك الغاية فى زحمة الحياة وهم يؤمنون بها ، ربما ركنوا الى الدنيا وما فيها من متاع ومكاسب ، فلو ترك هؤلاء دون بيان لقانون الجزاء الالهى فى الدنيا للظالمين ، والذى لم يتخلف ، فان خلا جسيما سوفه يحدث من جزاء الغفلة عن الآخرة ، والركون الى الدنيا . وقد قال صلى الله عليه وسلم فيما رواه أبو موسى الأشعرى وأخرجه مسلم : « ان الله ليملئ للظالم ، حتى اذا أخذه لم يفلته » . يملئ : يمهل . يفلته : يطلقه .

وانما يملئ له ويمهله لتقوم عليه الحجة ، وتتكامل جريمته المزدوجة المركبة من الظلم فى ذاته ، والغفلة عن الحياة الأخرى فى الآجل . فإذا

ازدهرت الحياة أمام أنظاركم ، فإن أخذ الله ملاقيه فلا يخطئه ، وهذا هو المشاهد المموس بين الأفراد والحكام والدول وحفائر الآثار الناطقة بصدق الوعيد الأتني في الأقدمين ، وهو ما وجه القرآن الأنظار الى دراسته في القرون الأولى ، وضرب له أمثلة من أنحضارات أئبائدة بسبب الطغيان والامعان في الظلم .



الشح حرام لأنه يدعو الى الظلم :

والاسلام لا يكتفي بتحريم الظلم دون أن يحرّم ما يدعو اليه من الأعمال الأخرى ، وذلك ليتم القضاء على العمل المحرم في دنيا اليقظة أو ليحد منه على الأقل في دنيا الغفلة والنسيان ، فقد حذر الرسول صلى الله عليه وسلم من الشح لأنه باعث الظلم من مرقدّه ، ودافع الانسان الى الالتواء والخداع لاستيقاء المال أو الاستكثار منه فقال صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه مسلم عن جابر بن عبد الله : « اتقوا الظلم ، فإنه ظلمات يوم القيامة ، واتقوا الشح ، فإنه أهلك من كان قبلكم ، حملهم على أن سفكوا دماءهم واستحلوا محارمهم » .

فالظلم ظلمات لما يعقبه في الآخرة من شدائد وأنكال وعقوبات تشبه الظلام الحالك الذي لا يهتدى فيه السالك الى طريق . والشح : أشد البخل ، وأبلغ منه في المنع ، وقيل : هو المنع مع الحرص . وقيل : البخل في أفراد الأمور ، والشح عام ، وقيل : الشح الحرص على ما ليس عنده ، والبخل بما عنده .

فالشح يشمل البخل ، ويزيد عليه حرص البخل بما عنده ، وعلى ما ليس عنده ، ومن هنا يسلك للحصول على ما ليس عنده بدافع الحرص وبوسائل مشروعة وغير مشروعة ، فيكون الغش ، والخداع ، والسرقة ، والقتل ، ومنع الحقوق ، وتطفيف الكيل والوزن ، واستبعاد الضعيف ، الى غير ذلك من الأخلاق التي ارتبط بها هلاك الأمم العابرة والتي فصل القرآن أحوالها ، في تواريخ عاد وثمود وأصحاب الأيكة ، وغيرهم . من أهل الشح والبنى والفساد .



حدود السر على المسلم :

وردت الأحاديث بفصائل السر على المسلمين ، وعدم فضيحتهم ، فمن حديث سالم عن أبيه ما أخرجه مسلم أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : « ... ومن ستر مسلما ستره الله يوم القيامة » .

١ — السر المندوب اليه يكون في معصية وقعت وانتهت . ودلت القرائن اليقينية على فاعلها ، لا سيما إذا كان مستورا لم يعرف بارتكاب معصية .

٢ — إذا رأى المسلم منكرا يتركه مسلم فقد فرض عليه النهي عنه ومنعه باليد أو باللسان أو بالقلب في غير جرائم الاعتداء على المال والعرض والدم ، فيجب منعها باليد واللسان ، فان عجز استعان بغيره ، ولزمه رفع الأمر الى ولي الأمر أو نوابه الموكلين بحفظ الأمن والنظام ، ويحرم تأخير الحيلولة دون وقوع الجريمة على من رآها .

٣ — الذين اشتهروا بالفساد وارتكاب المحرمات وعلم بالقرائن اليقينية أنهم يرتكبون جريمة من الجرائم يحرم سترها ، لأن سترهم يشجعهم على الجسارة على المحرمات ، ويطمعهم في انتهاك الحرمات .

٤ — لا يجوز السر على المختلسين للمال العام ، والمحتالين ، والطماع المظللين ، والذين يحتالون لتحليل الحرام ، أو يبتدعون في الدين قولا يخالف إجماع السلف .

وقال المساوردي في « الأحكام السلطانية » : ان غلب على الظن استسراز قوم بمعضية ، فذلك ضريان :

أحدهما : أن يكون في ذلك انتهاك حرمة يفوت استدراكها ، مثل أن يخبره ثقة أن رجلا خلا برجل ليقتله ، أو بأمرأة ليؤذي بها ، فيجوز له في مثل هذه الحالة أن يتجسس ويقدم على الكشف والبحث ، حذرا من فوات ما لا يستردك . ويجوز لمير المحتسب من المتطوعة الاقدام على الكشف والانكار .

الثاني : ما قصر عن هذه الرتبة ، فلا يجوز التجسس عليه ، ولا كشف الاستار عنه ، كسماع أصوات الملاحى ، أو استسراز قوم بشرب الخمر ، وما شابه ذلك مما لا يتعدى ضرره الى الغير ، ومما لا يدخل في الاعتداء على المال والعرض والدم .

الحسد حرام ، والبغى أشد حرمة :

الحسد : تمنى زوال نعمة الغير ، وكراهية حصول النعمة له .
 فإذا سعى الحاسد الى ازالة النعمة عن المحسود باليد أو باللسان ،
 فذلك البغى ، وهو أشد حرمة . ولهذا جاء في حديث أنس في رواية
 أبى داود موقوفا : « ان الحسد يطفىء نور الحسنات ، والبغى يصدق
 ذلك أو يكذبه » . فالبغى هو الدليل الظاهر على ما خفى من الحسد .
 في قلب الحاسد .

وفي سنن أبى داود عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اياكم والحسد ، فان الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب » . وعند ابن ماجه من حديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب ، والصدقة تطفىء الخطيئة كما يطفىء الماء النار » .

قال ابن القيم : لما كان الحاسد يكره نعمة الله على عباده ، والمتصدق ينعم عليهم بها ، كانت نعمة هذا وصدقته تطفىء خطيئته وتذهبها ، وحسد هذا وكراهة نعمته على عباده تذهب حسناته وتحرقها .
 ونرى أن الحسد يأكل الحسنات لأنه اعتراض على تقدير الله وحكمته في تقسيم الحظوظ ، واعتقاد باطن خفى بعدم العدل الالهي في هذا التقسيم ، والدليل على ذلك ما يردده الحساد من اعتراض على نعمة الغير بهذا المعنى ، كقولهم : فلان لا يستحق هذا ، وأنا لا أستحق ما أنا فيه من البلاء . ومن هنا كان حبوط الأعمال .



الكذب على الناس :

تحذفا في الكذب على الله ، والكذب على النفس ، أما الكذب على الغير من الناس فلا يقل خطرا عن أنواع الكذب الأخرى ، لأن فيه تضجيما لمصالح الناس ، بتخيير الحقائق التي يبنون عليها أعمالهم ، ويؤسسون عليها شؤون حياتهم . وقد تحدث الجرائم من جراء خبر كاذب ، وقد تنور الحروب بسبب معلومات كاذبة .

قال ابن شهاب : ولم أسمع برخصة في شيء مما يقول الناس كذبا الا في ثلاث : الحرب ، والاصلاح بين الناس ، وحديث الرجل امرأته وحديثها زوجها .

قال النووي : اختلفوا في المراد بالكذب المباح في هذه المواضع الثلاثة ، فقال قوم : هو على إطلاقه ، وأنه يباح الأخبار بما لم يكن أنه كان . وقال آخرون منهم الطبري : لا يجوز الكذب على معناه الحقيقي في شيء من ذلك أصلاً . وما جاء من الإباحة في هذا المراد به التورية ، واستعمال المعاريض ، لا صريح الكذب ، مثل أن يعد زوجته أن يحسن إليها ، ويكسوها كذا ، وينوي : أن قدر الله . بمعنى : يأتي بكلمات محتملة ، يفهم المخاطب منها ما يطيّب قلبه . وإذا سعى في إصلاح ذات البين نقل عن كل فريق للأخر كلاماً جميلاً ، وكذا في الحرب ، كقوله : مات قائد العدو ، وينوي قائدهم إلى الهزيمة ، أو إلى النار . وأما الكذب على الزوجة وكذبها على زوجها ، فالمراد به اظهار الود ، أو الوعد بما لا يلزم ، ونحو ذلك ، فأما المخادعة في منع ما عليه أو عليها ، أو أخذ ما ليس له أو لها فهو حرام بالإجماع .



خلف الوعود :

أخرج الترمذي وأبو داود عن زيد بن أرقم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا وعد الرجل أخاه وفي نيته أن يوفي فلم يف ، ولم يجيء في الميعاد فلا آثم عليه » . وفي حديث الشيخين عن أبي هريرة في علامات المنافق : « إذا وعد أخلف » .

وخلاصة الحكم الشرعي في هذه المسألة ما يلي :

١ - قال علي بن سلطان القاري : من وعد وفي نيته ألا يفى بما وعد فعليه الآثم ، سواء وفي أو لم يف ، أما إذا لم يف فظاهر ، وأما إذا وفي فهو آثم بنيته الفاسدة ، وهذا من أخلاق المنافقين .

٢ - إذا وعد وفي نيته أن يفى فلم يف ، وكان الموعود به مباحاً غير منهى عنه ، فقد اختلفوا في هذا .

(١) قال الشافعي وأبو حنيفة والجمهور : أن الوفاء هنا مستحب ، فلو تركه فاته الفضل ، وارتكب المكروه الشديد ، ولا يأثم من حيث هو خلف ، وإن كان يأثم أن قصده به الأذى .

(ب) ذهب جماعة منهم عمر بن عبد العزيز الى أن الوفاء به واجب ، وهذا اذا لم يكن جازما عند الوعد .

(ج) اذا جزم بالوفاء عند الوعد فلا بد من الوفاء ، والا فقد ارتكب حراما ، الا أن يتعذر الوفاء .



النصح لعامة المسلمين وخاصتهم من أصول الاسلام :

أخرج مسلم عن تميم الداري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الدين النصيحة . قلنا : لمن ؟ قال : لله ، ولكتابه ، ولرسوله ، ولأئمة المسلمين ، وعامتهم » .

قال الامام النووي : هذا حديث عظيم الشأن ، وعليه مدار الاسلام .

ونقول : ان النصح الذي هو الدين يعتبر بمثابة أجهزة المتابعة في الادارة الحديثة ، بل انه يتفوق على أجهزة المتابعة بعدم توقيت العمل به بوقت ، ولا بالتوقف في النصح على التبليغ الرسمي بالمخالفة كما تنص على ذلك لوائح الادارة الحديثة ، وكما هو حادث من ثغرات في القوانين الوضعية تحد من سلطة القاضي في القضاء على المنكر . فالسلطة المفوضة للمسلم في النصح قائمة لا يحد منها شيء ، شاملة لجميع الأزمنة والأمكنة ، فلا تنحصر في الولاية وعدهم ، ولا تتوقف على (روتين) ولا تكلف الأمة أموالا . بل هي حسبة يقوم بها المسلمون جميعا لله بدافع من الحب لله ورسوله .

والنصيحة مأخوذة من نصح الرجل ثوبه اذا خاطه ، فشبهوا فعل الناصح فيما يتحرام من صلاح النصوح له بما يسده من خلل الثوب . وقيل : من نصحت العسل اذا صفيته من الشمع . شبهوا تخليص القول والعمل من العش بتخليص العسل من الخلط .

أما عناصر النصح فهي :

١ - النصح لله ، وقد تكلمنا عليه في البحث الأول .

٢ - النصح لكتاب الله . وهو الايمان به ، وتعظيمه ، وجاهده .

(١٨ - هذا خال و هذا حرام)

بالتلاوة والدراسة والكشف عن أسرارها ، وإذاعتها بين الناس ، والدعوة لما يمكنه من أسرار الإعجاز القائم على الخلق الى أن تقوم الساعة ، ودراسة ما فيه من ناسخ ومنسوخ وعمام وخاص ، للثبوت من فقه الأحكام ، وإفتاء الناس على وجه الحق وحده .

٣ - النصيحة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو تصديقه برسالاته ، وتعظيمه في أمره ونهيه ، ونصرته بعد وفاته ، ومعاداة من عاداه ، وموالاة من وآلاه ، والدفاع عنه ضد الملحدين والمفرضين ، وأحياء سنته وطريقته ، والامساك عن الخوض فيها بغير علم ، والتخلق بأخلاقه ، وحب أهل بيته ، ومجانبة من ابتدع في سنته ، أو تعرض لأحد من أصحابه بسوء .

٤ - النصيحة لأئمة المسلمين . والمراد بهم أولو الأمر ، أو العلماء . وهو طاعتهم في الحق ومعاونتهم عليه ، وتذكيرهم بما غفلوا عنه في لطف ، وتجنب الخروج عليهم بالسيف ، وألا يثنى عليهم بالكذب لثلاثا يفتروا ، والدعاء لهم بالصلاح .

٥ - النصيحة لعامة المسلمين . وهو إرشادهم الى مصالحهم في دنياهم وأخراهم ، وردهم عن الباطل ، وكف الأذى عنهم ، وتعليمهم ما جهلوا من الدين بالقول والعمل ، والشفقة عليهم ، واحترام كبيرهم ، والرحمة لصغيرهم .

والنصيحة من فروع الكفاية ، إذا قام به البعض سقط عن الباقيين . ومن عظيم اتباع الصحابة للرسول صلى الله عليه وسلم فيما أمرهم به من النصيحة ما أخرجه الطبراني عن جرير بن عبد الله أنه أمر مولاة أن يشتري له فرسا ، فاشتراه بثلاثمائة درهم ، وجاء بالفارس وصاحبه لينقذه الثمن ، فقال جرير لصاحب الفرس : فرسك هذا خير من ذلك ، أتبيعه بأربعمائة ؟ فقال الرجل : يا أبا عبد الله ، ذلك اليك . فقال : فرسك خير من أربعمائة ، أتبيعه بخسمائة ؟ وما زال يزيده حتى وصل الى ثمانمائة ، فاشتراه بها . ففيل لجرير في ذلك . فقال : اني بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على النصيحة لكل مسلم .

هذا هو المفهوم العام من تشريع النصيحة في الاسلام ، ونقول : ان الامام النووي حينما قرر أن حديث النصيحة عليه مدار الاسلام كله ، كان في قمة الوعي - كما عهدناه - في أدراك الخط الرئيسي الذي تدور

تشريعات الاسلام على تحقيقه بصفة سلوكية عملية ، بعد تحقيقه في العقل والوجدان بصفة اقناعية ، وهذا الخط هو : خط الاخوة اليمانية ، أو وحدة جسد الأمة على تباين أفرادها وشعوبها وبيئاتها ، وكأنها جسد واحد ، وهو الخط الذي ألحقنا وما زلنا نلح في لفت الأنظار اليه ، والذي قد تخفى أسرارُه بين ركام الجدل حول الأدلة والتفريعات الشرعية التي تلح هي الأخرى على رسمه وبيانه ليكون صراط الله واضحا ورئيسيا في تفسير كافة المعاملات مع الله والنفس والغير .

فالنصح لله ورسوله لا يعنى توجيه النصح لله ورسوله ، بل يعنى توجيه النصح للذات المؤمنة بأن تتعامل مع الله ورسوله على طريق الحياء الذى هو شعبة رئيسية من شعب الايمان يحد من التطرف النفسى ، ويورد المؤمن الى حالة متوسطة من الخوف والرجاء يمكن اعتبارها حافزا فعالا من حوافز الأمن فى الحياة ، ومن دوافع العمل نحو الغاية بلا انفاق وبلا تقاعس ولا خوف من الناس .

وليس النصح لعامة المسلمين وخاصتهم تحولا عن نصح الذات الى ذوات الآخرين بحيث تنقطع الصلة الشخصية بين الذات الناصحة والذات المنصوحة ، وانما هو على الحقيقة تحول من الذات الفردية الى الذات الجماعية التى يندرج فيها الفرد ويتحد معها ، فى ذات واحدة وجسد واحد . ومن هنا يصبح النصح متملا بالذات الناصحة السارية فى ذوات الآخرين ، والتي تسرى ذوات الآخرين فيها .

ليست هذه اللفظة هى بعينها ما جاء فى القرآن الكريم :
 « **انما المؤمنون اخوة** » (الحجرات : ١٠) و « **كانهم بنيان مريض** »
 (البص : ٤) و « **رحماء بينهم** » (الفتح : ٢٩) وهم وحدة متكاملة
 « **كذرع اخرج شطاها فازدحم فاستغلظ فاستوى على سوقه** »
 (الفتح : ٢٩) . فلا يجوز أن « **تقتلوا انفسكم** » (١) ولا أن « **تلمزوا انفسكم** » (٢) .

وهو ما فسرتة السنة النبوية فى جوامع من الكلم ، فالمؤمنون فى توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو يداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى . والمؤمن أخو المؤمن لا يظلمه

(١) النساء : ٢٩ - بلفظ : « **ولا تقتلوا انفسكم** »
 (٢) الحجرات : ١٠ - بلفظ : « **ولا تلمزوا انفسكم** »

ولا يسلمه • ويتم ايمان المؤمن حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه — الى مالا يحصى في السنة النبوية من تقرير هذا الأصل العظيم الذى يمكن أن نضعه في صورة أخرى تكشف عن سر التشريع في تحصين الأمة الاسلامية من مذاهب الهدم في الماضى والحاضر والمستقبل ، هى « انتسamy من العمل لمصلحة الذات الفردية الى قمة أنعمل لمصلحة الذات الجماعية على أساس الأخوة والحب ، لا على أساس القهر والضوف » •

وهذا الحافز الداخلى وهو « الأخوة » هو ما يفرق تماما بين التراحم الاسلامى ، وبين القهر والانتهازية ، والتحايل على السليبي والنهب في الشيوعية التى لا عدو لها الا الاسلام ، ولا تفرغ من حيلة لحربه الا لجأت الى حيلة أخرى ، وتتهادى الحيل الشيوعية حيلة بعد حيلة ، وتبقى أصول الاسلام شامخة متصدية لتخطيم هذا الأخطبوط اليهودى العنيد في إباء وشمم •

فالنصح الاسلامى ايثار يمازجه الحب ، والمسلم حينما يؤثر أخاه على نفسه ولو كانت به خصاصة ، فانما يؤثر ذاته أولا وقبل كل شيء ، ويؤثر ايمانه الشخصى في أن يرى صورته واضحة في المجموع كله ، إذ أن المؤمن مرآة المؤمن ، يسعد بسعادة أخيه ، ويتسamy بإسعاد أخيه بخيدا بعيدا ، حتى يصل الى الصورة التى لا تقهر أبدا في أى هجوم تشنه فئة باغية على مجتمع المؤمنين الذى كرس ذاته الواحدة لقهر الطغيان الذى استولى على ذوات البغاة والمتطصمين في العالم •

فالاسلام كله يدور حول حديث النصح ، وحديث النصح كما نرى شامل وجامع لأطراف المجتمع الاسلامى من وجهة العقيدة ومن وجهة السلوك ، ومن وجهة الولاية الشرعية لإمام المسلمين على الرعية •



الدعوة الى اليأس من رحمة الله :

ولكن الذى تستغرقه شواغل الحياة ، فيميل عن حد الوسط ، أو يخالف هذه التعاليم الاسلامية باقتراف كبيرة تحدث صدعا في بناء الأخوة الاسلامية ، ماذا يكون موقف الجماعة منه ؟ هل يمكن اعلانه بالطرود النهائى من نطاق الأخوة الاسلامية ، وقطع الأمل من رضوان الله عليه مرة أخرى ؟ أو بعبارة أوضح : هل له أمل في العودة الى نطق أخوة الايمان بحقوقها وإجباتها ، أم يعتبر خميوزا الى الأبد ؟

الواقع أن اعتبار فاعل الكبيرة مهما أشتدت بشاعتها منبوذا مطرودا من رحمة الله يقودنا الى موقفين كل منهما يشكل خطرا هائلا في جانب من جوانب الصرح الاسلامي المنيع .

اولهما : الحجر على المشيئة الالهية ، والتحكم فيها ، وتضييق نطاقها ، وحصره في العقول دون الرحمة الواسعة الشاملة ، وبذلك يكون الشخص انذى حكم على المخطيء بانطرد والنبد قد قضى نهائيا على أسلوب من أساليب دعوة الله تعالى الى نفسه حينما دعا عباده « الى دار السلام » (يونس : ٢٥) ، وحذف من كتاب الله وسنة رسوله ما يتصل بالرجاء والمغفرة الواسعة ، وأغلق باب التوبة المفتوح للمسلمين والكافرين جميعا .

ثانيهما : دفع أحد المؤمنين دفعا قويا ليخرج من نطاق أخوة الايمان الى نطاق العداء السافر للمؤمنين حينما يجد نفسه منبوذا يلمزه من كانوا اخوانه بالأمس ، ولا يقبلونه تائبا كما أمر الله . وفي نفس الوقت نجد أن من يقدم على المبالغة في تأثيم المذنب الى الابد لم يقدم على هذا العمل الا بدافع خفي من الإعجاب بالنفس ، واعتقاد فضله على غيره .

والموقف الأول يقترب كثيرا من الكفر ، والثاني والثالث من الكبائر . وقد حكم الله تعالى على اليائسين من روح الله بالكفر فقال : « انه لا ينافر من روح الله الا القوم الكافرون » (يوسف : ٨٧) ودعا عباده الى المغفرة والرحمة الواسعة : « ألم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة عن عباده » (التوبة : ١٠٤) . وبعث الرجاء في نفوس المنافقين . « أن المنافقين في الدرك الأسفل من النار ولن تجد لهم نصيرا . الا الذين تابوا » (النساء : ١٤٥ ، ١٤٦) . بل لقد فتح باب رحمة الله للكافرين اذا تابوا : « لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة ، وما من اله الا اله واحد » (المائدة : ٧٣) الى أن قال : « أملا يتوبون الى الله ويستغفرونه ، والله غفور رحيم » (المائدة : ٧٤) .

قال ابن عباس : من آيس عباد الله من التوبة بعد ذلك فقد جحد كتاب الله . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه مسلم : عن جندب : « ان رجلا قال : والله لا يخفر الله لفلان . وإن الله تعالى قال : من ذا الذي يتجالي على ألا أعفر لفلان ؟ فإني قد غفرت له ، وأحببت عملك » .

ولقد كانت فكرة الرحمة الالهية غير واضحة في مفهوم الناس في أول الاسلام ، وقد أخرج الطبري عن عمر : كنا نقول : ما الله بقابل ممن افتتن صرفا ولا عدلا ولا توبة ، عرفوا الله ثم رجعوا الى الكفر لبلاء أصابهم ، وكانوا يقولون ذلك لأنفسهم . فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة أنزل الله فيهم وفي قولنا وقولهم لأنفسهم : « يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ، ان الله يفر الذنوب جميعا ، انه هو الغفور الرحيم . وأنبئوا الى ربكم واسلموا له من قبل أن ياتيكم العذاب ثم لا تنصرون . واتبعوا احسن ما أنزل اليكم من ربكم من قبل أن ياتيكم العذاب بغتة وأنتم لا تشعرون » (الزمر ٥٣ — ٥٥) قال عمر : فكتبتا بيدي في صحيفة ، وبعثت بها الى هشام بن العاص . قال هشام : لما أتتني جعلت أقرؤها بذى طوى ، أصعد بها فيه وأصوب ، ولا أفهمها ، فقلت : اللهم أفهمنيها . فألقى الله في قلبي أنها انما نزلت فينا ، وفيما كنا نقول في أنفسنا ، ويقال فينا . فرجعت الى بعيري ، وجلس على ، فالحقت برسول الله صلى الله عليه وسلم .

ولكن التوبة لها شروط لتكون مقبولة :

- ١ — الندم ، وهو عبارة عن انكشاف البصيرة لادراك شناعة الجرم الذي حدث ، ودافع الى التوبة ، وتسميتها توبة في الحديث باعتبارها بداية التوبة ، لا حقيقتها .
- ٢ — الاقتلاع عن الذنب بالكلية ، واقتلاع آثاره من القلب ، ومحو الاصرار عليه من النفس .

٣ — العمل الصالح باعتباره تعويضا عما حدث ، ومحوه له . « ان الحسنات يذهبن السيئات » (هود : ١١٤) .

٤ — الخطأ من طبيعة الانسان ، فمن عاود الذنب بعد ان غير اصرار سابق ، فليعد الى التوبة بشروطها .

٥ — الوعاظ الذين يقنطون الناس من رحمة الله يجب عليهم التوبة على الفور عن هذه الجريمة العظمى . فقد مر ابن مسعود على قاض يذكر الناس بالعذاب فقال : يا مذكر ، لم تقنط الناس من رحمة الله ؟ ثم قرأ : « قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله » (الزمر : ٥٣) .

لا يجوز الحكم على الناس بالهلاك في الدين :

وكما حرم الاسلام بعث اليأس في قلوب الأفراد حرم بعث اليأس في قلوب الجماعات بصورة أخرى ، هي القطع بهلاكهم • وفي ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه مسلم عن أبي هريرة : « اذا قال الرجل : هلك الناس ، فهو أهلكهم » • قال ابن حجر المسقلائي : معناه : جعلهم هالكين ، لا أنهم هالكون على الحقيقة • ورواه أبو نعيم في « الحلية » وفيه : « فهو من أهلكهم » •

وقد فسر الامام مالك الحديث فقال : انذم يلحق من قاله على سبيل الازراء بالناس واحتقارهم ، وتفضيل نفسه عليهم ، وتقبيح أحوالهم • لأنه لا يعلم سر الله في خلقه ، فأما من قاله تحزنا لما يرى في الناس من نقص في الدين فلا بأس به •

وقال الخطابي : لا يزال العبد يعيب الناس ، ويذكر مساوئهم ، ويقول : هلك الناس ، فإذا فعل ذلك فهو أسوأهم حالا ، بما يلحقه من الأثم بالمعيب والوقية فيهم ، والعجب بالنفس •

ونقول : انه كذلك يحدث بقوله هذا صدعا هائلا في الأخوة الاسلامية ، ويأسا في نفوس الدعاة من الإصلاح ، ويخلق على الناس باب المراجعة للنفس • وقد قال الحارث بن أسد المحاسبى في كتابه « أدب النفوس » -الذى ما زال مخطوطا- : لا يجوز القطع بهلاك الكافر فضلا عن المسلم ، ولا الكبرياء عليه بالصلاح ، فربما أسلم الكافر ، وجب الاسلام ما قبله ، ثم مات قبل أن يحدث ذنبا ، فيكون أصلح حالا عند الله من الذى ذمه ، وربما تاب العاصى وعصى المطيع •



تذف الحصنات :

قال الله تعالى : « ان الذين يرمون المحصنات الفافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم • يوم تشهد عليهم السنتهم وأيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون » (النور : ٢٣ ، ٢٤) •

وقال تعالى : « والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا » آلى أن قال : « الا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا » (النور : ٤ ، ٥) •

«آية الأولى خصها ابن عباس ، ومقاتل ، والضحاك ، وأبو الجوزاء وغيرهم بأزواج النبي صلى الله عليه وسلم ولا سيما عائشة ، لأنها نزلت في قصتها .

قال ابن عباس في الآية الأولى : يعني أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، وما هن أهل النفاق ، فأوجب الله لهم اللعنة والغضب ، ثم نزل بعد ذلك قوله : «والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء» فأنزل الله الجلد والتوبة ، فالتوبة تقبل ، والشهادة ترد أبدا . وقال في رواية أخرى لابن جرير : فجعل لهؤلاء توبة ، ولم يجعل لأولئك توبة .

وأخرج الشيخان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «اجتنبوا السبع الموبقات قيل : يا رسول الله ، وما هن ؟ قال : الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولي يوم الزحف ، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات» .

وأخرج الطبراني عن حذيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «قذف المحصنة يهدم عمل مائة سنة» .

وانما كان هذا الوعيد الشديد لما في هذا العمل من تشويه لحرمة المسلمين ، وطعن في أعراضهم ، وحب لاشاعة الفاحشة في وسط المؤمنين «ان الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة ، والله يعلم وأنتم لا تعلمون» (النور : ١٩) .



حقوق الجار :

قال الله تعالى : «واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا ، وبالوالدين إحسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذى القربى والجانب والصاحب بالجنب وابن السبيل» (النساء : ٣٦) .

ينبأ الأمر بالإحسان إلى الجار مقرونا بالإحسان إلى ذوى القربى والوالدين ، وإحسان عبادة الله تعالى هما يندل على أهمية الجوار في الإسلام . والجار في الآية يمكن تقسيمه على الوجه التالي :

١ — الجار ذو القربى • قال ابن عباس ، وعكرمة ، ومجاهد ، والضحاك ، وزيد بن أسلم ، ومقاتل : هو الذى بينك وبينه قرابة • وقال على ، وابن مسعود : يعنى المرأة • وقال نوف البكالى : هو المسلم •

٢ — الجار الجنب • قال ابن عباس ، وعكرمة ، والضحاك ، وزيد بن أسلم : هو الذى ليس بينك وبينه قرابة • وقال نوف البكالى : هو اليهودى أو النصرانى • وقال على : وابن مسعود : هو الرفيق فى السفر •

٣ — صاحب الجنب • قال على ، وابن مسعود : هى المرأة • وبه قال ابن أبى ليلى ، والنخعى ، والحسن ، وابن جبير • وقال ابن عباس ، ومجاهد ، وعكرمة ، وقتادة : هو الرفيق فى السفر • وقال سعيد بن جبير : هو الرفيق الصالح • وقال زيد بن أسلم : هو جليستك فى الحضر ورفيقتك فى السفر •

روابط الجوار درجات بعضها أقوى من بعض • ويوضح ذلك حديث البزار عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الجيران ثلاثة : جار له حق واحد ، وهو أدنى الجيران حقا • وجار له حقان • وجار له ثلاثة حقوق ، وهو أفضل الجيران حقا : فأما الذى له حق واحد فجار مشرك لا رحم له ، له حق الجوار • وأما الذى له حقان فجار مسلم ، له حق الاسلام وحق الجوار • وأما الذى له ثلاثة حقوق فجار مسلم ذو رحم ، له حق الجوار وحق الاسلام وحق الرحم » •

وبعضهم أولى من بعض بالاحسان ، ويوضحه ما أخرجه البخارى وأحمد عن عائشة ، أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : إن لى جارين ، فالى أيهما أهدى ؟ قال : « الى أقربهما منك بابا » •

والاسلام بدعوته الى حقوق الجوار يضع المسلم فى مكانه من الدعوة الاسلامية عن طريق « القدوة الجسنة » ، أو عن طريق وضع الآداب الاسلامية موضع التنفيذ العملى ، بالمعايشة الرفيعة بين المسلم وجيرانه مهما كانت عقائدهم وميولهم ، ولا شك فى أن إبراز أخلاق الاسلام فى الصورة العملية على هذا الوجه عامل ناجح فى جذب المخالفين ، والتقريب بينهم وبين المسلمين ، أو على الأقل فى سلب أحقادهم التى تنمو فى بيئة يسودها التعصب والتقاطع •

ولهذا كانت السنة النبوية توالى التأكيد على حقوق الجار ، وقد بلغت تلك الوصايا قممها فيما أخرجه الشيخان عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه » .

وأخرج الترمذى وأبو داود أن عبد الله بن عمر كان له جار يهودى ، فكان إذا ذبح الشاة قال : احملوا الى جارنا اليهودى منها . وأخرج أحمد عن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يشبع الرجل دون جاره » .



أذى الجيران حرام :

ولهذا الذى أكدته الشريعة من حقوق الجوار كان أذى الجيران حراما ، مسلمين كانوا أو غير مسلمين ، وقد جاء النكير على من يؤذون جيرانهم فى السنة ، فأخرج الشيخان عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « والله لا يؤمن ، والله لا يؤمن ، والله لا يؤمن » . قيل : من يا رسول الله ؟ قال : الذى لا يأمن جاره بوائقه » . يعنى : شروره . وفى رواية لمسلم عن أبى هريرة : « لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه » .

ومن حديث الشيخين عن أبى هريرة : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره » .

وأفحش البوائق والشرور التى يرتكبها الكثير مع الجيران ، وأثنعها جرما ، هو الزنى بزوجات الجيران . وقد أخرج الشيخان وأبو داود ، والترمذى ، والنسائى عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل : أى الذنب أكبر عند الله ؟ قال : « أن تجعل لله ندا وهو خلقك » . قيل : ثم أى ؟ قال : أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم منك . قيل : ثم أى ؟ قال : أن تزانى حليلة جارك » . ومعنى « تزانى » تزنى معها برضاها .

قال الامام النووى : وذلك يتضمن الزنى بها ، وافساد قلبها على زوجها ، واستمالة قلبها الى الزانى ، وذلك أفحش ، وهو مع امرأة الجار أشد قبحا ، وأعظم جرما ، لأن الجار يتوقع من جاره الدفع عن حريمه ، وأن يأمن بوائقه ، ويطمئن اليه ، وقد أمر باكرامه ،

والاحسان اليه ، فاذا قابل هذا كله بالزنى بامراته ، وافسادها عليه ، كان ذلك في غاية القبح .

وقد عالج رسول الله صلى الله عليه وسلم أذى الجيران بعضهم لبعض عن طريق اعلان عمل الجار المؤذى على الملأ ، وتحكيم المجتمع فيه . فقد أخرج أبو داوود عن أبي هريرة قال : جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم يشكو جاره ، فقال : « اذهب فاصبر . فأتاه مرتين أو ثلاثا ، فقال : اذهب فاطرح متاعك في الطريق . فطرح متاعه في الطريق ، فجعل الناس يسألونه فيخبرهم خبره ، فجعل الناس يلعنونه : فعل الله به ، وفعل ، وفعل . فجاء اليه جاره فقال له : ارجع ، لا ترى مني شيئا تكرهه » .



تغليظ تحريم دم المسلم :

قتل المسلم أخاه بدون حق جريمة عظيمة ، لأنها اشعال لنار الفتنة بين المؤمنين بحيث تدوم عشرات السنين ، ويستفحل أمرها ، ويتسع شرها ، فيشمل العشائر والبلاد ، فينتصر كل فريق لصاحبه على غير هدى ، وينتهى الأمر الى تحويل المجتمع الاسلامى من مجتمع الخبة والأخوة الى مجتمع التناحر والقتال والدم .

وأصل الداء كله حادث فردى يقوم به انسان اجتثت من قلبه جذور الايمان ، أو أعمته شهوة جامحة ، أو دفعته غيرة مدمرة ، أو قاده شك متسلط ، فعالج ما بينه وبين أخيه أو امرأته عن طريق سفك الدم . ثم تثور براكين الحمية الجاهلية الى الأخذ بالثأر ، حتى تتسع المعارك ، وتتحول الى فتنة .

وقد حدد الاسلام الوجوه التى يباح بها دم المسلم ، ويحرم فيما عداها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه الجماعة عن ابن مسعود وأحمد عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يهل دم امرئ يشهد أن لا اله الا الله ، وأنى رسول الله ، الا باحدى ثلاث : الشيب الزانى ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة » .

وفي تغليظ أمر الخارجين عن هذه القاعدة ، ممن يقتلون بغير حق أخرج أبو داوود عن أبي الدرداء أنه سمع رسول الله صلى الله

عليه وسلم يقول : « كل ذنب عسى الله أن يغفره ، إلا من مات مشركا ، أو مؤمنا قتل مؤمنا متممدا » . وأخرج عن عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من قتل مؤمنا فاغتبط بقتله ، لم يقبل الله منه صرفا ولا عدلا » . والصرف : النافلة . والعدل : الفريضة . والأحاديث في تغليظ حرمة دم المؤمن كثيرة جدا .

ونظرا لفداحة قتل المؤمن بغير حق فقد قال ابن عباس ، وأبو هريرة ، وزيد بن ثابت ، وعبد الله بن عمر ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن ، وعبيد بن عمير ، والحسن ، وقتادة ، والضحاك ، وغيرهم : لن قاتل المؤمن بلا حق لا توبة له ، وهو مخذل في النار ، وغضب الله عليه ولعنه .

وأخرج ابنخاري ، ومسلم ، والنسائي من طرق كثيرة منها عن سعيد بن جبيرة قال : اختلف أهل الكوفة في قوله تعالى : « ومن يقتل مؤمنا متممدا فجزاؤه جهنم خالدًا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما » (النساء : ٩٣) فرحلت الى ابن عباس ، فسألته عنها ، فقال : هي من آخر ما نزل ، وما نسخها شيء . وقال ابن عباس في رواية الطبري : ان الرجل اذا عرف شرائع الاسلام ثم قتل مؤمنا متممدا فجزاؤه جهنم ، ولا توبة له .

ولكن أبا هريرة رضى الله عنه قال في معنى الآية : هذا جزاؤه ان جازاه . يعنى : ان جازاه الله على فعله خلده في النار وغضب عليه ولعنه .

والذى عليه سلف الأمة وخلفها : أن القاتل له توبة ، فان تاب وأناب . وخشع وخضع ، وعمل صالحا غفر الله له ، وعوض المقتول من ظلامته يوم القيامة . والآيات كثيرة في غفران جميع الذنوب الا الشرك : « ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء » (النساء : ٤٨) وقد تواردت الأحاديث بأنه يخرج من النار من كان في قلبه أدنى ذرة من الايمان .



إذا التقى المسلمان بسيفيهما :

أخرج الشيخان وأبو داود والنسائي عن أبي بكرة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اذا تواجه المسلمان بسيفيهما فالقاتل

والمقتول في النار • قيل : يا رسول الله ، هذا القاتل ، فما بال المقتول ؟
 قال : انه أراد قتل صاحبه • ورواية البخارى : « انه كان حريصا
 على قتل صاحبه » •

قال القسطلاني في « ارشاد السارى » : ذلك محمول على من
 استحل ذلك ، وهو خاص بالقتال في الفتن العامة تكون بين طائفتين
 من المؤمنين • وقال : لا يلزم من كون القاتل والمقتول في النار أن
 يكونا في مرتبة واحدة ، فالقاتل يعذب على القتال والقتل ، والمقتول
 يعذب على القتال فقط ، فلم يقع التعذيب على العزم المجرد •

وانما كان الوعيد الشديد على مقاتلة المسلمين بعضهم بعضا ،
 لأنهم بمثابة المستهزئين يمهّد الله الذي قطعوه على أنفسهم بالايمان
 به وبرسوله وبما جاء به ، والاتحاد مع المؤمنين على بساط الحب في
 الله ، وقتال أعداء الله ، اعلاء لكلمة الله • • هذا هو العهد المقطوع على
 المسلم بحكم قبوله لدعوة الاسلام ، فاذا ما اندفع حاكم مسلم بباعث
 من فساد عقله وقلبه ، أو موالاته لقوى البغى والاحاد عميلا لهم ،
 ووسيطا ينفذ مخططاتهم بين المسلمين ، هياما بالعلو في الأرض ،
 فحشد المسلمين من بلده ليقاتلوا في بلد آخر ، وأطاعه هؤلاء نفاقا له
 أو طمعا في دنياه ، فقد بدل هذا الحاكم وأذنبه نعمة الله كفرا ، وعهد
 الله هزوا ولعبا ، وحرّفوا كلمات الله لتتوافق مع أهوائهم وأهواء ساداتهم
 من جبايرة الاحاد والتخريب لبلاد الاسلام •

لهذا الخطر الحقيقي على وحدة أمة الاسلام ، وعلى عقائد العامة
 من ضعف الايمان كان العدل الالهي قاضيا بعقوبة القاتل والمقتول •

قال القاضي عياض : انما هم من أهل النار لأنهم ما قصدوا بتلك
 المقاتلة والخروج اليها اعلاء دين ، أو دفع ظالم ، أو اعانة محق ،
 وانما كان قصدهم التباغى والتشاجر طمعا في المال والملك •

فكيف يكون الجرم اذا كان القتال لمؤازرة مذهب مضاد للاسلام
 معاد له ونشره في بلد اسلامي بأمر من دعاته ، واطماع منهم للحاكم
 المسلم بالسلطان والتسلط ؟

تشريح الجثث للتعليم :

مسألة تشريح الجثث الآدمية للتعليم جزئية من الجزئيات لم ينص عليها الفقهاء الأقدمون ، ولكنها لا بد أن تكون مشمولة بقاعدة كلية من قواعد الشريعة ، ضرورة كمال الشريعة وشمولها ، وصلاحياتها للنخلق جميعا في كل الأعصار .

ويتبين بالبحث أنها راجعة لقاعدة المصالح المعتبرة شرعا ، وأن لها نظائر من المسائل التي اجتهد فيها الفقهاء .

ومن قواعد الشريعة أنه اذا تعارضت مصلحتان قدم أقواهما . ومسألة التشريح داخلة في هذه القاعدة . فان مصلحة حرمة الميت تعارضت مع مصلحة أولياء الميت ، والأمة ، والمتهم عند الاستبأه ، فقد ينتهي التشريح الى اثبات الجناية على المتهم ، وفي ذلك حفظ لحق أولياء الميت ، واعانة لولى الأمر على ضبط الأمن ، وردع لمن تسول له نفسه ارتكاب مثل هذه الجريمة خفية . وقد ينتهى الأمر الى ثبوت موته موتا عاديا ، وفيه براءة للمتهم كما أن في التشريح معرفة ما اذا كان هناك وباء ، ومعرفة نوعه ، فيتقى شره بوسائله المناسبة ، وفي ذلك محافظة على نفوس الأحياء ، والحد من أسباب المرض .

وفي تعريف الطلاب تركيب الجسم وأعضائه الظاهرة والأجهزة الباطنة ومواقعها وتدريبهم على ذلك عمليا وتعريفهم باصابتها وطرق علاجها مصالح كثيرة تعود على الأمة بالخير العميم . فاذا تعارضت مصلحة المحافظة على حرمة الميت مع هذه المصلحة نظر العلماء أى المصلحتين أقوى .

وقد سئل فضيلة الشيخ حسنين مخلوف عن حكم تشريح الموتى فقال :

« ان تطبيب الأجسام وعلاج الأمراض أمر مشروع حفظا للنوع الانسانى حتى يبقى الى الأمد المقدر له ، وقد تداوى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأمر به من أصابه مرض من أهله وأصحابه ، ودرج بعده أصحابه على التداوى والعلاج .

ومن مقدمات الطب ومقوماته تشريح الأجسام ، فلا يمكن للطبيب أن يقوم بطب الأجسام وعلاج الأمراض الا اذا أحاط خبرا بتشريح الانسان علما وعملا ، وعرف أعضائه الداخلية ، وأجزاءه المكونة له

والتصالاتها ومواضعها وغير ذلك فهو من الأمور التي لا بد منها .
ولا يقال : قد كان فيها سلف طب ولم يكن تشريح لأنه كان طباً بدائياً
لعل ظاهرة ، وكلامنا في طب واف لنشتي العلل والأمراض .

فالتشريح على هذا واجب بالأدلة التي أوجبت تعلم الطب وعلومه
ومباشرة بالعمل ، لتقوم طائفة من الأمة به . فالشارع إذا أوجب أمراً
يتضمن إيجاب ما يتوقف عليه ذلك الأمر . فإذا أوجب الصلاة وجب
الوضوء وإذا وجب على البعض تعلم الطب فقد وجب بذلك تعلم
التشريح ومزاولته عملاً .

أما تشريح القتلى لمعرفة سبب الوفاة وتحقيق ظروفها ، والاستدلال
على ثبوت الجريمة أو البراءة فلا شبهة في جوازه أيضاً إذا توقف عليه
الوصول إلى الحقيقة . فقد يقتل المجرم ثم يحرق الجثة ، ولا يكشف
ذلك إلا بالتشريح ، ومن هنا كان لازماً .

وقد يقال : إن كرامة الإنسان تأتي ذلك . وفيما مضى دليل
وجحان المصلحة العامة للأمة على مصلحة كرامة الميت .

وقد يقال : يكفي بتشريح الحارين والمرتدين . ولكنها ربما كانت
غير كافية ، فيعود الأمر إلى جواز تشريح المسلمين .

ولا يكفي تشريح الحيوانات في تعلم الطب لأن هناك خلافاً بين
جسم الإنسان وجسم الحيوان ، والاعتماد على الحيوانات الثديية
لا يعطى فكرة صادقة عن تفاصيل الجسم .

(ملخصاً عن الفقه الميسر ، نقلاً عن مجلة البحوث الإسلامية
باليرياض) .



مواجهة الفتن :

وإذا حققنا النظر ، وفتحنا عيون البصائر ، وجدنا أن ثوران
تلك الفتن العمياء يرجع سببه في الحقيقة إلى خلل طرأ على جهاز
الدعوة الإسلامية الأذاري وهو « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر »
فاتخذ هذا الجهاز اجدي صورتين : أما التعطيل الكامل عن العمل ،
وبقاؤه تاريخاً وتراثاً يدرس ، وتهتز له الرؤوس اعجاباً بحكمة الإدارة
الإسلامية ، وأما أنه كان يعمل على صورة هزيلة لا تكفي لكبح رؤوس

الفتنة قبل أن تستفحل ، ولا يكثف جهوده لتتوازن مع ضخامة الفتنة الناشئة ، ولا يلاحق مصدر الفتنة في مكانها البعيد اعتمادا على من يحضرها من علماء المسلمين ، الذين قد يكونون أصبحوا ذبولا للفتنة وحسب نارها •

أعنى : أن تقصيرا حدث في كم الدعوة وكيفها على النساء • وقد يكون لهذا التقصير مستند شرعى ، وهو مسألة « فرض الكفاية » • هما دام المنكر الذى تخشى منه الفتنة قد نال كلمة عابزة من النهى ، أو كراهية بالقلب فقد انتهى الأمر • والحق أن هذا الفهم قاصر وغير منضبط في فهم قاعدة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر في الاسلام • بل ان النهى عن المنكر والأمر بالمعروف يكون باليد ، واستفراغ جهود الأيدي في منع المنكر ، فإذا لم يمكن تحقيق الهدف فليكن بالدعوة بالقول وتكثيف الجهود في ذلك والا فبالقلب ، ومعناه : كراهية أهل المنكر ، وعزلهم عن المجتمع باتخاذ موقف سلبي إزاءهم ، فلا يخاطبون ، ولا يؤاكلون ، ولا يشاربون • أما أن ننهائهم بالقلب ونخالطهم ، ونتودد إليهم ، فهذا ما لم يشرعه الاسلام •

ولقد حذر الله تعالى من الفتنة التى توشك أن تتم البلاد فقال : **« واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة »** (الأنفال : ٢٥) •

وتفسير هذه الآية متردد بين كونها في الصحابة خاصة ، أو في جميع المؤمنين • وأحسن ما جاء في معناها قول ابن عباس الذى رواه الطبرى قال : أمر الله المؤمنين ألا يقرؤا المنكر بين ظهرائهم ، فيعصمهم الله بالعذاب • وبه قال الضحاك ، ويزيد بن أبى حبيب وغيرهما •

ويدل على ذلك أحاديث كثيرة منها ما أخرجه أحمد عن حذيفة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : **« والذى نفسى بيده لتأمرن بالمعروف ولتنتهون عن المنكر ، أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقابا من عنده ، ثم لتدعنه فلا يستجيب لكم »** •

ومما يدل على وجوب تدارك الأمور التى تحدث بين المسلمين في بدايتها ، وقبل أن يستفحل خطرهما قوله تعالى : **« وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ، فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تقيء الى أمر الله ، فإن قامت فاصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا ، إن الله يحب المقسطين • إنما المؤمنون أخوة فأصلحوا بين أخويكم »** (الحجرات : ١٠ ، ٩) •

فاذا استفحل شر الفتنة بسبب اهمالها في بدايتها ، وتعدت أسباب النزاع شئون الدين الى شئون الدنيا ، وكان خروجهم للقتال كما يقوله القاضي عياض : لا لاعلاء دين ، أو دفع ظالم ، أو أعانة محق ، وانما كان للتبأغى ، والتشاجر طمعا في المسال والملك . اذا كان ذلك كذلك فإن النبي صلى الله عليه وسلم يرشد المسلمين الى الوقوف من تلك الفتنة العمياء موقفا حكيما بحيث لا يزيد نيران الفتنة اشتعالا لأن الطرفين المتحاربين انما يحاربون للدنيا .

فقد أخرج الشيخان ، وأبو داود عن أبي بكرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « انها ستكون فتنة يكون المضطجع فيها خيرا من الجالس ، والجالس فيها خيرا من القائم ، والقائم خيرا من الماشي ، والماشي خيرا من الساعي » . قال : يا رسول الله ، فما تأمرنى ؟ قال : من كانت له ابل فليلق بابل ، ومن كانت له غنم فليلق بغمه ، ومن كانت له أرض فليلق بأرضه ، ومن لم يكن له شيء من ذلك فليعمه الى سيفه فليضرب بحدده على الحرة ، ثم لينج ما استطاع النجاء » .

ولعموض أمر هذه الفتن ، وعدم التحقق من أهدافها صورها الرسول صلى الله عليه وسلم في حديث الترمذى وابن ماجه بأنها : « كقطع الليل المظلم » . وبين أسبابها وعلاماتها في حديث الشيخين عن أبي هريرة فقال : « يتقارب الزمان ، وينقض العلم ، وتظهر الفتن ، ويلقى الشح ، ويكثر الهرج » . قيل : يا رسول الله ، ما الهرج ؟ قال : « القتل ، القتل » .

قال الخطابي : تقارب الزمان يعنى قصر الأعمار ، وقلة البركة فيها . وقال البيضاوى : تسارع الدول الى الانقضاء ، والمقبرون الى الانقراض ، فيتقارب زمانهم ، وتتدانى أيامهم . وقال ابن بطال : تقارب أحواله فى أهله ، فى قلة الدين ، حتى لا يكون فيهم من يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، لخلبة الفسق ، وظهور أهله .



تهديد الأمن والسرة بالاكراه :

قطع الطريق جريمة كبرى ، ينشأ عنها الحد من حرية المسلمين نحو مصالحهم ، وبناء كيانهم الاقتصادى ، وتعطيل الأسفار لطلب العلم ونحوه ، واخلال بأمن الناس على أموالهم ودمائهم وأعراضهم . (١٩ - هذا حلال وهذا حرام)

وقد اتخذ قطع الطريق صورا مختلفة في العصر الحاضر ، منها :

- ١ — السرقة بالاكراه تحت تهديد السلاح .
- ٢ — القتل من أجل السرقة .
- ٣ — هتك العرض ، وخطف النساء من الطريق .
- ٤ — قطع الطرق العامة على الناس وسلبهم وتهديد الأمن العام .

وقد شدد الله تعالى في هذه الجريمة بتشديد عقوبتها ، فقال :
 « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ، ذلك لهم خزي في الدنيا ، ولهم في الآخرة عذاب عظيم »
 (المائدة : ٣٣)

سبب نزول هذه الآية ما أخرجه الجماعة عن أنس وغيره : أن جماعة من قبيلة « عكل » أو « مزينة » قدموا المدينة ، فمروضوا ، فبيعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أبل الصدقة فشرى منها ، فصحوا ، فارتدوا عن الاسلام ، وقتلوا الراعي ، وسلقوا الابل : فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهم ، فجيء بهم ، فقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، وسمر أعينهم — كحلها بمسافير مخمأة — وألقاهم في الحرة حتى ماتوا .

وهل ينطبق وصف قطاع الطريق على المحاربة في الطرق العامة خارج البلد ، أو هي شاملة لهذا في داخل البلد وخارجها ؟

قال مالك ، والأوزاعي ، والليث بن سعد ، والشافعي ، وأحمد ابن حنبل ، والجمهور : ان المحاربة تنطبق على من يقومون بتهديد أمن الناس في البلاد ، وفي الطرقات خارج الأمصار . حتى لقد قال مالك : ان هذا الاسم ينطبق على من يخذع الرجل فيدخله بيته فيقتله ، ويأخذ ما معه .

وقال أبو حنيفة : لا تكون المحاربة الا في خارج المصر ، لأنه في المصر يلحقه الغوث ان استغاث . والصحيح قول الجمهور . وعليه فكل من هدد المسارة في الطريق ، أو في السيارات العامة ، أو استعمل السلاح في السرقة ، أو اعتدى على عرض عن طريق الخطف ، أو غير ذلك من مبتكرات المجرمين في هذا المجال داخل تحت طائلة العقاب الذي تضمنت عليه الآية السابقة .



مخالطة الظلمة واعانتهم على الظلم :

قال الله تعالى : « ولا تركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار » .
(هود : ١١٣) والركون هنا : السكون الى الشيء ، والميل اليه بالمحبة .
قال ابن عباس : لا تميلوا في المحبة لهم ، ولين الكلام والمودة . وقال
السدي وجابر بن زيد : لا تداهنوا الظلمة . وقال أبو العالية :
لا ترضوا بأعمالهم .

وكل ذلك صحيح في معنى الآية ، سواء أكان الظالم حاكما ،
أو رعية ، فالمراد هو : عزل الظلمة ، حتى يشعروا بالوحشة ، وسخط
المسلمين على أعمالهم . أما أن يتقرب اليهم الانتهازيون والوصوليون ،
فيثنون على أعمالهم ، ويسوغون الظلم الواقع منهم ، ويفتنونهم بغير
ما أنزل الله ، فذلك اعانة لهم على الظلم ، لأن الظالم قد يكون في يدأية
أمره متوجسا من فعله ، غير واثق من أمره ، فإذا ما انهال عليه الثناء ،
وانحاز اليه المنافقون ، وزينوا له سوء عمله ، صدقهم ، أو اطمأن
الى غفلة الناس ، وعرف ما يؤمنه من بطشهم ، فجمع حوله عصابت
من المجرمين والسفاحين ، وأصحاب الضمائر الخربة ، والجواسيس ،
واستفحل شره ، وعم طغيانه ، واستعصى الخلاص منه .

وفي موالة الظالم وعونه على الظلم ، والاسهام في تمكين الارهاب
من البلاد خطر عظيم على العبقریات ، والعقول الممتازة ، وأهل البصائر
النافذة ، وأصحاب الرأي الحر البناء ، فلا شيء في الوجود يخيف
الطاغية قدر ما يخيفه عقل واع ، وبصيرة نافذة ، وذكاء مشتل ،
ولا شيء يؤنسه ، ويذهب وحشته ، ويرضى غروره الأهوج ، قدر
ما يرضيه الغباء والتبعية ، وكبت الفكر .

وفي جحيم الظلم لا يتحرك الناس الا برأى الظالم ، ولا يفكرون
الا بعقله ، فلا حرية لهم الا في الشرح والتعليق والتجديد لكل ما ينطق
من أوهام ، أما أن يخرج المفكر عن هذا النطاق فتلك الجريمة الكبرى
« قال فرعون ما أريكم ألا ما أرى وما أهديكم الا سبيلا الرشاد »
(غافر : ٢٩) . فتنقلب حينئذ معاني الألفاظ الى أضدادها ، فيصبح
الكبت حرية ، والاذلال اعزازا ، والفقر رخاء ، الى غير ذلك مما هو
ملموس في تواريخ الشعوب التي يسودها القهر والظلم .
ومن بلایا اعانة الظلمة على الظلم ظهور طبقة من الجلادين فقدوا

كل مشاعر الانسان يقومون بأمر سيدهم بتعذيب المخالفين ، وصب أمواج النكال فوق رؤوسهم ، ويتنشقون على الحيوان الأعجم في هتك الحرمات ، وقهر العقول ، وابتكار ألوان عجيبة من التعذيب ، مما يحدث حالة من الانكماش الفكرى والاقتصادى والشك وفقدان الثقة •

ولقد حذر الرسول صلى الله عليه وسلم من الظلمة وأعوانهم تحذيرا شديدا ، فقال فيما أخرجه الامام أحمد وابن حبان عن أبى سعيد : « سيكون أمراء يفتشاهم غواش — أو حواش — من الناس ، فمن دخل عليهم ، وصدقهم بكذبهم ، وأعانهم على ظلمهم ، فليس منى ، وليست منه • ومن لم يدخل عليهم ، ولم يعنهم على ظلمهم ، فهو منى ، وأنا منه » •

وقال سعيد بن المسيب : لا تملأوا عيونكم من الظلمة وأعوانهم الا بالانكار من قلوبكم ، لئلا تحبط أعمالكم الصالحة • وقال مكحول : ينادى يوم القيامة : أين الظلمة وأعوانهم ؟ فلا يبقى أحد مد لهم حبرا ، أو حبر لهم دواة ، أو برى لهم قلما ، فما فوق ذلك الا حضر •



في المعاملات المالية

الاختلاف والايان وحركة انجساره :

الفطرة هي الاسلام وقوانينه. الثابتة التي تقاس بها تصرفات الانسان فتردها الى الخطأ أو الصواب ، وليست الفطرة هي ميول الانسان وطبائعه يدور حولها الاسلام. فيقر ما وافقها ، وينفي عنها ما خالفها ، فهذا التفسير الأخير للفطرة بجانب للحق ، معاكس لنص القرآن المحكم « فاقم وجهك للدين هنيئاً ، فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ، ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون » (الروم : ٣٠) وهؤلاء الذين لا يعلمون هم الذين يريدون أن يطوعوا شريعة الله لرغبات الانسان ، لا أن يطوعوا ميول الانسان لشريعة الله ، حتى يتحقق بذلك التطويح حركة الفكر ، وحركة المال ، وحركة انجساره كلها على طريق الدعوة والجهاد في سبيل الله .

ومن ألصق الظواهر البشرية بالفطرة التي هي الدين الحق : اختلاف أنواع الناس وأشكالهم وألوانهم ولغاتهم وعاداتهم ومناهج تفكيرهم .

وقد أفصح القرآن عن هذه الصلة الوثيقة بقول الله تعالى : « ولو شاء ربك لجل الناس أمة واحدة ، ولا يزالون مختلفين . إلا من رحم ربك ، ولذلك خلقهم » (هود : ١١٨ ، ١١٩) . قال الحسن : لا يزالون مختلفين في الرزق يسخر بعضهم بعضاً . وقال عكرمة : في الهداية والدين . وأخرج الطبري في تفسيره أن رجلين اختصما عند طاووس فأكثرا ، فقال طاووس : اختلفتما فأكثرتما . فقال أحدهما : لذلك خلقنا ، قال : كذبت . فقال الرجل : أليس الله يقول : « ولا يزالون مختلفين ، إلا من رحم ربك ، ولذلك خلقهم » قال : لم يخلقهم ليختلفوا ، ولكن خلقهم للرحمة والجماعة . وهكذا قال ابن عباس ، ومجاهد ، والضحاك .

والذي ترجمه أن الاختلاف شامل للدين والأرزاق. وما يتبع ذلك

من عادات وتقاليد ومناهج في الفكر ، وأن هذا الاختلاف الذي غطر الله الناس عليه ينتهي الى الجماعة والرحمة .

ويوضح هذا المعنى ويزيده اتساعا وشمولا قوله تعالى : « **ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف السنتكم واللوانكم ، ان في ذلك لايات للعالمين** » (الروم : ٢٢) وتمضى الآيات كاشفة عن دلائل عظمة الله ، وأساراه في خلقه الى أن تصل الى غايتها في قوله تعالى : « **فأقم وجهك للدين حنيفا ، فطرة الله التي فطر الناس عليها ، لا تبديل لخلق الله ، ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون** » (الروم : ٣٠) فقد جاء الاختلاف في الألسنة والألوان ، أى في أنواع البشر وأجناسهم محرونا بخلق السموات والأرض ، واعتبر القرآن هذا الاختلاف في الجنس آية على سلطان الله المطلق على الكون لا يدركها الا العلماء . والعلم الذي يصل الى وجود الله وتأكيد سلطانه من خلال البحث في السموات والأرض ، واستكشاف أسرارهما ما هو الا العلم الحديث الذي يصل بالانسان الى تلك الغاية العليا على منهج علمي لا يصل اليه الناسك المتبطل من خلال التأمل والاستغراق .

فاذا كان التأمل والاستغراق يصل بالانسان الى الايمان من طريق الوجدان ونماء الوعي الروحي ، فان هنالك أجناسا وشعوبا لا تستسيغ هذا التذوق الوجداني ، ولا تريد أن تؤمن الا عن طريق الاقتناع العقلي الذي لا يصل اليه الا البحث عن طريق التتقيب عن أسرار الأرض وثرواتها ، وعن أسرار الفضاء وطاقاته واشعاعاته ، وذلك هو مجال العلم الحديث الذي أرشد اليه القرآن في سورة الروم .

فاختلاف الناس الى شعوب وقبائل كما يقول الأستاذ العقاد في كتابه « **الانسان في القرآن الكريم** » : « **كان أقوى الأسباب للاحكام صلة التعارف بينها ، وتعريف المساعي والحيل لاستفواج كنوز الأرض ، واستنباط أدوات الصناعة على حسب المواقع والأزمنة ، وعلى حسب الملكات والمعادات التي يتفق عنها تعدد الحضارات وأفانين الثقافة ، وتزداد الانسانية عرفانا بأسرار خلقها ، وعرفانا يخالقها ، واقتربا فيما بينها ، وتضطر اليه اضطوارا لما تحسه من اشتباك منافعها ، وسريان الضرر من قريبتها الى بعيدها** » .

فالمهدف الفطري من اختلاف أنواع الانسان كمل هو واضح من آيات القرآن وأقوال المفسرين انما هو أن تتعارفه الشعوب من خلال

ابحث العلمى لاستتباط الثروات والاستدلال بمجائب الأرض والسما
على وحدة الخالق المدير ، ثم تبادل المنافع المالية ، والمصارف
الايمانية ، وبذلك تتكامل حاجات الشعوب ، والأمم •



واختلاف الطبقات أو الدرجات :

ولا يخرج عن هذه السنة المفترية اختلاف الطبقات أو الدرجات
فى المجتمع الواحد ، من الدواب والحشرات والطيور وكل ما برأ الله ،
حتى تمثل كل درجة منها طبقة متميزة بخصائصها ، ومن مجموع الطبقات
فى كل نوع من الأنواع تكون الأمة « وما من دابة فى الأرض ولا طائر
يطير بجناحيه الا أمم أمثلكم ، ما فرطنا فى الكتاب من شيء »
(الأنعام : ٣٨)

فظاهرة الاختلاف فى درجات العمل ، ونظام المعيشة ، وتقالي
الأخلاق والعادات والحلوظ والقيم عميقة فى الكون بحيث يعجز الانسان
عن أن يستقصيها تصنيفا وتمييزا بين فرد وفرد ، أو بين طائفة وطائفة
أو بين أمة وأمة ، أو بين فصيلة وفصيلة من العجماءات ، أو بين نوع
ونوع من الجمادات •

فالحروب التى تثيرها الشيوعية اليهودية بين طبقات الأمة الواحدة ،
ثم بين أمة وأمة ، أو مجموعة ومجموعة من الأمم تحت شعار « حرب
الطبقات » ولإزالة الفوارق بين الناس ، هذه الحروب التى لا تهدأ
فى صورها الباردة والساخنة لا يمكن وصف مثيريها الا بأحدى صفتين ،
أو بهما مجتمعيتين : الغباء المطبق فى فقه الظواهر الكونية ، أو الذكاء
الخارق فى صنعة الغش والخداع لصرف الناس عن العلم ، وابتزاز
المال الخالى دون هوادة ولا رحمة •

وأقل العقول فهما لا يمكن أن يتصور مجتمعا خاليا من الطبقات •
والا فأننا نكون قد قهرنا الفطرة ضد طبيعتها على لون واحد من الحياة
فقير غاية الفقر فى الفكر والخلق والذوق والمواطف ، يستحيل قيامه
بين الأحياء والجمادات على السواء • فالذين يزعمون أنهم قضوا على
نظام الطبقات فى المجتمعات الشيوعية أقاموا نظاما آخر للطبقات
بأيديهم ، وسادت فيه طبقة العمال ، واختلفت الأجور بينهم تحت

شعار الحوافز ، كما اختلفت حسب قوة العامل على زيادة الانتاج أو ضعفه عنها ، كما برز الفرق بين رجال الحزب الشيوعي وبين من لم يسعد بالانضمام اليه ، الى آخر ما هو وارد في قائمة الخلاف بين الطوائف والقوميات رغم تخليفه بتلك الشعارات الهزيلة التي لا تثبت أمام الفحص والتحقيق .



الاسلام وحرب الطبقات :

إذا كان الاسلام هو الفطرة ، فهو يبرز مسألة اختلاف الناس ، ويرفض أن يسلكهم جميعا في طبقة واحدة ، وفي الوقت نفسه يتخذ من هذا الاختلاف ذريعة لثراء العقيدة والأخلاق والمواظف الراقية . ثم يجمع كل الدرجات أو الطبقات في اطار واحد من الأخوة الایمانية ، أو الأخوة الانسانية كما قلنا ، وفي كل خطوة من خطوات الاسلام نحو القضاء على أسباب الحرب الطبقيّة تزداد حصيلة الانسانية من العلوم والأخلاق والمفاهيم المرنّة التي لا يمكن أن تنمو في مجتمع مقهور على نمط واحد من أنماط العيش ، وبهذا التقدم الأخلاقي الذي يحرص عليه الاسلام تندثر الأخلاق الطبقيّة التقليدية وتكتشف عن الاختلاف أهدافه السامية ، وينعم الناس جميعا بتلك الأهداف التي لا تخرج عن الحافز الداخلي لاسعاد الغير ، لا بالقوانين المفروضة بالنار والحديد ، فما يلبث الناس أن يتخلصوا من القوانين بالحيلة والخداع والنفاق ، ويبقى عن الحق حاكما لتصرفات الانسان .

والفطرة تأبى أشد الآباء أن تتفق حظوظ المعاش مع الاختلاف في العمل ، لأنها ان فعلت ذلك فقد أغلقت باب الابداع والابتكار ، والتنافس في التفوق والعلم ، وحسرت الانسانية بذلك من حركة العقل ، وعطلت موابع التدبر والتأمل ، وهي أساس العمران الذي ينشده الاسلام ويتمعهه بالاثراء والانماء .

ولكن هذا الاختلاف لا يجوز أن يكون ذريعة لاذلال المتخلف . والضعيف ، بل هو وسيلة من وسائل الامتحان الالهي والابتلاء للبشر . حتى يقيسوا بسلوكهم درجة ايمانهم ، وحتى يعلم الله صدقهم في الشكر على ما آتاهم ، وبين النجاح والافقار تقوم حضارات

وتتهار أخرى « وهو الذى جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فى ما آتاكم » (الأنعام : ١٦٥) .

كما لا يجوز استغلال الحل الإسلامى لمشكلة الفقر فى استثمار البطالة والكسل اعتمادا على مجتمع التراحم ، فتلك هى المسألة دون عذر ، وهى مذبذومة متوعد عليها بالفضيحة فى دار الجزاء ، وقد حاول فريق من هؤلاء الكسالى أن يتستروا وراء التوكل المشروع بعدم العمل . وقدموا على عمر رضى الله عنه يطلبون العون ، فقال لهم : من أنتم ؟ قالوا : نحن المتوكلون . فقال : بل أنتم المستاكلون ، ولم يعطهم شيئا . وقد ربط القرآن بين العمل فى الدنيا والآخرة الجزائية فى الآخرة : « **وقل أعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله** » (التوبة : ١٠٥) « **ولكل درجات مما عملوا ، وما ريك بغافل عما يعملون** » (الأنعام : ١٣٢) .

ولئن كانت المذاهب الاقتصادية قد انتهت الى أن يشترك العمال والصناع مع أرباب الأموال أما بتوزيع حصص متفاوتة عليهم ، وأما بتعميم الخدمات والمرافق التعاونية التى تعود أرباحها بعد ما تؤديه من خدمات للعمال عليهم . لئن كان ذلك كذلك فإن الإسلام لم يجمد أمام تطور العصور ، بل أباح هذا التصرف بالاضافة الى ما يمكن أن تسفر عنه التجارب الواعية من نتائج تعود بجودها على الفقراء والمساكين طبقا لقاعدة عجيبة فى مروتها فى قول الله تعالى : « **وتعاونوا على البر والتقوى ، ولا تعاونوا على الاثم والعدوان** » (المائدة : ٢) .

ولكن هذه الحرية فى العمل المرن الذى يعالج مشكلة الطبقة فى العصور كلها لا يجوز أن تتاح لمجتمع المؤمنين الا بعد التنفيذ الدقيق للتشريعات الرئيسية التى وضعت بمنتهى الدقة لمواجهة كل البعد الاقتصادية والتحديات اللاحادية التى لا يتوقف سيلها ضد الاسلام . ومنها :

(١) الزكاة :

والزكاة من حيث هى عنصر من عناصر التزام المسلم نحو المسلم ، ويبدأ من بنود التعاون على البر والتقوى ، عبارة عن تخصيص جزء من أربعين جزءا من رؤوس الأموال ، أو جزء من عشرة أجزاء من ثمرات الزراعة وما شابهها ، للمعوزين الذين لا تقى أعمالهم بجاجاتهم ، وللذين أصابهم كوارث مؤقتة عرضتهم لأزمة خانقة ، وللذين اهترت

جذور الايمان في قلوبهم فأصبحوا مستعدين للتقلب تحت ضغط الحاجة • وقد حدد القرآن هذه الأصناف التي تعتبر مصدر قلق في مجتمع المؤمنين بثمانية أصناف ، هم : الفقراء ، وهم الذين يملكون شيئاً قليلاً لا يكفي لسد حاجتهم الضرورية • والمساكين ، الذين لا يملكون شيئاً • وعمال الزكاة من موظفي الدولة الذين يتفرغون لجمعها وتوزيعها • والمؤلفة قلوبهم ، وهم حديثو العهد بالاسلام ، وتخشى عليهم الفتنة ، ولا يحاربون الاسلام • والأرقاء الذين تفتدى حريتهم بالمال • والغارمون الذين أصابتهم كوارث مالية • والمجاهدون • والغرباء المنقطعون عن يعولهم • وكل من في حكمهم ممن يحتاج الى رعاية المجتمع الاسلامي ، لأنه عاجز عن رعاية نفسه •

وإذا قمنا باحصاء دقيق للموازنة بين مجموع هذه الحصص التي يستحقها المحتاجون في أموال المكلفين الأغنياء ، وبين ما تخصصه أى دولة في العالم الحديث لاغثة العجزة والمحتاجين تبين أن حصة الزكاة الاسلامية تفوق مقادير العون في الميزانيات الحديثة ، ولا سيما أنها لا تخصص لاختيار صاحب المال ، وإنما تؤخذ منه عنوة ، كما أنها لا تعتبر منه تفضلاً ، بل حقاً معلوماً يأخذه المحتاج في عزة وإباء •

ومن فوائد التشريع الاسلامي ، تشريع صدقة الفطر عقب صوم رمضان على كل فرد مسلم ، يؤديها رب الأسرة عن كل من يعولهم من الأبناء والخدم ، حتى ولو لم يملك نصاب الزكاة ، فهي صدقة واجبة على الغنى والفقير تؤدي الى من هو أفقر من الفقير ، وبالتالي فهي أمانة واضحة على تكافل المسلمين وتوادمهم وتراحمهم كأنة الجسد الواحد •

(ب) واجب الفوت الاختياري :

وليست الزكاة وحدها هي الوسيلة المشروعة لمكافحة الفقر والحاجة ، ورفع أسباب الحقد الطبقي في الاسلام ، بل هي الوسيلة التي يقهر على تنفيذها أرباب الأموال بالقوة ان لم يؤدوها طوعاً واختياراً وعلى هذا فهي لا تسقط عن المسلم واجب الفوت لأخيه المسلم الذي يعرفه ، ويستطيع امداده بما يرفع عنه ذل الحاجة ، ويكشف عنه الشعور بالعزلة وفقدان النصير •

فهذه الصدقات الاختيارية فيما نرى — والله أعلم — إنما كانت اختيارية من حيث أنها لا تؤخذ من رب المال عنوة كما تؤخذ الزكاة ،

وليست صفة الاختيار فيها بمسقطه المحاسبة عن مانعها مع القدرة عليها ، لأننا نجد في القرآن مقترنة بوعدها معطيها ، والوعيد لمانعها .

فالله تعالى يقول : « والثين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم . يوم يحمي عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكزون » (التوبة : ٣٤ ، ٣٥) .

ويقول تعالى : « أرايت الذي يكذب بالدين . فذلك الذي يدع اليتيم . ولا يحض على طعام المسكين » (الماعون : ١ ، ٢) .
يدع اليتيم : يقهره ويمنعه حقه ، ولا يطعمه ولا يحسن إليه ، ثم نعى على من يمنع العون عن أخيه فقال : « الذين هم يراؤون . ويمنعون الماعون » (الماعون : ٦ ، ٧) .

وأحسن ما قيل في تفسير الماعون ما قاله عكرمة : رأس الماعون الزكاة ، وأدناه المنخل والابرة . فهو يشمل جميع الأقوال التي قالها المفسرون ، ويجمعها في : المعاونة بالمال أو بالمنفعة ، ولهذا قال محمد بن كعب القرظي : الماعون : المعروف . وجاء في الحديث : « كل معروف صدقة » . وبين الزكاة والعون بالمنافع البسيطة تتدرج أنواع المنافع الأخرى غير المفروضة في الشرع ، وقد توعد الله مانعها بالويل والهلاك ، كما وعد من يبذلها بخير الدنيا ، وهو استقرار الأمر ، وتمكين المسلمين من الأرض ، وبخير الآخرة ، وهو ارتباط العمل بالأخلاق بغايته الجزئية التي حددها الإسلام بالنعيم المقيم .

(ج) حبس مال الله عن العمل حرام :

وقد تكون مشكلة الفقر ناشئة عن البطالة ، والبطالة قد تنشأ عن حبس الأموال عن الأسهم في المشروعات التي تستوعب طلاب الأعمال . ولما كان المال مال الله في الحقيقة بنص القرآن حيث قال تعالى : « وآتوهم من مال الله الذي آتاكم » (النور : ٣٣) . وكان الإنسان مستخلفا من الله على هذا المال ليصرفه في الشؤون التي شرعها لتنماء موارد الأمة ، والأسهام في حل مشكلاتها ، وفي ذلك يقول الله تعالى : « وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » (الحديد : ٧) . وقد حدد الله تعالى هدف المال والعمل في قوله : « هو أنشاكم من الأرض واستعمركم فيها » (هود : ٦١) .

فالأنسان وكيل على المال لينمي به العمران المادى والمعنوى على السواء ، ولما كان ذلك كذلك كان حبس المال عن العمل الذى يستوعب المتعطلين ، ويسد حاجاتهم ، ويحميهم من الانزلاق فى وحل المذاهب الهدامة خيانة واضحة للأمانة التى حملها الله لأرباب الأدول ، ولقد تواعد الله على هذا العمل الشائن الذى قد ينتهى الى اذلال الناس برأس المال عن طريق الربا ، فقال بالاضافة الى آية التوبة : « ويل لكل همزة لمزة • الذى جمع مالا وعدده » (الهمزة : ١ ، ٢) • قال السدى : هو الذى يجمع المال بعضه الى بعض ، ويحصى عدده • كقوله : « وجمع قاومى » (المارج : ١٨) •

(د) العلاقات الانسانية :

والاسلام يتجه الى الذات الداخلية للمسلم ينمى فيها عاطفة الرحمة والايثار على طريق الترغيب والترهيب ، لتحقيق مبدأ الأخوة والتكافل بين المؤمنين ، ثم بين المؤمنين مجتمعين وبين الانسانية كلها ، للقضاء على أسباب الحرب الطبقية ، ولم يلجأ الى أسلوب قهرى الا فى حالة واحدة هى امتناع بعض المسلمين عن أداء فريضة الزكاة التى اعتبرت حلا حتميا لمشكلة الفقر •

وقد أبطل القرآن مزاعم أهل الجدل فى موضوع العلاقات الانسانية القائمة على الرحمة حينما ردوا على المسلمين أمر الله بالانفاق على المحتاجين من مال الله فقالوا : « أنطعم من لو يشاء الله أطعمه » (يس : ٤٧) • يريدون : أنهم يوافقون مشيئة الله فى أن جعل الفقير فقيرا ، ولا يريدون أن يعارضوا سنة الله فى خلقه • وقد رد الله عليهم فقال : « ان أنتم الا فى ضلال مبين » (يس : ٤٧) وذلك لأنهم نسوا أن الفقير هو موضوع ابتلاء للمؤمن فى ماله « وهو الذى جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فى ما آتاكم » (الأنعام : ١٦٥)

وفى تقرير العلاقات الانسانية يقول الله تعالى : « فلا اقتحم العقبة • وما أدراك ما العقبة • فك رقبة • أو اطعام فى يوم ذى مسغبة • يتيما ذا مقربة • أو مسكينا ذا مقربة • ثم كان من الذين آمنوا وتواصوا بالصبر وتواصوا بالرحمة • أولئك أصحاب الميمنة » (البلد : ١١ - ١٨)

فالعقبة التي يجب أن يفتحها المؤمن وينجو منها الى الرضوان هي غوث اليتامى والمساكين في المجاعات ، والايمان والعمل الصالح ، التواصي بالحق والرحمة .. والاسلام قد أثبت عظمته من خلال تشريع الأخوة الاسلامية .. فهذه الأخوة هي في الحقيقة وثيقة التأمين الاسلامية ، وهي شهادة الاستثمار الاسلامية ، وهي كل شيء في حياة المسلم على الطريقة الاسلامية ، وحينما فقدوها المسلمون أفسحوا الطريق. للعمل الربوي والاستغلال في التأمين والايدياع وغيرها من المهلكات .

ولا تقتصر تلك العلاقات الانسانية على المسلمين وهدهم ، فقد أخرج الامام أبو يوسف في كتاب « الخراج » أن عمر لقي كتابيا يسأل الناس على الأبواب ، فدعا محمد بن مسلمة ، وسأله عنه ، فقال : انه كتابي يا أمير المؤمنين . فقال عمر : هو من المساكين . وأخذه الى بيته ، وأعطاه شيئاً ، وأمر محمدا أن ينفق عليه .

(هـ) خفض الأسعار بالحد من الاستهلاك :

ومما يسهم اسهاما فعالا في الحد من مشكلة الفقر في الاسلام أن تعتدل الأسعار ، فلا تنزع نحو التصاعد الذي قد يعجز محدودى الدخل ، ويشدد عليهم أمور عيشهم ، وفي الظروف العادية التي يقبل الناس فيها على الشراء في حرية مطلقة تتحرك نوازع الجشع في نفوس التجار فيرفعون الأسعار ، ويشقون على الفقير حتى يصل الى مرتبة العجز عن مواصلة العيش . وقد لجأ الاسلام الى وسيلتين للحد من الاستهلاك ، حتى يكثُر العرض ، ويقل الطلب ، فيكون اعتدال السعر وخفضه أمرا حتميا لحماية التجارة من الكساد ، والفقير من العجز عن مواصلة الحياة السعيدة .

أولاهما : تشريع الصوم المفروض شهرا في العام ، وصوم الكفارات في الايمان والافطار المتعمد في رمضان ، والايلاء ، وغير ذلك من أنواع الكفارات التي لو نفذت بحذافيرها الى جانب الصوم المندوب. اليه في السنة لكان وسيلة سلبية ناجحة تماما في الحد من الاقبال على الشراء ، ومن ثم في خفض الأسعار .

ثانيتهما : التسوعية بخطر الاسراف وازدياد القوة الشرائية على المسلم في نفسه وعلى جميع المسلمين وغيرهم في المجتمع ، والرقابة الفعالة على الأسواق في هذا الصدد لمنع الاسراف ، قياسا على ما كان

يفعله عمر رضى الله عنه ، اذ كان يمر بنفسه فى السوق ، ويضرب من يشتري اللحم يومين ويقول له : أفضل لأخيك • وكان الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر يقومون بهذا العمل على أكمل الوجوه ، حتى كان من عمل المحتسب : الرقابة على توزيع المواد الأساسية للمتولين •



حماية المجتمع من خطر رأس المال :

ورغم ما للمال من أهمية عظيمة فى نماء العمران ، وحياة الانسان ، واعداد القوة الاسلامية ، فان له خطورة بالغة على المجتمع وعلى العقيدة حينما يتعاطم فيصبح وسيلة لاذلال الناس واستعلاء أربابه عليهم ، وعاملا من عوامل تعقيد مشكلة الفقر واستعصائها على الحل •

ونقد حدد الاسلام تشريعات لحماية المجتمع من خطر رأس المال ، منها نظام الميراث الذى يكفل تقسيم المال على العصابات وذوى الأرحام ، وبذلك يفقد رأس المال سطوته وجبروته وقوته على اذلال الآخرين • ومنها تشريع الزكاة ، وهى تمثل نقص جزء من أربعين جزءا من رأس المال فى كل عام ، وتكفل استهلاك رأس المال كله فى أربعين عاما ، مما يدعو الى مواصلة العمل لئلا تأكله الصدقة • ومنها تحريم الاحتكار ، وتحريم الربا •• فان بقى للمال سطوته كان فى انفاقه لمصلحة الجماعة كلها حماية للجماعة من خطره • وما زلنا نرى فى عصرنا رأس المال الاسلامى ينفق فى أخط الشهوات ، كما ينفق بطريقة تخلق الأزمات فى الدول الفقيرة الاسلامية الأخرى ، دون أدنى درجة من درجات الاحساس الأدمى بل ولا الحيوانى ، والعلماء يقبلون الأقدام للوصول الى منابع هذا المال ، فانا لله واننا اليه راجعون •



الاسلام يحارب الربا والفكر الربوى ::

من العجيب أن تثور العواصف ضد الاسلام ، وأهله الذين يجهرون بتحريم المعاملات الربوية فى العصر الحاضر ، وزعموا أن هذه المقاومة الضاربة للربا وللتعامل المصرفى هى سبب تخلف بلاد الاسلام عن ركب الحضارة •

يردد المبشرون وناقذو مقارنة الأديان هذا القول ، منذ أوائل هذا القرن العشرين ، وكأن الإسلام وحده من بين الشرائع هو الذى حرم المعاملات الربوية ، فى الوقت الذى حرّمته اليهودية والمسيحية أشد التحريم .

ففى الأصحاح الثانى والعشرين من سفر الخروج المنسوب الى موسى عليه السلام : « اذا اقترض فضة للمفقر الذى عندك فلا تكن له كالمرابى » . وفى الأصحاح الثالث والعشرين من سفر التثنية : « لا تقرض أخاك ربا . ربا فضة أو ربا طعام أو ربا شئ مما يقرض ربيا » . وفى الأصحاح الخامس من سفر حزقيال : « قال النبى نحميا : انى بكت العظماء والولاة وقلت لهم : انكم تأخذون الربا كل واحد من أخيه » . ولكن العجيب فى أمر هذا التحريم أنه خاص بما بين اليهود بعضهم والبعض ، أما فيما بين اليهود وغيرهم من الأمم فهو مباح ، ففى الأصحاح الثالث والعشرين من سفر التثنية : « للأجنبى تقرض ربيا ، ولكن لأخيك لا تقرض ربيا ، لكى يباركك الرب الهك فى كل ما تمتد اليه يدك » . وتلك هى العنصرية التى يستحيل أن تصدر عن موسى عليه السلام .

واستمر التحريم فى المسيحية حتى قيام حركة الإصلاح ، وانشقاق الكنائس عن كنيسة روما البابوية ، فاتفقت الكنائس جميعا على تحريم الربا ، بل ان « مارتن لوتر » اثبت فى هذا التحريم حتى أدخل فيه كثيرا من النيوع وكثيرا من الحيل التى عهدت لترويج المعاملات الربوية باسم التجارة .

فإذا كان سبيل الإسلام هو سبيل الشرائع السابقة عليه فى تحريم الربا فلا ندرى سببا لتلك الحملة التى يشنها المبشرون والكتاب المسيحيون على الإسلام ، واتهامه بتعويق حركة الحضارة فى بلاده بتحريمه للمعاملات المصرفية القائمة على الربا . لا ندرى سببا لذلك إلا أن قوة الإسلام قد أفزعت هذه الأمم ، فأرادوا أن يبتزوا أموال المسلمين باسم التنمية الحضارية ، والدعوة الى التعامل الربوى .

ولو كانوا صادقين فى مشاعرهم نحو أمم الإسلام لكان حرصهم على تبادل الأسرار العلمية معهم موازيا لحرصهم على دفعهم الى التعامل الربوى الذى يعتبر خرابا عاجلا للمالية الإسلامية ، ولكنهم أرادوا أن يمزغوا أمم الإسلام فى نفس الوحل الذى تردوا فيه

مصدقا لقول الله تعالى : « ودوا لو تكفرون كما كفروا فتكونون سواء »
(النساء : ٨٩)

ولقد ثار جدل واسع النطاق — وما زال يثور بين الحين والحين — حول فوائد الودائع المصرفية ، وحول الاقتراض بفائدة من المصارف ، وخاض في هذا الجدل المرحوم الشيخ محمد عبده ، والشيخ رشيد رضا ، والمرحوم حفنى (بك) ناصف رئيس نادى دار العلوم ، واختلفت الآراء بين مبيح ومحرم ومتأول فى بعض الوقائع والنوازل .

ويثور فى العصر الحاضر جدل مماثل حول الربا الاستهلاكى وغير الاستهلاكى ، أى الربا الذى يتعامل به المحتاج الى ضرورات العيش ، والربا الذى يتعامل به التاجر لتوسيع أعماله التجارية . وجدل آخر حول المعنى الذى حرم من أجله الربا ، وهو استغلال الضعيف المحتاج ، وقالوا بناء على ذلك : ان الايداع بفائدة لا يمكن أن تعتبر الجهة الآخذة فيه ضعيفة — وهى المصرف — حتى يمكن أن تتحقق علة التحريم .

ورغم هذه المناقشات والمساجلات فقد انتصر الفريق الذى أباح المعاملات المصرفية ، والقروض على مستوى الدولة من الدول الأخرى بحجة دفع ركب التقدم الى الأمام .

ونظرا لما حدث من اتساع المعاملات الربوية وما استحدثت منها باسم شهادات الاستثمار ، وتشجيع الادخار ، الى جانب معاملات أخرى هى الصق بالمقامرة منها بالمعاملات الربوية كالتأمين على الحياة وعلى السيارات والقطارات ضد الحوادث والحريق وغير ذلك ، ولما ارتفع من صوت الاسلام بين ظلمات الأزمات التى حاقت بالكثير من أمم الاسلام ، فقد عاد النقاش حول هذا الموضوع برمته ، واقتترحت أنظمة معارضة للنظام الربوى كالبנק الاسلامى وغيره ، نظرا لكل ذلك ، فاننا نعرض الموضوع ونرجو أن نوفق فيه الى وجه الصواب بحول الله .

قال الله تعالى فى تحريم الربا : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة ، واتقوا الله لعلكم تفلحون » (آل عمران : ١٣٠) . قال ابن كثير : كانوا فى الجاهلية اذا حل أجل الدين يقولون : اما أن يقضى ، واما أن يربى ، فان قضاء والا زاده فى المدة ، وزاده الآخر فى القدر ، وهكذا كل عام ، فربما تضاعف القليل حتى يعير كثيرا مضاعفا .

وأخر ما نزل فى تحريم الربا قوله تعالى : « الذين ياكلون الربا »

لا يقومون الا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ، تلك بانهم قالوا انما البيع مثل الربا ، وأهل الله البيع وحرم الربا ، فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره الى الله ، ومن عاد فاولئك أصحاب النار هم فيها خالدون . يحق الله الربا ويربى الصدقات ، والله لا يحب كل كفار أثيم . ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون . يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين . فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله ، وان تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون . وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ، وأن تصدقوا خير لكم ان كنتم تعلمون »
(البقرة : ٢٧٥ - ٢٨٠)

والمفسرون يحدون زمان التخبط الشيطاني الذى يصيب أكل الربا وزمان الحرب التى يشنها الله ورسوله عليهم بيوم القيامة . ولكن ابن عباس ، والحسن ، وابن سيرين ، قالوا : ان من أقاموا على الربا فعلى الامام أن يستتيبهم ، فان تابوا والا وضع فيهم السلاح . وبهذا قال قتادة ، والربيع بن أنس .

ولقد سمي الله المرابى كفارا أثيما . قال ابن كثير : وذلك أن المرابى لا يرضى بما قسم الله له من الجلال ، ولا يكتفى بالتكسب المباح ، فهو يسعى في أكل أموال الناس بالباطل بأنواع المكاسب الخبيثة ، فهو جحود لما عليه من النعمة ، ظلم أثم بأكل أموال الناس بالباطل . ولهذا لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل الربا ، وموكله ، وشاهديه ، وكاتبه ، لأن اتجاه الشريعة هو حرب الفكر الربوى كله ، لا مجرد تحريم صور من المعاملات التى يشوبها الظلم ، وذلك لما فى الربا من البشاعة والقسوة ، وفقدان الرحمة ، واستغلال كوارث الناس لاشباع الجشع الصارخ فى أعماقهم ، الأمر الذى عظمت السنة شأنه ، وصورت أهله فى صورة من أئسنع الصور التى تنفر منها أحط الطباع ، وأقربها الى المهجبة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه ابن ماجه ، والحاكم ، عن ابن مسعود وأبى هريرة : « الربا ثلاثة وسبعون بابا ، أيسرها أن يتكحج الرجل أمه ، وإن أربى الربا عرض الرجل المسلم » . وهذا لفظ الحاكم .

وقد أثار الكفار جدلا عجبيا حينما نزلت آية البقرة ، فقالوا : « **انما البيع مثل الربا** » وحاصل ما هجست به نفوسهم المريضة هم ومن لف لفهم في كل عصر : أنهم اعترضوا على تشريع الله من أساسه ، ولم يعترفوا بمشروعية أصل البيع الذي أحله الله في القرآن ، فحيث حرم الله الربا ، فالبيع مثله يجب تحريمه ، فلم أحله الله وحرم الربا ؟ وما زال هذا الجدل ثائرا بطريقة أخرى عند علماء العصر ، ومنهم من يقول : انما الربا مصروفات ادارية ، أو انما هو استغلالى وليس استهلاكيا ، الى آخر ما في مفترياتهم من زيف وبهتان .



كل ما يؤدي الى الربا حرام :

يقول الأستاذ العقاد : « لم يبلغ ضرر المرابين بالشعوب الأوروبية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر أن يفقدهم كرامة أوطانهم ، وأن يذل رؤوسهم ونفوسهم ، كما فعلت المصارف والشركات الأجنبية بالشعوب الاسلامية ، منذ أغارت عليها ، مؤيدة بجيوش الدول من ورائها ، فهذه المصارف والشركات هي التي مهدت للامتيازات الأجنبية سبيلها ، وهي التي نصبت شبك الديون لتسوين الغزو والاحتلال ، باسم المحافظة على الحقوق وضمان سدادها ، وهي التي تذرع بها المسادة لخنق النهضة الوطنية في ابدانها ، واثقالها بالقيود والأعباء التي تعجزها عن مجاراة الغرب في صناعته وتجارته ، وتكفل للاستعمار أن ينشئ أظفاره أبدا في أبدانها » .

ولقد تغيرت الوسائل التي تساند تلك المصارف الأجنبية في الآونة الأخيرة ، كما تغيرت صورة المصارف هي الأخرى ، فلم تعد الجيوش تساند رأس المال ظاهرا ، كما حلت الدول ذاتها محل المصارف غالبا ، واتخذت المصارف صورة دولية أحيانا ، ولكن الغاية هي هي لم تختلف عما قرره الأستاذ العقاد .

فلهذا الذي جرى ويجزى من أخطار الربا على الأفراد والأمم ، ولما سوف يجرى مستقبلا مما يمكن أن تتفق عنه أفهام المرابين الكبار منهم والصغار اشتد الاسلام غاية الشدة في تتبع الأشياء التي تشبه الربا من المعاملات ، والمعاملات التي ليست محرمة في ذاتها ، ولكنها يمكن أن تؤدي الى الربا ، فحرم هذا وذاك ، ليخلق هذا الشر

الذى يوشك أن يعصف بالإنسانية كلها ، اذ لا تجد مرابيا إلا وقد فقد آدميته ، ومزق روابط الرحم ، واستهان بالشرف والعرض ، ودان بالبخل والشفح عشقا للمال وجنونا في طلبه ، حتى لقد تصبح صرخات انجياح ، ودموع البؤساء لحنا حبيبا الى قلبه ، لأنها مصدر من مصادر المال الذى عشقه وباع كل شيء فى سبيله .

قال أبو سعيد الخدرى : خطبنا عمر فقال : « انى لعلى أنهاكم عن أشياء تصلح لكم ، وأمركم بأشياء لا تصلح لكم ، وان من آخر القرآن نزولا آية الربا ، وانه قد مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبينه لنا ، فدعوا ما يريكم الى ما لا يريكم » . فهذه القاعدة التى قررها عمر ، وما شهدت به الشريعة من أن كل حرام فالموسيلة اليه حرام ، قياسا على أن كل ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب ، ومن أن الجهل بالمماثلة كحقيقة المفاضلة ، هذه القواعد التى استتبتها الفقهاء كانت هى الأساس لتحريم جميع المعاملات المفضية الى الربا ومنها :

١ - ربا الفضل :

الربا الذى كان شائعا فى الجاهلية حين نزول آيات التحريم . هو ربا النسيئة ، يعنى تأجيل الديون الحالة فى مقابل الزيادة فى أصلها ، أو اقراض مال معلوم يؤدى فى أجل معلوم فى مقابل زيادة فيه ، وكل قرض جر نفعاً فهو ربا .

وبناء على ذلك حرم الرسول صلى الله عليه وسلم ربا الفضل ، وهو بيع الشيء بجنسه مع زيادة أحدهما على الآخر ، مثل بيع الدرهم بالدرهم وزيادة ، أو بيع الكيلة من القمح بكيلة وزيادة من غير ماطلة ولا تأخير ، اجتنباً للحكم بتحريم ربا النسيئة الذى يؤجل فيه البدل فى مقابل تلك الزيادة ، وقد سمي هذا النوع من المعاملة « ربا الفضل » ، لزيادة أحد البيعين على الآخر ، وقد سماه ابن القيم فى « اعلام الموقعين » : الربا الخفى .

والأصل فى تحريم هذه المباحية قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « فيما أخرجهم الشيطان وغيرهما عن أبى هريرة ، وعبد بن الصامت ، وأبى سعيد الخدرى وغيرهم : « الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلاً

بمثل ، سواء بسواء ، يدا بيد ، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا
كيف شئتم ، إذا كان يدا بيد » .

ويبدو أن الناس كانوا يتحايلون على أخذ الربا في صورة البيع
والشراء مع التفاضل ، إذ لا يمكن أن يشتري انسان كيلة من القمح
بكيلتين الا وهو يفسده أو مضطر ، والسفه والاضطرار كلاهما مبط
للبيع المشروع . أما إذا اختلف الصنفان فلا التباس بين الحلال والحرام .

أما حديث مسلم عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال : « اتما الربا في النسيئة » . يعنى : أن التفاضل حرام إذا
كان البديل مؤجلا ، بينما كان أو قرضا ، وأما افتاء ابن عمر وابن عباس
بحل التفاضل إذا كان البديل حالا فقد رجعا عن الأخذ بهذا الحديث .
حينما بلغهما حديث أبى سعيد الخدرى . الذى أخرجه مسلم . قال .
أبو نضرة : سألت ابن عمر ، وابن عباس عن الصرف فلم يريا به .
يأسا ، فأتى لقاعد عند أبى سعيد الخدرى ، فسألته عن الصرف ،
فقال : ما زاد فهو ربا ، فأنكرت ذلك لقولهما ، فقال : لا أحدثك
الا ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، جاءه صاحب نخلة
بصاع من تمر طيب ، وكان تمر النبى صلى الله عليه وسلم هذا اللون .
فقال له النبى : « أنى لك هذا التمر ؟ قال : انطلقت بصاعين فاشتريت .
هذا الصاع ، فان سعر هذا فى السوق كذا ، وسعر هذا كذا . فقال
النبى : ويلك ، أربيت ، إذا أردت ذلك فبيع تمرك بسلعة أخرى .
ثم اشتر بسلعتك أى تمر شئت » . قال أبو سعيد : فالتمر بالتمر .
أحق أن يكون ربا ، أم الفضة بالفضة ؟ قال : فأتيت ابن عمر بعد ذلك
فنهانى ، وحدثنى أبو الصهباء أنه سأل ابن عباس عنه بمكة فكرهه .

ويقول ابن القيم : ان هذا البيع يتخذ ذريعة الى الربا الممنوع .

٢ - الحيلة لتحليل الربا (الغينة) :

يحاول بعض هواة الكسب الحرام أن يتخلصوا من صورة الربا
المحرم باصطناع صورة ظاهرها البيع المباح ، ولكنهم لا يقصدون
البيع ، وانما يقصدون الكسب الربوى إذ أن المشتري في هذه الحالة
لا حاجة به الى السلعة ، وانما حاجته الى المال .

وصورة الحيلة أن يقصد المحتاج الى الراوى ، فيشتري منه
سلعة بمائة مؤجلة مثلا ، ثم يبيعه اياها فى الحال بسبعين مقبوضة .

فتنتوى المسألة الى أن المحتاج أخذ من المرابى سبعين ، وحرر على نفسه سندا بمائة •

وهذا حرام ، لأن المتبايعين لم يعمدا على السلعة عقدا يقصدان به تملكها ، واحداً السلعة في العقد تلبس وعبث ، مما يقطع بالأغرض للمتبايعين في السلعة أصلاً ، وإنما المقصود مائة بسبعين ، ولهذا يتواطأ انظرقان على ذلك قبل العقد ، ثم يخضران السلعة محلاً لما حرم الله ورسوله •

وقد سئل ابن عباس عن رجل باع من رجل حرية بمائة ، ثم اشتراها بخمسين ، فقال : دراهم بدراهم متفاضلة ، دخلت بينهما حرية • وفي رواية مطين عن أنس أنه سئل عن « العينة » يعنى بيع الحرية ، فقال : ان الله لا يخدع ، هذا مما حرم الله ورسوله • وأخرج أحمد عن العالية — امرأة أبى اسحاق السبيعي — قالت : دخلت على عائشة في نسوة ، فقالت : ما حاجتكن ؟ فكان أول من سألها : « أم محبة » فقالت : يا أم المؤمنين ، هل تعرفين زيد بن أرقم ؟ قالت : نعم • قالت : فاني بعته جارية لى بثمانمائة درهم الى العطاء ، وانه أراد أن يبيعها ، فابتعتها بستمائة نقداً ، فأقبلت عليها وهي غضبي فقالت : بثس ما شريت ، وبثس ما اشتريت ، ثم أبلى زيدا أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الا أن يتوب ، وأفصمت صاحبتنا فلم تتكلم طويلاً ، ثم انه سهل عليها فقالت : يا أم المؤمنين « أريت ان لم آخذ الا رأس مالى ؟ فقلت عليها : « فمن جاءه موقعة من ربه فانتهى فله ما سلف » (البقرة : ٢٧٥) •

٣ — مباحة المضطر :

وحسماً لمادة الربا ، واتقاء لشبهته ، وتضييقاً لطريقه ، وحرماً للفكر الربوى كله ، حرم البيع من المضطرين • فقد أخرج أبو داود أن علياً خطب فقال : « سيأتى على الناس زمان غشوض بعض الموسر على ما في يديه ، ولم يؤمر بذلك ، قال الله تعالى : « ولا تنسوا الفضل بينكم » (البقرة : ٢٣٧) • ويباع المضطرون » • وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع المضطر ، وبيع الغرر ، وبيع الثمرة قبل أن تحرك •

فاذا اضطر انسان الى بيع ما عنده لحين ركه ، أو مؤنة أرهقته • فان بعض الناس ينتهزون الفرصة فيشترون منه بالكس • ولكن الدين

يقضى بالآيبايع على هذا الوجه ، بل يقرض الى الميسرة ، أو يشتري منه الى الميسرة ، أو يشتري السلعة بقيمتها ، فان عقد البيع مع الضرورة على هذا الوجه الأخير صحيح مع كراهة العلماء له .

٤ - بيع الغرر :

حسب القاعدة القائلة : « ان الجهل بالمائلة كحقيقة المفاضلة » فان كل ما فيه جهالة بالسلعة أو بالثمن فيه شبهة الربا ، وان كان بعض أنواع الغرر يدخل في باب المقامرة .

قال الخطابي : أصل الغرر : ما طوى عنك علمه ، وخفى عليك باطنه ، وكل بيع كان المقصود منه مجهولا ، أو معجوزا غير مقدور عليه فهو غرر . وانما حرم بيع الغرر تحصينا للأموال من الضياع ، وقطعا للخصومة .

وانواع الغرر كثيرة ورد بعضها في السنة . فقد أخرج مسلم وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحصة . وأخرج الشيخان ، وأبو داود ، والنسائي عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الملامسة والمنابذة . وأخرج الشيخان ، وأبو داود ، والنسائي عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع حبل الحبل . وبيان ذلك :

(١) بيع الحصة . قال النووي : هو أن يقول : بعثك من هذه الأثواب ما وقعت عليه الحصة .

(ب) الملامسة . قال ابن حجر : أن يأتى بثوب مطوى ، أو في ظلمة ، فيلمسه المشتري ، فيقول صاحب الثوب : بعثك بكذا ، بشرط أن يقوم لمسك مقام نظرك ولا خيار لك اذا رأيته .

(ج) المنابذة . أن يقول الرجلان : أنبذ ما معي ، وتنبذ ما معك ، ليشتري كل واحد منهما من الآخر ، ولا يدرى كل واحد منهما كم مع الآخر . وهذا هو تفسير أبي هريرة كما أخرجه مسلم .

(د) حبل الحبل . وهو بيع جاهلي ، أخرجه مسلم عن ابن عمر : « كان أهل الجاهلية يتبايعون لحم الجزور الى حبل الحبل . »

— يعنى الى أن تلد انفاقة ، ثم يلد نتاجها — وهنا يكون أجل السداد مجهولا .

(هـ) المزبنة • وهى نوع من البيع المختلط بالربا ، لعدم التساوى • وقد أخرج الشيخان ، وانبسائي ، وأبو داود عن ابن عمر أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر « ثمر النخل » بالتمر كيلا ، وعن بيع العنب بالزبيب كيلا ، وعن بيع الزرع بالحنطة كيلا • فالمبادلة وقعت بين نوعين متماثلين ، ولكن أحدهما طازج ، والآخر جاف ، فالكيلية من أحدهما لا تتساوى مع الكيلة من النوع الآخر ، فالطازج اذا جف نقص •

(و) المحاقلة • هى شراء الحب فى سنبله بالحب على وجه الأرض كما فى صحيح مسلم •

(ز) المخابرة • قال النووى : هى المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج من الأرض من الزرع كالثلث أو الربع أو غير ذلك من الأجزاء المعلومة لكن يكون البذر من العامل ، بخلاف المزارعة التى يكون البذر فيها من صاحب الأرض •

(ح) بيع السنين « المعاومة » • قال النووى : هو أن يبيع ثمر الشجر عامين أو ثلاثة أو أكثر ، وهو باطل بالاجماع ، لما فيه من الجهالة •

والأصل فى تحريمها حديث الشيخين عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المحاقلة ، والمزبنة ، والمخابرة • وفى رواية ابن مسعود : أنهى عن المحاقلة ، والمزبنة ، والمعاومة — وهى بيع السنين • وفى رواية لسهل بن أبى حنيفة أخرجهما مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر بالتمر وقال : « ذلك الربا » تلك المزبنة •

ولكنه — صلى الله عليه وسلم — استثنى من التحريم فى المزبنة التى هى بيع الثمر الطازج بنظيره مجففا ما احتاج اليه الناس لطعامهم وسماه « العرايا » — بفتح العين — وهى أن يقدر الخبراء ما على النخلة من الرطب مثلا بما يجيئ منه تمرا جافا ، فيبيعه صاحبه لإنسان بمثله جافا ويتقايضان فى المجلس ، ولا يجوز ذلك فى غير العنب والزبيب على الأصح من الأقوال ، والقدر الذى تجوز فيه خمسة أوسق •

ونوسق ستون صاعا ، والصاع خمسة أرطال وثلاث بالبغدادى • وقال الأمير فى « سبل السلام » : لا يزيد على أربعة أوسق استنادا لتفسير جابر بن عبد الله للعروة فى حديث أحمد •

وهكذا نرى أن الاسلام يحارب العقلية الربوية ، ويضيق عليها الخناق ، حتى تنقطع مادة الربا بالكلية ، وهذا هو مقصد الشريعة فى باب الربا : التحريم فى صريح الربا ، واغلاق الباب الموصل اليه بتحريم ما يمكن أن يعين العقلية الربوية على النفوذ اليه ، والكسب عن طريقه ، ولا ينكسر حاجز التحريم فى هذه الذرائع التى هى مظنة الوصول الى الربا الصريح الا عند الحاجة القصوى بشروط الضرورة الشرعية •



ضلال الفكر فى العصر الحاضر :

وقد ضلت أفكار بعض الكتاب المسلمين فى العصر الحاضر ممن لا تربطهم بالدراسات الاسلامية رابطة قوية ، فذهبوا يتخبطون فى الرأى ليتوافقوا مع روح العصر على زعم الناقدين للاسلام ، والمبشرين بغيره من الشرائع ، المشككين فى صلاحية الاسلام لكافة العصور • قال هؤلاء ما مجمله : ان الاسلام حرم الربا الاستهلاكى الذى كان يتعامل به عرب الجاهلية لضرورات معاشهم ، فاذا لم يكن الربا لاستهلاك أمور المعاش ، بل كان للتنمية الاقتصادية فانه لا يدخل فى الربا المحرم ، لانتفاء علة التحريم ، وهى استغلال حاجة الفقير للثراء على حساب آلامه ودموعه •

ونقول : اذا كان الربا قد حرم عند حاجة الناس الى المال لشئون معاشهم فتحريمه اذا لم تكن هناك ضرورة أولى • ولم يعف الاسلام أحدا من التحريم فى هذا الباب الا فى ربا الفضل الذى هو ذريعة ووسيلة الى الربا المحرم ، فقد أباح للفقراء « العرايا » استثناء من « الزبانة » التى هى بيع على التخمين لا على التحديد • ولم نعلم ولم يعلم أحد أن هناك استثناء من ربا النسيئة الذى هو خاص بالديون المؤجلة بفائدة على الاطلاق •

فالقاتلون باباحة الربا للتنمية وتحريمه فى استهلاك الطعام والشراب يطفسون معالم الشريعة ويضعونها فى موضع الذى يبيع الحرام للترف ، ويحرره عند الضرورة وهى نكسة فى الفكر وليدة لنكسة العصر كله ،

أو هي حب التعامل الذى ذاع وشاع فى عصرنا حتى اصطنع الاجتهاد
فى الدين كل مفلس العقل مجذب الوجدان •



الايذاع بفائدة فى البنوك ومكاتب البريد :

وامعانا فى الضلال والتضليل يردد بعض من يدرسون الشريعة
لطلاب الجامعات أن الربا قد حرم صيانة للفقير من خطر أرباب الأموال ،
فالتحريم ماض ما دام هناك استغلال الجانب الأقوى للجانب الأضعف ،
فاذا لم تتحقق هذه العلة فلا تحريم ، وذلك كالفائدة السنوية المحددة
التي يتقاضاها من يودع ماله فى البنوك أو فى مكاتب البريد أو عن
طريق شهادات الاستثمار ذات العائد الجارى •

وقالوا كذلك : ان تلك الفائدة جزء مما ربحه مال المودع فى عمليات
تجارية ، وليست ربا بالمعنى الشرعى ، وعليه فهي جائزة •

ونقول : ان المودع الضعيف الذى يودع ماله القليل فى البنك
أو فى مكتب البريد اللذين يمثلان الجانب الأقوى الذى يدفع للضعيف
فائدة ماله الذى أودعه • هذا المودع الضعيف مراب قوى عنيف قاسى
القلب • يتدرب على الجشع والاستغلال فى مدرسة الربا الكبرى وهى
« البنك » وما شابهه ، وذلك عن طريق الاسهام بماله لدعم قوة المرابى
الأعظم فى صورة المصارف ومكاتب البريد •

وما ذلك الا لأن البنك الذى تمثل الودائع فيه قوة كبرى يقوم
بعمليات مالية منها اقراض صغار الموظفين الكادحين بالربا الواضح
الجلى الذى لا تأويل فيه ولا استثناء منه للتحريم ، ويقسو عليهم غاية
المقسوة ، ويعمل على ارتباك حياتهم المعيشية ، كما يقرض غيرهم
من التجار حتى يفرقهم بالدين والفائدة التي تتضاعف بمرور السنين
من سبعة فى المائة الى سبعين أو مائة فى المائة وما يتبعها من
أرباح مركبة •

ونظرة سريعة فى الادارة القانونية لمصرف من المصارف نرجع
بعدها مذهبين من طوفان اجراءات « البرتستو » و « خصم الكمبيالات »
وأوامر الحجز الادارى على الممتلكات ، وغير ذلك من ثمرات الربا
المرّة المشعومة •



الريا للتنمية خراب وليس نماء :

وعلى مستوى الدول تلجأ الدول التي تسمى « بالدول النامية » الى اقتراض مبالغ ضخمة لاستغلالها في مشروعات تعود على الأمة بالنماء ورغد العيش . ولكن تلك الدول النامية تعود بعد فترة من الزمان فتجد خزائنها وقد أثقلتها الفوائد فضلا عن أصل الدين ، فتصبح عاجزة عن الوفاء ، وتعود من دولة تريد رغد العيش لأبنائها الى دولة يكدرح كل أبنائها ويجوعون من أجل الوفاء بفوائد القروض لدولة أجنبية تنعم بثمرات الدول النامية ، وتتحكم في أسواقها ، بل وفي مذهبها الدينية والخلقية ، وتربطها بمعجلتها السياسية ، فلا هي قادرة على التلمص من وثائقها ، ولا هي قادرة على إسعاد أبنائها ، حتى لقد شهدنا وشهد العالم أجمع أن الدولة الشيوعية الأم تشترط لاقتراض الدول النامية — بعد أن تنشب في الفخ — أن تعتنق تلك الدول مذهبها الالهادي ، ومبادئها الأخلاقية الدينية ، وأن تقتل في الدولة طالبة القرض كل فكر ناصح ، وترفع الى القمة أهل الدعارة والنفاق والغش والخداع .

وخلاصة القول : اننا لا نرى دولة نامية واحدة تريد أن تنمي مواردها عن طريق القروض قد وقفت على قدميها ، وسعد أبنائها ، واستقام لها أمر دينها وأخلاقها وحريتها في سياستها . وكفى بذلك دمارا وعارا .



المضاربة بديل الريا :

والمضاربة في الاسلام : أن يتفق الطرفان على أن يتسلم أحدهما من الآخر مالا يعمل فيه ، وما ربح هذا المال كان بينهما بنسبة معلومة كالثلث أو الربع أو النصف . دون تحديد مال معين يأخذه رب المال . فإذا خسر المضارب كانت الخسارة على المال .

والاسلام بهذا يفتح الباب أمام المواهب لتنمو وتتفتح ، ولمشروعات التنمية الحقيقية أن تقوم ، وللمال أن يربح أكثر مما يربح عن طريق الريا ، والرسول صلى الله عليه وسلم يقول فيما أخرجه أبو داود عن أبي هريرة « أن الله تعالى يقول : أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه ، فإذا خانته خرجت من بينهما » .



شهادات الاستثمار حرام :

هى عبارة عن ايداع مبالغ من المال مضمونة الرد بقيمتها من أحد المصارف • وهى نوعان :

نوع يشترط فيه ألا يرد إلا بعد زمن معلوم ، ولصاحبها أن يتقاضى عنها فوائد سنوية محددة من المال ، وهذا هو الربا رغم تناوب المتأولين • ومع ذلك فإن المصارف تستخدم مجموع تلك الأموال فى أعمال شتى منها اقراض المحتاجين بالربا ، أو اقراض الحكومة بالربا أيضا ، فهى عمل ربوى يعين على شيوع الربا فى مجال أوسع •

ونوع لا يتقاضى عنه المودع فوائد سنوية ، وإنما يسمح له أن يشترك بسنداته فى « اليانصيب » الشهرى أو النصف شهرى مثلا ، فإن خرج سهمه ربح مبلغا طائلا من المال • وهذا قمار حرام بالاجماع بنص القرآن •

وقد حاول بعض العلماء تغيير اسم القمار عن « اليانصيب » وسموه تشجيعا للاذخار ، وجزء من أرباح الشهادات يتفق مجموع المساهمين على منحه لمن يخرج سهمه ، ومثل هؤلاء العلماء مثل من يطلون الخسر بتغيير اسمها الى « البيرة » أو « الويسكى » أو غير ذلك من ضلالات علماء السوء • والمسألة فى ظاهرها الواضح قمار ، فلا داعى مطلقا للتصويه فى دين الله ، كما يطلق الجهلاء على جمعيات « اليانصيب » اسم الجمعيات الخيرية ، وما هى من الخير فى شيء ، وإذا تأملنا هيئات الذين يمارسون تلك اللعبة المشؤمة ومدى انحطاطهم العقلى والخلقى كان هذا وحده دليلا على عظمة الاسلام حين حرم القمار تحت أى اسم من الأسماء •



أحكام الأوراق النقدية

طبيعة النقد :

كان التعامل بين الناس فى العصور القديمة عن طريق المقايضة ، فهم يقايضون بعضهم بعضا قمحا بماشية ، أو لحما بلبن ، أو ثيابا بطعام ••• وجرى العمل على ذلك حينما من الدهر تقدم فيه الانسان حتى وصل الى اتخاذ الذهب والفضة مقياسا للأثمان ومصدرا للثروات ، ثم الدراهم المسكوكة لتسهيل التعامل بينهم ، فلما جرى العنث فى

المسكونات أو كانت أسعار معادنها تزيد أو تنقص عن قيمتها الحقيقية فجأت الحكومات الى اصدار العملة الورقية ، وسجلت السلطة على الورقة تعهدا برد قيمتها عند طلبها من المؤسسات النقدية أو المصارف المركزية ، ولم تلتزم كثير من الدول بمبدأ الغطاء الذهبى أو الغطاء العقارى لهذه الأوراق ، وانما هى تعتمد على مسئولية السلطة عنها ، فضلا عن أن الأوراق الصغيرة تصدر بلا غطاء •

و خلاصة القول فى هذه الأوراق النقدية :

١ — النقد كل شئ يلقى قبولا عاما كوسيط متبادل له قوة اشراء والثقة فيه كمصدر للثروة وهيزانا للأسعار •

٢ — التعهد المسجل على كل ورقة نقدية بتسليم حاملها قيمتها عند الطلب كان معتبرا فى وقت سابق لأسباب تتعلق بتنظيم النقد ، أما الآن فليس له من واقع التعامل نصيب ، وانما هو يحكى جزءا من تاريخ النقود ، ويعنى التذكير بمسئولية الجهات المختصة عن قيمتها ، والحد من اصدارها بلا تقدير •

٣ — من الجائز وجود كميات من الأوراق النقدية بلا غطاء ذهبى أو فضى أو عبنى آخر ، الا أن قيمتها غالبا لا تزيد عن ٦٥ ٪ من الأوراق النقدية المتبادلة •

٤ — ليس متعينا أن يكون الغطاء ذهبيا أو فضة ، وانما يجوز أن يكون عقارا أو أوراقا مالية •

٥ — القابلية النقدية للنقد من حيث هو ليست ناتجة عن قيمة ذاتية فى النقد ، أو وازع سلطانى يفرض التعامل به ، وانما هى الثقة العامة كقوة شرائية مطلقة ، سواء أكانت الثقة ناشئة من الغطاء ، أو الانقياد للحكم السلطانى أو أى اعتبار عام •



الاقوال فى احكام النقد :

لم تكن الأوراق النقدية معروفة زمن السلف ، ولهذا استقرت جماعة كبار العلماء بالسعودية على اجراء احكام الأوراق مجرى النقد الذهبى باعتبار أن لها نفس القيمة • وعرضت اللجنة ثلاثة أقوال .
نجمها فيما يلى :

الأول : أن علة الربا في النقدين الوزن ، لحديث مسلم وأبي داود والنسائي عن النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تبيعوا الذهب بالذهب الا وزنا بوزن » وحديث أحمد والنسائي ومسلم : « الذهب بالذهب وزنا بوزن ، مثلا بمثل والفضة بالفضة وزنا بوزن ، ومثلا بمثل » وحديث اندارقطني : « ما وزن مثلا بمثل » فجعلوا الوزن هو ضابط يجري فيه الربا ، وطردهوا القاعدة في كل ما يوزن ، وهو قول أحمد ، والنخعي ، والزهرى ، والثوري ، واسحاق ، وأصحاب الرأي .

ويرد على هذا القول :

- ١ — أن الوزن وصف طردى لا مناسبة فيه .
- ٢ — الاتفاق على جواز السلم بالنقدين في الموزون ، وهو بيع موزون بمثله الى أجل ، وفي جوازه نقض للعلة .
- ٣ — حكمة الربا ليست مقصورة على ما يوزن ، بل هي متعديّة الى ما يعد ثمنا ، ولا يتعامل به وزنا ، كالفلوس والورق النقدي ، فانه الظلم المراعى ابعاده في التعامل بالربا موجود في التعامل بالورق النقدي .

الثاني : علة الربا غلبة الثمنية في النقدين ، وهذا هو المشهور عن مالك والشافعي ، فالعلة عندهما قاصرة على الذهب والفضة . وغلبة الثمنية احتراز عن الفلوس اذا راجت رواج النقدين (أى الذهب والفضة) فالثمنية طارئة ولا ربا فيها .

ويرد على هذا القول :

- ١ — العلة القاصرة لا يصح التعليل بها عند أكثر أهل العلم .
- ٢ — حكمة تحريم الربا في النقدين ليست مقصورة عليهما ، بل تتمدهما الى غيرهما من الأثمان كالفلوس والورق النقدي .

الثالث : علة الربا هي : مطلق الثمنية . وهي إحدى روايات أحمد ، ومالك ، وأبي حنيفة .

ويرد عليه أيضا : أن اجماع العلماء على جريان الربا في الذهب والفضة سواء أكانت سبائك أو مسكوكا ، أما المسكوك فلا اشكال في جريانه الربا بنوعيه (ربا الفضل و ربا النسيئة) فيه لكونه ثمنا . وانما الاشكال في السبائك لأنها ليست ثمنا .

ويجاب عنه بأن السبائك موغلة في الثمنية تاريخيا . ففى حديث الترمذى عن سويد بن قيس قال : جلبت أنا ومخرمة المبدى بزا من هجر ، فأئتينا به مكة فجاءنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشى ، فساومنا سراويل فبعناه ، وثم رجل يزن بالأجرة ، فقال له : « زن وأرجح » ومثله حديث جابر فى بيعة سراويل ، فبعناه ، وثم رجل يزن بالأجرة ، فقال له : « زن وأرجح » ومثله حديث جابر فى بيعة جملة لرسول الله صلى الله عليه وسلم حينما قال : « يا بلال ، اقضه وزده » فأعطاه أربعة دنانير ودينارا .

خلاصة القول :

بناء على أن النقد هو : كل شيء يجرى اعتباره فى العادة أو الاصطلاح بحيث يلقى قبولا عاما كوسيط للتبادل كما قال ابن تيمية : « وأما الدرهم والدينار فليس مرجعهما إلى أمر طبيعى ، وإنما مرجعهما إلى العادة والاصطلاح وذلك لأنهما فى الأصل لا يتعلق المقصود بهما ، بل الغرض أن يكون معيارا لما يتعاملون به ، والدرهم والدنانير لا تقصد لذاتها ، بل هى وسيلة للتعامل ، ولهذا كانت أثمنا ، والوسيلة المحضة التى لا يتعلق بها غرض لا بصورتها ولا بمادتها يحصل بها المقصود . كيفما كانت » .

وقال مالك : « ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى يكون لها سكة لكرهتها أن تباع بالذهب نسيئة » .

وحيث أن الورق النقدى يلقى قبولا عاما فى التداول ، ويحمل خصائص الأثمان من حيث كونه مقياسا للقيم ، ومستودعا للثروة ، وبه يكون الإبراء العام ، وصفة السندية فيه غير مقصودة ، والغطاء الذهبى أو الفضى لا يلزم أن يكون شاملا للورق ، بل يجوز أن يكون ورق بلا غطاء ، ومقومات الورق قوة وضعفا مستمدة من حال الدولة الاقتصادية ، فيقوى ويضعف حسب ذلك . والقول بمطلق الثمنية علة للربا هو الأرجح دليلا ، والأقرب إلى مقاصد الشريعة ، وهو أحد أقوال مالك وأبى حنيفة وأحمد . وعليه فالورق يعتبر نقدا قائما بذاته كالذهب والفضة .

وعلى هذا أفتى جماعة كبار العلماء فى السعودية بما يلى :

١ - يجرى الربا فى الورق النقدى بنوعيه (ما كان له غطاء ولا غطاء له) كما يجرى فى الذهب والفضة وغيرهما من الأثمان كالفلوس .

٢ — لا يجوز بيع الورق النقدي بعرضه ببعض أو بغيره من الأجناس النقدية الأخرى نسيئة — أي إلى أجل — مطلقا ، فلا يجوز بيع الدولار الأمريكي بنصف جنيه مصرى أو أكثر نسيئة .

٣ — لا يجوز بيع الجنس الواحد منه بعرضه ببعض متفاضلا سواء أكان نسيئة أو يدا بيد ، فلا يجوز بيع الجنيه بجنيه وربع يدا بيد أو إلى أجل .

٤ — يجوز بيع بعرضه ببعض من غير جنسه مطلقا يدا بيد ، لأنه حيثئذ بيع جنس بغير جنسه فيجوز بيع الدولار بثلاثة أرباع جنيه مصرى أو بجنيه مصرى يدا بيد وهكذا .

٥ — تجب الزكاة في الأوراق النقدية إذا بلغت النصاب .



التأمين

التأمين ينقسم إلى :

١ — التأمين على الحياة لحالة الوفاة . وفيه يدفع المؤمن مبلغ التأمين للمستفيد عند وفاة المؤمن على حياته أي ما كان الوقت الذي يموت فيه ويبقى التأمين طول العمر . أو يدفع المؤمن مبلغ التأمين للمستفيد إذا مات في مدة معينة فإن لم يموت فيها برئت ذمة المؤمن واستبقى أقساط التأمين التي قبضها . أو يدفع المؤمن مبلغ التأمين للمستفيد إذا بقي حيا بعد موت المؤمن على حياته ، فإذا مات المستفيد قبل موت المؤمن على حياته انتهت التأمين وبرئت ذمة المؤمن من مبلغ التأمين واستبقى الأقساط التي قبضها .

وهناك التأمين ضد الإصابات والتأمين من الأضرار ، والتأمين على الأشياء ، والتأمين من المسؤولية .

وجميع عقود شركات التأمين باطلة للأسباب التالية :

١ — أنها عقود معاوضات مالية يدخلها الغرر المحرم . وقد جاء للنهي عن بيع الغرر عاما واتفق المجتهدون على إلحاق المعاوضات بالخالصة بالبيع بهذا النهي .

وذلك لأن العلم بمحل التصرف لا بد أن يكون واضحا ، فيعرف كل طرف من المتعاقدين مقدار ما يحصل عليه من عوض ، والأجل الذي

يحصل فيه العوض ، وأن يكون واثقا من حصوله . وإذا انتفى العلم عند التعاقد على هذا الوجه فإن العقد يصبح باطلا ، لأن في العقد جهالة وغررا . ومعنى الغرر هنا أن المستأمن لا يدري عند العقد أن كان سيحصل على مبلغ التأمين أم لا ، فهو غرر في حصول المنفعة وغرر في مقدارها ، وذلك داخل في نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصاة للجهل والغرر . كما أن هناك غررا في الأجل الذي يحصل عنده دفع مبلغ التأمين .

٢ — أنه عقد فيه مقامرة ورهان . وذلك لأن عقد التأمين عقد يتعهد بموجبه أحد المتعاقدين وهو شركة التأمين أن تدفع الى المتعاقد الآخر (المستأمن) مبلغا من المال اذا حدثت واقعة معينة (الخطر المؤمن منه) في مقابل تعهد المستأمن بدفع مبلغ آخر هو قسط التأمين مدة عدم وقوع الحادث . وهذه هي طبيعة عقد القمار والمراهنة . فاذا كان كل من المتعاقد على الرهان والمتعاقد على التأمين لا يعرف عند العقد مقدار ما يعطى ولا ما يأخذ ، تحقق الرهان والقمار في عقد التأمين .

٣ — عقود التأمين تتضمن الربا بنوعيه : ربا الفضل ، و ربا النسيئة . وذلك لأن عقد التأمين مقتضاه أن يدفع المستأمن مبلغا من المال جملة أو على أقساط في مقابل أن ترد اليه الشركة عند وقوع الخطر مبلغا آخر قد يكون مساويا لما دفعه أو أكثر أو أقل . فان كان مساويا كان ربا نسيئة . وان كان أكثر كان ربا الفضل والنسيئة معا ، وذلك لاتفاق الفقهاء على أن بيع النقد بنقد مماثل الى أجل هو ربا النسيئة وان كان أكثر كان ربا فضل ونسيئة جميعا .



آراء العلماء المعاصرين :

انقسم العلماء المعاصرون الى ثلاث فرق :

١ — ذهب الفريق الأول وهم الأكثرون الى عدم جواز هذا العقد سواء أكان التأمين على الحياة أو على الأموال أو ضد الأضرار الناشئة عن المسؤولية ، ومن هذا الفريق المرحوم الشيخ محمد بخيت مفتي الديار المصرية الأسبق ، ومنهم الشيخ عبد الرحمن تاج شيخ الأزهر السابق .

٢ - وذهب الفريق الثانى الى جواز التعامل بكل أنواع التأمين، بشرط أن يخلو من الربا .

٣ - والثالث ذهب الى التفرقة ، فأجاز بعضا وأبطل بعضا .



رأى الشيخ محمد بهيت :

قال : ان المقرر شرعا أن ضمان الأموال اما أن يكون بطريق الكفالة أو بطريق التعدى أو الائتلاف . أما الضمان بطريق الكفالة فليس متحققا هنا قطعا ، لأن شرطه أن يكون المكفول به ديننا صحيحا لا يسقط الا بالأداء أو الإبراء ، أو عينا مضمونة بنفسها ، بل يجب على المكفول عنه تسليمها بعينها للمكفول له ، فان هلكت ضمن له مثلها فى المثليات ، وقيمتها فى القيميات . وذلك كالمغصوب والمبيع بيما فاسدا . . . وعلى هذا لا بد من كفيل يجب عليه الضمان ، ومن مكفول له يجب تسليم المال المضمون اليه ، ومكفول عنه يجب تسليم المال عليه ، ومن مكفول به يجب تسليمه للمكفول له . وبدون ذلك لا يتحقق عقد الكفالة ، ولا شبهة فى أنها لا تنطبق على عقد التأمين . فان المال الذى جعله صاحبه تحت ضمان أهل القومبانية - الشركة - لم يخرج عن يده ، ولا يجب عليه تسليمه لأحد غيره ، فلم يكن ديننا عليه أدؤه ، ولا عينا مضمونة عليه بنفسها يجب تسليم عينا قائمة ، أو مثلها أو قيمتها هالكة ، فأهل القومبانية - الشركة - يضمنون مالا للمالك له وهو لم يزل تحت يده يتصرف فيه كيف يشاء ، فلا يكون شرعا من ضمان الكفالة .

وأما الضمان بطريق التعدى أو الائتلاف فالأصل فيه قوله تعالى : « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » (البقرة : ١٩٤) .

فهذا الضمان انما يكون على المتعدى كالفاسب اذا هلك مضمونه ، أو على المثلث كالشريك المؤسر اذا أعتق نصيبه فى عيد مشترك ، وأتلف نصيب الشريك الآخر بالعتق . وأهل القومبانية - الشركة - لم يتعد واحد منهم على ذلك المال ولم يتلفه ولم يتعرض له بأذى . والمال هلك بالقضاء والقدر .

ولو فرض وجود متعدد أو متلف فالضمان عليه دون غيره ، فلا وجه حينئذ لضمان أهل القومبانية من هذا الطريق أيضا • وعلى هذا يكون العقد عقد التزام بما لا يلزم شرعا لعدم وجود سبب يقتضى وجوب الضمان شرعا والضمان لا يجب على أهل القومبانية ، والعقد لا يصلح سببا شرعيا لوجوب الضمان •

ولا يجوز أن يكون عقد مضاربة كما فهم بعض المعصريين ، لأن عقد المضاربة يلزم فيه أن يكون المال من جانب رب المال والعمل من جانب المضارب ، والربح على ما شرط ، والعقد المذكور ليس كذلك ، لأن أهل القومبانية يأخذون المال على أن يكون لهم يعملون فيه لأنفسهم فيكون عقدا فاسدا ، لأنه معلق على خطر تارة يقع وتارة لا يقع ، فهو قمار معنى •



بين الانسانية والوحشية :

وقد حث الاسلام بين ثنانيا تشريعاته كلها على تنمية المشاعر الانسانية الراقية في الانسان ، وعلى جهاد النفس اذا نزعت نحو الوحشية والقسوة ، فحرض المسلمين على انظار المعسر ، والصبر عليه حتى يجعل الله له من أمره يسرا ، فاذا تحقق اعساره كانت الصدقة عليه بالدين مندوبة ومستحبة ، قال تعالى « وأن تصدقوا خير لكم » (البقرة : ٢٨٠) • ودعا الرسول صلى الله عليه وسلم الأغنياء من أمته الى تفريج كربات الفقراء ، وجعل جزاء هذا العمل تفريج كربات يوم القيامة • وشرعت شركة الأموال على اختلاف أنواعها للتعاون بين محدودى المال على العمل ، كما شرعت المضاربة شركة بين المال والعمل ، وشرعت التجارات والزراعة والحفر وسائر الحرف الأخرى للكسب الحلال ، وصحب ذلك كله روح التكافل والتعاون على البر والتقوى ، وهو تشريع يجمع كل ما يخطر على البال من مبتكرات النماء المباحة شرعا ، ووسائل التعاون على اقامتها •

أما الوحشية واستغلال الانسان أخاه دون وجه حق ، وانتفاذ النقد سلعة للتجارة أو للايجاز ، والحرص على هذا النوع من الكسب الذى لا يقوم فيه صاحب المال بأى عمل ولا جهد سوى تأجير ماله للمحتاج اليه فهو قتل لنوازع الخير في الانسان ، واطلاق لنزعة الحرص

والشح التي لا يخلو منها مراب على وجه الأرض ، فضلا عن أن هذا السلوك الوحشي عامل من عوامل تعويق النماء ، بل وداعية الخراب والدمار ، مما يؤكد حكمة الاسلام البالغة في تحريم الربا وذرائعه وروافده ، وجميع الوسائل المؤدية اليه ، فالتحايل والتأويل لتسويغه تحت أى اسم ، ولأى عذر — سوى الضرورة المؤدية الى الموت — جريمة .



الزراعة والمزراعة :

زراعة الأرض آية من آيات الله في الكون ، يقوم الانسان فيها بعمله ، ثم يتوجه بقلبه الى الله متوكلا على فضله وكرمه أن يمنحه من الخير ما يقوم بمعاشه ، فهي أشد اتصالا بالايمان من غيرها من المكاسب . ويشير أبو زيد الدهوسي الى عظمة الله في انبات الزرع فيقرر أن عمل الفلاح انما هو اخفاء البذور في الطين وافساده ، ولكن الله جل وعلا يظهر آيات قدرته من خلال هذا الاخفاء والافساد الذي يقول به الانسان .

هذا الى جانب ما في ممارسة الزراعة من فرص التأمل والتدبر في اختلاف ألوان الزرع وطعومه مع اتحاد الأرض والماء « وفي الأرض قطع متجاورات وجنات من أعناب وزرع ونخيل صنوان وغير صنوان يسقى بماء واحد ونفضل بعضها على بعض في الأكل ، ان في ذلك آيات لقوم يعقلون » (الرعد : ٤) .

وقد حث الرسول صلى الله عليه وسلم على ممارسة الزراعة فقال فيما أخرجه مسلم عن أنس : « ما من مسلم يغرس غرسا ، أو يزرع زرعاً ، فيأكل منه طير أو انسان أو بهيمة الا كان له به صدقة » . وروى نحوه عن أم مبشر الأنصارية ، وجابر بن عبد الله .

وكانت الأرض الزراعية بعد الخلفاء الأربعة مصدرا من مصادر الاستغلال ، حتى تحولت الى أداة من أدوات الاستعلاء والكبر والظلم فكان السلاطين يستحوذون على الأرض ، وكانت تسمى « الضياع السلطانية » . وإذا ضعفت الحكومة انقض كبار الملاك والوزراء على ما يملكه الضعفاء ، ويضيفونه الى أملاكهم . ويقص علينا مؤرخو عصر المماليك بمصر قصصا دامية عن استغلال الفلاح وتجويعه

وتفسيره لخدمة الأمراء والسلطين • الأمر الذى أدركت شريعة الاسلام خطره على بناء الأمة على الوجه التالى :

الاسلام يرفع الظلم عن الفلاح :

كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صور من المزارعة لا يتحقق فيها العدل المنشود فى الشريعة ، ولا المودة والاخاء التى بنيت عليها سائر المعاملات ، وهدفت الى تحقيقها التشريعات :

١ - أخرج الشيطان ، والنسائى ، وابن ماجه ، وأبو داود عن رافع بن خديج قال : « كان الناس يؤاجرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بما على الماذينات - ما ينبت على حافتى مسيل الماء - وأقبال الجداول - أوائل جداول الماء - وأشباه من الزرع ، فيهلك هذا ويسلم هذا ، ويسلم هذا ويهلك هذا ، ولم يكن للناس كراء الا هذا ، فلذلك زجر عنه ، وأما شئ مضمون معلوم فلا بأس به » .

قال الخطابى : كان من عادتهم أن يشترطوا شروطا فاسدة ، وأن يستثنوا من الزرع ما على السواقى والجداول ، فيكون خاصا برب الأرض ، والمزارعة شركة ، وحصة الشريك لا يجوز أن تكون مجهولة ، وقد يسلم ما على السواقى ، ويهلك سائر الزرع ، فيبقى المزارع لا شئ له ، وهذا غر وخطر .

وقد روى النسائى ، عن سعد بن أبى وقاص أن هذا النوع من المزارعة كان سببا للخصومات بين الفلاح وصاحب الأرض ، وتحاكموا فى ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فمنهاهم أن يؤجروا الأرض بذلك .

٢ - روى البخارى عن رافع قال : كنا أكثر أهل الأرض مزارع ، كنا نكرى الأرض بالناحية منها تسمى لمسيد الأرض ، فربما يصاب ذلك وتسلم الأرض ، وربما تصاب الأرض ويسلم ذلك ، فنهينا •

قال الامام ابن القيم : المنهى عنه من ذلك أمر بين الفساد ، وهو المزارعة الظالمة الجائرة • وقال الليث بن سعد : الذى نهى عنه الرسول صلى الله عليه وسلم أمر اذا نظر اليه ذو البصيرة بالحلال والحرام علم أنه لا يجوز •

٣ - أخرج مسلم والنسائي وأبو داود وابن ماجه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ليمنع أحدكم أرضه ، خير من أن يأخذ عليها خراجا معلوما » • وقد بين زيد بن ثابت علة النهى فقال فيما أخرج النسائي ، وأبو داود وابن ماجه : « يغفر الله لرافع بن خديج ، أنا والله أعلم بالحديث منه ، إنما أتاه رجلان من الأنصار قد اقتتلا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا كان هذا شأنكم ، فلا تتركوا المزارع - زاد مسلم - : فسمع قوله : لا تتركوا المزارع » •

فتمديد مقدار معلوم من ثمر الزرع كأرب أو اثنين أو ثلاثة مثلا فيه اجحاف واضح ، فربما أصاب الزرع آفة ، فأصبح الفلاح مدينا ، ولا شيء له في مقابل عمله • وهذا النوع من المزارعة كان معروفا في مصر باسم « المقطوعية » •

من أجل هذا الغرر الذي يؤدي إلى النزاع والتخاصم والظلم ، جاءت أحاديث تنهى عن كراء الأرض ، وتحث على منح الأرض للزارع أن لم يزرعها صاحبها بنفسه • ومنها ما أخرجه النسائي ، وابن ماجه ، وأبو داود عن رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « كنا نخابر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتاه بعض بنى عموته فقال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمر كان لنا نافعاً ، وطواعية الله ورسوله أنفع لنا ، قال : قلنا : وما ذلك ؟ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من كانت له أرض فليزرعها ، أو ليزرعها أخاه ، ولا يكارها بثلاث ولا بربع ، ولا بطعام مسمى » • والمراد بالثلاث والربع : ربع ثلث الأرض أو ربعها • ولهذا أبطل أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وداود المزارعة أخذاً بظاهر أحاديث النهى • قال الخطابي : لم يقفوا على علة حديث رافع بن خديج •



المزارعة العادلة جائزة :

قال جمهور الفقهاء : إن النهى كان متوجهاً إلى ما فيه غرر وظلم وشبهة من شبهات الربا ، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرافع بن خديج حين عز به وهو يسقى زرعه : « إن الزرع ؟ ولأن الأرض ؟ فقال رافع : زرعى ببخري وعملى ، لى الشطر ، ولبنى فلان الشطر • فقال : أربيتما ، فرد الأرض على أهلها وخذ نفقتك » •

ولهذا فالنهي إما أن يكون عن الاجارة دون المزارعة ، أو عن المزارعة التي كانوا يعتادونها ، وهي التي يقع فيها الظلم والغرر . وقد أجمع الأئمة على أن الرسول صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج من الأرض من زرع أو ثمر ، وسار على ذلك أبو بكر ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم علي ، ثم أهلوه إلى اليوم ، يعطون الثلث والربع ، يعني ثلث الثمرة أو الزرع ، لا ثمار ثلث الأرض كما كان معمولاً به من قبل .

واستناداً إلى هذا قد صحح المزارعة فقهاء الحديث ، كالإمام أحمد ، والبخاري ، وإسحاق ، والليث ، وأبو يوسف ، ومحمد بن الحسن ، والقاسم بن محمد ، وابن سيرين ، وابن المسيب ، وطاووس ، والحسن ، وابن أبي ليلى ، وغيرهم كثيرون جداً .

وقال البخاري : قال قيس بن مسلم عن أبي جعفر : « ما بالمدينة أهل بيت هجرة الا يزدرون على الثلث والربع » . قال البخاري : وزار علي ، وسعد بن مالك ، وابن مسعود ، وعمر بن عبد العزيز ، والقاسم ، وعروة ، وعامل عمر الناس على أنه إذا جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطر ، وإن جاءوا هم بالبذر فلهم كذا » .

وقالوا : إن حديث رافع بن خديج في غاية الاضطراب ، وقد أنكره عليه زيد بن ثابت ، وقالوا : إنه تارة يحدثه عن بعض عمومته ، وتارة عن سماعة ، وتارة عن رافع بن ظهير مع اضطراب الفاظه ، فمرة يقول : نهى عن الجعل . ومرة يقول : عن كراء الأرض . ومرة يقول : لا يكاريها بثلث ولا بربع ولا طعام مسمى .

قال ابن القيم : وإذا كان هذا هو شأن الحديث وجب تركه ، والرجوع إلى المستفيض المعلوم من فعل الرسول وأصحابه من بعده ، الذي لم يضطرب أبداً وإن الذي وقع في حديث رافع هو النهي عن كراء الأرض بثلاثها وربعها ، لا عن المزارعة ولا يمكن القول ببطلان المزارعة ، لأن كثيراً من أصحاب الأرض يعجزون عن زرعها ، والعمال يحتاجون إلى الزرع ولا أرض لهم ، ولا قوام لهؤلاء وهؤلاء إلا بالزرع . فكان من حكمة الشرع أن جوز لهذا أن يدفع أرضه لمن يعمل عليها ، ويشترك في الزرع ، هذا عمله ، وهذا بمنفعة أرضه ، وما رزق الله فهو بينهما . وهذا في غاية العدل والمصلحة ، وما كان هكذا لا يجرمه الشارع أبداً .

تأجير الأرض :

اختلف الفقهاء حول موضوع تأجير الأرض الزراعية على الوجه التالي :

قال طاووس ، والحسن : لا يجوز بكل حال ، بالطعام والذهب والفضة ، أو بجزء من الزرع ، لأطلاق النهى عن كراء الأرض في حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم : « من كانت له أرض فليزرعها أخاه ، فإن لم يستطع فليمنحها أخاه ، ولا يؤجرها إياه » .

وقال الشافعي وأبو حنيفة وكثيرون : تجوز أجارتها بالذهب والفضة والطعام والملابس وسائر الأشياء ، لكن لا تجوز أجارتها بجزء مما يخرج منها ، كالثلث والرابع ، وهى المخابرة ، ولا تجوز بزرع قطعة معينة منها .

وقال ربيعة : يجوز بالذهب والفضة فقط .

وقال مالك : يجوز بالذهب والفضة وغيرهما الا الطعام .

وقال أحمد وأبو يوسف ومحمد وجماعة من المالكية : تجوز بالذهب والفضة وتجاوز المزارعة بالثلث والرابع وغيرهما . وبهذا قال ابن خزيمة ، والخطابي ، وهو الراجح المختار .

واعتمد الشافعي وموافقه على رواية لرافع بن خديج تجيز الاجارة بالذهب والفضة ، وتأولوا أحاديث النهى على أجارتها بما على الماذينات .



السلف ، أو (السلم) :

ومن عقود المبيعات التى تشبه الغرر ولكنها جائزة مباحة ما يعرف فى الشريعة باسم « عقد السلف » ، أو « عقد السلم » . وهو : بيع موصوف فى الذمة بثمن عاجل ، كأن يدفع المشتري ثمن أردب من القمح محدد الأوصاف يسلم بعد الحصاد .

وقد أجازت الشريعة هذا العقد رعاية لمصلحة الناس فى تيسير أمور معاشهم ، فربما يحتاج الزارع الى مال للاتفاق على زرعه ، وقد يحتاج المستهلك الى نوع بعينه من الثمار . والأصل فى جواز هذا

العقد ما أخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه وأبو داود
عن ابن عباس قال : قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وهم
يسلفون في الثمر السنة والسنتين والثلاث ، فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : « من أسلف فليسلف في كيل معلوم ، ووزن معلوم ، الى
أجل معلوم » . يعنى اذا كان السلف فيما يكال فليكن الكيل معلوما ،
أو فيما يوزن فليكن الوزن معلوما ، وهكذا ما يقاس وما يباع بالعدد .

وقد يحدث السلف في بضاعة ليست موجودة عند المسلم اليه ،
وهذا العقد أيضا جائز تيسيرا للأعمال التجارية ، وتسهيلا لأبواب
الكسب المشروع ، وهو ما تقوم به المكاتب التجارية الآن ، حيث تقوم
عن التجار بجلب البضائع اللازمة لهم في تجارتهم ، فان أخذت هذه
المكاتب من التجار الثمن مقدما ، وحددت أجل التسليم ووصف البضاعة
فهذا جائز أيضا ، والأصل فيه ما أخرجه الشيخان ، وابن ماجه ،
وأبو داود عن عبد الله بن أبي المجالد قال : اختلف عبد الله بن شداد ،
وأبو بردة في السلف ، فبعثوني الى ابن أبي أوفى ، فسألته ، فقال :
انا كنا نسلف على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر ،
وعمر ، في الحنطة والشعير ، والمتر ، والزبيب الى قسوم ما هو
عندهم . قال : وسألت ابن أبزى ، فقال مثل ذلك . وأخرج أبو داود ،
والبخارى ، وأحمد ، عن عبد الله بن أبي أوفى ، وعبد الرحمن بن أبزى
قالا : كنا نصيب المغنم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يأتينا
أنباط عن الشام ، فنسلفهم في الحنطة والشعير والزيت ، سعرا
معلوما ، وأجلا معلوما . قيل له : ممن له ذلك ؟ قال : ما كنا نسألهم .

فاذا كان السلف على ثمرة بعينها ، فأصابتها آفة فتلقت ، فعلى
المسلم اليه أن يرد ما أخذه من المال من المسلم ، وذلك لحديث عمر
عند أبي داود : أن رجلا أسلف رجلا في نخل ، فلم تخرج تلك السنة
شيئا ، فاختمها الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : « بم تستحل
ماله ، اردد عليه ماله » ثم قال : « لا تسلفوا في النخل حتى يبدو
صلاحه » .



حرية السوق وحكم التسعير الجبرى :

المشكلة التى تواجه العصر الحاضر هى : اضطراب السوق التجارى ، وارتفاع الأسعار فى بعض البضائع ، ولاسيما الضروريات ، الأمر الذى يدعو السلطة الحاكمة الى تحديد سعر جبرى تباع به السلعة ، ويهدفون من وراء ذلك الى تفويت الفرصة على المحتكرين ، وضمان وصول السلعة الى المستهلك بسعر مناسب ، وفى مقدور الطبقة الكادحة .

ولكننا نلاحظ من سلوك التجار وصغار الوسطاء وكبارهم على السواء ، أن التسعير الجبرى لا يحل المشكلة التى يواجهها صاحب الدخل المحدود ، بل على العكس قد يزيد التسعير للمشكلة تعقيدا فى بعض الحالات ، فما يلبث التجار أن يجمعوا السلعة من السوق ، فيتعاظم سعرها أكثر مما كانت عليه ، ولا يؤدى التسعير الجبرى ما هدف اليه .

والمشكلة ذات أسباب متشابهة ، منها : جشع التجار ، وجشع الوسطاء ، وخراب ذمة المشرفين على الأسواق من موظفى الدولة : وشيوع الاسراف والشره الى الاستهلاك ، الى غير ذلك من الأسباب ، فالعلاج بالتسعير الجبرى وحده علاج لظواهر الداء ، وليس علاجاً لجذوره ، وانما يجب أن تعالج الضمائر المريضة ، ويضرب بيد من حديد على رقاب المحتكرين ، وتطبق أقصى العقوبات بسرعة ودون رحمة على موظف الدولة المتواطئ مع المحتكرين ، ويصحب ذلك كله حملة توعية وتبصير بخطر الاسراف فى الشبهوات على المسرف وعلى مجتمعه .

ولكننا نجد الأمم تنفق الملايين فى الرقابة على الأسواق ، تلك الرقابة التى لا تتسم بالجدية غالبا من جانب الموظفين ، وفى الاتفاق على السجناء من المخالفين ، وعلى هيئات القضاء التى تفضل فى قضاياهم ، وما يلبث التاجر أن يعود الى الاستغلال فى وخشية لتعويض ما ضاع عليه من المال .

والتسعير الجبرى قد يكون حراما ، وقد يكون واجبا ضمن خطة شاملة لحرب الاستغلال ، لها طابع القسوة والسرعة والتشهير ، والتضحية بتاجر جشع فى سبيل ملايين الكادحين لا تعدل سوى التضحية

بحشرة ناقلة للمرض لحماية الناس من الوباء ، لأن طلاب الثراء على حساب الكادحين لا يمكن في أى منطق أن تكون لهم أمية محترمة في نظر أى قانون .

فاذا غلا السعر لقلّة الموجود من السلعة دون أن تكون تلك القلّة مصنعة ، أو لكثرة الناس وعدم قدرة الدولة على موازنة السوق باستيراد بضائع من أهم أخرى ، فإن هذا الغلاء أمر طبيعى أراد الله محنة للناس ، أو عقوبة لهم على تقصير لا يصيب الظالمين منهم خاصة ، فالتسعير في هذه الحالة حرام ، لأنه ظلم لصاحب السلعة ، وتدخل في حرية السوق دون موجب لذلك التدخل ، والأصل في تحريم التسعير في هذه الحالة ما أخرجه الترمذى ، وأحمد ، وأبو داود عن أنس قال : قال الناس : يا رسول الله ، غلا السعر ، فبسر لنا . فقال : « ان الله هو المسعر القابض الباسط الرازق ، وإنى لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطالبنى بمظلمة في دم ولا مال » .

وفي هذا الحديث وأمثاله دليل على أن التسعير في هذه الحالة مظلمة ، والمظلمة حرام .

أما اذا تدخل التجار والوسطاء وطلاب الثراء من الحرام في حرية السوق بالاحتكار أو غيره حتى غلا السعر ، فإن التسعير هنا واجب مع تطبيق العقوبات الصارمة السريعة ، ومصادرة البضائع المحتكرة ، وبيعها للناس بسعرها المتعارف عليه والضرب بشدة على أيدي الخونة ممن اتتعتهم الدولة على الرقابة على الأسواق . أما التسعير وحده دون هذه الاجراءات فإنه يزيد المشكلة تعقيدا كما قلنا ، وأولى منه مصادرة البضائع ، وبيعها علانية للناس بأسعارها الحقيقية .

وحرصا من الاسلام على معاشن الناس واستقامتها في هدوء ، فقد حرم كثيرا من المعاملات التى تؤثر في السوق ، وتفرع بالأسعار نحو الارتفاع ، وهى :

١ - النجش (خداع المشتري) :

قال ابن قتيبة : أصل النجش : الختل ، وهو الخداع ، ومنه قيل للصائد : ناجش ، لأنه يختل الصيد . وقال الهروي : النجش : المدح والاطراء . ونقول : ان المدح والاطراء للبضاعة من وسائل الخداع .

ومعنى النجش : أن يزيد انسان في ثمن السلعة ، أو يدهنها بما ليس فيها ، لا رغبة في شرائها ، بل ليخدع غيره ويضره ، ليزيد ويشترها .
والأصل في تحريم النجش الذي هو خداع المشتري بأى وسيلة من وسائل الخداع ليشتري السلعة بأكثر من قيمتها ما أخرجه الجماعة عن أبى هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تناجشوا » .
وانما حرم لأنه تغرير بالمشتري ، وترك للنصيحة الواجبة على المسلم لأخيه .

قال النووي : هو حرام بالاجماع ، والبيع صحيح ، والائتم مختص بالنجاش ان لم يعلم به البائع ، فان واطاه على ذلك أئما جميعا . وقال الامام مالك : ان البيع باطل في هذه الحالة .

وهذه المعاملة شائعة في أسواق الماشية بمصر وغيرها من البلاد .

٢ - الاحتكار :

قال ابن الأثير في النهاية : احتكر الطعام : اشتراه وحبسه ليقل شيخلو . والأسم : الحكر - والحكرة ، بضم الحاء ، وسكون الكاف - .
والأصل في تحريم الاحتكار ما أخرجه مسلم ، والترمذى ، وابن ماجه ، وأبو داود عن معمر بن أبى معمر ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يحتكر الا خاطيء » . وأخرج أحمد عن معقل بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من دخل في شىء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم كان حقا على الله أن يقعه بعظم من النار يوم القيامة » . وأخرج ابن ماجه عن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من احتكر على المسلمين طعامهم خربه الله بالجذام والافلاس » .

والاحتكار المحرم هو أن يتفرغ انسان فينصب نفسه للتردد على الأسواق ليشتري ما يحتاج اليه المسلمون ، فيحبسه حتى تشتد الحاجة اليه ، فيبيعه بسعر مرتفع .

أما ما يدخره انسان لحاجة أهله فقال ابن رسلان : انه جائز وليس بحرام ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدخر لأهله قوت سنتهم من تمر وغيره . وليس من المحرم : أن يجمع التاجر ما يحتاج اليه أهل بلده من الأسواق ليبيعهم اياه وقت حاجتهم اليه .

فالتحريم هنا خاص بما اذا أريد بجمع البضائع من الأسواق اغلاء سعرها ، لحديث أبى هريرة : « من احتكر حكرة يريد أن يغلى بها على المسلمين فهو خاطيء » • وحديث معقل : « ... ليغليه عليهم » • والمقاعدة أنه لا ضرر ولا ضرار ، فإذا تحقق الضرر هنا تحققت الحرمة ، ولهذا نرجح قول الشوكاني وغيره من المتأخرين بتجريم الاحتكار في أقوات الانسان وأقوات الدواب وغيرها مما يتحقق باحتكاره اضرار بمصالح المسلمين على قول من يقول : ان الاحتكار المحرم هو في أقوات الناس خاصة ، لأن احتكار أقوات الدواب يغلى أسعار اللحوم والألبان ، واحتكار الثياب يسبب العرى والمرض للفقراء •

والاحتكار نزعة فردية جشعة ضد مجتمع بأكمله ، وجشع من نوع متسفل ، لأنه لا يفرق بين غنى ولا فقير ، فقد كل احساس انساني ، واندفع نحو الوحشية وغلظة القلب ، فانتكست فطرته ، وراح يحطم فطرة الله في قلوب الناس ببعث الفزع والضيق والجوع والعري وما يتبعها من أمراض اجتماعية ، وخلل في بناء الوحدة الالهية ، ودفع بالمجتمع كله الى الانحراف ليتخلص من الأزمات الطاحنة التي سببها هؤلاء الطغاة المنبوذون من رحاب الله ورسوله •

٣ - خداع الجاهلين بحركة السوق (تلقى الجلب) :

كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يتلقون الركبان الواردين بالسلع فيحتالون لشرائها منهم بأقل من سعرها قبل أن يهبوا بها الى السوق ، وبعد أن يوهموهم بأن الأسعار ساقطة ، والسلعة كاسدة ، فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذا العمل الذي يعتبر غيبا فقال فيما أخرجه الجماعة الا الترمذى عن ابن عمر : « لا تلقوا السلع حتى يهبط بها الأسواق » • وفيما أخرجه مسلم ، والترمذى ، والنسائى ، وأبو داود عن أبى هريرة أنه نهى عن تلقى الجلب وقال : « فان تلقاه مشتر فاشتره » ، فصاحب السلعة بالخيار اذا وردت السوق •

٤ - التدخل في حرية العرض والطلب (بيع الحاضر للبادي) :

وهناك نوع من السمسرة يضر بحرية السوق ، ويحد من حركة عرض البضائع ، ويعمل على قلة نوع معين فيه ، فربما غلا السعر نتيجة لهذا العمل إذا كان مما يحتاج إليه الناس . ومثاله كما يقول النووي : أن يقدم غريب من البادية أو من بلد آخر بمئات تتم الحاجة إليه لبيعه بسعر يومه ، فيقول له البلدي : أتركه عندى لأبيعه على التدريج بأعلى .

والنهي يشمل أن يبيع أو يشتري أهل الحاضرة الخبراء بحركة العرض والطلب لأهل الريف أو البادية الذين يجهلون ذلك ، فقد أخرج النسائي ، ومسلم ، وأبو داود عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يبيع حاضر لباد ... لا يبيع له شيئا ، ولا يشتري شيئا » .

وليسست القرابة بين البدو وأهل الحضر مسوغا لأن يقدموا لهم بعملية البيع أو الشراء ، وقد صرح رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فيما أخرجه النسائي ، وأبو داود عن أنس : « لا يبيع حاضر لباد ، أن كان أخاه أو أباه » .

وعلة التحريم ما أخرجه البيهقي عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يبيع حاضر لباد ، ذروا الناس يرزق الله بعضهم من بعض » . فالتدخل في حرية السوق على هذا الوضع يخل بمبدأ تبادل المنافع والأرزاق ، كما أنه يحد من حركة العرض ، فإذا كانت السلعة مما يحتاج إليها الناس ارتفع سعرها .

وقال البخاري : يحرم بيع الحاضر للبادي إذا كان بأجرة . فإذا كان بغير أجر فهو من باب النصيحة . ولكن ابن دقيق العيد أخذ بالظاهر فقال بتحريمه مطلقا .

وقال الحنفية : يحرم في أيام الغلاء إذا كانت السلعة مما يحتاج إليها الناس في المصر ، ولكن الشوكاني يقول : إن الأحاديث تدل على أنه لا يجوز بيع الحاضر للبادي من غير فرق بين أن يكون البادي قريبا أو أجنبيا ، أو كان في زمن الغلاء أو لا ، وسواء أكان الناس يحتاجون إلى السلعة أو لا . وهذا هو الصحيح فيما نرى ، لأن القواعد عامة ، والأحاديث عامة بظواهرها ، فلا داعي لتخصيصها ، لأن هذا التدخل

إذا أصبح أصبح صناعة ، وإذا أصبح صناعة أدى الى الاحتكار على صورة من صورته ، والتدخل فيما لا يحتاج اليه الناس اليوم ، يضر بهم إذا احتاجوا اليه في يوم آخر ، ومقصود الشريعة تحرير المعاملات المالية من أى ضغوط مفتعلة ، ومقتضى هذا عموم التحريم فى كل سلعة ، وفى كل زمان .



الاسلام ينظر الى الاقتصاد من خلال الانسان وليس العكس :

نعم . الاسلام يعلق أهمية كبرى على الانسان فى حركته نحو البناء الاقتصادى ، ومهما تقدمت الصناعة واستخدام الآلة ، فالانسان الملتزم بأخلاقيات معينة هو المصدر الرئيسى لسلامة الاقتصاد الاسلامى من كل الشوائب . فالاسلام لا يحرك أبنائه فى ميدان الاقتصاد بدافع المنفعة المطلقة كما تحرك الرأسمالية شعوبها ، ومثال ذلك ما نقله الصحابى الجليل رافع بن خديج فى شأن المزارعة : كنا نخابر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتاه بعض بنى عموته فقال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمر كان لنا فيه نفع . وعلق ابن القيم على هذا القول فقال : ظنوا أنه نفع لهم ، وإنما هى منفعة جزئية لرب الأرض ، من جنس منفعة المرابى ، والمشارع لا يبيح منفعة هذا بمضرة أخيه .

ولا نكاد نجد فى الاسلام تشريعا يساير اباحة المنفعة من وجهة النظر البشرية الخالصة ، ولكننا نراه يحرم أشياء كثيرة ربما كان للانسان فيها نفع ظاهر ، ولكنها تخفى أضرارا هائلة ، تتعاضد حتى تصل الى جوهر العقيدة الفطرية ذاتها .

لم يكن الاقتصاد الاسلامى منفصلا بأى حال عن أخلاق الاسلام ، فلا ينطلق وراء اباحة المنفعة ، ولا هو ينطلق وراء المادية الماركسية التى تفصل بين الأخلاق والعقائد وبين النمو الاقتصادى ، بل نجده يعتمد فى تطهير الاقتصاد من الضرر والضرار على الانسان المسلم ذاته ، ولذلك رأينا أن الاسلام لم يعن بفروع الشريعة ولا بأصولها — فيما عدا الصلاة — الا بعد الهجرة ، أما الفترة المبكرة على طولها فقد كانت اعدادا متواجدا ومكتفا للانسان العامل فى حقل الحضارة الاسلامية على مختلف أساليبها وفروعها ، وهى فترة تقترب من نصف

زمن الدعوة المحمدية في المرحلة المكية والمدنية معا ، وكان هذا الاعداد موجها نحو بناء العقيدة والوازع الدينى العميق الذى يحكم تصرفاته الانسان المسلم ويوجهها •

ولهذا نرى أن النماء الاقتصادى فى الاسلام لا يباح فيه انطلاقا الانسان حسبما وجد الى النماء طريقا ، بل انه يؤكد شرط سلامة المال المكتسب من كل ما هو محرم ، سواء اكان التحريم فى جنس المال ، كالكسب من التجارة فى المحرم ، أو عن طريق اغتصاب أموال الآخرين أو حقوقهم ، أو كان التحريم ناشئا من خلل فى أخلاق المسلم نفسه ، كالغش والخداع ، وترويج التجارة بالأيمن الكاذبة الى غير ذلك من التشريعات ، وأولا وأخيرا لا يخلل الاسلام أداء الحقوق المفروضة فى المال المكتسب ليكون المال داخلا فى حصن الله ، ولتطبق عليه وسائل النماء الغيبية ، وهى البركة والتوفيق ، وهما لا يمنحان الا لعمل وافق ما شرعه الله من أخلاق الاسلام أمرا ونهيا ووجدانا تخلص فيه العقيدة من الشرك ، والقلب من المصلحة الفردية ، ونسوق فيما يلى جمهرة من هذه التشريعات الاقتصادية :

تحريم بيع فضل الماء :

أخرج الترمذى والنسائى ، وأبو داود عن اياس بن عبد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع فضل الماء •

قال الخطابى : معناه : ما فضل عن حاجته وحاجة عياله وما شئته وزرعه • وقال الشوكانى : الظاهر أنه لا فرق بين الماء فى أرض مباحة أو مملوكة ، للشرب أو لغيره ، لحاجة الماشية أو للزرع ، أو فى غيرهما •

ونحن نميل الى رأى الشوكانى ، ولا نميل الى رأى من حدد التحريم بماء الشرب كالقرطبى ، لأن الماء مصدر الحياة لكل شئ • كما نص على ذلك القرآن الكريم ، وما كان لانسان أن يستغل ما تتوقف عليه الحياة فى تجارته ومكسبه ، وإباحة التجارة فى الماء فيها تعويق للنشاط المالى الذى تحتاج اليه الأمة فى حياتها وجهادها •

ولا يتعلق التحريم بما يأخذه الرجل أجرا للآلات التى ترفع الماء من باطن الأرض أو من الأنهار والجداول الى الأرض المزروعة •

أو إلى الإنسان والموشى ، بشرط ألا يتجاوز الأيجار مقداره فيشمل ثمن الماء ، لأن هذه الآلات وسائل لجعل الماء في متناول اليد للانتفاع ، وتحتاج إلى صيانة ، وهى فى ذاتها مال منفصل عن الماء .



التجارة فى الكلاب :

أخرج الجماعة عن أبى مسعود البدرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب .

وقد ذهب الجمهور إلى تحريم بيع الكلاب والتجارة فيها ، دون الفرق بين المعلم وغيره ، سواء أكان مما يجوز اقتناؤه أو مما لا يجوز . وقال عطاء والنخعى : يجوز بيع كلاب الصيد دون غيرها . ويدل عليه حديث النسائى عن جابر : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب الا كلب صيد .

أما كلاب الزينة التى أصبحت موضوعا للتجارة فى هذه الأيام ، فلا خلاف فى تحريم بيعها وشراؤها . وقد أخرج أبو داود عن ابن عباس ، قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الكلب ، وإن جاء يطلب ثمن الكلب فاملا كفه ترابا » .



بيع الخمر والميتة والخنزير :

أخرج أبو داود عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أن الله حرم الخمر وحرم ثمنها ، وحرم الميتة وحرم ثمنها ، وحرم الخنزير ، وحرم ثمنه » . وأخرج الجماعة عن جابر ابن عبد الله أنه سماع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عام الفتح وهو بمكة : « أن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام » . فقبل : يا رسول الله ، أرايت شحوم الميتة ، فإنه يطلى بها السفن ، ويدهن بها الجلود ، ويستصبح بها الناس ؟ فقال : لا ، هو حرام ، ثم قال : قتال الله اليهود ، لما حرم عليهم شحومها أجملوه — أى أذابوه — ثم باعوه ، فأكلوا ثمنه » .

قال الخطابى : أذابوها حتى تصير ودكا ، ويزول عنها اسم الشحم . وقال أكثر العلماء : ما حرم بيعه حرم الانتفاع به لظاهر الحديث ، فلا ينتفع من الميتة الا بما خص بالدليل ، وهو الجلد المدبوغ .

مهر البغى وظلوان الكاهن :

أخرج أبو داود ، ومسلم وغيرهما عن أبي مسعود البذري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب ، ومهر البغى ، وظلوان الكاهن .

قال الأصبغى : البغى : الفاجرة . والبغاء الفجور في الاماء خاصة . والمراد : تحريم التجارة في الأعراس ، وتحريم أكل أجر الفاجرة ، وسمى مهرا مجازا ، والتحريم شامل لتوابع البغاء ، كالأجر القوادين ، وكل من يعين على هذه الصناعة المقوتة بالخدمة أو الايواء وغيرهما .

أما حلوان الكاهن فقد كان العرب في الجاهلية يزعمون أنهم يعرفون كثيرا من الأمور الكائنة ، ويزعمون أن لهم تابعين من الجن يلقون اليهم الأخبار ، ومنهم من يدعى أنه يدرك ذلك بفهم أعطيه ، أو بأسباب ومقدمات يستدل بها على مواقعها ، كعرفة الشيء المسروق وغيره . والنهي شامل لكل ذلك .

ومما هو متداول في عصرنا ، ومستقر بين الناس رغم هذا التحريم : ضاربوا الرمل ، والودع ، (والفنجان) وما زال من يدعون أن لهم تابعا من الجن يمارسون أعمالهم ، ويقصدهم الناس ، ومنهم مهترقو التنويم المغناطيسى ومستحضرو الأرواح ، فكل هذا حرام بنص الحديث .



أجر معلم القرآن :

أخرج أبو داود عن عبادة بن الصامت قال : علمت ناسا من أهل الصفة القرآن ، فأهدى إلى رجل منهم قوسا ، فقلت : ليست بمال ، وأرمنى عنها في سبيل الله ، لاثنين رسول الله صلى الله عليه وسلم فلائسأله . فأتيقته فقلت : يا رسول الله ، رجل أهدى إلى قوسا ممن كنت أعلمه الكتاب والقرآن وليست بمال ، وأرمنى عنها في سبيل الله تعالى . فقال : « ان كنت تحب أن تطوق طوقا من نار فاقبلها » .

وقد اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث . فذهب بعضهم إلى ظاهره ، فزأوا أن أخذ الأجرة على تعليم القرآن غير مباح ، وإلى ذهب الزهري ، وأبو حنيفة ، وإسحاق بن راهويه . وقالت طائفة : لا بأس بالأجرة ، ما لم يشترطها ، وهو قول الحسن ، وابن سيرين ، والشعبي . وأباح أخذ الأجرة على تعليم القرآن مطلقا آخرون ، وهو

مذهب عطاء ، ومالك ، والشافعى ، وأبى ثور . واحتجوا بحديث سهل ابن سعد أن النبى صلى الله عليه وسلم قال للرجل الذى خطب المرأة فلم يجد مهرًا : « زوجتكها على ما معك من القرآن » .

وقال الخطابى : قال بعض العلماء : أخذ الأجرة على تعليم القرآن له حالات ، فإذا كان فى المسلمين غيظه ممن يقوم به حل له أخذ الأجرة عليه ، لأن فرض ذلك لا يتعين عليه ، وإذا كان فى حاله أو فى موضع لا يقوم به غيره ، لم تحل له الأجرة .

وقال ابن عابدين : كل ما كان قرينة خالصة لا يجوز أخذ الأجرة عليه ، ولا على تعليمه ، كالقرآن ، وتعليم الفرائض الواجبة ، إلا إذا كانت المهم فائرة ، ويخشى ضياع القرآن بين الناس ، فإن الأجرة حينئذ تكون من باب دفع الضرر عن جماعة المسلمين ، ولا ثواب للمعلم حينئذ .



تحريم عسب الفحل :

أخرج الترمذى ، وأبو داود ، والنسائى عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن عسب الفحل . والفحل كل ذكر من الحيوان ، كالفرس والجمال والبتيس والبقر والجاموس وغيرها . وعسب الفحل : ماؤه وضرابه . والمراد بتحريم الأجرة التى تؤخذ على الفحل حينما يلحق الأنثى ، كما هو المألوف عند أهل الريف فى مصر وغيرها . وسبب النهى عن أجرته هو الغرر ، لأن الفحل قد يلج الأنثى ، وقد لا يلحقها . وقد ذهب الجمهور الى تحريمه ، إذ لا بد فى الاجارة من تعيين العمل ومقداره ، وهو مجهول هنا .

والأصل أن انماء الثروة الحيوانية يقوم على اعارة الفحل للضراب ، فالاعارة هنا مندوب اليها ، فإذا أكرم المستعير المعير بشيء دون شرط سابق جاز قبول كرامته ، وإذا أطمع الفحل دون شرط سابق جاز . ومن قال بتحريم ضراب الفحل : الشافعى ، وأبو حنيفة ، وأبو ثور . وقال مالك وآخرون : يجوز استئجار الفحل لضراب مدة معلومة ، أو لضربات معلومة ، لأن الحاجة ماسة اليه ، وهى منفعة مقصودة ، وحملوا النهى على التنزيه ، والحث على مكارم الأخلاق .



غصب الأرض :

أخرج مسلم عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من اقتطع شبرا من الأرض ظلما طوقه الله اياه يوم القيامة من سبع أرضين » . وقصة هذا الحديث كما أخرجها مسلم : أن أروى بنت أويس خاصمته في بعض داره ، فقال سعيد : دعوها وأياها ، فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من أخذ شبرا من الأرض بغير حقه طوقه من سبع أرضين يوم القيامة » . ثم قال : اللهم ان كانت كاذبة فأعم بصرها ، واجعل قبرها في دارها . قال : فرأيتها عمياء تلتمس الجدر تقول : أصابتنى دعوة سعيد بن زيد . فبينما هي تمشي في الدار مرت على بئر في الدار فوقعت فيها ، فكانت قبرها .

وقد دل الحديث على غلظ تحريم غصب الأرض بتغليظ عقوبته . وقد يحدث غصب الأرض في الريف عند حرث الأرض ونصب الحدود كما كانت ، فيدخل الغاصب حد الأرض في أرض جاره ، كما يحدث في البيوت أيضا ، بأن يجور المالك على أرض جاره في البناء ، وسجلات المحاكم المدنية غاصة بقضايا غصب الأرض ، وهي على هذا الوجه الغليظ من التحريم .



الحلف لترويج البضاعة :

ومما هو شائع بين الناس شيوعا شاملا الحلف أثناء المبيعات لاقناع المشتري بجودة السلعة ، أو بسمعها ، وقد وصل الحال الى استعمال أيمان الطلاق في هذا الشأن ، وقد يكون الحلف لتأكيد صدق نية التاجر عاملا من عوامل الترويج للسلعة عند البسطاء ، ولكن الرسول صلى الله عليه وسلم مع تقريره لهذه الحقيقة قرر حقيقة أخرى هي تهديد أرباح التاجر بالضياع وتجارته بالبوار ، فقال فيما أخرجه مسلم عن أبي هريرة : « الحلف منفقة للسلعة ، ممحقة للربح » . وعن أبي قتادة الأنصاري : « اياكم وكثرة الحلف ، فانه ينفق ، ثم يمحق » .



الماطلة في قضاء الدين مع اليسار :

الغالب أن من يقترض مالا من أخيه فهو محتاج اليه ، غير قادر على احراز مثله في حاله الذي اقترض فيه ، ولهذا شرعت تشريعات

في الرفق أثناء المطالبة ، والانظار حتى الميسرة ، ووضع بعض الدين عن المدين حتى يستطيع الوفاء ببعضه ما دام الأصل هو عون الأخ المسلم على مواجهة الحياة ، وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم كعب بن مالك أن يضع نصف دينه على أبي حذرد الأسلمي .

ولكن المحرم الكبير هو أن يوسر المدين ، أو يكون في الأصل غنيا ولزمه حق لأحد الناس ، فيماطل في السداد ، ويحاول التخلص من أداء ما وجب عليه من دين أو حق ، فهذا هو الظلم المحرم ، لاسيما إذا أنكر الدين ، أو ادعى زده كذبا ، أو طعن بتزوير المستندات المثبتة للمدين ، فهو حرام فوق حرام .

وقد أخرج الجماعة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « مطل الغنى ظلم ، وإذا أتبع أحدكم على مليء فليتبع » . والمطل : تأخير أداء الدين من وقت الى وقت يقصد بذلك التخلص من الأداء ، فهذا هو المحرم ، أما مطل الغنى غير المتمكن من ماله . ومطل الفقير المعسر ، فليس حراما . وحرصا من الاسلام على وصول الحقوق الى أصحابها أجاز تحويل الدين من المعسر الى الموسر كما في الحديث ، إذا أمكن ذلك ، وحث صاحبه الدين على اتباع الموسر .



تحريم الرجوع في الهبة والصدقة :

وتنظيما لشأن الهبة والصدقة ، وحثا عليهما ، لما فيهما من تيسير أحوال المعسرين ، واغلاق باب فتنة القلوب التي تسببها الحاجة مع الشدة والحر ، فقد حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم على الواهب والمتصدق أن يرجع أحدهما في هبته أو صدقته بعد القبض ، فقال فيما أخرجه مسلم عن ابن عباس : « مثل الذي يرجع في صدقته كمثل الكلب يقيء ثم يعود في قيئه فيأكله » . وفي رواية أخرى : « العائد في هبته كالقائد في قيئه » .

قال النووي : هذا ظاهر في تحريم الرجوع في الهبة والصدقة بعد اقتباسهما وهو محمول على هبة الأجنبي وصدقته ، أما إذا وهب لولده وإن سفل فله الرجوع فيه ، كما روى النعمان بن بشير . وقال الشافعي ومالك والأوزاعي : لا رجوع في الهبة للأعمام والاخوة وغيرهم .



في العلاقات الدولية

التربية العسكرية في الاسلام :

كل ما يرفع روح البطولة ، ويربى ملكة الجهاد في قلوب المسلمين من ألعاب القوى والمسابقات والرحاية ، والمصارعة فهو مجابح ، وقد ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم الشباب يصارع بعضهم بعضا بحضرته ، بل ان عائشة رضى الله عنها قالت فيما أخرج النسائي ، وابن ماجه ، وأبو داود : « سأبقت النبي صلى الله عليه وسلم فسبقته على رجلى ، فلما حملت اللحم سابقته فسبقتنى ، فقال : « هذه بتلك السابقة » . وحث رسول الله صلى الله عليه وسلم على الرمي وركوب الخيل في نطاق خطته للتربية العسكرية ، فقال فيما أخرجه النسائي ، وأبو داود عن عقبة بن عامر : « ان الله عز وجل يدخل بالسهم الواحد ثلثة نفر الجنة : صانعه يحتسب في صنعته الخير ، والرامي به ، ومنبله ، وأرموا واركبوا ، وأن ترموا أحب الى من أن تركبوا ، ليس من اللهو الا ثلاث — يعنى اللهو المباح — تأديب الرجل فرسه ، وملاعبته أهله ، ورميه بقوسه ومنبله ، ومن ترك الرمي بعدما علمه رغبة عنه فإنها نعمة تركها — أو قال : كفرها — » . وفي رواية مسلم جاء النكير الشديد على من تعلم الرمي ثم تركه فقال صلى الله عليه وسلم : « من علم الرمي ثم تركه فليس هنا ، وقد عصى » .

ومن عناصر التوجيه العسكرى ورفع الروح الحربية بين مجتمع المسلمين في السنة ما يلى :

١ — التربية العسكرية البحرية : وقد شجع الرسول عليه السلام الأجيال اللاحقة للجيل الأول على اتقان الحرب في البحر ، اذ أن الدعوة الاسلامية ليست قاصرة على الجزيرة أو على قارة من القارات ، بل هى للناس جميعا في كل مكان لا سيما فيما وراء البحار . وفي ذلك أخرج الترمذى ، والنسائي ، وأبو داود عن أم حرام بنت ملحان قالت : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عندهم — يعنى نام

ظهرا — فاستيقظ وهو يضطك ، فقالت : يا رسول الله ، ما أضحكك ؟ قال : « رأيت قوما ممن يركب ظهر هذا البحر كالمالك على الأسرة » قالت : قلت : يا رسول الله ، ادع الله أن يجعلني منهم • قال : « فأنك منهم » • فتزوجها عبادة بن الصامت فغزا في البحر ، فحملها معه ، فلما رجع قربت لها بغلة لتركبها ، فصرعتها ، فاندقت عنقها فماتت •

٢ — الرباط : قال بعض الأئمة : أصل الرباط : أن يربط الفريقان خيولهم في ثغر كل منهما ، مستعدا لصاحبه ، فسمى المقام في الثغور وهي بلاد الحدود رباطا • فالرباط هو : خراصة الحدود استعدادا لمقتال من يحاول العدوان عليها • وقد أخرج الترمذي وأبو داود عن فضالة بن عبيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « كل الميت يختتم على عمله ، إلا المرباط فإنه ينمو له عمله الى يوم القيامة ، ويؤمن من فتان القبر » يعني : أن ثوابه يجري له دائما ، ولا ينقطع بموته ولا يفتن في قبره •

٣ — تجهيز الغزاة ، ورعاية أهليهم : والمراد به كل ما يسهم في المعارك ، مما يفرغ الغزاة للعدو ، دون أن يشتغلوا بمن وراءهم من الأهل والولد • وقد رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم شأن من جهز أنغازى وجملته كالبغازى تماما ، فيما أخرج الجماعة إلا ابن ماجه عن زيد بن خالد الجهني أنه قال : « من جهز غازيا في سبيل الله فقد غزا ، ومن خلفه في أهله بخير فقد غزا » •

وفي حديث مسلم وأبي داود عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث الى بنى لحيان وقال : « ليخرج من كل رجلين رجل » • ثم قال للقاعد : « انكم من خلف الخارج في أهله بخير كان له مثل نصف أجر الخارج » •

٤ — الجهاد على كل المستويات : وذلك تصديقا لقوله تعالى : « واعدوا لهم ما استطعتم من قوة » (الأنفال : ٦٠) فالقوة هنا شاملة للقوة البدنية والعقلية والفقهية والاعلامية ، وكل قوة يمكن التأثير بها في المجتمعات المعادية لمجتمع المسلمين ، أو المجتمعات التي تدعى الى الاسلام ابتداء • وفي ذلك يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه أبو داود عن عمران بن حصين : « لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ، ظاهرين على من ناوهم ، حتى يقاتل آخرهم المسيح الدجال » •

قال البخارى : هذه الطائفة هم أهل العلم • وقال أحمد بن حنبل : ان لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري من هم • وقال القاضى عياض : انما أراد أحمد أهل السنة والجماعة ، ومن يعتقد مذهب أهل الحديث • وقال النووى : يحتمل أن تكون هذه الطائفة متفرقة بين أنواع المؤمنين ، منهم شجعان مقاتلون ، ومنهم فقهاء ، ومنهم محدثون ، ومنهم أمروء بالمعروف ناهون عن المنكر ، ومنهم أنواع أخرى من أهل الخير •

٥ — لا سياحة الا فى الجهاد : وذلك أن القدامى كانوا يتخذون من السياحة فى الأرض ، وسكنى البادية ، وسيلة لقهر نزوات النفس ، بمقارفتها للمباحات واللذات والمآلوفات ، فعدل الرسول عليه السلام هذا السلوك ، وجعل تربية النفس فى الجهاد وحده ، فهو خير ما يقطع النفس عن مآلوفاتها ولذاتها ، ويخلصها لبارئها ، قال أبو أمامة : استأذن رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فى السياحة • فقال : « ان سياحة أمتى الجهاد فى سبيل الله عز وجل » •

فمن ساح فى الأرض على غير نية للجهاد فهو عادل عن طريق الاسلام الحق ، ويتعدى فى الاسلام ما ليس منه •

٦ — سباق الخيل وسباق الرمى : وقد وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم أصلاً فى هذا الموضوع يفرق بين المحرم والمباح من السباق فقال فيما أخرج الترمذى ، والنسائى ، وأبو داود عن أبى هريرة : « لا سباق الا فى خوف أو حافر أو نصل » • والسبق — بفتح الباء — ما يجعل جعلاً ومكافأة للسابق على سبقه • وهذا الجعل لا يباح الا فى سباق الخيل والابل وما فى معناهما ، وفى النصل وهو الرمى • قال الخطابى : يباح ذلك لأنها من أدوات الحرب ، وفى بذل الجعل عليها ترغيب فى الجهاد ، وتحريض عليه •

وأخرج الجماعة الا ابن ماجه عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سابق بين الخيل التى قد أضمرت من الحفياء ، وكان أمدها ثنية الوداع • وسابق بين التى لم تضمر عن الثنية الى مسجد بنى زريق • والحفياء والثنية : مكانان خارج المدينة •

قال البغوى فى شرح السنة : ان كان المال المستحق للسابق من جهة الامام ، أو من جهة واحد من عرض الناس شرط للسابق من الفارسين ما لا معلوماً فجائز ، واذا سبق استحققه ، ويباح أيضاً اذا

قال أحد المتسابقين لزميله : ان سبقتنى فلك على كذا ، وان سبقتك فلا شئ لى عليك . وهذا كله مباح لأن المتسابقين لا يتردد كل منهما بين الكسب والخسارة كما هو الشأن فى القمار .

والحرم فى السباق : أن يتفق المتسابقان فيقول أحدهما : ان سبقتك فلى عليك كذا ، وان سبقتنى فلك على كذا . فهذا عقد قمار يتردد فيه كل منهما بين الكسب والخسارة .

والراهنه على سباق الحيل فى أندية السباق اليوم قمار محض ، وحرام خالص ، لأن المراهن يراهن على فرس من أفراس كثيرة أنه سوف ينسبq ويدفع من أجل رهانه هذا مالا مميئا ، فان فاز أخذ ماله ومال غيره من الخاسرين . وان لم يفز خسر ماله وذهب الى آخرين .

وأما سباق المصام والطير ، ومهارشة الديوك ، ومناطحة الثيران ، وما فى معناها مما ليس من آلات الحرب ، فأخذ النسبق عليه قمار خالص ، وحرام صريح .



الجهاد للدنيا :

أصل مشروعية الجهاد أن يكون فى سبيل الله وحده ، لا فى سبيل شئ آخر سوى اعلاء كلمة الله . فمن قاتل لاعلاء شعار سياسى وضعى ، أو لغرض دنيوى آخر ، فقد خرج جهاده عن سبيل الله ، واستحق جزاء الأثم الشديد .

وأخرج مسلم عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أول الناس يقضى يوم القيامة عليه رجل استشهد ، فأتى به ، فعرفه نعمه فعرفها ، قال : فما عملت فيها ؟ قال : قاتلت فىك حتى استشهدت . قال : كذبت ، ولكن قاتلت ليقال ليقال جرى ، فقد قيل ، ثم أمر به فسحب على وجهه ، حتى ألقي فى النار » .

وهدد رسول الله صلى الله عليه وسلم معنى المجاهد الحق حينما سأله أعرابى فيما أخرجه الجماعة عن أبى موسى ، فقال : يا رسول الله ، ان الرجل يقاتل للذكر ، ويقاتل ليحمد ، ويقاتل ليغنم ، ويقاتل ليبرى مكانه — أى مرتبته فى الشجاعة — فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قاتل لتكون كلمة الله هى العليا فهو فى سبيل الله » .



الاسلام ينهى عن استخدام المرتزقة في الجيش :

أخرج أبو داود عن أبي أيوب الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ستفتح عليكم الأمصار ، وستكون جنود مجنّدة ، تقطع عليكم فيها بعوث ، فيكره الرجل منكم البعث فيها ، فيتخلص من قومه ، ثم يتصفّح القبائل يعرض نفسه عليهم ، يقول : من أكفه بعث — بالفتح — كذا ، من أكفه بعث كذا ، ألا وذلك الأجير الى آخر قطرة من دمه » •

فهذا الرجل يعرض نفسه للقتال بأجر ، وقال الخطابي : فيه دليل على أن عقد الاجارة على الجهاد غير جائز • وما كان باطلاً لم يبدل فيه حرام •

أما حديث أبي داود عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « للمغازى أجره ، وللجاعل أجره وأجر الغازى » • فقال فيه المناوى : أى الذى يجهز الغازى تطوعاً لا استئجاراً ، لأن استئجاره غير جائز • والشافعى يوجب رد الأجر ان أخذه الغازى • فالمباح هو ما يدفعه أهل الخير تطوعاً للمغزاة ليقوموا باصلاح شأنهم هم ومن وراءهم ، أما تأجير المغزاة فحرام •



الغدر في الحرب :

الغدر على إطلاقه محرم فى الاسلام ، والوفاء بالعقود بين الامام وبين الناس ، أو بين فرد وفرد ، أو بين الانسان وربه على رعاية الشريعة واجب على كل مسلم • وفى ذلك قال الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود » (المائدة : ١) • وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه مسلم عن أنس بن سعيد : « لكل غادر لواء يوم القيامة يرفع له بقدر غدره ، ولا غادر أعظم غدرًا من أمير عامة » • ومن مظاهر تحريم الغدر فى الحرب ما يلى :

١ — وجوب الوفاء للمعاهدين وحرمة كتمانهم ، وتحريم الغدر بهم فى مدة العهد • قال الله تعالى : « فأتوا اليهم عهدهم الى مدتهم » (التوبة : ٤) • وقال صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه النسائى وأبو داود : « من قتل معاهداً فى غير كنهه حرم الله عليه الجنة » •

قال ابن الأثير : في غير كنهه : في غير أمره الذي يجوز فيه قتله •
وقال العلقمي : في غير وقته الذي يجوز فيه قتله •

٢ — عدم قتل الرسل ، حتى ولو كانوا كافرين ، ولو كانوا معاندين متجبرين ، فقد أخرج أبو داود ، والنسائي ، وأحمد عن حارثة ابن مضرب أنه أتى عبد الله بن مسعود فقال : ما بيني وبين أحد من العرب خنة — يعني أحنة وعداوة — ، وإني مررت بمسجد لبنى حنيفة ، فإذا هم يؤمنون بمسيلمة ، فأرسل اليهم عبد الله فاستتابهم ، إلا ابن النواحة ، فقال له عبد الله : سمعت رسول الله يقول : « لولا أنك رسول لضربت عنقك » فأنت اليوم لست برسول ، فأمر قرظة بن كعب فضرب عنقه في السوق ، وقد رفض رسول الله أن يقتل رسولي مسيلمة إليه مع أنهما رسولا من يدعى النبوة •

وليس من الغدر الخداع في الحرب ، فالحرب خدعة • وإنما يقوم النصر على عمليات الخداع كما يقوم على المواجهة تماما ، فالخداع في خطط الحرب مخالف للغدر تماما •



تحريم قتل النساء والصبيان عمدا في الحرب :

أخرج الشيخان عن ابن عمر قال : وجدت امرأة مقتولة في بعض تلك المغازي فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان •

وقد أجمع العلماء على تجريم قتل النساء والصبيان إذا لم يقاتلوا ، فإن قاتلوا قتلوا •

فإن قتل النساء والصبيان دون تعمد كما يحدث في الليل فلا شيء فيه ، لأنهم لا يتميزون من الرجال ولا من المحاربين •

والحروب الحديثة لا يمكن التمييز فيها بين الرجال والنساء في الغارات الجوية ، ولهذا ينحصر التحريم فيها إذا فتحت بلد من البلاد ، وجرى تطهيرها ، فلا يجوز للمسلمين قتل امرأة ولا طفل ، إلا إذا كانوا يحملون السلاح ، أو يعينون العدو • وهذا من الفرائد الانسانية في تشريع الاسلام في مواجهة الهمجية البربرية عند غيرهم •



لا يقتل من نطق بالشهادتين :

والاسلام يحرص غاية الحرص على اظهار وجهه السماح الذى يعتبر وسيلة من وسائل الدعوة لا تنقل أثرا عن الجهاد ، ويظهر ذلك من تشريعاته الرحيمة التى سقنا بعضها ، ومن اعتبار الظاهر فى عصمة دماء الكفار وأموالهم ، دون تفتيش عن القلوب اذا نطقوا بالشهادتين ، فقد أخرج الشيخان ، والنسائى ، وأبو داود عن المقداد بن الأسود قال : يا رسول الله ، أرأيت ان لقيت رجلا من الكفار فقاتلنى ، فضرب احدى يدي بالسيف ، ثم لاذ عني بشجرة فقال : أسلمت لله ، أفأقتله بعد أن قالها ؟ فقال : « لا تقتله » فقلت : انه قطع يدي . فقال : « لا تقتله ، فان قتلته فانه بمنزلك قبل أن تقتله ، وأنت بمنزلته قبل أن يقول كلمته التى قال » .



الفرار من المعركة :

ليس أشد تحريما على المجاهد من فراره من المعركة ، فالفرار يبعث الذعر فى قلوب الناس ويشيع الهزيمة فى صفوفهم ، ومن ثم فقد جاء الوعيد للفرارين ، والوعد بالسعادة الأبدية للشهداء . قال الله تعالى : « ومن يولهم يومئذ نبره الا متحرفا لقتال او محتيزا الى فئة فقد باء بغضب من الله وماواه جهم ، وبئس المصير » (الأنفال : ١٦) . متحرفا لقتال : منعظا له ، بأن يخدمهم فيريهم الفر مكيدة ، وهو يريد الكر . محتيزا الى فئة : منضمنا الى جماعة من المسلمين يستتجد بها ويقوى . ولا عذر للمسلم فى الفرار الا فى هاتين الحالتين فحسب ، ولهذا جاءت بشارة الشهداء فى قوله تعالى : « ولا تحسبن الذين قتلوا فى سبيل الله أمواتا ، بل أحياء عند ربهم يرزقون » (آل عمران : ١٦٩) . فالشهادة عامل معنوى عظيم من عوامل النصر ، اذ لا يبعث الرعب فى قلوب الأعداء شئء قدرها يبعثه جيش يؤثر الموت على الحياة .



تحريم الغلول :

الغنائم مصدر من مضارر المال ينفق منه الامام على يتامى والمساكين ، وعلى الغزاة ، فالخمس المفروض للرسول عليه السلام

حدد الله تعالى مصرفه فقال : « واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل »
(الأنفال : ٤١)

والغلول : اخفاء بعض الغنيمة قبل أن تقسم ، بقصد الاستئثار به . ومما يدل على شدة تحريم الغلول ما أخرجه ابن ماجه ، وأبو داود عن أبي هريرة : أن عبدا أهدى للرسول صلى الله عليه وسلم اسمه « مدعهم » ، فبينما هو يحط رحل رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ جاءه سهم فقتله ، فقال الناس : هنيئا له الجنة . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كلا ، والذي نفسى بيده ان الشملة التى أخذها يوم خيبر لم تصبها المقاسم لتشتعل عليه نارا » . فلما سمعوا ذلك جاء رجل بشارك أو شراكين . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « شارك من نار — أو شراكان من نار — » .

والشراك : أحد سيور النعل التى تكون على وجهه . وهو شيء ضئيل لا قيمة له ، مما يدل على بشاعة الغلول من حيث هو نظر الى الدنيا في عمل قصد به وجه الله وحده ، وعدوان على حقوق الفقراء واليتامى والمساكين ، وبداية للعبث بالمال العام للمسلمين ، ونزعة فردية يمحقتها الاسلام الذى ربط بين المسلمين برباط الأخوة الاسمى من كل رباط .



صلاح الأئمة صلاح للرعية :

المفروض في حكام الدول الاسلامية أنهم نواب لرسول الله صلى الله عليه وسلم على أمته ، ولهم فيه أسوة حسنة ، فمتى وفوا بعهدهم الله في سيرتهم على منهج الكتاب والسنة ، فقد فازوا بما فاز به الرسول وخلفاؤه الراشدون من التوفيق والقوة على الكفار ، والهيبة أمام العالم كله ، فضلا عن اتساع الحال ، ورغد العيش ، وهوالة الله تعالى لهم بالنصر والتأييد والرضوان الكبير .

ومتى انحرفت بهم الأحوال عن سنن الاسلام فقد نسيتهم الله حين نسوه ، ورفع عنهم نعمة التأييد بالنصر ، والتوفيق في العمل ، فاضطربت أمورهم ، وانقلبت أحوالهم من دعاة منصورين ، مجاهدين في سبيل الله ، الى مدافعين عن أنفسهم زحف المستعمرين ، مخذولين أمام أعداء الله ، مضروبين بالفقر والفتن بين المغضوب عليهم من الله تعالى .

الحكم بما أنزل الله :

وأول ما يجب على الحكام أن يفعلوه في عصرنا : أن يزيحوا عن جلادهم تلك التشريعات التي وضعها لهم المستعمرون في عهود الخذلان ، والذل ، ويستبدلوا بها تشريع الله من كتابه وسنة رسوله ، وهو الأمر الذي بدت بشائره بحمد الله في صورة وعي جاد ، وإحساس بالحاجة إلى التشريع الإلهي في وقت ظهرت فيه بوادر الصعود على سلم التاريخ ، بيد دول الإسلام ، فارتفعت الأصوات تطالب بالعودة إلى الأمر الأول ، الذي كان عليه الرسول صلى الله عليه وسلم وصحبه .

ومع ذلك فإن التشريعات الوضعية تتجه نحو المحافظة على أموال الدولة ، ولا تعنى بالقضاء على الفوضى في الأغراض والأخلاق السيئة الأخرى . فالتسجون مدارس يتلقى فيها الخاطئون دروساً بليغة في الإجرام ، ويتبادل فيها المجرمون أحدث ما وصلت إليه عبقرية الإجرام من وسائل المبتك والاختفاء عن عين العدالة ، ولذلك نجد أن عدد المهاجرين من العدالة يتصاعد في الأيام الأخيرة بما لم يكن مثله في أيام مضت ، ولا شيء يثقل خزائن الدول الإسلامية قدر ما تثقلها نفقات أجهزة الأمن ، والرقابة الإدارية ، والمحاكم ، وبتعجير جذرى في قانون العقوبات يمكن توفير تلك النفقات ، لأن العقوبات في الإسلام وسيلة ردع حاسمة ضد الجريمة ، فلا يمكن أن تنمو الجرائم في ظلها ، وتجربة المملكة العربية السعودية خير شاهد عملي على ما نقول .

والحكم بغير ما أنزل الله كفر إذا استحله المسلمون وفضلوا عليه القوانين الوضعية عنفاً ، وهو فسق إذا لم يكن هناك استحلال ، والفسق حرام ، قال الله تعالى : « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » (المائدة : ٤٤) « الظالمون » (المائدة : ٤٥) « الفاسقون » (المائدة : ٤٧) .

والتجربة العظمى التي أقامها رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدر الدعوة تحت لواء شريعة الله ما زالت موضع الدهشة بين علماء فلسفة التاريخ ، فقد قامت الأمة على أقدامها من درجة الصفرة الاقتصادية ، وسيرت الجيوش ، وجاهدت في سبيل الله ، وقهرت الشرك وأهله في الجزيرة العربية ، ولم تتمتع أحوالهم ، إلا حينما أهملوا في اعتبار الشريعة حاكمة على جميع الطبقات والفئات ، فحدثت

التفرقة في تطبيق الأحكام ، وحدث الصدع العظيم في بناء الأمة الشاميخ وسادت الفردية ، وانحل رباط الأخوة الإسلامية بين الأفراد والشعوب ، وانفرد العدو بكل طائفه يذلها بعد العزة ، وأنا لله وأنا اليه راجعون .



الامام العادل :

انما كانت المنزلة العظمى للامام العادل بين الرعية نابعة من تخلقه بأخلاق الرحمن الذي أقام الخلق بالعدل ، « **والسمااء رفعها ووضع الميزان** » (الرحمن : ٧) بين مظاهر الكون كله ، فما زال ولا يزال . يسير منذ الأمد السحيق ، الى الأمد الأقصى ، لا خلل فيه ، ولا اضطراب ، لأنه قام على العدل ، وتحرك بالعدل .

وقد تحدث الزلازل ، وتنفجر البراكين ، وتثور الحروب بالدمار والخراب ، وتتهجر السيول ، وتزأر الأعاصير ، ويكون عن ذلك كله خراب يخيل الى ضعاف البصيرة أنه اضطراب في الموازين التي قامت عليها الخليقة ، ولكنه في الحقيقة عين العدل في مجموعه ، فما حدث من تخريب هنا ، أو زلزلة هناك ، فانما هو في الحقيقة تنبيه عنيف للناس ألا يهدموا سنة العدل في أنفسهم ، ولا فيما بينهم وبين ربهم ، ولا فيما بينهم وبين غيرهم ، أما الكون فهو قائم لم نسمع في تاريخه أن خرب ثم عاد عمارا ، بل أن ما يبدو تخريبا في مكان فانما هو اصلاح في نفس المكان أو في غيره اقتضته حكمة العزيز العليم .

ونفس الصورة الرائعة نجدها في الامام العادل ، يحفظ بشرح الله أمن الناس ، حتى ولو قطع يد العادي على المال ، أو صلب المحاربين ، أو رجم الزنا ، ويحفظ عما يشهم بتوجيههم الى التكافل المفروض ان ركنوا الى هوى النفس ، ولا تمنعه قرابة دم ، ولا حرمة صعبة من اقامة حد الله ، وأخذ الحق من الغاصب ، كما لا يدفعه الهوى الى أن يمتاز عن رعيته برخي عيش ، ولا بسطوة حجاب ، فاستحق بعدله ومشايعته في الأخلاق لأخلاق الرحمن أن يكون من السبعة الذين يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله ، والناس جميعا يعانون الشدائد الهائلة من الفزع الأكبر كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .



الحاكم الجائر في النار :

وعلى العكس من ذلك إذا جار الامام في الرعية ، فانه بجوره يعارض العدل الالهي الذي قام به الكون ، فيفسد بجوره الضمائر ، ويعلى من شأن أهل الدعارة والفسق ، ويخفض أهل الصلاح والتقوى ، ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه مسلم عن الحسن قال : عاد عبيد الله بن زياد معقل بن يسار المزني في مرضه الذي مات فيه ، فقال معقل : اني محدثك حديثا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم لو علمت أن لى حياة ما حدثتك ، اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ما من عبد يسترعيه الله رعية ، يموت يوم يموت وهو غاشئ لرعيته الا حرم الله عليه الجنة » .

ومن سياق الحديث ندرك كيف أن جور ابن زياد وظلمه للرعية قد حال بين صحابي جليل هو معقل بن يسار وبين واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خوفا من أذى ابن زياد كما يقول القاضي عياض .

أما عناصر الغش فقد حددها الامام النووي بعدم تعريفهم ما يلزمهم من دينهم ، وأخذهم به ، أو تضییع القيام بما يتعين عليه من حفظ شرائعهم ، والذب عنها ضد كل متصد لادخال داخله فيها ، أو تجريف لمعانيها ، أو باهمال حدودهم ، أو تضییع حقوقهم ، أو ترك حماية حوزتهم ، ومجاهدة عدوهم ، أو ترك سيرة العدل فيهم ، فمن فعل ذلك فقد غشهم ... وهذا الحديث أصل عظيم في تحريم الظلم في الرعية ، جامع لكل خلال الظلم التي نذكر منها :

قبول الشفاعة في حدود الله :

لا يزجر العابثين الذين يفسدون في الأرض شيء قدر ما تزجرهم الحدود التي شرعها الله لحفظ الأمن على الأعراض والدماء والأموال ، ولم تتعاطم الجرائم ولا أصبحت حرفة ووسيلة من وسائل العيش إلا بعد أن عطلت حدود الله كما قلنا من قبل ، ولهذا كان مجرد الشفاعة فيها عند الحاكم كبيرة من الكبائر ، فضلا عن اهمالها وعدم اقامتها عمداً من جانب السلطة الحاكمة .

وقد أخرج الجماعة عن عائشة أن قريشا أهمهم شأن المرأة المخزومية التي سرقت ، فقالوا : من يكلم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قالوا : ومن يجترئ إلا أسامة بن زيد ، حب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلمه أسامة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا أسامة ، أتشفع في حد من حدود الله تعالى ؟ » ثم قام فخطب فقال : إنما أهلكت الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد . وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها .

فلا يجوز أن تكون القرابة أو المصداقة أو الجاه مانعا للحاكم من إقامة حكم الله فيمن اعتدى على المال العام ، أو على الدم ، أو على العرض ، والا كان تدهور الحضارة ، وهلاك الأمة ، كما كانت سنة الله التي لا تتبدل فيمن كان قبلنا من الأمم .

والمراد أن الحد متى بلغ الامام فلا بد من اقامته وتركه أو قبول الشفاعة فيه من الكبار ، أما إذا لم يبلغ الامام بأن اصطلح أصحابه مع مستحقه ، أو لأي سبب آخر فلا يعتبر سكوت الامام في هذه الحالة حراما ، وذلك لحديث النسائي ، وأبي داود عن عبد الله بن عمرو ابن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « تعافوا الحدود فيما بينكم ، فما بلغني من حد فقد وجب » .

رسنى هذا : أن الامام ليس له أن ينجس للكشف عن الجرائم التي تستوجب الحدود ، كما أن الانسان لا يلزمه الإبلاغ عن تلك الجرائم بمجرد الوقوف عليها ، وإن لزمه النهي عنها ، بل إن الاسلام يوسع قاعدة الصلح والعفو بعيدا عن الامام ، ولا يشتد غاية الشدة الا فيما ارتكب من الجرائم على وجه التحدى لكشاع المجتمع ، دون ستر ولا حياء ، ولا شعور بفداحة الجريمة .



التنافس على ولاية القضاء :

ولا يؤرق الضمير الحى شيء قدر ما يؤرقه القضاء بين الناس فيما ينشعب بينهم من خلاف على الأموال ، أو فيما يقع بينهم من جرائم الدم والعرض ، وذلك لما يساور الضمير من خوف أن يكون في الحكم هوى ، أو قصور في التحرى والتقصي للوصول الى الحق ،

ولهذا رأينا أتقياء السلف يتورعون عن القضاء ، حتى كان الحاكم يحاول قهرهم على توليه بالضرب والحبس .

وقد ورد في السنة النبوية ما يحذر من المسارعة الى ولاية القضاء إلا لمتمكن من دينه وكمال عقله ، كما ورد ما يحذر من السعي لولي الأمر لتولي القضاء .

بل إن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يكن يولى أحدا شيئا إذا طلبه ، لما في توليته على تلك الحالة من شائبة هوى النفس ، وجب الظهور ، ويعدّه عن حقيقة الولاية وهي : الفصل في المآزعات ، وإيصال الحقوق الى أصحابها لوجه الله والحق ، باعتبارها مسئولية جسيمة ، وليست ترفا واستعلاء على الغير ، ولا ذريعة لجلب مصلحة شخصية .

وقد أخرج الترمذى ، وأبو داود عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من ولى القضاء فقد ذبح بغير سكين » . قال ابن الصلاح : المراد : ذبح عن حيث المعنى ، لأنه بين عذاب الدنيا أن رشده . وبين عذاب الآخرة أن فسد . وقال الخطابى : المراد : ما يخاف عليه من هلاك دينه ، والذبح بالسكين فيه أراحة للمذبح ، وبغير السكين يكون الألم فيه أكثر ، فعبّر به ليكون أبلغ في التحذير .

وأخرج الشيخان ، والنسائى ، وأبو داود عن أبى موسى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لن نستعمل — أو لا نستعمل — على عملنا من أراده » . وما ذلك إلا لما يكون في إرادة الإنسان للولاية من هوى النفس ، والهوى يتعارض مع تجري الحق الذى قصدهت الولايات من أجله .

وتوفيق الله ثابت للمقضى وغيره من المولاة الذين لا يتزاحمون على المناصب ، بل يختارون دون سابق إرادة منهم ، وفي ذلك أخرج الترمذى ، وأبو داود عن أنس قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من طلب القضاء واستعان عليه وكل اليه ، ومن لم يطلبه ولم يستعن عليه أنزل الله ملكا يسدده » .



الرشوة حرام :

أخرج الترمذى ، ومسلم ، وأبو داود عن عبد الله بن عمرو ابن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لعن الله الراشئ والمرتشئ » . وفي رواية أبى هريرة عند الامام أحمد ، والترمذى : « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشئ والمرتشئ فى الحكم » .

والتحريم يشمل المخطئ والآخذ على السواء ، لأن الرشوة فيها ضياع الحقوق ، وفيها اشاعة استغلال الموظفين لأصحاب الحقوق ، وافسادهم فى ولاياتهم ، وكم وضعت الرشوة فى المناصب الهامة ناسا غير أكفاء فضلوا وأضلوا ، وكم حبست ناسا أتقياء عقلاء فلم يفد المجتمع من عدلهم وتقواهم شيئا .

والرشوة حرام بجميع أشكالها ، وفى كل الأحوال .

ومن العجيب أن يبيح بعض الحنفية كما نقل القارى عن ابن الملك الرشوة توصلا الى الحق ، أو دفعا للباطل فى غير القضاء .

والحق ما قاله الشوكانى : ان التخصيص لطالب الحق بجواز تسليم الرشوة منه للحاكم لا أدرى نأى مخصص ، والحق التحريم مطلقا ، أخذا بعموم الحديث ، ومن زعم الجواز فى صورة من الصور فإن جاءه دليل مقبول ، والا كان تخصيصه ردا عليه .

ويحتمل أن الحنفية أرادوا الإباحة فيما اذا تعذر الحصول على الحق أو دفع الظلم عن المسلم فى بلد تعيش فيه أقلية مسلمة لا يجمعهم نظام الحكم السائد فى تلك البلاد .

ومن تأمل ما أحدثته الرشوة من فساد الموظفين والعمال فى عصرنا ، وما ضيعته من حقوق ، وما أرهقت به الناس ولا سيما الضعفاء منهم ، وما سببته من اضطراب فى كل عرافق الحياة تبين له وجه الصواب فى تحريم الرشوة على مختلف صورها ، وفى كل أحوالها ، مفليس المراد تحريمها فى حال دون حال ، وإنما المراد القضاء على مجرد التفكير فيها ، والحث على تحرى الحق لوجه الله وحده ، ودفع الظلم عن الناس من حيث هو جهاد فى سبيل الله .

إهداء الهدايا إلى العمال والموظفين :

وقد تكون الرشوة في صورة هدية من أحد الخصمين إذا احتكما، إلى أحد من الولاة ، وقد تكون الهدية لإنشاء رابطة بين الفرد والوالى مقصود بها محاباة الوالى لصاحب الهدايا فيما يمكن أن ينشأ من خصوماته ومطالبه .

أخرج مسلم ، وأبو داود عن عدى بن عميرة الكندى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « يا أيها الناس ، من عمل منكم لنا على عمل فكتمنا منه — أى من حاصل عمله من المال — مخيطا فما فوقه فهو غل — أى طوق من الحديد — يأتى به يوم القيامة ، فقام رجل من الأنصار فقال : يا رسول الله ، اقبل عني عملك — يعنى أقلنى منه — . قال : وما ذاك ؟ قال : سمعتك تقول كذا وكذا . قال : وأنا أقول ذلك ، من استعملناه على عمل فليأت بقليله وكثيره ، فما أوتى منه أخذه ، وما نهى عنه انتهى » .

يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ينشئ الجيل الأول من الولاة والموظفين أن يعرض كل موظف وكل وال جميع الأموال التى حصل عليها من ولايته على الرسول ، ويبين ظروف حصوله عليها ، حتى يبين له الحكم الشرعى فيها ، فيعطيه ما حل منها ، ويمنع مما حرم ، وذلك لخفاء وجه الحزمة في الهدية التى يأخذها الوالى أو القاضى . أو غيرهما من الموظفين . كما أن منهج التربية النبوية للعمال والموظفين . يتجه نحو حرمان العمال والموظفين عن هذه الهدايا بعدم جواز احتجازها لأنفسهم ، ومتى تحقق عدم انتفاعهم بها امتنعوا عنها من تلقاء أنفسهم .

قال الشوكانى في « نيل الأوطار » : والظاهر أن الهدايا التى تهدى إلى القضاة ونحوهم من نحو الرشوة ، لأن المهدى إذا لم يكن معتادا أن يهدى إلى القاضى قبل ولايته لا يهدى إليه الا لغرض ، وهو اما التقوى به على باطله ، واما التوصل بهديته إلى حقه ، والكل حرام .

شهادة الزور :

لا يجهل أحد ما في شهادة الزور من تضييع الحقوق ، والحاق بالأذى بالأبرياء ، وما في ذلك من خطر محقق وأضرار بالناس يحرمه الإسلام أشد التحريم ، ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فيما أخرجه أبو داود ، والترمذى ، وابن ماجه عن خريم بن فاتك : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح ، فلما انصرف قام فقال : « عدلت شهادة الزور بالاشراك بالله — ثلاث مرات — ثم قرأ : « فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور • حنفاء لله غير مشركين به » (الحج : ٣٠ ، ٣١) •

وليس هناك ردع عن شهادة الزور أبلغ من هذا الردع ، حيث عدلها القرآن الكريم بالشرك الذى هو أقبح الذنوب ، وأبعدها عن مغفرة الله تعالى • فكلاهما كذب وأخبار بغير الواقع ، وتضييع لما فيه مصلحة الناس ورشادهم ، وتبديل للفطرة النقية التى لا تقبل التبديل • فالمشرك من باب الزور ، لأن المشرك يزعم أن غير الله يستحق العبادة ظاهرا أو باطنا ، وشاهد الزور يزعم الحق لغير صاحبه ، أو يلحق الضرر بغير أهله •

ولا يقتصر ضرر الزور فى القول على ما يكون أمام القضاء من خصومات فى الحقوق ، بل أنه يشمل العمالة ضد النظام الإسلامى ، والولاء للنظم المشبوهة المعادية للإسلام ، واصطناع الحجة الداحضة ، والتأويلات الفاسدة التى لا تستقيم مع أصول الفقه الإسلامى لتأييد تلك المذاهب البعيدة عن مقاصد الإسلام ، وذلك كنسبة المذهب الشيعى لأبى ذر الغفارى ، وتلمس الشبهات الواهية للتقريب بين هذا المذهب واللاحادى وبين دين الفطرة الذى لا يتبدل •

ومن باب الزور كتمان الشهادة أمام مجلس القضاء ، وكتمان العلماء لها حينما يتعارض نظام معاد للإسلام فى بلد إسلامى مجاملة للحاكم ، ومحاولة للكسب الرخيص • وقد وصف الله تعالى كاتم الشهادة باثم القلب فى قوله : « ولا تكتموا الشهادة ، ومن يكتمها فإنه آثم قلبه » (البقرة : ٢٨٣) • قال السدى : يعنى : فاجر قلبه والدليل على عموم كتمان الشهادة فى كل مصالح الإسلام قوله تعالى : « كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين »

والأقربين « (النساء : ١٣٥) وقد أخبر الله عن اليهود وكتمانهم ما أنزل الله حماية لمكاسبهم المادية تحذيرا للمسلمين أن ينسجوا على منوالهم فتتحق عليهم لعنة الله فقال : « ان الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون » (البقرة : ١٥٩) وقد اقتضت رحمة الله أن يفتح باب التوبة لهؤلاء المارقين فقال : « الا الذين تابوا واصلحوا وبنوا فأولئك أتوب عليهم ، وأنا التواب الرحيم » (البقرة : ١٦٠) .

فكل من ينافق مجتمع المسلمين فيعيش معهم بلسانه لا بقلبه ، ولسانه أو قلبه مع أعدائهم انتظارا لكسب عاجل مادي أو معنوي ، وكل ساكت عن بيان الحق وهو يعلمه في قضية الاحاد والايمان ، وكل من يلوى النصوص ليؤيد بها مجتمع الاحاد ، كل أولئك داخلون في نطاق اللعنة الالهية ، ولعنة الملائكة والناس أجمعين لهم الى يوم القيامة .

ومن هذا الباب شفاعة الكبراء لأهل الفساد ، والعمل على توليتهم المناصب الكبرى ، وتزكيتهم لدى ولي الأمر ، لما فيه من شيوخ الفساد ، واستغلال المنصب في الاثراء على حساب المجتمع وحقوقه .



السلبية في مواجهة المنكرات :

قلنا ان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يعتبر في نظام الحكم الاسلامي بمثابة جهاز صخيم لمتابعة الدستور الشرعي ، والاشراف على تطبيقه ، وتصحيح سلوك الناس ازاءه . ونقول هنا : السلبية في مواجهة المنكرات على وجه الخصوص تستوجب اللعنة من الله ، والطرده من رحاب رحمته وعنايته ، فضلا عن تدهور النظام الحضاري كله في كل دولة يقف الناس فيها موقفا سلبيا في مواجهة المنكرات الملعنة .

وقد عرض الله تعالى على المسلمين صورة واقعية مما وقع لبنى اسرائيل من اللعنة بسبب تلك السلبية فقال : « لعن الذين كفروا من بنى اسرائيل على لسان داوود وعيسى ابن مريم ، ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون . كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه ، لبئس ما كانوا يفعلون . ترى كثيرا منهم يتولون الذين كفروا ، لبئس ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم وفي العذاب هم خالدون »

(المائدة : ٧٨ - ٨٠) .

فهذه اللمحة الصارمة التي تنبض بالزجر والوعيد دلالة على مدى خطورة تلك السلبية على بناء الإيمان في القلب ، وإذا أصيب الإيمان في القلوب بالعطب فعلى الأمة العفاء ، ولهذا جاءت الأحاديث النبوية تنقيض بالتحذير والوعيد هي الأخرى : فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه أبو داود ، وابن ماجه ، والترمذى عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ان أول ما دخل النقص على بنى إسرائيل كان الرجل يلقي الرجل فيقول : يا هذا ، اتق الله ودع ما تصنع ، فإنه لا يحل لك . ثم يلقاه بالغد ، فلا يمنعه ذلك أن يكون أكيله وشريبه وقميده ، فلما فعلوا ذلك ضرب الله قلوب بعضهم ببعض . ثم قال : « لعن الذين كفروا من بنى إسرائيل ... » الآتين . ثم قال : كلا ، والله لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر ، ولتأخذن على يد الظالم ، ولتأطرنه على الحق أطرا ، أو تقصرنه على الحق قصرا » . وضرب القلوب بعضها ببعض — وهو من آثار تلك السلبية — معناه : شيوع العداوة والبغضاء بدلا من المحبة والأخوة .

ومن آثارها كذلك نتيجة لفساد القلوب ألا تستجيب دعوة الداعين من الأمة .

وقد قالت عائشة فيما أخرج ابن ماجه : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « هروا بالمعروف ، وانهوا عن المنكر ، قبل أن تدعوا فلا يستجاب لكم » . ومن آثار السلبية كذلك حلول العذاب بالأمة في دار الدنيا ، من رفع البركة ، والمذل للأعداء ، وضيق العيش وانعدام الأمن ، وما أشبه ذلك ، وقد أخرج أحمد عن عدى بن عميرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ان الله لا يعذب العامة بعمل الخاصة حتى يروا المنكر بين ظهرانيهم وهم قادرون على أن ينكروه . فلا ينكروه ، فإذا فعلوا ذلك عذب الله العامة والخاصة » .

وقد عظم رسول الله صلى الله عليه وسلم شأن كلمة الحق اذا وجهت الى سلطان جائر ، فجعلها بمنزلة أفضل أنواع الجهاد ، فقال : فيما أخرجه ابن ماجه عن أبى أمامة : « أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر » .

وقد حدد رسول الله صلى الله عليه وسلم الخصال التي لا يجدى معها نهى عن منكر ، لأن المجتمع يكون حينئذ قد وصل الى قمة الفساد

والتعفن والضلال ، فلم يبق سوى أن يسقط من قمة تطرفه الى حضيض الذلة والضياع ، وقد حدث ذلك في صورة اجابة عن سؤال وجه للنبي صلى الله عليه وسلم أورده ابن ماجه عن أنس ، سألته رجل فقال : يا رسول الله ، متى يترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ؟ فقال : « اذا ظهر فيكم ما ظهر في الأمم قبلكم » قلنا : يا رسول الله ، وما ظهر في الأمم قبلنا ؟ قال : الملك في صغاركم ، والفاحشة في كباركم ، والعلم في رذالكم » . قال زيد بن يحيى الخزازي : يعني أن يكون العلم في الفاسق . فالعالم الفاسق لا يتورع عن التقرب لأهل الفواحش من الكبراء ، وإفتائهم بخير ما أنزل الله طمعا في دنياهم ، ومن هنا يصبح الأمر والنهي فاقدا الجدوى ، ولم يبق الا الردع لتلك الأمة التي ضاع الحق فيها .



التعاون على الاثم والعدوان :

أمر الله عباده أن يتعاونوا على البر والتقوى ، ونهاهم عن التعاون على الاثم والعدوان فقال : « وتعاونوا على البر والتقوى ، ولا تعاونوا على الاثم والعدوان » (المائدة : ٢) .

أما التعاون على البر والتقوى فقد حدده الله تعالى في ثلاث خصال هي جماع الخير كله فقال : « لا خير في كثير من نجواهم الا من بأمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس » (النساء : ١١٤) . فالمعروف جماع خصال الخير كلها ، وخص منها الصدقة ، لأنها تحفظ كرامة المسلم ، وتحميه من الفتنة ، وتصون ما فسد من العلاقات الأخوية المشروعة بين المؤمنين ، ولهذا عده الرسول صلى الله عليه وسلم من أعلى درجات الطاعة فقال فيها أخرجه المترمذي ، وأبو داود وأحمد عن أنس : « ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة ؟ قالوا : بلى » قال : إصلاح ذات البين . وفساد ذات البين هي الحالقة » . يعني : التي تستأصل الدين وتقتلعه من القلوب .

وقال ابن جرير : التعاون على الاثم معناه : التعاون على ترك ما أمر الله بفعله أو على فعل ما أمر بتركه ، والعدوان : مجاوزة ما حد الله في الدين ، ومجاوزة ما فرض الله على المسلمين في أنفسهم ومع غيرهم .

فالتعاون على إنشاء مؤسسات تبتكك فيها مخزبات الله تحت عنوان الترفيه ، والتثقيف العام ، والإسهام في الأعمال الربوية ، وبذر بذور العداوة بين المسلمين والابتداع في الدين والاجتماع على الترويج لملك البدع ، كل ذلك محرم تحريماً قاطعاً ، لأنه أفساد لشعرات الجهود التي يذلها النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لبناء الأمة ، وإقامة دستورها الإلهي .



الاستبداد في الحكم :

قال الله تعالى : « فيما رحمة من الله لنت لهم ، ولو كنت فظا غليظ القلب لانقضوا من حولك ، فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر ، فإذا عزمت فتوكل على الله ، أن الله يحب المتوكلين » (آل عمران : ١٥٩) .

في هذا النص نجد الأوصار والعلاقات المتعددة قائمة بين رحمة قلب الحاكم ولين كلامه وبين التفاف الشعب حوله ، واجتماعهم على نصرتة . كما نجد في النص كذلك إرشادا إلى تنمية الرحمة في القلب بالمفو عن زلات الأفراد والمجموعات ، وطلب المغفرة لهم من الله تعالى ، وإرشادا إلى القضاء على الشكوك والوساوس بمشاورة أهل المشورة في الدولة في شئون السياسة الداخلية والخارجية . وبذلك تلتف القلوب حول الحاكم وتثمر المشورة صواب الرأي .

وقد شاور الرسول صلى الله عليه وسلم أصحابه يوم بدر في الخروج إلى غير أبي سفيان ، وشاورهم يومها في اختيار أرض المعركة ، وشاورهم يوم أحد في القعود في المدينة أو الخروج إلى العدو ، وشاورهم في مصالحة الأحزاب على ثلث ثمار المدينة في عامهم ، فأبى سعد بن عبادة ، وسعد بن معاذ ، بل لقد شاورهم عن فوق المنبر في قصة الافك وما يفعل في شأنها حتى نزلت براءة عائشة من السماء .

أما الاستبداد فهو قرين العلو في الأرض ، والكبرياء على الخلق ، كما أنه لا يكون أبداً عن نزاهة في المقصد ، ولا أمانة في العمل ، بل يكون مبعثه الاستئثار والهوى ، وجمع الأتباع وأهل الثقة ، وإبعاد أهل المصالح والحق ، وما رأينا مستتبداً إلا صار إلى أخفاق وهزيمة وذل ، وصار شعبه الذي تمزق وعداؤه وخوفه ، وصارت حدود الله إلى زوال ، والشهوات إلى شيوع وسيادة على كل تشريع .

والاستبداد قبل كل شيء يحجر حجرا كاملا على انطلاق المواهب الإسلامية الى مداها من الابداع والابتكار ، فالحاكم المستبد يأتى على شعبه أن يفكر إلا يعقله هو ، وأن يتحرك إلا في نطاق هواه ، فما يلبث الشعب عن بكرة أبيه أن يصبح صورة واحدة من عقلية الحاكم المستبد لا تلوين فيها ولا اختلاف . وقد ضرب القرآن الكريم للأمة المحمدية مثلا من هذه التبعية الفكرية للمستبد من فرعون حين قال لقومه : « ما أرىكم إلا ما أرى وما أهديكم إلا سبيل الرشاد » (غافر : ٢٩) . وكيف أنه واجه الاستقلال الفكرى بأقسى العقوبات ، فقال للسحرة الذين استعملوا حقهم في حرية الاختيار : « أمتنم له قبل أن آذن لكم ، أنه لكبيركم الذى علمكم السحر ، فلا تقطن أيديكم وأرجلكم من خلاف ولا صلبكم فى جذوع النخل ولتظن أننا أشد عذابا وأبقى » (طه : ٧١) . وانتهى أمر الشعب كله الى فقدان الرصانة العقلية ، والأصالة الفكرية ، وقد صور القرآن حاله فى قوله تعالى : « فاستخف قومه فأطاعوه ، أنهم كانوا قوما فاسقين » (الزخرف : ٥٤) .



لا ولاء إلا لله وحده :

تحدثنا عن وحدة المسلمين وتوادهم وتراحمهم ، واعتبارهم جسدا واحدا يتألم كله اذا تألم بعضه . والآن نتحدث عن مبدأ رئيسى من مبادئ الدولة الإسلامية جاء فى قوله تعالى : « واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ، واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا » (آل عمران : ١٠٣) .

وقد نزلت هذه الآية فى شأن الأوس والخزرج ، وهم الأنصار الذين قامت بهم مع المهاجرين دولة الاسلام النموذجية التى أتاحت لنا فى كل العصور أن نطلع على وصايا الله تعالى وهو يقوم من بنائها ، ويؤيد من سعيها ، حتى استقامت مثلا أعلى بقيادة الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم وقد كان استياء اليهود قد بلغ مداه لما بينهم من الحب والوئام ، فهدسوا منهم رجلا خالطهم وجالسهم ، وأخذ يذكرهم بما كان بينهم من الحروب ، فلم يزل هذا دأب الرجل حتى حميت نفوس القوم ، وغضب بعضهم على بعض ، ونادوا بشعاراتهم القديمة ، وطلبوا السلاح ، وتواعدوا الى الحرة ، فبلغ ذلك النبى صلى الله عليه وسلم فأتاهم وجعل يسكنهم ويقول : « أبدوئى الجاهلية

وأما بين أظهركم». • وتلا عليهم هذه الآية ، فندموا وتعانقوا ، وألقوا السلاح •

فرغم الشعارات المنصرية ، والولاء لغير الله وكتابه وسنة رسوله في دولة الاسلام حرام ، لأنه يعتبر من دعوى الجاهلية كما قرر الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولأن الله تعالى وصف أهل الفرقة والاختلاف بالشرك فقال : « ولا تكونوا من المشركين • من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا ، كل حزب بما لديهم فرحون » • (الروم : ٣١ ، ٣٢)

فالالتفاف حول المذاهب السياسية المعارضة للاسلام ، وحول الفرق الدينية المنسلخة عن فريق أهل السنة والجماعة ، كل ذلك حرام بالاجماع •

ولا حجة لقائل يقول : ان الاسلام لا يتعارض مع المذاهب الفلسفية السائدة في السياسة والاقتصاد ، لأنه دعا الى العلم • لأننا نقول : ان هذا القول ينم عن تصور شائن في دراسة أصول الاجتماع الاسلامي من واقع القرآن ، فانسان العصر الحديث لا يدخر وسعا في استيعاب قوانين المسادة والطاقة ، ثم لا يجرؤ على مخالفتها في شؤون حياته ، وقد جنى من وراء ذلك قوة هائلة في مجال المسادة أردته في حماة الغرور والكبرياء عن استنباط الأصول الاجتماعية من مصدرها الثابت المؤيد بوقائع التاريخ في القرآن •

وسواء أكان هذا القصور ناشئا عن شلل في العقلية الاسلامية الحديثة بحيث يتعذر عليها المعكوف على الدراسات القرآنية ، أو كان من قصور الدراسات المكتوبة في هذا الشأن ، والاكتفاء بالدراسات اللغوية والأصولية والفقهية في القرآن ، فان هذا القصور بشقيه لا يعنى المجتمع الاسلامي من الخطأ الجسيم •

واذا كان التفرق في الدين الى شيع وأحزاب يلتف حول كل شيعة جماعة من الفرحين بنحلتهن المسارقة كما نص القرآن فان استيعاب القرآن للكشف عن مصائر حضارات الشرك في التاريخ الغابر يعطينا الفهم المسوغ لتحريم الولاء لغير الله في دولة الاسلام •

فالله تغللى يقرر حال تلك الأمم في قوله تعالى : « فاعلميت للكافرين

ثم أخذتهم ، فكيف كان نكير • فكأن من قرية أهلكتها وهي ظالة فهي
خاوية على عروشها» (الحج : ٤٤ ، ٤٥) •

وفي تجميع شامل لأحقاب التاريخ نشهد هذه القاعدة المحكمة في
القرآن : « فهل ينظرون الا سنة الاولين ، فان تجد لسنة الله
تبديلا ، ولن تجد لسنة الله تحويلا » (فاطر : ٤٣) •



موقف الاسلام من اهل الكتاب :

كانت الشرائع السابقة على الاسلام قد أصابتها بدع وضلالات
أضيفت اليها ، أو كتّم لبعض عناصرها حين نزل القرآن ، وكان على
القرآن وهو يؤسس الشريعة الخاتمة أن يحدد موقفه من تلك الشرائع
السابقة ، وفي الوقت نفسه يحدد للمسلمين منهجا للتفكير والثقافة
على مدى التاريخ الطويل •

فالقرآن مصدق لما بين يديه من الكتب ، وجامع لأصولها ،
لم يذع منها شيئا الا قرره في ايجاز محكم بليغ ، فالتوراة بوصاياها
تهدف الى تقرير الحقوق ، وتأسيس العدالة ، والانجيل لا يحدد عن
هذا الأصل ، ولكنه يزيّد عليه أصلا هو « الاحسان الى المسء » •
بكل ما يمكن من معانى الرحمة والايثار • ثم يأتى القرآن فيجمع بين
الكتابين في أصل جامع شامل محكم تفصله الآيات والسور ، وذلك
في قوله تعالى : « ان الله يامر بالعدل والاحسان » (النحل : ٩٠) •
وفي شيء من التفصيل يشرح هذا الأصل في قوله تعالى : « وان عاقبتهم
فعاقبوا بمثل ما عوقبتهم به ، ولئن صبرتم لهو خير للصابرين »
(النحل : ١٢٦) ثم يرتفع بهمة المسلم من الصبر الذى قد يقتزن ببعض
العمالة والمكابدة الى العفو والاصلاح في قوله تعالى : « وجزاء سيئة
سيئة مثله ، فمن عفا واصلح فاجره على الله » (الشورى : ٤٠) •
ثم يقرر في آيات مفصلة شرحتها السنة النبوية الجرائم وأنواعها ،
وأدلة اثباتها ، ووسائل للقصاص ، وقواعد العفو والاحسان والاصلاح ،
الى جانب أصول الأدب الاجتماعى في كل نواحيه •

والى جانب هذا التصديق الأمين من القرآن لأصول الشرائع
السابقة على الاسلام كان « مهيمنا » على الكتب السابقة ، والمهيمنة تعنى
السيطرة عليها وهراستها من التحريف والتبديل باعتباره الصورة النهائية
للشريعة السماوية ، والمنهج القويم للفكر الدينى على مدى التاريخ •

موقف القرآن من الشرائع السابقة وكتبها في صورتها الأصلية
موقف التصديق والإيمان ، وتوسيع وتعميق مفاهيمها • وموقفه من
تلك الكتب والشرائع بعد أن أصابها المحو والاثبات موقف الهيمنة
والحراسة الفكرية ، والتبني على الدخيل فيها والمحرف والمخوف منها ،
وتحدى أهلها قبل اعدام المخطوطات المختلفة أن يظهروها على الملأ ،
وأن يتخلوا عن نزعة الاحتكار الشائنة في الفكر الديني ، ويستحيل
هذا التحدي في القرآن ليكون شاهداً على الوقائع في حينها « قل فاتوا
بالتوراة فاتلوها ان كنتم صادقين » (آل عمران : ٩٣) •

منهج القرآن اذن هو « ألا نقبل الأفكار جملة ، ولا نرفضها
جملة » • هكذا في الدين السماوي ، وأفكار المصلحين ، وآراء العلماء ،
وكل ما يتمخض عنه العقل الانساني من علم ، بل نلجأ كما لجأ القرآن
الى التحليل والتفضيل والابقاء على الصالح ، ورفض الباطل •

فالسلك الذي يسلكه من صدروا أنفسهم بأنفسهم لريادة الفكر ،
وارشاد المسلمين دون أن تتضح مداركهم ، وتستكمل عقولهم قوتها ،
بأن يرفضوا مجموعة من الأفكار يجمعها عنوان ديني أو نظرية اصلاحية ،
لخلل واتع في بعضها أو يقبلوها جملة لصحيح بهرهم فيها ، يعتبر
انحرافاً عن منهج القرآن الى منهج الهوى والاستجابة لعقدة العجز
عن البحث والتحليل ، بل ان هذا السلوك الفكري ليس شيئاً الا العقل
المتجمد في كتلة واحدة تتحرك جملة واحدة ، وتسكن جملة واحدة ،
أما جزئياتها فمصابة بالشلل والتعقم •



نقض المعاهدات الدولية :

جاء الأمر بالوفاء بالعهود والعقود في مواضع من القرآن أهمها
على ترتيب النزول هو ما جاء في سورة الاسراء ، والأنعام ، والنحل ،
والمؤمنون ، والمائدة • ففي سورة الاسراء جاء الأمر عاماً بأن الوفاء
بالعهد من مسؤوليات الانسان المسلم فقال تعالى : « وأوفوا بالعهود ،
ان العهد كان مسئولاً » (الاسراء : ٣٤) أما في سورة الأنعام فقد جاء
الأمر بالوفاء بالعهد بين عدد من الوصايا في قوله تعالى : « وبعهد الله
أوفوا ، فلكم ومساكم به لطفكم تذكرون » (الأنعام : ١٥٢) ولعل
ما في نسبة العهد الى الله وان كان بين اثنين أو جماعتين أو دولتين
يلقى ضوءاً على أهمية العقود والعهود وخطر نقضها •

ثم تأتي آيات سورة النحل مؤكدة على المؤمنين الوفاء بالعهد في تفصيل شامل يكشف عن وجه الاسلام الصادق الأمين الذي يلزم أهله باحترام العهد ، مهما كان لهم في نقضها من فوائد مادية أو أدبية فقال تعالى : « وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلا ، ان الله يعلم ما تفعلون . ولا تكونوا كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثا تتخذون أيمانكم دخلا بينكم أن تكون أمة هي أربى من أمة ، انما ييلوكم الله به ، وليبين لكم يوم القيامة ما كنتم فيه تختلفون . ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ، ولكن يضل من يشاء ويهدي من يشاء ، ولتستلن عما كنتم تفلنون . ولا تتخذوا أيمانكم دخلا بينكم فتزل قدم بعد ثبوتها وتنفقوا السوء بما صددتكم عن سبيل الله ، ولكم عذاب عظيم . ولا تشتروا بعهد الله ثمنا قليلا ، انما عند الله هو خير لكم ان كنتم تعلمون » (النحل : ٩١-٩٥)

ثم تأتي سورة « المؤمنون » وقد جاء فيها الأمر بالوفاء بالعهد باعتبارها من صفات المؤمنين المفلحين فقال تعالى : « والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون » (المؤمنون : ٨) . وفي سورة المائدة وهي آخر سورة ورد فيها هذا الأمر جاء مجعلا وكأنه تلخيص وتذكير بكل التفاصيل السابقة : « يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود » (المائدة : ١) .

والذي يهمننا من هذه الآيات في هذا المقام هو آيات سورة النحل ، والأيمان المذكورة في الآية هي الداخلة في العهد والمواثيق ، لا الأيمان التي يكفر عنها الانسان اذا حنث فيها كما يقول ابن كثير . وأما سبب نزول هذه الآيات فقال فيه الطبري : انها نزلت في المسلمين الذين بايعوا الرسول بمكة تحذيرا لهم عن نقض البيعة اذا رأوا كثرة المشركين عن المسلمين وهذا السبب لا يحول بين الآية وبين عمومها في جميع العهد والمواثيق في عصر الرسالة وبعد عصرها الى ما شاء الله من أزمان التاريخ . فالعبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، ومن الملاحظ في آيات سورة النحل أنها تبرز عددا من اهتمامات الاسلام البالغة بموضوع العهد :

١ - فالعهد هو عهد الله وان كان مبرما بين الناس بعضهم مع

بعض *

٢ - أنه كفيل على المسلمين عند إبرام العهد ، وليس مجرد شاهد اثبات عليها ، ومقتضى الكفالة الالتزام بمواد العهد إذا نقضه المسلمون على وجه المجازاة العادلة التي تتلخص فيما يلي :

(١٠) - عزلة أقدام المسلمين بعد ثبوتها ، وزلزلة أمرهم ، واضطراب شأنهم نتيجة لانسلاخهم من عهد الله المستوجب للنصر والتأييد .

(ب) - ونتيجة لإبراز الإسلام في صورة غير صورته الصادقة الأمانة بسبب نقض العهد ، وإظهاره في صورة من صور الخداع والاستغلال المادى الخالص ، فقد وعد الله المسلمين الناكثين للعهد بالسوء في دولتهم لصددهم الناس عن اتباع الإسلام ما داموا لا يحترمون العهد ، ولا يأمن الناس جوارهم في ظل العهود والمواثيق .

(ج) - العذاب العظيم في الدنيا والآخرة نتيجة لهذا العمل القبيح الذى يصد عن سبيل الله ، ولا يحترم كفالة الله للعهد المبرم .

٣ - مهما كان في نقض العهد من مصلحة مادية عاجلة لمجتمع المسلمين فالنقض خرام ، والأسباب التي من أجلها ينقض الناس عهودهم هي « أن تكون أمة هي أربى من أمة » (النحل : ٩٢) . وورود لفظ « الأمة » نكرة ، وكلمة « أربى » ومعناها : أكثر ، غير محددة للمراد من الكثرة ، يجعلان هذا السبب شاملا للحالات الآتية :

(أ) - أن تعاهد أمة قليلة العدد أو المال أمة أخرى كثيرة العدد أو المال ، فلما كثر عدد الأمة القليلة ، أو مالها ، نكثت العهد لعدم حاجتها إليه .

(ب) - أن تعاهد أمة قوية في المال أو في العدد أمة أخرى ضعيفة لمصلحة عسكرية أو اقتصادية ، فلما انقضى الوطر نقضت الأمة القوية عهدها مع الأمة الضعيفة اعتمادا على قوتها .

(ج) - أن تعاهد أمة ضعيفة أمة قوية ، فلوحت أمة أخرى أقوى للأمة الضعيفة بفائدة أكثر ، فنقضت الضعيفة عهدها مع الأمة الأولى وعاهدت الثانية انتهازا للفائدة الأكثر .

فالقوة المادية والمعنوية لا يجوز مطلقا أن تكون مشبا يَجِيزُ لأحد طرفي المعاهدة نقض العهد طمعا في تلك القوة ، لأن خطورة العهد تفوق كل مال وكل عدد .

٤ - التقييم القرآني لنقض العهد هو أن الأمة الناكثة تبيع عهد الله بثمن قليل فلن في الدنيا ، وما عند الله من العون والتأييد للوافين .
بمهودهم أعظم من هذا الفاني الذي تطلعونوا اليه .

ومن دلائل عظمة الاسلام وقوته أنه حرم نقض العهد بين المسلمين والمسلمين ، وبين المسلمين وغير المسلمين على السواء ، فالعهد هو عهد الله ما دام قد أبرم ، والاسلام برعايته للمهود مع غير المسلمين يفتح الباب لهم واسعا ليتعرفوا على مدى الحماية والأمن المبسوط على الجميع في ظلال المعهود ، من حيث يطلب على الناس أن ينكثوا عهودهم جريا وراء نفع مادي ، أو جاء دغوى زائل .

ولقد وفي الرسول صلى الله عليه وسلم بجميع بنود عهد الحديبية ، فرد أبا جندل المسلم على والده الكافر تنفيذا لشرط في العهد ، ودفع أبا بصير المسلم الى رسل قريش الذين جاءوا لاستلامه تنفيذا لنفس الشرط ، ولم تكن نتائج هذا الوفاء خسرانا للمسلمين كما يبدو من الظاهر ، بل أن أبا جندل ، وأبا بصير قد هربا ، ولحق بهما كل مسلم هارب من أذى قريش ، وكونوا قوة ضاربة ضد تجارة قريش ، مما دفع الكفار الى التنازل عن هذا الشرط حماية لطريق تجارتهم . والأمثلة على وفاء الرسول وأصحابه بالمهود أكثر من أن تحصى .

وقد بلغ من تعظيم شأن المعهود أن حرم الله تعالى أخذ المعاهدين على غرة اذا بدت منهم دلائل الخيانة ، فلا بد من انذارهم واعلانهم بانكشاف أمرهم في عزمهم على الخيانة : « **وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ** » (الأنفال : ٥٨) .
والمسلمون المقيمون بدار غير اسلامية لهم على جماعة المسلمين أن ينصروهم اذا اضطهدوا ، حتى ولو وصل الأمر الى مهاجمة الدولة التي تضطهد الأقلية المسلمة ، الا اذا كان بين المسلمين وبين تلك الدولة عهد ، فإن النصرة هنا تقتصر على الوسائل السلمية « **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجَرُوا ، وَإِنْ اسْتَفْرَسَكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ** » (الأنفال : ٧٢) . ويصل القرآن الى القاعدة الجامعة في شأن للمهود فيقول الله تعالى : « **فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ** » (التوبة : ٧) .

موالات أعداء الله حرام :

قال الله تعالى : «**إِنَّ الَّذِينَ يَحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ فِي الْأَذْلَى**» .
 كتب الله لأقربين أنا ورسلي ، أن الله قوي عزيز . لا تجد قوما يؤمنون بالله
 واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم
 أو إخوانهم أو عشيرتهم . أولئك كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح
 منه ، ويدخلهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ، رضى الله
 عنهم ورضوا عنه ، أولئك حزب الله ، إلا أن حزب الله هم المفلحون »
 (المجادلة : ٢٠ - ٢٢)

هذا التهديد البالغ لمن يوادون أعداء الله يستدعى بيان صفات
 أعداء الله ، وطبيعة المودة المحرمة بين المسلمين وبينهم .

فأعداء الله هم : الذين يبغضون من قلوبهم رب العالمين ورسوله ،
 ويؤثرون عليه الهوى والوطن ، ويجادلون بالباطل لابطال الوحداية
 واعلاء كلمة الشرك والكفر ، وهؤلاء يمثلهم في عصر النبوة أبى بن خلف
 الذى كان يفتى العظام النخرة بيده ثم ينفخها في وجه رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ويقول : أتزعم أن الله يحيى هذا بعد ما أرم ؟ فيقول
 الرسول عليه السلام : « نعم ، أنا أقول ذلك » . فيرد أبى : عندى
 فرس أعلفه كل يوم فرقا أقتلك عليه . فيقول الرسول : « بل أنا
 أقتلك إن شاء الله » . وقتله الرسول عليه السلام في غزوة أحد ولم
 يقتل غيره بيده أبدا .

ومنهم المنافقون الذين يبتغون المداة لله ورسوله ، ويظهرون
 الاسلام ، رغبة في الوقية بالمسلمين ، والكيد لهم ، فهؤلاء كانت لهم
 سجلات معلومة على عهد النبوة ، وكان أمين هذه السجلات حذيفة
 ابن اليمان الذى كان يتلقى المعلومات الخاصة بالمنافقين عن الرسول
 صلى الله عليه وسلم .

ولم تكن مهادنة المسلمين للمنافقين من باب المودة لمن حاد الله
 ورسوله ، وانما كانت ضربا من التسامح وفساح الأبق الاسلامى
 الذى يرفض من ادعى الاسلام دون مبالغة في تهيئة الفرصة أمامه
 لا تعترف على حقيقة الاسلام ، غربا وقر في قلبه ، ورسخ في مستقر
 الايمان .

ومن هؤلاء الأعداء الذين أمرنا بعدم موادتهم والذين يحتويهم معنى النفاق أولئك المسلمون ظاهراً ، المروجون لمذاهب الالحاد الصريح ظاهراً وباطناً ، وأخصهم في عصرنا دعاة الشيوعية واليهودية الموحدة . ولا تستقيم دعواهم الجمع بين الاسلام والشيوعية ، لأن الشيوعية تقوم أول ما تقوم على المسادية وانكار وجود الله ، كما تقوم على ولاء جميع الشيوعيين للشيوعية ، دون الولاء للأديان والأوطان ، وهي نفس السمة اليهودية التي تلزم اليهود في مختلف الأوطان بالولاء لليهودية وحدها .

أما العصاة المجهرون بالانكر من المسلمين ، فإن العزل المشروع في حقهم بمقتضى النهى عن المنكر باليد ، أو باللسان ، أو الكراهية بالقلب ، فإنه مؤقت يزول برجوعهم عن منكرهم ، أى أنه ليس موجهاً الى عقائدهم ، وإنما هو موجه الى أفعالهم المنكرة التي يخشى أن تمتد شبرورها الى أوساط أخرى .

والمادة المحرمة بين المؤمنين وأعداء الله من أى نوع كانوا ليست من باب العداء للجنس البشرى ، فتلك طريقة تتعارض مع طريقة الاسلام التي تدبى بعب الجنس البشرى رغبة في هدايته الى طريق الايمان ، وإنما هى من باب العداء لمقيدة الكفر والالحاد في كل صورها وفي جميع أوطانها . ولهذا كان الموقف المتشدد الذي حدده الاسلام ضد أعداء الله ورسوله مقروناً دائماً بالدعوة الى الصفح وعدم الاعتداء .

ويبدو هذا الاتجاه الاسلامى الرحيم عن قوله تعالى : « وأذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر أن الله برئ من المشركين ورسوله ، فإن تبتم فهو خير لكم ، وإن توليتم فاعلموا أنكم غير معجزي الله ، وبشر الذين كفروا بعذاب اليم » (التوبة : ٣) . ويهيب الله تعالى بالمسلمين ألا يكون الجور والتتكيل من مقاصدهم أن آثروا عقاب الخونة على الصفح عنهم ، فيقول : « وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عاقبتم به ، ولئن صيرتم لهو خير للصابرين » (النحل : ١٢٦) . وفي ميدان الحرب لم يغفل الاسلام تحذير المسلمين من العدوان ، وتوجيههم نحو استعمال السيف حيث لا يمكن أن يكون علاج الا السيف فيقول : « وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا ، إن الله لا يحب المعتدين » (البقرة : ١٩٠) .

فالموادة المحرمة هنا هي المهادنة حيث لا تجوز المهادنة ، وإيثار السلامة حيث يتحتم الجهاد ، وترك أهل الباطل يقيمون الحواجز ضد أهل الاسلام دون ايقاتهم عند الحدود ، أو ايثارا للمصالح المسالية أو الاجتماعية الأخرى .

وليس في هذا التشريع حجة لمبطك يقول : ان الاسلام دين سيف . والحقيقة أن الإسلام يؤكد أن السيف للسيف وحده ، وليس لشيء آخر سواء . وليس في الوجود من ينكر على انسان أو مجتمع حق الدفاع عن النفس ، بل أن الاسلام وهو يقرر حق الدفاع عن النفس يضع نصب أعين المؤمنين أصولا ومبادئ عن الرحمة وعدم العدوان ، عدم التتكيل والتتمثيل ، ووجوب حفظ الحرمات ، وتأمين السبل ، وفتح باب الأرزاق ، والجنوح الى السلم ان جنح العدو له فألقى السلاح . وهو الأمر الذي أغفلته شرائع الحرب الحديثة كل الاغفال .

على أن الاسلام وهو يدعو الى الوجدانية فانما يرد الناس الى حقيقة الاسلام الذي نادى به الرسل جميعا ، وسماه الناس بغير اسمه على توالي العصور « شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي اوحينا اليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى ، أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه » (الشورى : ١٣) .

ولهذا كان الاسلام بحق دين الأخوة الانسانية الذي يصنع من هذه العقيدة الشاملة أخوة شاملة ، ودينا عالميا يستحق رسوله صلى الله عليه وسلم أن يكون على هداه رحمة مهداة الى الناس جميعا .



خاتمة

وبعد .. فقد آن لنا أن نتعرف على الوسيلة الفاجحة التي تصل بالمسلم الى الالتزام الحق قولاً وعملاً بحدود الحلال والحرام .
وأقول : الالتزام الحق ، لأننا جميعاً نعلم ولا نعمل ، وإذا عملنا كان عملنا مشوياً بهوى النفس وحب الشهرة بالعمل ، والمديح عليه ، ومي عال محبطة للعمل دون نزاع .

وأول هذه الوسائل : مخالفة أهل الشرك ، وزواد الضلال من أهل الكتاب وهذه الوسيلة مستتبطة من علل التحريم أو الكراهية التي تجد لها أمثلة وأخرى في ثنايا البحث . وقد كان الصحابة أحرص الناس على هذا الأصل وأدأبهم بحثاً عن دقائقه حتى قال أحدهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله ، ألا نأتى نساءنا في الحيض لنخالف اليهود ؟ فانقبض وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونزل بتحريم هذا العمل في القرآن . وضح اليهود حتى تتأدوا فيما بينهم : ما يترك هذا الرجل شيئاً إلا خالفنا فيه ؟ !

وهذه الوسيلة تنتهى الى إبراز وجه الاسلام المشرق على طريق الثبات عقيدة وسلوكاً دون أن يستلهم المسلم غير الاسلام . فما كان ولا يزال بؤس المسلمين الا من تقليدهم لضلالات الكفر وأهل الكتاب .

وثانية الوسائل : أن تتامل في وجدان المسلم وتكوينه عقيدة الاسلام مركزة في « لا اله الا الله محمد رسول الله » . وفي « لا حول ولا قوة الا بالله » ولن يكون ذلك الا باخراج فتنة الدنيا من القلب ووضعها في اليد فحسب ، ولن يكون ذلك الا اذا أقيمت أركان الاسلام الخمسة على وجهها بالجوارح وبالقلب السليم ، وبالعقل العاقل ، وباللسان الفصيح البين . ففي تدريب يوعى وسنوى متكرر على هذه الوسيلة لا يخطيء هدفه أن أقيم إقامة حققة ، ولم يؤد أداء حرفياً لا روح فيه . وهو باب مهمل يحتاج احيائه الى جهود هائلة .

وثالثة الوسائل : أن يكون المسلم نمونجا حيا للأدب الاسلامي .

وهذا باب من أبواب العلم والعمل أهملناه كذلك حتى كاد يندرس بعد أن كان رأسا في معارف الاسلام . قال عبد الله بن عمر : كنا نتعلم الأدب والنية كما نتعلم الآية من القرآن . وجاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أدبني ربي فأحسن تأديبي » . وامتدحه الله بقوله : « وانك لعلی خلق عظیم » (القلم : ٤) .

وقد أحسن أسلافنا الأبرار بالخطر الناجم عن إهمال علم الأدب الاسلامي فمزجوه بالفقه لئلا يندرس ، فعل ذلك الحارث المحاسبى ، والمغزالي ، وبلغ الشعرائي المفتري عليه القمة في هذا المضمار . قديما قال سعيد بن المسيب : « من لم يعرف ما لله عليه من نفسه ، لم يتأدب بأمره ونهيه وكان من الأدب في عزلة » . وقال الطوسي : أدب أهل الدنيا في البلاغة وحفظ العلم والأشعار . وأدب أهل الدين في رياضة النفوس وحفظ الحدود والجوارح ، وأدب الخاصة في تطهير القلوب ، ومراعاة الأسرار ، والوفاء بالعهود .

وقال النعماني : الأدب حفظ الحدود بين الغلو والجفاء بمعرفة ضرر العدوان . وحفظ الحدود لا يمكن الا بمعرفة ضرر العدوان ، والعدوان هو : سوء الأدب ، وهو التعدي . والتعدي له مراتب كثيرة ، أهمها التعدي في معرفة الله تعالى ، فلا أدب في حفظ الحدود ما لم يكن أدب في معرفته . والأدب في معرفة الله تعالى هو : منع الخوف أن يتعدى الى اليأس ، وحبس الرجاء أن يخرج الى الأمن ، وضبط السرور أن يتعدى الى الجراة .

وذلك لأن اليأس يهدم العقيدة . والأمن يهدم الرقابة على النفس . والجراة تهدم حدود الله . فهل رأينا الآن وعلمنا خطر الأدب وأهميته في الاسلام ، وأنه باب مهم إهملنا شائنا في الدراسات الاسلامية رغم أنه علم مستقل بذاته له أصوله وفروعه كالفقه تماما ؟ ولقد كتب الحارث المحاسبى كتابا بلغ فيه الغاية هو « آداب النفوس » . نرجو أن يصدر قريبا ونحتسب فيه أحياء سنة قد اندرست .

وأخيرا نقول : إن باب الحلال والحرام على هذه الصورة المتكاملة هو الدليل العملى على عالمية الاسلام وثباته ، واستقراره وانضباط أصوله ، وعدم استجابته لوسائل الهدم التى استعملت ضده . ولكننا

حين ضيعنا المسائل الوجدانية التي تكون شطرا من العقيدة هو
 «الاهسان» . المتمثل في الأدب الاسلامي فقد هدمنا نحن ما لم يستطع
 الأعداء هدمه ، حتى ارتفعت أصوات بغيضة تنادى بأن الاسلام
 لا يساير روح العصر .

هذا سفه وتسفل في الفكر دون ريب ، والحق أن تلك النفوس
 لم تعد صالحة لممارسة الاسلام ، ولا علاج لها الا ما شرعه الله لأمثالها
 من حدود .

نسأل الله السلامة ، وأن ينصر دينه بما شاء وكيف شاء ، وأن
 يهدينا جميعا الى الحق - وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
 وسلم .



محتويات الكتاب

٣	مقدمة الطبعة الثانية
٥	مقدمة الطبعة الأولى

البحث الأول : هذا حلال وهذا حرام فيما بين الإنسان وربه (٩ - ٨٨)

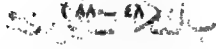
في العلم (١١ - ٢٥)

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٩	التسامح في الافتاء	١١	فضل العلم
١٩	كتم العلم		تفسير القرآن بالهوى والكذب
٢٠	السحر	١٢	على الرسول
٢٢	فحش الشعراء ونفاق الأدباء	١٣	المجدال في القرآن
٢٣	التشويق في الكلام	١٤	اتباع المتشابه في القرآن
	كبر مقتا عند الله أن تقولوا	١٦	صحبة أهل الأهواء والفسق
٢٤	مالا تفعلون	١٧	طلب العلم والعمل لغير الله

في العقيدة (٣٦ - ٤٧)

٣٩	الرياء شرك خفي	٣٦	الحلف بالبراءة من الاسلام
٤١	علاج الرياء	٣٨	نفي القدر
	النوح وضرب الخنود وشق		الرقى وتعليق التماثيل
٤٢	الجيوب	٣٩	والنولة
	اشاعة اليأس من رحمة الله	٣٠	الكهانة واتيان الكهان
٤٣	في قلوب الناس	٣٣	الطيرة
٤٤	وضع الرجاء في موضع الخوف	٣٤	سب الذم
٤٥	كفران النعم	٣٥	الانتحار
٤٦	الكبر	٣٦	الشرك

في العبادات



الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٥١	المعجب بالأعمال	٤٨	فضل العبودية عن العبادة
		٤٩	فساد النية وصلاحها

في الصلاة وتوابعها

(٥٣ - ٦٩)

٦١	قراءة القرآن ومسه للجنب	٥٣	اتخاذ القبور مساجد
٦٢	مس المصحف لغير المتوضئ		من أكل كربه الرائحة
٦٢	الصلاة في المقبرة والحمام	٥٩	فلا يدخلن المسجد
٦٣	صلاة الحائض والجائع	٥٦	البصاق في المساجد
	كشف المرأة عن المحظور من	٥٧	نشد الضالة في المسجد
٦٤	جسدوها	٥٨	ترك الجمعة
٦٦	اسباب الازار	٥٨	الكلام وقت خطبة الجمعة
٦٧	عدم الاستبراء من البول	٥٩	التخلف عن الجماعات
	الجلوس على القبور والبناء		خروج المرأة متبرجة الى
٦٨	عليها	٦٠	المسجد

في الصوم

(٧٠ - ٧٣)

٧١	الوصال	٧٠	صوم يوم الشك
٧٢	صوم الميدين وأيام التشريق	٧١	الجوع عمدا من غير صوم

في الزكاة والصدقات

(٧٤ - ٨١)

٧٩	رياء الناس في الصدقات		منع الزكاة والصدقات وكنز
٨٠	التصدق بالكسب الحرام	٧٥	الأموال
٨١	منع فضل الماء والكالا	٧٨	اعطاء الخبيث من الأموال

في الحج (٨٢ - ٨٨)

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
	شد الرجال الى غير المساجد	٨٣	حقوق العباد لا تسقط بالحج
٨٧	الثلاثة	٨٣	تأخير الحج عند القدرة
	تقليظ التحريم في اختكار	٨٤	حج المرأة بلا مخرم
	الطعام في الحرم	٨٦	محظورات الحج والعمرة
٨٨		٨٦	تحريم مكة

البحث الثاني : هذا حلال وهذا حرام

فيما بين الانسان ونفسه

(٨٩ - ١٩٣)

فاستقم كما أمرت

(١٠٣ - ١٠٢)

٩٧	كن مؤدبا في الدعاء		لماذا خلق الانسان في
٩٨	لا ابتداع في الدعاء	٩١	أحسن تشويم
٩٩	الوسوسة في الايمان		وقال ربكم ادعوني أستجب
١٠٠	العزم على المعصية	٩٥	لكم
١٠١	الكذب في حب الله ورسوله	٩٦	لا تستعظوا الاجابة
		٩٦	المستكبرون عن دعاء الله

لا تبديل لخلق الله

(١٠٤ - ١١٨)

١١٥	الوشم	١٠٤	من انتسب لغير أبيه
١١٦	الخضاب مباح		الاستئزاز بالانساب
١١٦	المسنيكير (محظور)	١٠٦	والاحصاب
	وصباغة الشعر وتحمير	١٠٨	والعصبية حرام
١١٦	الوجه	١١٠	تخنث الرجل وترجل المرأة
١١٧	تفليج الأسنان		وصل الشعر (الباروكة
١١٧	جراحات التجميل	١١٢	والبوسيتيش)
١١٨	الخصاء في الانسان والحيوان	١١٤	نخف الشعر من الحواجب
			والوجه

في الطعام والشراب واللباس

(١٦٥ - ١٦٠)

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٤٢	الحشيش والأفيون	١٢٠	الحيوان المباح حلال
١٤٣	وأتبأهما	١٢٠	بالتفكية
١٤٣	الكوكاكين	١٢٢	التسمية على المذبح عند
١٤٤	الخمر تتحول الى خل	١٢٣	السبح
١٤٤	التدأى بالخمر	١٢٤	الميتة
١٤٤	التخخين	١٢٤	الدم المسفوح
١٤٥	تحريم الحرير والذهب على	١٢٤	لحم الخنزير
١٤٩	الرجال	١٢٤	ما أكل به لغير الله
١٤٩	تحريم لباس الشهرة	١٢٦	المنخقة
١٤٩	إعفاء اللحى وقص الشوارب	١٢٦	الموقوذة
١٥٠	الخضاب للرجال	١٢٦	المتردية
١٥١	لباس المرأة وزينتها	١٢٧	النطيحة وما أكل السبع
١٥٢	غض البصر	١٢٧	ما ذبح على النصب
١٥٤	ما يحرم كشفه من المرأة	١٢٧	علة تحريم المحرمات العشرة
١٥٤	وما يباح	١٣٢	الضرورة فيبيع المحظور
١٥٧	تحريم لف الخمار كعمامة	١٣٣	كل ذى ناب من السباع
١٥٧	الرجل	١٣٤	وذى مخلب من الطير
١٥٨	المبطلون ليس حراما على	١٣٤	لحرم الجلالة
١٥٨	النساء	١٣٤	ذبائح أهل الكتاب وطعامهم
١٥٨	من يحل لهم رؤية الزينة	١٣٥	ذبائح البلاد التي أعلنت
١٥٨	الباطنة للمرأة	١٣٥	الكفر حديثا
١٦٠	حركة المرأة في الطريق	١٣٦	الصق بالكهرياء
١٦٠	لابراز مفاتنها	١٣٦	استعمال آتية أهل الكتاب
١٦١	(الكوافير) للنساء حرام	١٣٧	الانتفاع بجلود الميتات
١٦١	نظر الرجل الى عورة الرجل	١٣٧	الاسراف في الطعام
١٦١	والمرأة الى عورة المرأة	١٣٨	الخمر
١٦٣	الاسلام يحترم المرأة	١٤١	النبيذ المباح

في التقاليد والأخلاق

(١٦٦ - ١٩٢)

١٧٣	استعمال أواني الذهب	١٦٨	الصور والتصوير
١٧٣	والفضة	١٧١	تربية الكلاب
١٧٤	الديانة ونكاح الزانيات	١٧٢	عدم الغسل من الجنابة

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٨٤	فن الزرقص	١٧٧	الكذب على النفس
	الفناء والموسيقى ومتاعشه		ذو الوجهين كاذب على نفسه
١٨٤	أطلة التحليل	١٧٨	(السينما) والمسرح وفن القصة
١٨٧	قراءة القرآن بالألحان	١٧٩	تمثيل الأنبياء والرسول
١٩١	اللعب بالنرد (الطاولة)	١٨١	في قصص القرآن والقصص الواقعي غنية للجميع
١٩٢	اللعب بالشطرنج	١٨٢	

البحث الثالث : هذا حلال وهذا حرام

فيما بين الانسان وغيره

(١٩٣ - ٣٧٠)

في محيط الأسرة

(١٩٥ - ٢٤٩)

٢٠٩	نظر الخاطب الى المخطوبة	١٩٥	من الاضطراب الى الخرافة
٢١٠	تعدد الزوجات	١٩٦	الاسلام وتكوين الأسرة
٢١٣	معاشرة الزوجة ايام الحيض	١٩٨	المحرمات وسر التحريم
	رد شبهات خطيرة في اتيان	٢٠٠	لبن الفحل
٢١٤	الزوجة في الدبر		حدود الرضاع الذي يقع به التحريم
٢١٧	تحديد النسل (العزل)	٢٠١	هل تتعلق الحرمة باللواط
	امتناع المرأة من فراش زوجها حرام	٢٠٤	الفتراوج بين الشيوعيين وأهل الشرك وأهل الكتاب
٢٢١	افشاء سر الزوجة في الفراش	٢٠٤	الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها
٢٢٢	حرام	٢٠٥	النكاح بدون اذن الولي باطل
	تأنيب الزوجة ، وسلطة الرجل	٢٠٥	نكاح المتعة
٢٢٣	الرجل	٢٠٦	نكاح الشغار
	تحريم الحيلة للاستيلاء على مال الزوجة	٢٠٧	نكاح التحليل
٢٢٦	الفرغيب في الزواج	٢٠٨	لا يخطب الرجل على خطبة أخيه
٢٢٧	المغالة في المهور		
	ذات الدين والجمال أفضل من ذات المال	٢٠٨	

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٣٦	الزوجة للكارمة لزوجها .	٢٢٨	افساد الزوجة على زوجها
٢٣٧	الاسلام يحرم على الرفق	٢٢٨	حرام . .
٢٣٨	في الطلاق . .	٢٢٩	التحكيم بين الزوجين عند
٢٣٩	من حرم زوجته على نفسه	٢٢٩	الشقاق . .
٢٣٩	اتهام الرجل امراته بالزنى	٢٣١	الاسلام يستنفذ وسائل
٢٤٢	صوفة الجالين والتلقيح	٢٣١	الاصلاح بين الزوجين
٢٤٢	الصناعي . .	٢٣١	الاسلام يحسن المجتمع من
٢٤٤	الخلوة بالأجنبية حرام .	٢٣٢	الزنى . .
٢٤٥	عقوق الوالدين حرام .	٢٣٣	ومن الشفوذ الجنسي .
٢٤٧	لا تجوز طاعة الوالدين في	٢٣٤	ومن العادة السرية . .
٢٤٧	معصية . .	٢٣٤	حجران الزوجة مدة تتضرر
٢٤٧	التسبب في سب الوالدين	٢٣٤	بها حرام . .
٢٤٧	من الكبائر . .	٢٣٥	لستعمال حق الطلاق
٢٤٨	حقوق الأبناء على الآباء .	٢٣٥	للأضرار بالزوجة حرام

في الآداب الاجتماعية

(٢٥٠ - ٢٩٢)

٢٧٠	حدود السر على المسلم .	٢٥٠	الاسلام واخوة الايمان
٢٧١	الحسد حرام ، والبغى	٢٥٢	تطليعة الرحم من الكبائر .
٢٧١	أشد حرمة . .	٢٥٣	هجر المسلم أخاه . .
٢٧١	الكذب على الناس . .	٢٥٤	ترويح المسلم حرام .
٢٧٢	خلف الوعود . .	٢٥٥	لا يتناج اثنان دون الثالث
٢٧٣	النصح لعامة المسلمين	٢٥٦	كراهية المجازفة في المدح .
٢٧٣	وخاصتهم من أصول	٢٥٧	سباب المسلم حرام .
٢٧٣	الاسلام . .	٢٥٧	بسوء الظن بالمسلم
٢٧٦	الدعوة الى اليأس من رحمة	٢٥٧	والتجسس على حاله
٢٧٦	الله . . .	٢٥٩	تحريم الغيبة . .
٢٧٩	لا يجوز الحكم على الناس	٢٦١	لا يسخر قوم من قوم .
٢٧٩	بالهلاك في الدين . .	٢٦٢	سبب الصحابة . .
٢٧٩	تذخ الحصنات . .	٢٦٥	النميمة . . .
٢٨٠	حقوق الجار . .	٢٦٥	تحريم الظلم . .
٢٨٢	أذى الجيران حرام . .	٢٦٧	الظلم يدعو الى الافلاس يوم
٢٨٣	تغليظ تحريم دم المسلم .	٢٦٧	القيامه وفي الدنيا . .
٢٨٤	إذا التقى المسلمان بمسيئتهما	٢٦٩	المشح حرام لأنه يدعو الى
٢٨٦	تشريع الجثث للتعليم .	٢٦٩	الظلم . .

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٨٧	مخالطة الظلمة واعتنتهم	٢٨٧	مواجهة الفتن
٢٨٩	على الظلم	٢٨٩	تهديد الأمن والسرقة
٢٩١	• • • • •	• • • • •	بالأكراه

في المعاملات المالية

(٢٩٣ - ٣٤٠)

٢٩٣	الاختلاف والايان وحركة الحضارة	٢٩٣	الربا للتنمية خراب وليس
٢٩٥	للخلاف الطبقات أو الدرجات	٢٩٤	• • • • •
٢٩٦	الاسلام وحرب الطبقات	٢٩٤	المضاربة ببديل الربا
٢٩٧	(١) الزكاة	٢٩٥	شهادات الاستثمار حرام
٢٩٨	(ب) واجب الفوت الاختياري	٢٩٦	احكام الأوراق النقدية
٢٩٩	(ج) حيس مال الله عن العمل حرام	٢٩٧	طبيعة النقد
٣٠٠	(د) العلاقات الانسانية	٢٩٨	الاقوال في احكام النقد
٣٠١	(هـ) خفض الأسعار بالحد من الاستهلاك	٢٩٩	التأمين
٣٠٢	حماية المجتمع من خطر رأس المال	٣٠٠	آراء العلماء المعاصرين
٣٠٣	الاسلام يحارب الربا والفكر الربوي	٣٠١	رأى الشيخ محمد بخت
٣٠٤	كل ما يؤدي الى الربا حرام	٣٠٢	بين الانسانية والوحشية
٣٠٥	١ - ربا الفضل	٣٠٣	الزراعة والمزارة
٣٠٦	٢ - الحيلة لتحليل الربا (العينة)	٣٠٤	الاسلام يرفع الظلم عن الفلاح
٣٠٧	٣ - مبايعة المضطر	٣٠٥	المزارة العائلة جائزة
٣٠٨	٤ - بيع الفرر	٣٠٦	تأجير الأرض
٣٠٩	تضلل الفكر في العصر الحاضر	٣٠٧	المسلف أو (السلم)
٣١٠	«الايديا» بفائدة في البنوك ومكاتب البريد	٣٠٨	حرية السوق وحكم التسميع
٣١١	• • • • •	٣٠٩	الجبرى
٣١٢	• • • • •	٣١٠	١ - النجس (خداع المشتري)
٣١٣	• • • • •	٣١١	٢ - الاحتكار
		٣١٢	٣ - خداع الجاملين
		٣١٣	بحركة السوق
		٣١٤	(تلقى الجلب)
		٣١٥	٤ - التدخل في حريا العرض والطلب
		٣١٦	(بيع الحاضر للبادى)

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٢٧	• أجر معلم القرآن	٣٣٤	الاسلام ينظر الى الاقتصاد
٣٢٨	• تحريم عيب الفحل	٣٣٥	من خلال الانسان
٣٣٩	• غصب الارض	٣٣٦	وليس العكس
٣٣٩	• الحلف لترويج	٣٣٦	تحريم بيع فضل الماء
٣٣٩	• البضاعة	٣٣٦	التجارة في الكلاب
٣٣٩	• المماطلة في قضاء الدين	٣٣٦	بيع الخمر والميت
٣٣٩	• فتح اليمينار	٣٣٦	والخنزير
٣٤٠	• تحريم الرجوع في	٣٣٧	مهر البغي وطلوان
٣٤٠	• الهبة والصنعة	٣٣٧	الكاهن

في العلاقات الدولية

(٣٤١ - ٣٧٠)

٣٥١	• الحاكم الجائر في النار	٣٤١	التربية العسكرية في
٣٥١	• قبول الشفاعة في حدود الله	٣٤١	الاسلام
٣٥٢	• التنافس على ولاية القضاء	٣٤٤	• الجهاد للدين
٣٥٤	• الرشوة حرام	٣٤٥	الاسلام ينهى عن استخدام
٣٥٥	• اهداء الهدايا الى العمال	٣٤٥	المرتزقة في الجيش
٣٥٥	• والموظفين	٣٤٥	الفدر في الحرب
٣٥٦	• شهادة الزور	٣٤٥	تحريم قتل النساء
٣٥٧	• السلبية في مواجهة المنكرات	٣٤٦	والصبيان عمدا في
٣٥٩	• التعاون على الاثم والعدوان	٣٤٦	الحرب
٣٦٠	• الاستبداد في الحكم	٣٤٧	لا يقتل من نطق بالشهادتين
٣٦١	• لا ولاء الا لله وحده	٣٤٧	الفرار من المعركة
٣٦١	• موقف الاسلام من اهل	٣٤٧	تحريم الغلول
٣٦٣	• الكتاب	٣٤٨	• صلاح الائمة صلاح للرعية
٣٦٤	• نقض المعاهدات الدولية	٣٤٩	الحكم بما انزل الله
٣٦٨	• موالة اعداء الله حرام	٣٥٠	الامام العادل
٣٧١	•	٣٥٠	خاتمة
٣٧٥	•	٣٥٠	محتويات الكتاب

رقم الايداع ٥٠٦٦ / ١٩٨٠

الترقيم الدولي ١ - ٢٢ - ٧٢٦٨ - ٩٧٧

طابع
دار التراث العربي
ت ٩٣٦١٤٥

هذا الكتاب

* الاسلام دين يمتاز عن جميع الشرائع والدساتير بأن أصوله شملت جميع نواحي النشاط الانسانى مهما تقدم في العلم ، وسما في الاختراع .. وهذه هى المرونة الشرعية التى يجدها الباحث فى كل مسألة من مسائل الاسلام .

* ورسول الاسلام آتاه الله حق التشريع ، ودل على أهليته لهذا المنصب الرفيع بحيرة العقول فى أرجاء عظمته كائنسان مصطفى من ربه .

* ومجال البحث فى هذه المعالى هو موضوع الحلال والحرام فى الاسلام .. فمن علل الحلال والحرام ندرك عظمة الاسلام ، وعظمة القرآن ، وعظمة رسول الاسلام .

* ومن خلال قضية الحلال والحرام ندرك كيف أن الاسلام حينما يحرم عليك شيئاً فهو يحترم حريتك بمنعك عن العدوان على حرية الآخرين ، ويمنع الآخرين من العدوان على حريتك .

* من أجل هذا ، ومن أجل استيعاب أحكام الحلال والحرام فيما جد فى المجتمع من أعمال لم تكن موجودة فى عصر التشريع ، كالتأمين ، وتشريح الجثث ، وتجارة النقد وغيرها .. أصدرنا هذا الكتاب .

* ومن أجل أن يفهم كل مسلم سر التحليل والتحريم فى كل حلال وحرام حتى يكون على يقين من دينه عنيينا بهذا الكتاب فى طبعته الثانية . وقد حذفت دار الاعتصام كثيرا من موضوعات الكتاب دون سبب ولا اذن من المؤلف ، فأخرجناه كاملا غير منقوص أخرى .. والله الموفق .

دار النشر

الشمس ٢٠٠ قرش

